

كتاب الأطلال رقم ١١

لطفى الخولى

مُذْرَعَةُ السَّادَاتِ السَّابِغَةِ

والبيكار المصرى

كتاب الأهلالي رقم ١١

لطفى الخولى

كتاب الأهلالي رقم ١١
نوفمبر ١٩٨٦

كتاب الأهلالي

كتاب غدير دوري

رئيس مجلس الإدارة

خالد محي الدين

رئيس التحرير

لطفى واكسد

مدير التحرير

صلاح عيسى

مجلس التحرير

د. ابراهيم سعد الدين
أبو سيف يوسف
حسين عبد الرزاق
د. عبد العظيم انيس
عبد الغفار شكر
عبد الهادي ناصف
د. محمد احمد خلف الله

كتاب الأهالي : يصدر عن جريدة الأهالي

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

الآراء الواردة فى كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع

المراسلات : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت — القاهرة

الغلاف هدية من

الفنان يحيى اللباد

صدرت الطبعة الاولى من هذا

الكتاب عن منشورات العالم

العربي - باريس ١٩٨٢

كتاب الأطلال قسم ١١

لطفى الخولى

مذرة الشادات البيانية

واليكار الضرى

مقدمة

كتبته هذه الدراسة خلال حياة الرئيس أنور السادات . إلا أنه لم ينشر إصدارها كاملة في كتاب إلا بعد موته في مشهد تراجيدى عنيف . وكل ما أمكن نشره منها ، والسادات على قيد الحياة ، هو وبعض حلقات في «الأهرام» القاهرية ، و «النهار» البيروتية ، و «الوطن» الكويتية . وذلك في وقت واحد من عام ١٩٧٥ .

ومع ذلك كان ثمة اختلاف بين ما نشر من هذه الحلقات في القاهرة ، وبين ما نشر في بيروت والكويت من نفس الحلقات . ويرجع ذلك إلى أن الزميل المصري تنبه إلى مغزى هذه الدراسة بعد ظهور الحلقة الأولى منها ، فراح يصادر بقلمه الأحمر فقرات مما يدفع به إلى النشر . وأحيانا حلقات بكاملها ، على الرغم من ادعاء النظام ، العالي الصوت وقتذاك ، بتوفير الحرية للصحافة والنساء الرقابة عليها . وكانت مفارقة شاذة وطبيعية في نفس الوقت ، أن القراء المصريين باتوا يتابعون الحلقات في «النهار» ، و «الوطن» ، التي كان يسمح لهما بالتوزيع في مصر ، بدلا من جريدة «الأهرام» التي تصدر كل صباح في عاصرتهم ، والمراقبة — على حد التعبير الذي شاع وقتها — من قبل « مكتب حرية الصحافة بوزارة الاعلام » .

ومن خلال المقارنة ، تمكنوا بسهولة من أن يقرأوا ما كان

يصادره مكتب حرية الصحافة المصرية من الحلقات . وهو الأمر الذي كان مصدر مناقشات واسعة في المجتمع حول هذه الدراسة، فجرت العديد من الأسئلة .

والواقع أن الإقدام على كتابة هذه الدراسة — في ذلك الوقت بالذات — كان على حد رأي عدد من زملائي في أسرة تحرير «الطلیعة» ، مغامرة محفوفة بالمخاطر على أكثر من صعيد ولاكثير من سبب .

لماذا ؟

الدراسة ، من ناحية ، تدور حول ما أسميته مجموعة الأفكار والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرئيس السادات . والتي بات مؤكداً ، عندي ، أنه قد انتهى إليها ، منذ أن اتخذ قرار حرب أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ ثم قرار مباحثات الكيلومتر ١٠١ بعد وقف إطلاق النار . وراح يصوغ منها مدرسة سياسية متميزة محددة الأهداف ، تقطع الطريق على مسار ، وأبعد حركة التحرر الوطني — الاجتماعي في مصر والوطن العربي .

وليس هناك جدوى ، بالطبع ، من هذه لدراسة إذا لم نعر أفكار واختيارات المدرسة الساداتية الاهتمام اللازم . وتكشف عن جذورها السياسية والاجتماعية . وكذلك معطياتها الأنسية والمحتملة في المستقبل المنظور . والتي كان يبدو واضحاً أمامي — وقتذاك — أن هذه المدرسة تستهدف على الأقل تغير طبيعة العلاقة والروابط بين مصر وبين بقية أجزاء الوطن العربي ، وإبرام صلح منفرد مع إسرائيل ، يكون حجر الزاوية في بناء توافق استراتيجي في المنطقة ، يحاول أن يجمع بين مصر ودول البنول العربية والإيرانية في الخليج من ناحية ، والولايات المتحدة الأمريكية و « إسرائيل المتصالح معها » من ناحية أخرى .

ولكن هذا كله يستلزم بالضرورة كشف المكياج السياسي الذي تخفت تحته ببراعة هذه المدرسة . وهو المكياج الذي تجدد في شعارات براقة بدت على قدر من العقلية ، تستمد مفرداتها وألوانها من تراث الحركة الوطنية عامة ومرحلتها الناصرية خاصة ، بعد إفراغها من محتواها النضالي .

ولكن ... كيف ؟

كانت هذه هي الصعوبة الأولى التي واجهتني عندما قررت التصدي لهذه الدراسة . وذلك تحت الاحساس العميق بنوع من المسؤولية الخاصة للإعلان والكشف عن هذه المدرسة ، وهي مازالت عند خطواتها الأولى . حيث كانت الظروف الموضوعية والذاتية قد أتاحت لي من خلال ممارستي للسياسة والصحافة ، النفاذ بشكل مباشر إلى عقل وتصورات وحركة السادات ، أناسنا ونظامنا ، وذلك عن طريق حوار متصل حيناً ومتقطع أحياناً أخرى على مدى جلسات خاصة عديدة معه ، كان بعضها يمتد إلى أربع وخمس ساعات .

من ناحية أخرى ، كان تقديري أن هذه الدراسة تبقى ناقصة ، إذا وقفت عند حد تشخيص ماهية المدرسة الساداتية واتجاه حركتها بصورة مجردة عن الواقع وتصراعاته وحركته التاريخية النحية دائماً . تلك الحركة التي نستبطىء خطواتها بمعيار عمرنا الزمني أحياناً ، ونقع في وهم تجمدها وشللها أحياناً أخرى . ومن هنا بات حتمياً ، كي تكتسب الدراسة جدلية الواقع وروحية التاريخ ، أن تبرز في مقابل المدرسة الساداتية المتحصنة بقوة السلطة أمام ضغط الواقع والمتسمة بهيجية الفعل وبدائيتها — إذ صبح التعبير — ضد روحية لتاريخ ، مجموعة الأفكار والاختيارات

البديلة . والتي راحت تختبر في باطن المجتمع الرافض للمدرسة
الساداتية . وتحكم الاتجاه الممن لليسار المصري ، في اطار
الحركة الوطنية ذات البعد القومي . وكانت طلائع فصائلها المختلفة
قد شرعت تتحاور وتتجمع في تحالفات جنينية . مناهضة ، بدرجات
متفاوتة ، تحالفات المدرسة الساداتية المكتملة الصنع نسبيا . وذلك
في وقت ساد فيه داخل مصر والوطن العربي تيار عام يسدى
استخفافا مفرغا بالسادات ومدى قدرة السياسة التي ينتهجها على
احداث تغييرات كافية في الواقع المصري ، ومضمون وشكل الصراع
العربي الاسرائيلي باعصاده المحلية والدولية . وقد بلغ هذا
الاستخفاف بالسادات ، الذي استغله هو شخصيا بذكاء ، درجة
انعدام المسؤولية واقتقاد الرؤية الشاملة لما يكن ان تصل اليه
المدرسة ، في كثير من الاحيان ، من فعل مدمر .

وبدا لي ان تيارات الاستخفاف ، كانت تراهن — قدريا —
على الوقت مجردا عن الفعل ، وعلى معجزات الجماهير غير المنظمة .
لجرد أنها تعرف بحسها وتجاربها ما هو في مصلحتها وما هو
ضد مصلحتها . وقبل هذا وذاك ، كان الرهان الأكبر على العامل
الذاتي للسادات وقدراته المحدودة .

والحق ان هذا الرهان ، الذي كان بشكل او آخر ، تعبيرا
عن الهرب من اقتحام الواقع وتمقيداته المختلفة ، بالفعل المؤثر
وليس بالكلمة المجردة ، نبع عن ذهنية تتعاطى الحتمية التاريخية
على نحو ميكانيكي لا جدلي . وتقيم حساباتها على أسس الصورة
التقليدية للسادات التي ظل سجينها مدى ثمانية عشر عاما في ظل
زعامة جمال عبد الناصر التاريخية القوية ، وعلى أنه تبوأ الرئاسة
مسددة من خلال عبثية للتاريخ . لا مفر من أن تصحح سريعا
قبل ان يتمكن من الاضرار بمصر . ولم تضع هذه القوى في اعتبارها

قوة السادات النسبية ازاء كل القوى الأخرى التى استهداها من الجيوب الاجتماعية الطفيلية والبيروقراطية التى ظلت كامنة تحسنت السطح وشرعت تتحرك بالهجوم ، منذ هزيمة ١٩٦٧ . وكذلك من وزن مصر التى بابت هو حاكمها الشرعى « بالاجماع » بعد غياب عبد الناصر .

وهكذا فان الدراسة ، لا تساهل مخاطرها ، ان لم تدل بدلولها فى حق هذا الواقع المعقد .

ولكن — ايضا — كيف ؟

كانت هذه هى الصعوبة الثانية . فالدراسة — من هذا الجانب — مطالبة وفى ظل حياة السادات رئيسا ، أن توضح عمليات تقييم ومقارنة بين السادات وبين عبد الناصر ، وما يمثلها كلاهما اجتماعيا وسياسيا ، فى اطار ثورة يوليسو وتطوأتها ومكاسيها وبخسائرها وأبعاد تأثيرها مصريا وعربيا ودوليا ، وتبيان مدى التداخل والانفصال ، التوافق والتمايز بين الرجلين ، سواء فى حياة جمال عبد الناصر ، أم بعد موته واستئثار السادات بالسلطة وسط ظروف يطحنها التغير بمعدل سريع منذ السبعينات ، وعلى جميع المستويات الاجتماعية والجيوبوليتيكية معا .

ومن ناحية ثالثة ، فان هذه الدراسة تؤدى وظيفتها على نحو فعال ، لو أنها ، بجانب الحرص على التزام الموضوعية والدقة ، علقت الجرس بعنق القط . بمعنى أن تقوم بمهمة تحذير جميع القوى القومية التقدمية ، مصريا وعربيا ، بصوت عال ، بل ومستفز التبرات أحيانا الى المخاطر المرئية وغير المرئية للمدرسة الساداتية . وكان الساداتيون يتحركون تحت أقمصة

أقرب إلى «قنعة المهرجين في سيرك» ، على مرأى من الكل البسائر المسفة - وفقاً لتوقعات محسوبة ومهارة تكتيكية ، بإجسراء عمليات جراحية في الكيان المصري دون أن تسيل منه دماء ، وذلك بهدف «الخصاء حيويته الثورية وقطع صلة الرحم بينه وبين الجسد المصري المتكامل» ، وحركة التحرر الوطني وعدم الانحياز . تتلاحق خطواتها في كل اتجاه دون انقطاع وبتنهج برجماتي . تهاسبهم حيث لا يتوقع أحد الهجوم . وتتسلل بالتغير في العمق الداخلي من الأبواب الخلفية . على حين يظل الديديان في موقعه على حراسة الباب الأمامي وكان شيئاً لا يقع . تتابع من حوله الخطوات ، كأنها نزوات عارضة وتقلصات عفوية لا منطق لها ولا رابسط فيها بينها . وإذا حدث وتنبه لبعض هذه الخطوات صرخ مندداً ولكن بعد أن يكون فعل «المدرسة الساداتية قد وقع» . وحتى لو تمكن الديديان في بعض الأحيان من حصار بعض الخطوات ، فإن ذلك لا يلغى الدمار الذي يكون قد حل وبات أمراً واقعاً لمرحلة تطول أو تقصر .

من هنا كان من الضروري بمكان أن تنشر الدراسة على أوسع نطاق ممكن داخل مصر وخارجها ، في نفس الوقت الذي شرعت المدرسة الساداتية في ممارسة اختياراتها عملياً .

ولكن - مرة ثالثة - كيف ؟

كانت هذه هي الصعوبة الثالثة . ذلك أن تحقيق النشر بسرعة ، على أوسع نطاق وبأقصى قدر من الفاعلية في نفس الوقت ، لم يكن ممكناً إلا عبر الصحف اليومية ولا سيما «الأهرام» .

ولم يكن سهلاً أن تنشر « الملابس الداخلية » للمدرسة

السياساتية على أعمدة صحافة خاضعة لرقابة فرسان الاعلام
لهذه المدرسة الحاكمة . وان كانت درجة الماهم بالقراءة
والكتابة السياسيتين محدودة للغاية خارج اطار التعليمات
والتوجيهات الصادرة من «رب» المدرسة .

تلازم البحث عن وسائل مجدية وممكنة التنفيذ للتغلب على
هذه الصعوبات ، مع تراكم المواد الخلم للدراسة تحت يدى .
وأوصى لى هذا التلازم بصيغيات متعددة لمعار الدراسة الذى
انشده .

كانت المواد الخام التى تجمعت تتكون من :

اولا : حصاد عملية شاملة ودقيقة ، شارك بالجهد الأكبر فى
فى اجرائها زملائي من أسرة «الطليلة» ، لكل خطب الرئيس
السادات ، المكتوبة والمرجلة . واحصائه الصحفية و
الداخل والخارج . والنقلات المميزة لحركته فى الواقع .
وذلك منذ صعوده الى قمة السلطة ، خلفا للرئيس الراحل
جمال عبد الناصر فى سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ ، رئيسا
مؤقتا . فمنتخبا يتقاسم المسؤولية مع المجموعات الناصرية .
ثم منفردا بالحكم بعد تصنيفه لهذه المجموعات . . وحتى
إبرام اتفاقية نض الاشتباك الاولى بين القوات المصرية
والقوات الاسرائيلية فى سيناء ، واعادة فتح قناة السويس
فى ٥ يونيو - حزيران ١٩٧٥ .

ثانيا : المذكرات الخاصة التى دونتها عن محادثاتي مع الرئيس
السادات عقب كل مقابلة جرت بينه وبينى ، على مدى المساندة
الزمنية الممتدة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٦ . وكانت

جميع هذه المقابلات قد تمت بمبادرة منه ، عدا ثلاث منها وقعت بطلب منى بعد المناقشة مع الزملاء فى الطليعة . وذلك لأسباب محددة فى ظروف معينة . المقابلة الأولى استهدفت تقديم اعتراضنا على فرض الإقامة الجبرية على السيد خالد محى الدين عضو مجلس قيادة الثورة والعضد الرموز البارزة للحركة الوطنية التقدمية . وذلك استنادا الى اتهمهم المدعى الاشتراكى له بالتعاون مع ما اصطلح النظام على تسميتهم بهراكز القوى (قضية على صبرى وآخرين) لاسقاط حكم السادات فى مايو - أيار ١٩٧١ .

والمقابلة الثانية كانت بغرض طرح وجهة نظرنا بشأن تدهور العلاقات المصرية السوفيتية نتيجة القرارات ، المعادية للسوفيت التى اتخذها السادات منفردا ، والمخساطر الناجمة عن ذلك ، مصرىا وعربيا ، وكيفية العمل على إيقاف هذا التدهور .

أما المقابلة الثالثة فكانت تتعلق بالاحتجاج على الحملة السياسية الصحفية التى شنها النظام ضد الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير مع بداية تنفيذه لسياسة الخطوة خطوة الكيسنجيرية . والتركيز على مدى الأضرار الفادحة التى تصيب مصر والعرب من جراء هذه الحملة ، والضغط من أجل إيقافها .

ثالثا . مجموعة الوثائق الرسمية السرية والأوراق الخاصة بالسادات التى شاء أن يطلعنى عليها . وأهمها : الخطابات المتبادلة بينه وبين الرئيس السوفيتى بريجنيف حول الزمة العلاقات بين البلدين واقتراحاته لحلها (شارك

في اطلاقها عليها السيدان اسماعيل فهمي وزير الخارجية وقتذاك ، واسامة البار الوكيل الاول لوزارة الخارجية .
وايضا بعض أوراقه الخاصة التي سجل فيها — على حد تعبيره — ملاحظاته على شريط الاحداث الطويل ، قبل وبعد توليه الرئاسة . وأخيرا بعض التسجيلات (كاستات) بصوته يروي فيها تاريخ حياته ودوره في ثورة يوليو وبعد غياب عبد الناصر ورؤياه « لمصر المستقبل » .

رابعاً : مجموعة من الرسائل التي تلقاها الرئيس معترض وتنتقد بعض سياسات النظام وتسجل في نفس الوقت مطالبات بالحركة الوطنية منه . وكان عدد من الشخصيات الوطنية والتقدمية قد قام قبل تكوين الاحزاب بتقديمها اليه . وقد شاركت شخصيا في تحرير بعض هذه الرسائل مع الزملاء د. نؤاد مرسى وأبو سيف يوسف وعبد المنعم الفزالي وغيرهم .

خامساً : مجموعة الخطوط الفكرية والسياسية التي تمثل — في تقديري — المسام المشترك لدى اليسار المصري والحركة الوطنية ، والتي أفرزتها حوارات السنوات الخمس الاولى من السبعينات بين الفصائل المتعددة المنابع الفكرية والاجتماعية بعضها مع بعض . وكذلك ما صدر عن بعض هذه الفصائل من وثائق علنية أو سرية خاصة بتحليل الأوضاع في مصر والوطن العربي وتصورها عن المهام الاستراتيجية والتكتيكية للحقبة السبعينات وبداية الثمانينات من هذا القرن .



وفي النهاية نلحظ القراءة التحليلية للمادة الخام وتصنيفها ،
جنباً الى جنب مع تحدى الصعوبات الثلاث حول النموذج الأمثل
لممار الدراسة ، الى صياغة محددة ، بات في يقيني ، بعد تجربة
صياغات أخرى ، أنها أكثر تحقيقاً للهدف ، تكتيكياً وموضوعياً .

وتمثلت الصياغة على مستويين ، أفقى ورأسى .

الأفقى ، يقسم الدراسة الى قسمين منفصلين . يبدو كل
منهما كما لو كان مستقلاً بذاته . ولكنها في الحقيقة متقابلين
ومتداخلين ، تقابل وتداخل الأضداد في نفس الوقت ، بحكم
وحدة الموضوع والزمن . ذلك أن القسمين يعالجان أفكار واختيارات
كل من الجهتين ، في ذات المرحلة التاريخية ، وحول قضايا رئيسية
واحدة ، بنظرة جدلية .

أما الرأسى ، فقد عني بالترام أسلوب التحليل المعلى للمادة
الخام السادائية واليسارية على السواء . وذلك بالتعامل مع كل
منهما داخل مختبر علم السياسية ، « كموضوع بحث » مستقل عن
« ذات الكاتب » وأفكاره المسبقة . الأمر الذى يفرز في النهاية معطيات
كل من السادائية واليسارية ، كما هي لدى أصحابها وفي تفاعلها ،
إيجاباً وسلباً ، مع الواقع . لا كما يتصورها الكاتب أو يستنتجها
وبذلك يتمكن « القارئ » كتما الى كتف مع « الكاتب » ، في ضوء
هذه المعطيات الموضوعية أن يستشرف بنظرة نقدية ، أكثر دقة
ونفاذا ، مسارات هذه المعطيات وصراعاتها واحتمالاتها المختلفة
في المستقبل المنظور .



وهكذا دقمت الى النشر ، في حياة السادات ، بعض حلقات
القسم الأول من الدراسة تحت عنوان « مدرسة السادات

السياسية » . وقد اخترت عن قصد . هذا العنوان ، لأنه — من ناحية — تعبير علمي دقيق عن النسق الفكري والحركي المتكامل لسياسة السادات . وقد أثبتت حركة الأحداث صحة هذا التعبير . ولأنه — من ناحية أخرى — سهل تمرير الحلقات من تحت أنف الرقيب إلى النشر . ذلك أنه كان من الصعب على الرقيب أن يبدؤ بمصادرة مقالات تخلع على « السادات » الذي كان مغرماً بالتحلي بالأوصاف والألقاب ذات الطين العالي (مثل « رب العائلة » « بطل الحرب والسلام » الخ . . .) لقرباً جديداً — وبالحق هذه المرة — يتجسد في أنه « صاحب مدرسة سياسية » مميزة وغير مسبوقه في تاريخ العرب الحديث . بغض النظر عن طبيعة ومضمون هذه المدرسة وإهدافها .

وبالفعل نشرت الأهرام ، دون ما أي اعتراض ، الحلقة الأولى من الدراسة كاملة ، تحت عنوان « فتح القناة : بداية الممارسة لمدرسة السادات السياسية » .

ووقع ما لم يكن في حسابي على الإطلاق .

تفجرت ، على نطاق واسع ، ردود فعل مباشرة وسريعة ، فور نشر هذه الحلقة الأولى . والتي لم تكن سوى مدخل تمهيدي عام إلى أغوار المدرسة الساداتية . وتبلورت ردود الفعل حول سؤالين سادا المناقشات : كيف سمح الرقيب (ببواء أكان المرحوم الأستاذ على حمدي الجمال رئيس التحرير أم الأستاذ طلعت خالد الرقيب العام والذي أصبح بعد إعلان إلغاء الرقابة رئيس مكتب الصحافة بوزارة الإعلام) بنشر هذه الحلقة ؟ وهل من الممكن الاستمرار في نشر حلقات هذه الدراسة ؟

وعلى الرغم من أنى سعدت لهذه المفاجأة التى أكدت لى
ثقتى بقدره المواطن المصرى على اجادة قراءة هذا النوع من
الكتابات . الا أنه سرعان ما تحولت هذه السعادة الى مشاعر من
القلق والخشية من أن لا ترى بقية الحقائق طريقها الى النشر
أو على الأقل تخضع لرقابة شديدة . ذلك إيه بعد يومين من النشر
وجدتني في مواجهة عاصفتين عنيفتين من موقعين متناقضين .

العاصفة الأولى من مواقع السلطة فى النظام الساداتى .
وبالذات من قيادة الاتحاد الاشتراكى العربى وجهاز الأمن القومى .
تصف الحلقة على أنها « عمل عدائى موجه للنظام عامة والرئيس
السادات شخصيا ، مصاغ — كما جاء فى أحد التقارير التى اتبع
لى الاطلاع عليها — « فى أسلوب يقضد قلب البحث العلمى
الموضوعى المجايد من كاتب معروف بانجاهاته الأيديولوجية التى
تتنافى مع أيديولوجية ثورة مايو ودولة العلم والايمان » .

أما العاصفة الثانية فقد صدرت عن بعض عناصر يسارية
فى مصر والوطن العربى اتهمت الدراسة ، فى مقالات وتعليقات
متعددة ، بأنها « تجميل » و « تبيض » وجه السادات . « وتنظر
وتؤصل » أفكار السادات وسياساته . وذلك من كاتب « محسوب
على اليسار » .

والحق أنه بقدر ما تفهمت دوافع واتهامات العاصفة الأولى ،
بقدر ما عجزت عن فهم دوافع واتهامات العاصفة الثانية . ولم أدر
ما هو جرم كاتب يسارى فى أن يحاول أن يكشف بمنهاج علمى ،
أصول ومنطلقات ومسار أفكار وسياسات معادية للترامه الفكرى
ومواقفه السياسية . وما علاقة ذلك بتجميل وجه السادات
أو تبيض صفحة نظامه . كأن الدراسة الموضوعية « لظاهرة

سياسة - اجتماعية « ما ، في حالة نشاط خطير ومدمر ، هي تأييد لها . وذكرني هذا الموقف من « بعض الرفاق » بما كان سائدا في مجتمعاتنا العربية في الخمسينيات وأوائل الستينيات من اعتبار الاقدام على دراسة العدو الاسرائيلي والكشف عن اصول ومنطلقات افكاره وسياساته وأهدافه عملا من أعمال تجميل وتزيين وجهه العدو والاستسلام له . وكان لابد من أن تقع هزيمة ١٩٦٧ المروعة بجميع أبعادها حتى ينهار ذلك النوع من التفكير الذي أسميه « بمرض البداوة اليساري » ، ويفيق العقل العربي الى ان معرفة العدو معرفة موضوعية شاملة خارج دائرة التصورات والانطباعات والانتهاكات اللفظية ، هي شرط ضروري وحتى لإدارة الصراع ضده بنجاح .

وعندما أتيت لي أن أدخل في حوار مع بعض هؤلاء الرفاق حول ما تيسر نشره من حقايق هذه الدراسة - خلال حياة السادات - شارحا وجهة نظري ، كانوا ينتهون الى الموافقة عليها . ولكن مع تيسير جيل « تحفظهم الشديد » على « الخطأ الكبير » الذي « انزلت » اليه ، باستخدامي اصطلاح « المدرسة الساداتية » لما وصفوه « بهذا العبث وهذه البردة التي تمثها أفكار وسياسات السادات » وأن ادراج ذلك تحت عنوان « مدرسة سياسية » يحمل معنى « التفخيم والتضخيم من شخصية السادات العاجزة » .

وكنت أرى أن هذا « الاعتراض من بعض الرفاق » تجسيد دقيق للنظرية التي تقول « بأن إزالة الخطر في الواقع ، هو بتجاهل وجوده وعدم الانشغال به » . وهو قد يندرج في باب العوائف والحراسة الجياشة ضد السادات ، ولكنه مقطوع الصلة بالدراسة

العلمية لمساهية الخطر، ولكيفية مواجهته . والا كان معنى ذلك ان كل المفكرين والكتاب اليساريين في العالم قد ساءهموا في التضخيم والتضخيم من شأن « النازية » عندما أطلقوا عليها « مدرسة هتلر السياسية » . أو ان كارل ماركس — وأظن انه لا خلاف على يساريته — كان مخفها ومضخما للظاهرة التي أطلق عليها اسم « البوتنبارتزم » عندما تحدث عن « مدرسة فابليون الثالث السياسية » .

وبح صوتي مع « هؤلاء الرفاق » وأيا أحاول أن أوضح أن اصطلاح « المدرسة » ليس وصفا أخلاقيا ، نخلعه على ما نحترمه أو نتبناه من أفكار وسياسات . وأيا هو اصطلاح علمي يعبر عن مجموعة أفكار أو سياسات تكون بناء متميزا أيديولوجيا أو حركيا . وذلك بالقياس إلى مجموعات أفكار وسياسات أخرى تجسد بالمقابل مذازس خاصة بها .

ومضت السنوات بأحداثها الجسام المتلاحقة^{١٦}، والتي تنبأت بها الدراسة قبل وقوعها^{١٦}، وإذا باصطلاح الساداتية أو مدرسة السادات السياسية قد باتت شائعا ومتداولا ومعترفا به حتى من هذا « البعض من الرفاق » الذي كان يرفضه ويتهم من يستخدمه بأنه « يبيض » و « ينجل » وجه السادات .

هددت هاتان العاصفتان استمرار نشر حلقات الدراسة وعلى الأخص قسمها المتعلق « بمدرسة السادات السياسية » . وتتمر الرقيب شارعا قلبه الأحمر في مواجهة بقية الحلقات . واضطرني هذا الوضع إلى أن أصدر الحلقة الثانية بمقدمة تحمل رسالة واضحة إلى كل من يهمه الأمر . قلت فيها :

« مقال اليوم » هو الحلقة الثانية من سلسلة مقالات أحاول خلالها رصد وتحديد سمات وملامح منهج الرئيس السادات في معالجة ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط ، بعد حرب أكتوبر . والتي أصبحت تكون بترابطها وحركتها مدرسة سياسية خاصة . بل وغير مسبوقه — من مناحى عديدة — في تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى . ذلك أنها تختلف مع المدارس السياسية الأخرى فى الساحة ، فيما تلتزم به من مفاهيم وتكتيكات بل وأهداف فى بعض الأحيان .

والقلم — فى هذا النوع من المقالات — اقرب ما يكون الى آلة التصوير الفوتوجرافى . يلتقط صور الواقع السياسى ، كما هى دون « رتوش » . ومع تعدد الصور ، تتراكم المادة الأولية ، التى تصلح بعد ذلك ، أساسا للدراسة والاستقراء والتحليل .

المقال الأول من هذه السلسلة نشر بعنوان « فتح القناة مدرسة السادات السياسية » . ومن خلال القلم — الكاميرا ، سجلت الصور الثلاث التالية :

— صورة الملامح العامة لمدرسة السادات السياسية فى رؤيتها للصراع .

— علاقة القوى الراهنة بين هذه المدرسة والمدارس السياسية الأخرى فى العالم العربى

— حركة المدرسة الساداتية ومبادراتها الفاعلة ، تحقيقا لأهدافها . وذلك إزاء السكون النسبى للمدارس الأخرى ،

وعدم قيامها — بعد — بترجمة مناهجها الى مبادرات فاعلة .
وذلك باستثناء مدرسة الثورة الفلسطينية » .



اذا كنت قد سمحت لنفسى بهذا الاستطراد ، فليس بهدف
التدليل على الزلل الفكرى والسياسى الذى وقع فيه بعض هؤلاء
الرفاق الذين اهتموا الى الحقيقة ، متأخرين ، فكلنا فى النهاية ،
لاسباب ذاتية وموضوعية مختلفة معرضون للزلل . وانما قصدت
فى الأساس القاء الضوء على ما اثبتته حركة الاحداث من صحة
منطلقات الدراسة وصياغاتها واصطلاحاتها . هذا أولا . وثانيا
تحديد أهمية أن تنشر الدراسة متكاملة بقسميها ، فى الظروف
الراهنة . وذلك على النحو الذى كتبت به دون ما تغيير . لماذا ؟
لان ما عرضته هذه الدراسة المعملية وما تنبأت به حول مسار
واهداف المدرسة الساداتية ، كان صحيحا — وما يزال — فى
خطوطه الرئيسية . وصار — مع الأسف — واقعا يتحدى ويستفز
المدارس السياسية الأخرى فى وطننا بما فى ذلك مدرسة اليسار
المصرى ، للعمل على موائجته وتغييره . ونقصد بهذا الواقع ،
التحالف الأمريكى الاسرائيلى مع المدرسة الساداتية وقواها
الطفيلية والبيروقراطية فى المجتمع المصرى . وحول المواجهة
والتغيير المعقدين غاية التعقيد ، اجتهدت الدراسة فى أن تطرح
منطلقات ومسارات واساليب جديدة لليسار المصرى فى ادارة
الصراع مع المدرسة الساداتية بكل أبعادها . وهو الصراع الذى
ما برح قائما ومشتعلا فى العمق وبأشكال متعددة ، مصرية وعربية ،
على الرغم من افول نجم السادات .

والآن ...

أعتقد أن من حق القارئ اليوم ، أن يتعرف على الظروف .

الموضوعية والعوامل الذاتية ، التي اختمرت في بوتقتها فكرة الدراسة . وغدت تلح على كواجب قومي ومهمة عاجلة لا تحتل التأخير .

وإذا لم تخفى الذاكرة فان الفكرة نبتت خلال لقاء تم بين الرئيس السادات وبيني في أوائل عام ١٩٧٤ بناء على طلب مفاجيء منه . وكانت سلسلة اللقاءات بيننا قد انقطعت منذ شرعت ، من موقعي في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي مسئولا عن العلاقات الخارجية ، أوجه النقد لاختيارات النظام السياسية ، التي بدا واضحا أنه شرع في انتهاجها بديلا لاختيارات ثورة يوليو الأساسية . واستخدأه وسائل القمع على نطاق واسع نسبيا ضد حركات العمال والطلبة والمثقفين . وكنت قد شاركت في صياغة بيان المثقفين المصريين الذي صدر في أوائل عام ١٩٧٣ مؤيدا مظاهرات الطلبة والعمال ومطالبيا بخوض معركة التحرير ضد الاحتلال الاسرائيلي والاعداد الجبهة الداخلية والجبهة العربية لذلك . وكانت قطاعات واسعة من العمال والمهنيين والشباب والمثقفين قد أخذت تتحرك بقوة متصاعدة من أجل تحرير الأرض وتأمين الديمقراطية ولقمة العيش الضرورية والكرامة معاً للجماهير والقوى المنتجة .

وفي محاولة من النظام لقمع هذه الحركة الشعبية في مهداتها . اتخذ عدة إجراءات أمنية رادعة . تراوحت بين الاعتقال وبين الطرد من العمل والحجر السياسي لعشرات من المواطنين . وكان نصيبى من هذه الإجراءات أبعدى عن جريدة الأهرام وعن رئاسة تحرير الطلبة . وتقديمي ، مع آخرين ، لحاكمية سياسية فيايبية ، من خلال ما عرف باسم لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي التي ترأسها محمد عثمان اسماعيل ، وصدور الحكم بإسقاط عضويتي من اللجنة

المركزية للاتحاد الاشتراكي ومسئولية مقرر لجنة العلاقات الخارجية .

ومنذ ذلك الوقت ، الذي استهلك حوالى العام ، من نهائيات عام ١٩٧٢ حتى عشية حرب أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٣ ، انقطعت مقابلاتى ومناقشتى المباشرة مع الرئيس السادات . حتى بادر هو فى أوائل عام ١٩٧٤ بدعوتى للقاءه مرة أخرى . وكان ذلك فى بيته بالجيزة على ضفاف النيل .

فى هذا اللقاء حرص الرئيس السادات على أن يبدو فى صورة القائد العسكرى والسياسى الذى « فاجأ الجميع - على حد تعبيره - بالحرب والنصر وفتح الطريق الى السلام فى منطقة كالجنحيم بصراعاتها وازماتها المعقدة والتى لايقدر على اطلاق نيرانها الا بشر تمتزج فى عروقهم حكمة غاندى ودهاء معاوية وعبقريه روملى وذكاء تشرشل » .

كان واضحا ، أنه يعنى نفسه اول ما يعنى بهذه الكلمات ، وهو يستقبلنى بزيه العسكرى الخاص الذى وضع بنفسه تصميمه كما اخبرنى مزهوا ببذله وانتصاره معا .

عاشت على حديثه بأن صراعات وازمات منطقة الجحيم متعددة الأطراف وبالقوى لا يكفى وجسود طرف واحد فقط يملك الحكمة والدهاء والعبقرية والذكاء اذا لم تتجاوب معه بقية الأطراف على نفس المستوى فى سلوك طريقة الى السلام .

أجاب : « صح . هناك أيضا هنرى ... هنرى كسينجر . . . انه يشاركنى ذات الصفات . ولهذا فإن تفكيره مثل تفكيرى » .

استراتيجى لا يفرق فى التفصيلات النهامشية التافهة . . . بعد ربع ساعة فقط من أول لقاء معه اكتشف هذه الحقيقة واعترف لى بها علانية . ولهذا بدأنا نتفاهم فى العمق . . . »

عندما أعود الى مذكراتى عن لقاءاتى مع الرئيس السادات القى انقل عنها اليوم ، أجدنى عند هذه النقطة قد قطعت حديثه قائلاً : ولكن هنرى كسينجر لا يرى ولا ينفذ الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية . وفى هذه الاستراتيجية ، إسرائيل حليف والعرب أعداء . فكيف يكون التفاهم معه فى العمق وقبل حرب أكتوبر كنت انت نفسك تعبر عن ذلك فى خطبك العامة . . .

أوقفنى عن الإيستريال فى الحديث بحركة من يده (وقال بحدّة) اصحوا وافهموا يا جماعة يابتوع الكلام الكبير المخلص اياه . قبل حرب أكتوبر حاجة وبعد حرب أكتوبر حاجة ثانية . . . فى كل شىء . . . عفدنا . عند العرب عند السوفييت وكذلك عند أمريكا . لا تنس أبداً أننا انتصرنا لأول مرة على إسرائيل . . . زلزلناها . . . ده كلامهم مش كلامى . . . رغم انكم بتتفلسفوا وتقولوا انه نصر تكتيكى وانها حرب للتحرير لا للتحرير الى آخر هذا الكلام الفارغ . المهم فى كل هذه العملية هو أمريكا . أمريكا هى شريان الحياة لإسرائيل . وأمريكا هى القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأولى فى العالم . والمشكلة اننا عادينها بسبب إسرائيل . وإسرائيل غدت هذا العداء فى أمريكا . اذا جيت أنا وأثبت قدرتى على مناطحة إسرائيل وفى نفس الوقت أوقفت العداء لأمريكا فى مصر وبالضرورة فى المنطقة كلها . أمريكا اليوم ترحب جداً بى وبكده توضع إسرائيل فى مأزق . أمريكا اليوم مستعدة لعمل توازن بينى وبين إسرائيل . وأنا مقدرش اطلب أكثر من كده . أمريكا تغيرت تحت قيادة نيكسون وكسينجر وبالذات كسينجر . . .

وتوقف فجأة عن الحديث وراح يهلا غليونه قبل أن يستأنف:
أنا أعرف أنك تقابل محمد ... هيكلى يعنى . أسأله شوان لاى
قال ايه عن كسينجر ... هيكلى قال لى ان شوان لاى وضئمه
خلال استعراضه لليهود العظام فى تاريخ الانسانية بجانب ماركس
واينشتاين ... كسينجر وأنا تفاهمنا على دور مصر الجديدة بعد
حرب أكتوبر ... حرب أكتوبر هى الخط الفاصل بين مصر — هزيمة
١٩٦٧ وبين مصر — انتصار أكتوبر . ومن هنا مشوارى يختاب
بالضرورة عن مشوار عبد الناصر الله يرحمه .

خرجت من اللقاء مع السادات وقد بات مؤكدا لى أنه اذار
ظهرة الى الحركة الوطنية فى مصر وحركة التحرر العربى . وأنه
ماضى نحو تحالف مع الولايات المتحدة . وعقدت اجتماعا لأسرة
تحرير الطليعة وأطلعته على تفاصيل الحديث مع السادات .
وانتهينا الى ضرورة العمل على تنبيه الراى العام فى مصر والوطن
العربى الى خطورة ما يحدث تحت السطح على مستقبل الوطن
العربى كله بين السادات وكسينجر وانفكاساته الداخلية والهرتية
والدولية . وكونا فريق عمل يقوم باعداد مسح شامل لأحداث
وخطابات وتحركات السادات السياسية . واكتشفنا انه ليس من
السهل الاقدام على كشف تفكير وحركة السادات فى مشواره
الجديد بالوسائل التقليدية للنشر . ومن هنا نبعت فكرة الدراسة
المعمانية لهذا المشوار . واتفقنا على ان اوالى السعى الى كشف
المزيد عن « أسرار مشوار السادات » من خلال اللقاءات معه .

وتبينت ان السادات يستدمى — أيضا — عذبا من الكتاب
والسياسيين من مختلف الاتجاهات الى اللقاء معه حيث يطرح
« اختيارات مشواره » على أنها أفكار للمناقشة . وذلك بقصد
معرفة ردود الفعل المتوقعة تجاهها .

وفى مقابلة أخرى تمت معه في صيف عام ١٩٧٤ ببرج العرب،
غرب الاسكندرية ، بدأ لى أنه أكثر تبلورا في أفكاره واختياراته .
حيث راح بشيء من التجسيد يعزف بكلمات محددة على ثلاث
نغمات .

قال فى النغمة الاولى ، وأنا أنقل هنا عن المذكرات الخاصة
التي حرصت على تدوينها فى أعقاب المقابلة مباشرة اذ يمكن القول
اننى استخدم نفس كلماته وتعبيراته . : « عندكم فى الفكر الاشتراكي
حاجة بتسموها آيه . . . الجدل مش حدد ؟ اليس معنى ذلك ان
الصراع الرئيسى ، زى ما بتقولوا ، يأكل بقية انصراعات الفرعية
او الأقل أهمية . عظيم . ما هو صراعنا الرئيسى اليوم بعد
افتصارنا على اسرائيل فى حرب أكتوبر . هل هو برضه لسه
اسرائيل التي ضربناها وانتقمنا لهزيمتنا فى ١٩٦٧ بالزلزال الذي
حدثناه فيها باعتراف الكل هناك . أم ان الصراع الرئيسى انقل
بهذا الانتصار الى موضوع آخر . انا يعنى بأفكر قدامك بصوت
عالى . . . الموضوع الرئيسى الجديد هو اعادة بناء مصر الجديدة
التي تفرض الاستقرار والانضباط على كل من حولها اسرائيل
والعرب كمان » .

وفى النغمة الثانية شدد على قضية راح يمزج فيها ذاته
بالموضوع . قال : « أنا حاربت اسرائيل ومفروض ورائى الاتحاد
السوفيتى . وحاربتنى اسرائيل ووراء أمريكا . وعندما كنت اكسر
رقبة اسرائيل وجيشها الذى لا يقهر طلعت لى أمريكا بدباباتها
وطياراتها وصواريخها من تحت الأرض فى مواجهتى . التفت ورائى
مالتشيش الاتحاد السوفيتى . فص ماح وخاب . هرب . وبعث
يقول لى وقف الحرب وخلينى اتكلم مع الأمريكان علشان اضلح

على اسرائيل . سبحان الله . اسرائيل عند الزفقة لقيت امريكا
واقفة معها زى السبع ترغطها طيارات ودبابات من المصنع ليدان
القتال عبر جسر جوى مهول . وبصيت لقيت نفسى فجأة وحدى
احارب امريكا مش اسرائيل . انا دى يا موسكو ... ياكرملين .
مفيش خبر . وذن من طين وذن من عجين . اخرج من التجربة
المريرة دى بايه ؟ جماعة معايا يفكروا . قالوا لى يا ريس
بصراحة ومترعلش . قلت الصراحة مايتزعلى ابدا . قالوا
الامريكان فى مسألة دعم الاصدقاء والحلفاء رجاله بصحيح . فرق
كثير بينهم وبين الروس . لما ذا لا نجرب صداقتهم . صداقة
النم لاند . السادات رأسه برأس نيكسون . والظروف اختلفت
بعد حرب أكتوبر . واصبحت فى صالحنا . وقالوا كمان بصراحة
ومترعلش يا ريس . الحرب مع اسرائيل مش حتجيب نتيجة ولو
استمرت مائة سنة . وبعد ما انتقمنا من هزيمتنا لازم من طريقة
أخرى غير الحرب ... ايه هى ؟ قالوا نعلن عليها السلام زى
ما أعلننا الحرب ضدها . الكلام مش بسيط . فيه عقل وحكمة وعمل
يدور يادماغى . انتم يا اولاد يا اشتراكيين مش كنتم بتنادوا فى اول
الصدام خالص ... فى ١٩٤٨ باقتسام فلسطين بين العرب وبين
اليهود والسلام مع اسرائيل لان الاستعمار والامبريالية ... الى
مش عارف ايه من كلامكم الى يكمل ده ... هه الى بيستفيدوا
من الحرب بين العرب واليهود ... والله زمان كنتم عاقلين
ويتقهموا ... غيرتم ليه ؟

وركز فى النغمة الثالثة على العرب . قال : « انا الكره شئ
يفمنى لما اقرا جرنال او كتاب وتقع عينى على جملة حركة
التحرر العربى ... كلام هيايوني بلا معنى تحرر ايه وعرب ايه ؟
نازلين تتكلموا عن القومية العربية والوحدة العربية ... وحدة

من ومع من . ده أمة محمد عليه الصلاة والسلام نفسها غير
موحدة . ده سراب . أنا رجل واقعى . . . ثورى لكن واقعى . . .
عبد الناصر كان ثورى حالم . . . العرب بدو تحسروا فيهم ايه
وتوحد من مع من . دول قبائل متناحرة متهافتة لا حول لهم ولا قوة .
هم الذين ضيعوا فلسطين . وشبكوا فينا وقالوا يا مصر أنت
أم العرب . تعالى بدمك حتى آخر قطرة . وفلوسك حتى آخر
مليم وحاربى . . . حاربنا . . . انهزمنا مخلصناش . . . انتصرنا
مخلصناش . ظلوا يحلبونا كالبقرة . وحتى بعدما اغتنوا غنائم
فاحشسا بالبترون اللى مش عارفين قيمته وبسبب الحرب التى
شنتها أنا ضد السرائيل وسجلت فيها النصر . . . قتالوا مش كفاية
لا سلام حتى نظهر فلسطين من كل يهودى . طيب ومن الذى
سيقوم بالتطهير ؟ مقيش الا مصر . ومصر فقط حتى بقينا لحم على
عظم . . . آدى القومية العربية . هن هذا شىء يمكن أن يقبله
عقل او منطق ؟

أنا عندى توليفة ثنائية غير لحكاية القومية العربية اللى
سحروا بها عبد الناصر المسكين ، الله يرحمه واللى ضيعته فى الآخر
وغير حكاية الأمة الواحدة الخالدة بتاعة البعث وميشيل عفلق .
توليفة بين ثلاث قوى لها وزن وقيادات رئيسية . مصر العظيمة
والسعودية الاسلامية البترولية ، وأهى محسوبة عربية وايران
الاسلامية البترولية . والحقيقة الشاه بقى متجاوب معى الى آخر
الحدود . وقف معى فى الحرب بتاعتى . وكفاية بقى كسلام عن
رجعية وتقذمية . . . والتاريخ العربى والمصر المشترك . . . و . . .
كل ده على رأى اللبثانيين « طق حنك » . وبصراحة أنتم التقدميين
أكبر معلمين فى طق الحنك .

وهكذا لم يعد هناك مزيد من أسرار « مشوار السلاطات »

يحتاج الى بذل الجهد للكشف عنه . وبيانت القضية تنحصر في ربط هذه الاسرار بعضها ببعض ربطا جدليا في اطار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية على كل من المستويات المحلية والعربية والدولية . واطلاق سراحها من داخل الجدران المغلقة الى الشارع السياسي بكل قواه وجماهيره . وشرعت في كتابة الدراسة في نفس الوثبت الذي كنت امارس فيه حوارا نقديا في اللقاءات التي تتابعته مع الرئيس السادات . وكانت النغمات التي يعزف عليها قد اخذت تتحول الى مقولات سياسية اكثر دقة في بنيتها الفكرية والاجتماعية . وتدخل دائرة تجريب السبل والوسائل لترجمتها في الواقع في خطوات . وبدأ لي مؤكدا والمقولات تتمنطق وتغير أريقتها أكثر من مرة وهي تتعامل مع الواقع حتى تستقر على شكل معين ، ان كسينجر يساهم منذ البداية بقسط ماحوظ في صياغتها ولو بصورة ايجابية وغير مباشرة . وكان السادات شديد الإعجاب بل الافتتان بكسينجر ، يردد عباراته التي حفظها عن ظهر قلب وأحيانا يخطئ ، وينسبها الى نفسه . وإذا ما تشبه أو اعتراه الشك سارع الى القول : « والله ، لم أعد أعرف من الذي قال هذا . أنا أو كسينجر . لقد أصبحنا نتكلم لغة واحدة تماما . انطق بعبارة ما تصف حدثا أو شخصا فيبادرنى كسينجر بأنها كانت على طرف لسانه ، ويحدث لى نفس الشيء » . وكان يصف كسينجر بأنه « صديق عزيز وعاشق حقيقى لمصر رغم يهوديته . ذلك ان أمريكته تغلب يهودته التي كثيرا ما يسخر منها ويقول لو ان موسى كان ذكيا بما فيه الكفاية لبقى هائثا في ظل الحضارة المصرية العظيمة وأراحنا من هذا الصراع الذي لا معنى له بين العرب واليهود » .

وكان السادات يرى ان « كسينجر كشف جهل وغباء وعجز العرب ولهذا لم يتعب نفسه معهم واجتفى بأن بلعهم أوهاما . لكنه

احترم مصر جدا لانه وجد امامه في القاهرة وهو الرجل ذو العقل
الاستراتيجي ، عقلا استراتيجيا يقابله ويناقشه في جوهر الأمور
بنظرة مفتوحة ومستقبلية . نحن معا نشغل في تغير هذا العالم .
اقول لك هذا بوعي وبتواضع » .

وخينها كنت انطلق في محاجة الرئيس السادات من ان « قضية
تغير الأوضاع » سواء في مصر أو في العالم ، هي قضية حياة
ومطروحة باستمرار . وان المهم في هذه القضية هو اتجاه التغير
وطبيعته ولغائده من يصب في النهاية . وان التغير اذا كان حصيلة
تفاعل الصراعات بين المصالح والأفكار للقوى الاجتماعية
والسياسية مع معطيات ظروف العصر الخاصة ، فان التدخل
الارادي الواعي لهذه القوة أو تلك يسهم في تحديد نوعية التغير
ووزنه ويسرع أو يبطيء منه . وانه اذا سلطنا بكل ما يصنف به
كسينجر من عبقرية ومن مشاعر طيبة نحو مصر ، فانه نتيجة
العوامل الذاتية والموضوعية التي تحكم حركته والمصالح الامبريالية
التي يمثلها ، لا مفر وان يستهدف من التغير الذي يقصده تصغير
مصر عربيا ودوليا والحد من استقلالها السياسي والاقتصادي
ودورها التحويري في المنطقة وعزلها عن العرب مما يؤدي الى
الاخلال الخطير بأمنها وهويتها ومصالحها الوطنية .

وكان السادات يحتد بغضب شديد ازاء هذا النوع من
المحاجة ويتهمني و « أمثالي » بعقدة النقص أمام أمريكا وبالجمود
والجهل . ويؤكد على « ان أمريكا تعاملني اليوم بعد أن عرفتني
جيذا ورأسي مرفوع الى السماء . تماما كما تعامل فرنسا
وبريطانيا وألمانيا . فهل هذه البلاد فقدت استقلالها لمجرد
ان زعماءها يشاركون واشنطن في الرأي والمشورة والسعي الى

تغيير العالم الراهن الى عالم افضل . هذا سخف . ودليل على انكم ماتزالون تعيشون بعقدة الخوف من الخواجه . لا . أنا بقى راسى براس الخواجه » .

في اللقاء الأخير الذى اتيح لى مع السادات ، كانت حلقات القسم الأول من الدراسة « مدرسة السادات السياسية » قد نشرت وردود فعلها متلججة . تم اللقاء فى يناير - كانون الثانى ١٩٧٦ . وحين هممت بالدخول عليه أشار الى كومة من الأوراق ومعه صفحات من حلقات الدراسة المنشورة وقد خطط باللون الأحمر تحت عدد من فقراتها . وقال : « هذه هى التقارير المقدمة عن مقالاتك من المكتب الصحفى برئاسة الجمهورية والمباحث العامة والأمن القومى وأمانة الاتحاد الاشتراكى ، لو أخذت بما فيها لأمرت فوراً بقطع رأسك » .

وتوقف عند عبارة وصفته فيها بأنه «برجوازي ريفى صغير» . وقال : «طبعاً استغلّيت جهل الأمندية بتوعى اللى مسلمهم الصحافة وكتبت هذه العبارة . ولم يعرفوا طبعاً ، كما أعرف أنا ، أن هذا سب وقذف فى حقى بأسلوب الاشتراكيين » .

ولم تجدد كل محاولاتي لاقتناعه بأن هذا تعبير علمى بات شائع الاستخدام ، لا فرق فى ذلك بين كتاب اشتراكيين أو غير اشتراكيين . وأنه لا يحمل أى معنى من معانى السب والقذف .

وتربث غاضباً عند المقارنات التى عقدتها فى الدراسة بين مدرسته وبين مدرسة عبد الناصر . واتهمنى بعدم الانصاف واننى شككت بطريق غير مباشر وملتو فى الواقعة التى اكدها هو بنفسه والخاصة بكونه المؤسس الأول لتنظيم الضباط الأحرار .

وفي النهاية أثار إلى أنني «فهمته جيدا في ما يخططه بالنسبة
لأمريكا والاتحاد السوفيتي وإسرائيل والحرب» ولكن هذا
الفهم ، كما اكتشف هو ، لم يكن بنية صافية ولوجه المصروفة
وأنها يفرض أن تكون مقدمة لتوجيه النقد إلى المدرسة الساداتية
من وجهة نظرس يسارية معادية في الجوهر . « بدليل المقالات
التي دفعت بها للنشر باسم اليسار المصري » .

وأكد أنه لن يعاقبني « على هذه العبارة » . كما كان يفعل
عبد الناصر عندما انتقدت انتهاك أجهزة الأمن لحسريات
وحقوق المواطنين فقام بإداعي في السجن . وأما اكتفى بأن أصدر
أمره بوقفنا نشر حلقات القسم الثاني من الدراسة والمتعلقة
« باليسار المصري » بعد أن كان قد تم نشر حلقة واحدة مبتورة .

وما لم يقله السادات ، في هذا اللقاء الأخير ، أنه أصدر
قراره يومها للمرحوم الأستاذ يوسف السباعي رئيس مجلس
إدارة ورئيس تحرير الأهرام ومقتذاك بحرماني تهاما من حسن
الكتابة واعتقال قلبي داخل مصر منذ أوائل ١٩٧٦ حتى لقي مصرعه
في أكتوبر - تشرين الأول ١٩٨١ .

هذه باختصار ، قصة الدراسة العملية التي تنشر متكاملة
في هذا الكتاب . وتقدم مدرستين في الفكر والممارسة ما يزالان
على صراعهما منذ سككت مدافع حرب أكتوبر وحتى لحظة كتابة
هذا التقديم في يناير - كانون ثاني ١٩٨٢ بعد الغياب التراجيدي
العنيف للسادات .

لطفى الخولي

باريس : يناير - كانون الثاني ١٩٨٢

مدرسة السادات السياسية

- فتح القناة بداية الممارسة
- الموقف من أمريكا
- الموقف من السوفييت
- العرب
- فلسطين
- من حركة التصحيح الى ثورة التصحيح
- ثورة يوليو وثورة مايو

(١)

مدرسة السادات السياسية

فتح القناة : بداية الممارسة

في ٥ يونيو - حزيران ١٩٧٥ : فتحت قناة السويس للملاحة الدولية من جديد . وذلك بعد ثمانى سنوات من اغلاقها في يونيو - حزيران ١٩٦٧ ، وبعد عشرين شهرا من حرب أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٣ .

ايا تكن المواقف التى اتخذتها قوى المنطقة والصراع - ذات المنابع المتعددة اجتماعيا وسياسيا - في مسار حركة الأحداث الجارية ومقتذاك واتجاهاتها ، فان أحدا لم يملك - وهو بعيد تقييم حساباته - أن يتجاهل « هذا انواقع الجديد » الذى جرى فرضه من خلال فتح القناة ، على خريطة المنطقة والصراع .

لعل أبرز هذه الآثار - ونحن هنا نشخص بموضوعية صارمة ما هو كائن وملحوس - يكمن في بعدين :

البعد الأول ، يعنى أنه ، في ميزان علاقات القوى الراهدة في المنطقة والصراع ، ترجع في شكل واضح كفة القوى التى يمثلها الرئيس السادات - سواء على مستوى المعركة السياسية في العالم العربى أو على مستوى المعركة الدبلوماسية مع إسرائيل - على كفة القوى الأخرى .

والمدرسة الساداتية — اذا جاز التعبير — أصبحت تملك، منفردة ، أكبر قدرة متاحة على المناورة والمبادرة والفعل . وذلك بالقياس على مختلف القوى الأخرى المعارضة التي ، وإن اتفقت على الهدف الاستراتيجي المعلن ، إلا أنها ذات تكتيكات متضاربة ومتنايزة في ميدان الواقع . ولم تستطع — بمسند — أن تترجم « رفضها » إلى أعمال ومبادرات حية . في حين انطلق الرئيس السادات في حركة دائبة منذ فرار حرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ ، من قبول وقف إطلاق النار بعد ثلاثة أسابيع من القتال عندما اصطدم — على حد تعبيره — بالولايات المتحدة في الميدان ، إلى مفاوضات الكيلومتر ١٠١ ، إلى جلسات مؤتمر جنيف الأولى ، إلى مهمة الدكتور كيسنجر الأولى الفاشلة في إطار سياسة الخطوة خطوة ، إلى تخطي سقوط الرئيس نيكسون في هوة وترجييت بمهمة ثانية لكيسنجر لم يتحقق لها النجاح ، إلى لقاء سالزبورج بالنمسا مع الرئيس الأمريكي فورد . وأخيرا إلى فتح قناة السويس في يونيو — حزيران ١٩٧٥ .

١٢- أن النجاح تحقق بعد ذلك وفي العام ١٩٧٥ نفسه ، وإنجز ما سمي باتفاقية سيناء الثانية .

في مواجهة هذه الحركة الساداتية الدؤوب ، يكاد المراقب لا يلمس حركة عربية مقابلة فاعلة أو بديلة ذات وزن ، اللهم إلا تصاعدا نسبيا في عمليات الثورة الفلسطينية بالأرض المحتلة . وهو تصاعد يدفع له الوجود الفلسطيني في لبنان — مع الشعب اللبناني — ثمنا باهظا ، يستنزف كل القوى الوطنية على هذه الجبهة الساخنة التي تضاعفت أهميتها في الفترة الأخيرة من دون ما نجده عربية رادعة أو حاسمة .

على صعيد المعركة الدبلوماسية مع إسرائيل ، نجحت المدرسة الساداتية في أن تؤزم إلى حد ما علاقات إسرائيل التقليدية مع الغرب عموما ، ومع الإدارة الحاكمة في البيت الأبيض ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، على نحو غير مسبوق في تاريخ المنطقة . وذلك بتقسيديم « بديسل عربى » مواز لإسرائيل ، قادر ومؤهل على حماية المصالح الغربية في المنطقة من خلال المشاركة في الطاقة ورأس المال والتكنولوجيا . وهو وضع دفع إسرائيل إلى مأزق لم تألفه في تاريخها من قبل ، حولها - دبلوماسية في المجال الغربى - إلى موقف الدفاع ، بعد ما كانت باستمرار في موقف الهجوم . الأمر الذى زاد من درجة الضغط عليها من جانب حلفائها لتقسيديم ما يسمى بفتازلات تكتيكية للعرب ، خصوصا على الجبهة المصرية .

ويستند السادات في بلورة قوته المتحركة إلى عوامل عدة ، لها ثقلها الرأى فى المنطقة والصراع .

العامل الأول ، يتمثل فى الوزن المصرى ، عسكريا واقتصاديا وبشرىا ، الذى بدوننه لا يتصور امكان تحسرك عسكري ضد الاحتلال الاسرائيلى . ويدخل فى حسابات هذا العامل أيضا ، دور مصر فى حرب أكتوبر - تشرين ودور السادات شخصيا فى اتخاذ أول قرار لحرب هجومية فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ، بعد عام ١٩٤٨ .

العامل الثانى ، يتركز فى حصوله على مساندة كاملة من دول النفط الكبرى فى المنطقة . وبالذات السعودية وايران وبنلاد الخليج . وبالتالى توظيف « الطاقة » فى خدمة حركته ومبادراته السياسية ، على أساس احترام نظمها الاجتماعية والسياسية وعدم التدخل فى شؤونها .

العامل الثالث ، هو تمكنه في الآونة الأخيرة من تحديد الدول العربية ذات الاتجاه السياسي الراقص . وبالذات النمساوي والجزائري . أو على الأقل التزامها بعدم عرقلة حركته في العمل لمرحلة زمنية كافية . وذلك على أساس أنه بعد انقضاء هذه المرحلة التي لم يوضح لها تحديد زمني معين ، يمكن التحكم على نتائج حركة السادات وتجهيزها سلبا أو إيجابا .

العامل الرابع ، يتجسد في فتح أبواب عربية أوسع وأكثر أمنا للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة . وذلك بالقياس إلى الباب الإسرائيلي الضيق والمحفوف بالخطاطر ، وخاصة بعد حرب أكتوبر - تشرين وأثارها العسكرية والنفسية .

هكذا نقرا ملامح البعد الأول لفتح قناة السويس . وكان الرئيس قد لخص هذا البعد في ختام جولته العربية الأخيرة خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٥ ، التي سبقت لقائه والرئيس الأمريكي في النمسا . حين أكد أنه يذهب إلى سالزبورج « لالتباحث مع فورد باسم الغالبية العظمى من الملوك والرؤساء العرب قبل فتح القناة » .

أما البعد الثاني لفتح القناة : فإنه يكشف في جلاء عن المضمون والحدود لحركة الرئيس السادات ومبادراته الجديدة في تاريخ المنطقة والصراع معاً ، والتي تشكل في الواقع منهجا سياسيا جديدا .

كيف ؟

ينطلق الرئيس السادات ، في وضوح من مفهوم أساسي هو أن الصراع العربي - الإسرائيلي ، صراع أجيال ، وليس في مقنن

جيل واحد — خصوصاً بعد العديد من التجارب — أن يتحمل بمفرده
مهمات كل الأجيال . ومن هنا فلا بد من أن تتحدد لكل جيل مهام
وأهداف معينة في هذا الصراع ، عليه أن ينجزها من دون أن
يطالب بأكثر من ذلك لأنه فوق طاقته واحتماله . وأن على العرب ،
في هذا المجال ووفقاً لمنهاجه ، أن يتعلموا من المخطط الصهيوني
الذي اعتمد أسلوب الأجيال المتتالية منذ مؤتمر بال في سويسرا
في ١٨٩٧ والهجرات المتلاحقة إلى فلسطين ووعده بلفور بإقامة وطن
قومي حتى إقامة إسرائيل في ١٩٤٨ ، ثم توسعاتها المتوالية بعد ذلك .

وفي إطار الواقع الراهن وظروفه المميزة تنحصر مهمات الجيل
العربي المعاصر بدقة — في مفهوم الرئيس السادات — في إزالة
آثار عدوان ١٩٦٧ بتحرير الأرض العربية المحتلة ، وفي الاعتراف
بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال إقامته لدولته الوطنية
في غزة والضفة الغربية .

وما يزيد عن هذه المهام ، يبقى خارج إطار مسئولية جيل
حرب أكتوبر — تشرين ، وتحمل عباه الأجيال القادمة .

وتحقيق مهام هذا الجيل ، يعني بلا غموض في منهاج السادات،
أن تظل إسرائيل قائمة في حدود ما قبل الخامس من يونيو — حزيران
١٩٦٧ . وهذه حقيقة لا مفر أمام الجيل من ترويض نفسه على
الاعتراف بها . ولكن في صورة لا تصادر حق الأجيال القادمة في
الصراع أو تستلب مهماتها .

من هنا ، ترى مدرسة السادات السياسية أن يكون الوضع ،
إذا ما تم إنجاز مهمات الجيل المعاصر ، في حدود خطوط سياسية
ثلاثة :

أولاً : انتهاء حالة الحرب مع إسرائيل في هذا الجيل .

ثانياً : الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع على الأقل .

ثالثاً : عدم تبادل التمثيل الدبلوماسي أو التجاري مع إسرائيل ، باعتبار أن هذا خارج عن إطار مهام الجيل الراهن ، ومتركب أمر تقريره للأجيال القادمة .

ويمضي الرئيس السادات في حركته ومبادراته السياسية ، من اعتقاد راسخ لديه وهو أنه في مصر الانفراج الدولي ، أصبح من الضروري الانتقال من حالة الاستقطاب التي بلورت صداقة عربية سوفيتية في مواجهة حادة مع تحالف إسرائيلى — أمريكى ، الى حالة توازن بشكل ما في العلاقات العربية مع كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية .

وفى تقديره أن إقامة هذا التوازن من شأنه أن يؤدي — من خلال مبادرات متوالية — الى فك الارتباط التاريخى والمصلحى بين إسرائيل وأمريكا . وأن الظروف الدولية عموماً ، وظروف المنطقة بعد حرب أكتوبر — تشيرين خصوصاً ، باتت ناضجة لأحداث ذلك . فهناك أزمة الطاقة التى تتفاقم عالمياً ويمتلك العرب مع إيران أهم مفاتيحها الراهنة . وهناك الخروج الأمريكى فى فيتنام وكمبوديا والشرق الأقصى ، الذى لابد أن يعرض بنوع من الأمان للوجود والمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ، والا اختلت موازين القوى بين السوفييت والأمريكيين ، لمصلحة الأولين بدرجة خطيرة .

وهذا يستلزم بالضرورة — نسيج علاقات من نوع جديد مع الولايات المتحدة وبخاصة قياداتها التنفيذية وقواها المالية والنفسية ، ترسب اقتناعاً متزايداً لدى جماعات الضغط السياسية فى المجتمع ،

بأن الحصان الأمريكى « إذا كان تسد فسر فى الشرق الأقصى ، فان أمامه فرصة لا تعوض للكسب فى الشرق الأوسط اذا خف عنه الثقل الاسرائيلى الى حد معقول » .

ومدرسة السادات السياسية ، ترفض جذريا ، انتهاج الأسلوب القيتنامى وحربه الشعبية الطويلة الأمد ، الذى كثيرا ما يحتج به فى مواجهتها . وذلك على أساس رؤيتها التى تقوم على ان الظروف — خصوصا الجغرافية — تختلف فى العالم العربى عنها فى فيتنام . فضلا عن أن اسرائيل كيان يختلف فى طبيعته وفى أسلوب التصدى له عن الكيان القيتنامى الجنوبى .

وفوق هذا وذاك ، فان المدرسة السياسية للسادات تقدر ان عبء التضحيات المادية والبشرية للجيل العربى عموما وللجين المصرى خصوصا ، فى الصراع مع اسرائيل ، بلغ حدا يفوق طاقة الاحتمال ويهدد قضية التطور والامن الاجتماعى فى الصميم .

وفى كلمات لا ينقصها الوضوح ، صرح الرئيس السادات — عن عهد — الشعب المصرى والامة العربية بقوله أكثر من مرة :

« أن الاقتصاد المصرى وصل الى حافة الصفر قبيل حرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ .

« أن مصر بعدما كانت من أغنى البلدان العربية ، صارت من أفقرها نتيجة استنزاف طاقتها فى الصدام المسلح مع اسرائيل .

هكذا يأتى فتح قناة السويس تجسيدا واضحا لممارسات مدرسة السادات السياسية فى معالجة الصراع العربى الاسرائيلى

بعد حرب أكتوبر - تشرين ، وبمفهوم المهام المحددة للجيل العربي
الحاضر .

في مقابل هذا المدرسة الساداتية المحددة الأبعاد والوسائل
والأهداف والفعل ، لا وجود - بعد - في الوطن العربي لمدرسة
أخرى على مستوى الدول ، نطرح مساهمة بديلة قادرة على الفعل
والمبادرة .

وهذه هي القضية .

(٢)

مدرسة السادات السياسية

الموقف من أمريكا

يبدو من رصد ما هو مرئى وعمودى من حركة « القاهرة » على مدى يقرب من العامين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، أن « مدرسة السادات السياسية » باتت على اقتناع بأن نيران حرب أكتوبر - تشرين الأول القتالية والنفطية ، قد جعلت « الحديد الأمريكى » سبيلنا للطرق . وذلك لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى .

ولقد شرعت القاهرة فى طرق الحديد الأمريكى بالنعل ، عقب توقف قتال أكتوبر مباشرة . وترى المدرسة السياسية للسادات أن هذا الطرق قد أحدث تغييرا ما - له وزنه - فيما يتصل بالعلاقات الأمريكية الاسرائيلية من ناحية ، والعلاقات الأمريكية العربية - خاصة المصرية - من ناحية أخرى .

كيف ؟

قبل حرب أكتوبر ، كان هامش التمايز بين المصالح الأمريكية والمصالح الاسرائيلية فى المنطقة ، ضئيلا الى حد أنه لم يكن يؤثر فى وحدة العلاقات والحركة بين البلدين . سواء على المستوى

الاستراتيجي أم على المستوى التكتيكي . وكانت الانتصارات الإسرائيلية في حروبها مع العرب ، وخاصة حرب يونيو — حزيران ١٩٦٧ ، قد ولدت نوعية استثنائية جديدة من الروابط بين البلدين .

حتى يونيو ١٩٦٧ ، ظلت إسرائيل مجرد « دولة تابعة ومحمية أمريكية » . لكنها مع مكاسب حرب الأيام الستة ، صعدت إلى مرتبة « الدولة — الشريك » في رسم وتقرير السياسة الأمريكية في المنطقة ، مع أفراد إسرائيل بمسؤوليات التنفيذ حتى ولو تجاوزت — في بعض الأحيان — حدود ما هو مرسوم ومتفق عليه ، مثلما حدث في العدوان الإسرائيلي — بعيد ١٩٦٧ — على كل من لبنان والأردن . وفي كل مرة ثار خلاف تكتيكي بين أمريكا وإسرائيل . خلال المرحلة الممتدة من يونيو ١٩٦٧ إلى أكتوبر ١٩٧٣ — فاته ، في الغالب الأعم ، كان يحسم لحساب إسرائيل . وذلك على أساس أنها القوة المتواجدة بالمنطقة الماسكة بالعصا الفايضة ، والأتدر على الرؤية الصحيحة واستنباط أكثر الوسائل رداً وفاعلية تجاه الأعداء .

وتستدل « مدرسة السادات » على ذلك بما انتهت إليه « مبادرة روجرز » في ١٩٧٠ . حيث كانت بعض الدوائر في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ، قد استشعرت بعض الخطر في الموقف نتيجة حرب الاستنزاف التي شنها المصريون على جبهة سيناء ، وما صاحبها من نمو كمي وكيفي للثورة الفلسطينية . وفي محاولة لقطع الطريق على التطور العسكري والسياسي لهذين الحدثين ، قدمت أمريكا مبادرة روجرز بهدف تسكين الجبهة القتالية والشروع في محادثات سياسية ، تقوم خلالها إسرائيل بتقديم بعض التنازلات . لكن إسرائيل — كدولة شريك — ثارت بعنف في وجهه مبادرة روجرز . واضطرت أمريكا إلى تجميدها بل وابتلاعها . وتمكنت

جولدا ماثير بعد ذلك — مستغلة ظروف الصراع داخل السلطة الأمريكية — من اسقاط روجرز نفسه .

بعد حرب أكتوبر ، وبفعل نتائجها ، فان هذه النوعية الاستثنائية من الروابط الأمريكية الإسرائيلية قد تفككت ، في تقدير المدرسة الساداتية . صحيح ظلت اسرائيل ، كما كانت دوما ، محمية من أمريكا . بيد أن ما حاق بها من خسائر فاقته كل توقع ، انزلها من موقع « الدولة الشريك » الى وضعها التقليدي كمجرد دولة تابعة لأمريكا ، وعلى نحو أسوأ — هذه المرة — بسبب انهيار نظرية التفوق العسكري المطلق . وبالتالي انتقل مركز تقدير السياسات بالمنطقة وتحديد الأساليب التكتيكية والتنفيذية — مرة أخرى — الى واشنطنون أساسا . بصورة تتيح للبيت الأبيض حرية أوسع في الحركة وقدرة نسبية على التصدي لجماعات الضعفاء الصهيونية ، نتيجة ما حدث من تخلخل في موازين القوى بالمنطقة من ناحية ، وتفاقم أزمة الطاقة من ناحية أخرى .

وترى المدرسة الساداتية ، ان هذا التغير قد أخذ ينعكس على العلاقات الإسرائيلية — الأمريكية ، بشكل واضح في بعده :
المسلبي والإيجابي .

من ناحية ، واصلت الولايات المتحدة تدعيم اسرائيل ، عسكريا واقتصاديا وتعويضها عن خسائرها الفادحة في حرب أكتوبر حتى بلغت القيمة التعويضية الاولى ٢٢٠٠ مليون دولار . بيد أن الولايات المتحدة من ناحية أخرى — وبالذات في البيت الأبيض ووزارة الخارجية بعد ان وليها « الاستراتيجية كسينجر » — وجدت نفسها أمام واقع جديد في المنطقة . لم تعد فيه اسرائيل قادرة — بمفردها — على حماية وجودها ، فضلا عن حماية المصالح

الأمريكية . على التقيض ، قفزت الى الساحة مجموعة من العوامل التي كانت غاطسة أو يحجبها « ضباب الانتصار الإسرائيلي في ١٩٦٧ » لتيلور « قوة عربية في حالة نمو تصعد الى مرتبة الكتلة الاقتصادية السائدة في عالم اليوم » ، تستند الى مقدره المقاتل العربي وحيوية الثورة الفلسطينية والطاقة البترولية بفوائضها الرأسمالية الكبيرة والامكانية العملية لوحدة عمل عربي .

على هذا الأساس ، تفسر مدرسة السادات السياسية ، قيام الادارة الأمريكية (البيت الأبيض - وزارة الخارجية) - على الرغم من معارضة اسرائيل وجهاعات الضغط الصهيونية في واشنطن - بفتح ابواب التعامل مع هذه القوة العربية الجديدة . وتقدم « كسينجر » عندما كان في أوج قوته مع الرئيس السابق نيكسون ، وبعد توقيع اتفاقيات باريس بشأن الحرب الفيتنامية ، بطرق الابواب العربية . غير ان هذه الابواب ظلت موصدة ، حتى تقدم الرئيس السادات وبادر بفتح ابواب القاهرة . وتلا ذلك فتح ابواب دمشق والجزائر . ولم تجد السعودية والمغرب وتونس ، بعد ذلك ، حرجا في استقبال كسينجر .

وتتابعت الأحداث ...

وتلقت المدرسة الساداتية الانتباه - من خلال تحليلها وتقييمها لحركة الأحداث - الى ان هامش الخلافات السياسية قد انحسار يتسع يوما بعد يوم بين أمريكا واسرائيل في اتجاه الهدنة الذي يصر عنه السادات « **بفك الارتباط بين واشنطن وتل أبيب** » . حتى ان الولايات المتحدة عمدت الى الاسهام في احداث انقلاب صامت في المؤسسة الحاكمة باسرائيل ، حيث اسقطت حكومة « جولدا مائير » ودفعتم الى السلطة برجل أمريكا « اسحاق رابين » . يبدو انه

نتيجة ضعف الرجل وضعف حكومته معا ، زاد الموقف الأمريكى
الاسرائيلى تأزما .

فى نفس الوقت ، استمر الرئيس السادات ، على خطة مؤداها
انه بقدر ما تعرقل « تل ابيب » مهمة كسينجر ، بقدر ما تعمل
« القاهرة » على تسهيلها . وذلك فى اتجاه هدف المدرسة
الساداتية فى « فك الاشتباك العدائى بين مصر وأمريكا » . حتى
ان القاهرة استخدمت نفوذها فى رفع حظر البترول العربى عن
أمريكا فى وقت مبكر عما كان مقدرًا . وأخذت تعيد بناء الجسور -
دون كلل - بين مصر والولايات المتحدة ، على الرغم من سقوط
الرئيس نيكسون فى هوة ووترجيت وضعف مركز كيسنجر .

وبقيت القاهرة على أصرارها فى هذا السبيل ، على الرغم
من واجهته من مصالعب وعراقيل محنية وعربية ودولية ، وحتى من
داخل أمريكا ذاتها . وعلى الرغم من بطء وتعثر الحركة الكيسنجرية
فى الوصول الى ما يسمى بحل سلمى عادل . وحتى عندما اندحرت
العسكرية الأمريكية فى فيتنام وكمبوديا ، وراخ أقرب الأصدقاء
والحلفاء الى أمريكا فى آسيا والعالم الثالث يبتعدون عن « السفينة
الأمريكية الفارقة » ، فان القاهرة ظلت تواصل بناء جسورها مع
واشنطن . وحرص الرئيس السادات أكثر من مرة على إعلان
ثقتة وتقديره لجهود فورد وكسينجر من أجل اقرار السلام العادل
فى المنطقة . وذلك فى الوقت الذى ارتفعت فيه صيحات الغضب
والاجتجاج من اسرائيل على مختلف المستويات فى وجه أمريكا ،
على أساس ان سياستها فى الشرق الأوسط قد تقود اسرائيل الى
هلاوة فيتنام ومصر كمبوديا .

ولكانت « القاهرة » من قبل ، قد عزت العراق الرئيس نيكسون

في فضيحة ووترجيت الى أسباب صهيونية في الأساس . وما زالت
تغزو الهجوم المتصاعد داخل المجتمع الأمريكي على كسينجر الى
جماعات الضغط اليهودية .

هكذا بدأ واضحاً ، منذ انهيار مهمة كسينجر الثانية في مارس --
آذار ١٩٧٥ ، أنه في الوقت الذي أصبحت العلاقات الأمريكية
الإسرائيلية تعاني قدراً من التآزم التكتيكي ، فإن العلاقات الأمريكية
المصرية راحت تتجه نحو التحسن الاستراتيجي . وتردد أن اجتماع
القمة بين الرئيسين السادات وفورد في سالزبورج كان تعبيراً عن
هذه الظاهرة الجديدة ،

ومن الواضح أن المعادلة التي يقدمها الرئيس السادات
للعلاقات الجديدة بين مصر وأمريكا ، تسليح الثنائي كسينجر --
فورد ، بنوع من الدرع الواقى من حملات الضغط الإسرائيلية
والصهيونية . ذلك أنه انطلاقاً من نظريته بأن مسؤولية جيله في
الصراع ، تتحدد في إزالة آثار العدوان وقيام الدولة الفلسطينية
دون ما تصفيه للكيان الإسرائيلي ، فإن معادلة العلاقات التي يقدمها
لأمريكا يصوغها على النحو التالي : « نحن لا نطالبكم بالتخلي عن
إسرائيل وعلاقتكم الخاصة بها . بل ضعواها فقط في حجمها الطبيعي
في المنطقة إزاء الحجم الطبيعي للعرب وقدراتهم البشرية والاقتصادية
والجغرافية . ومن هنا فنحن لا نقول لكم اليوم -- كما كنا نقول
في السابق -- اختاروا إما نحن وإما إسرائيل . لا . نحن نقول
اختاروا التوازن الحقيقي للأحجام والذي يحقق في نفس الوقت
مصالحكم الحقيقية في المنطقة ، « بيننا » وبين إسرائيل : ونحن
هنا نمثل العرب بالإضافة الى إيران ، بما في ذلك منطقة الخليج ،
التي غدت بما تدره من خوالي ٥٠ مليار طن بترول سنوياً ، أغنى

قطعة أرض على خريطة عالم اليوم وإلى نهاية القرن على الإطلاق .

هل تقبل أمريكا هذه المعادلة في العلاقات ؟

تجيب المدرسة السناداتية بالإيجاب . وتعطى لهذا مجموعة من الأسباب يمكن أن نجل أهمها فيما يلي :

✳ حرب أكتوبر العسكرية والبتروولية وما كشفت عنه من إمكانيات لتطور القوة العربية في المستقبل بمعدل سريع ، بحيث يستطيع خلال عقد من الزمان أو أكثر قليلا أن تتفوق على تطور القوة الاسرائيلية .

✳ تحول اسرائيل — بعد حرب أكتوبر — الى خطر داهم على المصالح الأمريكية البتروولية في المنطقة ، بعد أن كانت القاعدة الحامية لها على مدى الربع قرن الماضي .

✳ صعود الخط البياني في صراع مجموعة الاحتكارات البتروولية الأمريكية — العربية مع مجموعة الاحتكارات البتروولية الأمريكية داخل القارة ، لصالح المجموعة الأولى . وذلك في وقت تتفاقم فيه أزمة الطاقة وتعاني الولايات المتحدة داخليا متاعب اقتصادية وسياسية حادة .

✳ حرص فورد ، الذي يطمح الى النجاح في الانتخابات الرئاسية في ١٩٧٦ ، بتأييد من كسينجر ومجموعة المصالح البتروولية الأمريكية العربية على تعويض خسارة الشرق الاقصى بمكسب شرق اوسطى .

ليس هناك من عقبات موضوعية في وجه تحقيق هذه المعادلة؟

لا تنفى مدرسة السادات السياسية ، وجود مثل هذه العقبات ، وتركز - أساسا - على ما يلي منها :

* التحجر الاسرائيلي داخل قوقعة نظرية الأمن التي انهارت تحت ضربات أكتوبر بالاضافة الى «خونها من السلام» على مستقبل المشروع الصهيوني .

* عدم اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ، ومن اجل هذا تلح القاهرة على اقتراح تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة يمكن ان تستقطب اعتراف أمريكا في موجة اعتراف حكومات العالم بها على أساس « نظام دولى » ، لا على أساس « حركة حرب عصابات تحريرية » .

* مناهضة أغلبية أعضاء الكونجرس لسياسة فورد - كينجر فى الشرق الأوسط بالتعاون مع جماعات الضغط الصهيونية وبتحريض من الحزب الديمقراطى المناهض للحزب الجمهورى الذى ينتمى اليه فورد .

ومع ذلك ، فان القاهرة ، ترى أنها قادرة ، بسياساتها والمعادلة التى تقدمها للعلاقات ، على تطوير هذه العقبات وتشتيت معظمها . وذلك بالتدليل السياسى والعمل على ان تكمة المصالح الأمريكية العربية ، ترجع فى الحاضر والمستقبل كمة المصالح الأمريكية الاسرائيلية فى موازين المنطقة والطاقة وضرورات التوافق الدولى مع الاتحاد السوفيتى .

هذا فضلا عن ان البديل الموضوعى ، لهذه المعادلة الأمريكية العربية ، ينحصر فى أمرين :

أولا : انفجار الحرب الخامسة بكل أبعادها السياسية والعسكرية والاجتماعية ، التي سوف يكون من شأنها أن تشعل النيران في الوجود الأمريكي كله بالمنطقة ، أيا كانت نتيجة المعارك في النهاية .

ثانيا : انفراط الاتحاد السوفيتي المطلق بصداقة عرب ما بعد الحرب الخامسة ، مع ما يعكسه ذلك من أضعاف استراتيجي لمركز الولايات المتحدة في سياسة الوفاق الدولي .

والذي يتضح من تصريحات الرئيس السادات الأخيرة أن هذه « السياسة بمعادلتها » ، كانت الموضوع الرئيسي لمباحثات قمة سالزبورج ، والمدخل المصري إلى ما يسمى « باعادة تقييم أمريكا لسياستها في الشرق الأوسط » . مع تحديد آخر عام ١٩٧٥ موعدا أقصى لبداية ترجمتها ترجمة فعلية .

في حديثه إلى جريدة « النهار » البيروتية في السابع عشر من يونيو — حزيران ١٩٧٥ قال الرئيس السادات : « أنا لا أزال أنتظر أن تنتهي أمريكا من اعادة تقييم سياستها . ونحن على اتصال مستمر بواشنطن كما اتفقنا على ذلك في سالزبورج . والذي أصر عليه مع أمريكا باستمرار أنه لابد من الذهاب إلى جنيف خلال ما تبقى من العام الحالي . . . أي عام ١٩٧٥ . . . » .

بعد هذا كله . . . ما هي المبادرات العملية الفاعلة والبديلة التي تمارسها — ولا تطرحها نظريا وحسب — المدارس السياسية الأخرى في المنطقة . وذلك باستثناء مدرسة الثورة الفلسطينية التي تصطدم بكفاحها المسلح يوميا مع أمريكا والصهيونية ، في العمق الاسرائيلي ؟

هذا هو السؤال . وهذه — مرة أخرى — هي القضية .

(٣)

مدرسة السادات السياسية

الموقف من السوفيت

في السابع عشر من يوليو — تموز ١٩٧٢ ، فاجأ الرئيس السادات العالم — بما في ذلك أقرب معاونيه السياسيين ، عدا مجموعة صغيرة لا يزيد عددها عن أصابع اليد الواحدة — بقرار إنهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفيت في مصر . وهم الذين كانوا قد قدموا الى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ، تحت الحاح الرئيس جمال عبد الناصر للمساعدة في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية وتدريب رجالها على الأسلحة المتطورة مثل « صواريخ سام » بأنواعها المختلفة .

وكان الرئيس السادات ، قد فاجأ — أيضا — العالم من قبل ، في التاسع والعشرين من مايو — أيار ١٩٧١ ، بعقد معاهدة صداقة وتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي . كانت هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات العربية السوفيتية . بل وعلاقات السوفيت مع مجموعة البلاد التي اصطلح على تسميتها — منذ نهاية الخمسينات — بالعالم الثالث .

والسؤال المركزي الذي تفرزه هاتان « المفاجأتان » في تاريخ العلاقات المصرية السوفيتية ، بعد تولى الرئيس السادات

لمسئوليائه الدستورية في عام ١٩٧٠ ، يدور حول ما تثيره —
وما تزال — هاتان المفاجأتان من تناقض .

غير أن « مدرسة السادات السياسية » تنفى وجود مثل هذا
التناقض ، الذى قد يبدو بمظاهر خادعة ، على سطح الأحداث .
بل وتنفى أيضا عن كل من عقد المعاهدة وإنهاء مهمة الخبراء ، طابع
المفاجأة . وتقرر أن كلا منها جاء نتيجة طبيعية لمجموعة من التغيرات
المحلية والعربية والدولية كان لها تأثيراتها المتباينة على كل من مصر
والاتحاد السوفيتى .

وفي إجابة « المدرسة الساداتية » على هذا السؤال المركزى
تركز على النقاط الأربع التالية :

أولا : أن عقد معاهدة التعاون مع السوفيت ، لم يكن يعنى تحولاً
مصر — كبلد من بلاد عدم الانحياز — إلى بلد منحاز للمعسكر
الاشتراكي . وإنما كان وليد تفاعل الظروف الاستثنائية التى
تولدت عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وغياب ثقله
التاريخى عن المنطقة ، وما تفجر من صراعات على
السلطة ، ظلت تتصاعد من الأعماق الخفية للسطوح
المكشوفة ، إلى أن خفست في ١٥ مايو — أيار ١٩٧١ —
لصالح الرئيس السادات . وذلك ضد مجموعة « السيد
على صبرى » الذى فسر تصفيتها وتنحيها عن مراكزها —
في الوطن العربى والعالم — بأنها بداية تصدع في بناء
الضداقة المصرية السوفيتية . وهو البناء الذى أرسيت
أسسه منذ صفقة الأسلحة التشيكية في ١٩٥٥ .

ونقول « المدرسة الساداتية » انه على رغم التأكيدات
التي أعطيت « للأصدقاء السوفيت » — وقتذاك — على

عدم صحة هذا التفسير ، إلا أنه يبدو أنها لم تقلح في
تبديد ضباب الشك في سماء الكرملين ، الذي كان الحائفة
الأوحد — سياسيا واقتصاديا — لمصر وللقضية العربية .
وكان بالتالى لا مفر — فى مثل تلك الظروف — من الاتهام
على «أجراء مشترك وغير عادى من القاهرة وموسكو معا»
لنقى ودحض هذا التفسير عمليا . وطمأنة الأصدقاء
السوفيت على أن لا شىء تغير فى مصر بعد ١٥ مايو . ومن
هنا تم الاتفاق على صياغة هذا الاجراء فى شكل معاهدة
تعاون وصداقة . وهى صياغة كان قد اقترحها الرئيس
الراحل جمال عبد الناصر قبل وفاته . ولكن السوفيت
طالبوا بفسحة من الوقت لدراسة الفكرة . وبعد ١٥ مايو
جاء «الرئيس بولجورنى» الى القاهرة وعرض على الرئيس
السادات موافقة موسكو على الاقتراح .

وترى المدرسة الساداتية ، أن السادات شخص العرض
السوفيتى ، وقتذاك على أنه نوع من جس النبض أو اختبار
النوايا المصرية الجديدة ، فرحب به دون تردد . خاصة وأنه
كان قد تم لقاء بين السادات «« وروجرز »» وزير الخارجية
الأمريكية فى القاهرة — لأول مرة — جرى «« تأويله »» على
نحو تصور السادات بأنه يتجه إلى استبدال صداقة واشنطن
بصداقة موسكو . وهو ما عبر عنه الرئيس بعد ذلك فى
حديث له مع رئيس تحرير مجلة الحوادث اللبنانية فى
السادس من أكتوبر ، ١٩٧٢ بقوله : «... وعندما
اتصلت أمريكا بنا ، وحضر روجرز الى القاهرة ، راح
إجماعة على صبرى يقولون السادات بقى أمريكانى » .

ثانيا : انتهاء مهمة الخبراء السوفيت ، جاء بعد اتمام أدائهم لواجباتهم .

وحلول الاطارات المصرية المدربة مجلهم . . وتكامل الاستعداد
المصرى لشن حرب ضد الاحتلال الاسرائيلى . وكانت
المدرسة الساداتية تسعى لأن تكون حربا مصرية — عربية
مئة بالمئة . وعلى حد تعبير السادات فى حديثه السابق
الإشارة اليه لمجلة الحوادث : « ان وجود جندى روسى
واحد على أرض مصر عندما تبدأ معركتى مع اسرائيل ،
يشكل خدمة كبرى للاستراتيجية الاسرائيلية . فاسرائيل
سوف تدعى انها تحارب الروس وانها لا تحارب العرب ،
وبذلك ستكسب الراى العام الأمريكى بل وحتى الأوروبى » .

ثالثا : ان انتهاء مهمة الخبراء السوفيت تم فى اطار ما حرص
السادات على وصفه بأنه « وقفه مع الصديق » . بمعنى انه
وفقا لتغيره الخرقى — « ليس ضد الروس بل من أجل
مصر » . وبالتالي فإن المدرسة الساداتية ترفض ان يصنف
القرار بأنه طعنة للصدقة المصرية السوفيتية . وتلفت الانتباه
الى أن الرئيس حاول ، منذ أن اتخذ القرار وأبلغه للسوفيت
فى الثامن من يوليو — تموز ١٩٧٢ حتى إعلانه رسميا
فى السابع عشر من يوليو ، اقناع السوفيت — عن طريق
الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء الذى سافر الى موسكو
فى ١٢ يوليو — بإصدار بيان مشترك بأن الانهاء تم
بموافقة ورضا الطرفين ولمصلحة الصداقة بين البلدين .
لكن الاتحاد السوفيتى رفض ، وسارع بسحب جميع خبرائه
قبل ٢٠ ساعة من الموعد المحدد له ، وهو ١٨ يوليو
١٩٧٢ .

رابعا : ان قرار انتهاء مهمة الخبراء السوفيت ، جاء فى ختام فترة
تميزت بالتوتر الشديد فى العلاقات بين البلدين ، انعكس

في شكل حملات صحفية وتصريحات من بعض المسؤولين —
— مثل الفريق محمد صادق وزير الحربية وقتذاك — ضد
السلح السوفيتي وجذواه . فضلا عن قيام الرئيس شخصيا
بإبداء ملاحظات نقدية تراوحت في درجات عنفها حول سياسة
الاتحاد السوفيتي تجاه مصر والقضية العربية بعند
« الوفاق الدولي » مع الولايات المتحدة وحصول امدادات
السلح وأنواعها . وهذا كله — في تقدير المدرسة
الساداتية — قد ولد في جسم ونفسية العلاقات المصرية
السوفيتية نوعا من الحالة المرضية ، كان لابد من علاجه
بطريقة : « الصدمة الكهربائية . . . نعم . قد يكون فيها
شيء من العنف . ولكنها ضرورية » . . . هكذا كان النص
الحرفي لكلمات الرئيس في وصفه للقرار .

وباستقراء حركة المدرسة الساداتية ، يلحظ المرء ، انتهاجها
لأسلوب « الصدمات الكهربائية » في العمل السياسي يتزايد مستمر .
وهو أسلوب يقوم على مباغته « الغير » بمبادرة غير متوقعة .
سواء لاقتباس فرصة أو الهجوم على هدف من زاوية غير متوقعة .
وذلك بعد تمهيد خاص للأجواء يتراوح بها من درجة التجمد
إلى درجة الغليان والعكس ، عدة مرات ، حتى يشيع في « واقع
الغير » حالة من الخدر والاطمئنان الزائف إلى استقرار الوضع على
ما هو عليه .

وقد سجل هذا الأسلوب نجاحا محسوسا سواء على المستوى
المحلي أم الدولي . ويمكن أن نلمس ذلك بوضوح في عدد من الحالات :

✱ « الصدمة الكهربائية » التي وجهت علي نجو غير متوقع — وبعد

تمهيد خاص — الى ما سمي بمراكز القوى . وذلك بالقرارات
المفاجيء باقالة « على صبرى » من منصبه كنائب لرئيس
الجمهورية .

✽ « الصدمة الكهربائية » التي هاجمت اسرائيل على نحو غير
متوقع ، بعد تمهيد خاص ارتكز على التعمية واشاعة الضباب ،
وذلك بشن حرب هجومية من جبهتي سوريا ومصر في وقت واحد ،
مقتحمة اقوى نقاط العدو الحصينة . . . (خط بارليف) .

✽ « الصدمة الكهربائية » التي تجسدت على نحو غير متوقع ،
وعلى الرغم من فشل مهمة كيسنجر الثانية في الفصل بين القوات
في مارس — آذار ١٩٧٥ ، بإعادة فتح قناة السويس للملاحة
الدولية في الخامس من يونيو — حزيران ١٩٧٥ .

واذا عدنا الى « الصدمة الكهربائية » التي مارسها السادات ،
في إطار العلاقات المصرية السوفيتية بانتهاء مهمة الخبراء السوفيت ،
فان المراقب يرصد الحقائق التالية :

— منذ ولي الرئيس مسؤولياته الدستورية والى ما قبل انتخابه
قرار انهساء مهمة الخبراء السوفيت ، ظل يؤكد على أهمية
وتضرورة الصداقة المصرية السوفيتية . ويهاجم بقوة حملات
التشكيك التي راحت لتتصاعد ضدها .

— في لقائه مع وفد من علماء الأزهر في الثامن عشر من أكتوبر —
تشرين الأول ١٩٧٠ قال : « . . . أريد أن أطمئنكم ان أمريكا
التي تشكك في موقف الاتحاد السوفيتي تحت مختلف الشعارات ،
ماني أقول ان الاتحاد السوفيتي يضع تحت ايدينا كل أسباب
القوة بشرف وأمانة ومن غير تدخل على الإطلاق . . . » .

— وفي اجتماعه مع قادة وضباط القوات المسلحة في العشرين من أكتوبر ١٩٧٠ ، صرح : « ... صمد شعبنا في السنوات الثلاث الماضية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وكان الاتحاد السوفيتي يقف الى جانبنا بشرف وامانة في جميع الميادين . واستمر يعطينا كل ما نريد بدون ثمن تقريبا ، لأننا نسدد على انفسنا طويلا الاجل ... اما في المجال العسكري فانكم لستم في حاجة لكي احدتكم من الدعم العسكري السوفيتي لنا فمن اين لنا هذه الاسلحة ؟ ان الغرب لا يسمح ولا يقبل ان يبيع لنا بندقية واحدة ... » .

— في ندوته مع رجال الصحافة والأعلام والفكر في الثالث من يناير — كانون الثاني ١٩٧١ ، قرر : « اما عن علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي ، فنحن لا ندافع عن مصالحه وانما تقوم علاقاتنا على هدف مشترك هو مقاومة الامبريالية . ومن اجل هذا يقدم لنا المساعدات ... ويزودنا بأسلحة الحرب الالكترونية . ويسعدني ويشرفني ان أقول ان جميع القائمين على هذه الأجهزة مصريون ... اولادنا ... وقد اتموا تدريبهم على هذه الأجهزة مما أدهش السوفيت أنفسهم » .

ظل هذا هو موقف الرئيس السادات من السوفيت . وعندما قام بأول زيارة له لموسكو بصورة سرية في ١ و ٢ مارس — آذار ١٩٧١ ، عاد يقول في بيان اعلان انتهاء فترة وقف اطلاق النار : « خلال يومين في موسكو ، اتاحت لي الفرصة التقى بقادة الاتحاد السوفيتي . ولقد تحدثنا في كل الأمور وبحثنا جميع الاحتمالات بصراحة ووضوح وصدق . وعدت الى القاهرة راضيا تماما عما تم انجازه ، واثقا ان الاتحاد السوفيتي يؤيد حقنا العادل تأييدا مطلقا وإيجابيا » .

بقي السدادات على هذا الموقف العلني أيضا ، بعد زيارته
الثلاث العلنية الأخرى إلى موسكو . لكنه بعد اتخاذه قرار إنهاء
مهمة الخبراء كشف علانية — لأول مرة — عن وجود خلافات
بينه وبين القيادة السوفيتية حول تقييم الموقف في الشرق الأوسط
عامة وقضية الحرب والسلام في الصراع العربي الإسرائيلي خاصة ،
وخشية السوفيت من مغامرة عسكرية عربية غير مأمونة النتائج .
وأن كانوا يسلّمون بأن قرار الحرب في النهاية هو قرار مصري
عربي أولا وأخيرا .

قال في حديث صحفي : « واجتدم النقاش بيننا . وعندما أوشكنا
على إنهاء المباحثات . قلت لهم : سأذهب إلى القاهرة لأعلن في
اللجنة المركزية أن الاتحاد السوفيتي يساعدنا وأن علاقاتنا على مايرام .
ولكني أصر على أن أثبت في محضر المحادثات أننا مختلفون . أن
النص على هذا الخلاف ضروري للتاريخ ولمسؤوليتي أمام شعبي .
وعندما جاء بريجنيف يعرض قائمة أسلحة بـ ٥٠٠ مليون دولار ،
قلت سأخذها شاكرا . ولكني مرة أخرى ، أصر على إثبات اختلاف
وجهتي نظرنا حول قرار المعركة وتنوعية الأسلحة . وعندما
عدنا إلى القاهرة ذهب محمد فوزي وشعراوي جمعة يقولان :
(الرئيس ما كانش بيتفاوض مع الروس . ده كان بيردح لهم) .

وتتابعت الأحداث . . .

اتخذ الرئيس قرارا بضرورة المعركة في عام ١٩٧٣ . لكن
الفريق محمد صادق وزير الحربية وعددا من معاونيه أبدوا اعتراضهم
على أساس أن السلاح السوفيتي ، علاوة على عدم كفايته ، فإنه
غير قادر على مواجهة السلاح الأمريكي الذي يحارب به
الإسرائيليون . لكن الرئيس صمم على خوض الحرب . واستشار

في ذلك المرحوم المشير أحمد اسماعيل الذي قرر كفاية وقدرة السلاح السوفيتي في يد المقاتل المصري على مواجهة السلاح الأمريكي في يد الجندي الاسرائيلي . وهكذا اقبل صادق ليحل محله أحمد اسماعيل .

واندلعت حرب أكتوبر .

وأعلن الرئيس السادات ان المقاتل المصري قد عبر قنصاة السويس واقتحم خط بارليف بالسلاح السوفيتي . وبدأ ان العلاقات المصرية السوفيتية قد راحت تستعيد حيويتها وقوتها . لكن هذا لم يدم طويلا . فقد انفجرت خلافات من نوع جديد حول توقيت وقف اطلاق النار ، وامدادات الأسلحة . والموقف من مؤتمر جنيف وسياسة كيسنجر المعروفة باسم الخطوة خطوة .

وتلقى المدرسة الساداتية باللوم كله — في هذا المجال — على الاتحاد السوفيتي . وتقدم أسبابها المتراكمة على النحو التالي :

✳ توقف الاتحاد السوفيتي عن مد مصر بالأسلحة منذ وقف اطلاق النار في ٢٢ أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ . وان كان قد بدأ بعد ذلك في تنفيذ العقود المبرمة قبل عام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ .

✳ عدم قيام الاتحاد السوفيتي بتعويض مصر عن الأسلحة التي فقدتها خلال حرب أكتوبر . على الرغم من أنه عوض سوريا عن كل ما فقدته بل وأكثر . في الوقت الذي عوضت فيه أمريكا إسرائيل عما فقدته بسخاء . « مع العلم بأن الجبهة التي تكون العمود الفقري في الصراع العربي الاسرائيلي هي مصر » .

✳ عدم قيام الاتحاد السوفيتي بالاستجابة الى طلب مصر بجدولة

جديدة للديون التي تبلغ — حسب تقدير المدرسة الساداتية — حوالى ٩ آلاف مليون دولار . بما يوفر فترة سماح يتأجل خلالها الوفاء بأقساط الديون المستحقة .

✽ قيام الاتحاد السوفيتى بمد ليبيا بأسلحة متطورة لم تسلم مصر أو سوريا مثلها بعد .

✽ عدم قيام الرقيق بريجنيف بزيارة القاهرة ، رغم وعده بذلك أكثر من مرة ، للتباحث حول نقاط الاختلاف .

ويبدو من استقراء حركة الأحداث ان « جواهر الخلف » بين المدرسة الساداتية والقيادة السوفيتية ، يكمن فى أن الأولى ترى ان مفتاح حل الخلافات هو قيام الاتحاد السوفيتى بإزالة هذه الأسباب أولا وقبل كل شيء . فى حين أن القيادة السوفيتية ترى ان المفتاح هو فى الاتفاق على الاستراتيجية موحدة لمواجهة مؤتمر جنيف ومضاعفاته واحتمالاته . واعتباره الطريق الأساسى للوصول الى حل سلمى شامل وعادل ، وبحيث لا تكون سياسة الخطوة خطوة الأمريكية بديلا عنه .

لكن المدرسة الساداتية ، فى تقييمها لنتائج حرب أكتوبر وتفسيرها للوفاق الدولى وعلاقات القوى العالمية ، انتهت الى انه أصبح من غير المقبول لديها « العمل » على أساس استراتيجية مصرية سوفيتية موحدة . والا كان معنى ذلك — فى مفهومها العبودية الى حالة الاستقطاب العربى — السوفيتى من جانب ، الاسرائيلى — الأمريكى من جانب آخر . الامر الذى يؤدى الى العبودية من جسد الى حالة الاحرب والاسلم .

ومن هنا فان « المدرسة الساداتية » تقرر إنها تتجه نحو

التعامل المفتوح الحر مع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . وذلك على أساس انهما الدولتان العظمتان بلا تفريق أو تمييز ، اللتان تتحلمان - بحكم قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ - مسؤولية مشتركة للوصول الى حل سلمي وعادل للصراع . خاصة أن الولايات المتحدة نتيجة علاقاتها الخاصة بإسرائيل تملك ٩٠٪ من وسائل الحل على الأقل . وانه اذا كان لا مفر من الاتصال بأمريكا من أجل ذلك ، فلماذا لا يتم مباشرة بين القاهرة وواشنطن دون المرور بوسيط وهو الاتحاد السوفيتي . وبذلك توفر « مهولة سياسية » يتوجب عليها دعمها .

ولهذا ترفع « المدرسة الساداتية » شعار « لا شرق ولا غرب » . . . وهذا يعنى - في تقديرها - الانفتاح على الجميع دون عقد أو حسابات أو خشية من امبريالية أو استعمار أو غيرهما من تلك الأوهام التي ترى أنها لم تعد قائمة في عصر الوفاق الدولي .

وتترجم مدرسة السادات هذا الشعار - عمليا - بسياسة التوازن في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبين أمريكا بصلة أساسية والسوق الأوروبية المشتركة بصفة فرعية مع اعطاء فرنسا وزنا خاصنا .

وتخطط المدرسة الساداتية على هذا الأسس من أجل :
* الاستمرار في مطالبة الاتحاد السوفيتي بمد مصر بالسلاح وتجذولة النيسون .

* العمل على تنويع مصادر السلاح بعقد صفقات إنتاج وتوريد مع فرنسا وبريطانيا أساسا ، بتمويل من بلاد البترول العربية وخاصة السعودية والكويت وامارات الخليج .

✳ فتح أبواب التعامل السياسى والاقتصادى والثقافى مع أمريكا
والقرب معا بحثا وراء رأس المال واستثماراته بالاضافة الى
التكنولوجيا المتقدمة .

✳ الموازنة بين مؤتمر جنيف وسياسة الخطوة خطوة الكيسنجرية

وترى المدرسة الساداتية ، انها بهذا المنهج التوازنى الجذير
فى العلاقات ، تحاصر اسرائيل سياسيا على نحو أكثر فاعلية .
ذلك ان تل ابيب لا تستطيع موضوعيا أن تنشئ صداقة مع الاتحاد
السوفيتى ، توازن بهنا صداقة مصر الجديدة مع الولايات المتحدة .
فالإتحاد السوفيتى بحكم التزامه المبدئى بالقضية العربية عامة
والفلسطينية خاصة ، يرفض صداقة اسرائيل ما لم تنسحب من كامل
الأراضى العربية المحتلة وتعترف بالحقوق المشروعة للشعب
الفلسطينى . فى حين أن أمريكا لا تستطيع — بعد حرب أكتوبر
وتفاقم أزمة الطاقة وخروجها من جنوب شرق آسيا — أن تتجاهل
القوى العربية أو تضيع الفرصة الذهبية التى تتيحها لها سياسة
التوازن المصرية لحماية مصالحها المهددة فى المنطقة .

وبالتالى فان المدرسة الساداتية ، ترى انها بسياسة
التوازن نجحت — رغم كل الظروف — فى احتكار التعامل السياسى
والعسكرى والاقتصادى مع الاتحاد السوفيتى . فى حين أن اسرائيل
لم تعد تحتكر هذا التعامل مع أمريكا . بل أصبحت مصر تنافسها
فى التعامل السياسى والاقتصادى مع واشنطن .

هل تصمد سياسة التوازن للعواصف والصراعات الاجتماعية
والقومية والذولية التى تختزنها المنطقة . . . مع ثرواتها البترولية ؟
هذه — أيضا — هى القضية .

(٤)

مدرسة السادات السياسية

المعرب

تكشف الممارسات العملية — خلال ما يقرب من خمس سنوات — أن « المدرسة الساداتية » ، انطلقت — وما تزال — في سياستها العربية من ثلاث نقاط أساسية .

تحدد النقطة الأولى في وجوب أن تكف القاهرة عن التمييز — سياسيا واجتماعيا — بين عرب وعرب . أو تؤلف مع بعضهم « محورا خاصا » في مواجهة محاور أخرى . ذلك أن المدرسة الساداتية ترى أن مصر بحكم وزنها الخاص في الساحة العربية ، تشكل قطب الجذب لجميع العرب ، تاريخيا ، وبالتالي فإنها لا تستطيع أن تستثنى باقتدار جماع قوتها المؤثرة ، إلا حينما تكون مصر « لكل العرب . . ومع كل العرب » . أي كانت نظمهم واتجاهها هم السياسية والاجتماعية .

في حديث إلى مجلة «روز اليوسف» عام ١٩٧٤ ، قال السادات :

« أما الذين تحدثوا ويتحدثون عن انحيازنا لدول عربية وتجاهل دول عربية أخرى ، فهم مازالوا متأثرين بنظرية المحاور القديمة . . . » .

ومن هنا فإن المدرسة السياسية للسادات ، تحرص على أن

تتأى مصر عما تسميه التورط في الصراعات السياسية والاجتماعية الجارية داخل الوطن العربى أو داخل كل بلد عربى على حدة . ذلك ان هذا «التورط» يعنى الانحياز لطرف ضد طرف في « عائلة واحدة » . وهذا ما يعرضها — في تقدير المدرسة — للقسدان جانب كبير من قوتها المؤثرة . ويمتنعها من أداء دورها «كحكم» معترف به تاريخيا ، وهو دور له وزنه وكلمته في اتجاه سير الأحداث في الوطن العربى .

وتدل «المدرسة الساداتية» على سلامة هذه النقطة في سياستها العربية ، بعدد من الوقائع ، تركز فيها على ما يلى بشكل خاص :

✳ نجاحها في اقامة علاقات سياسية واقتصادية ، بل وعسكرية عند الاقتضاء ، تتزايد — كما ونوعا — باستمرار ، مع كل من العراق والجزائر والسعودية . وذلك على الرغم من وجود خلافات في المسارات السياسية والاجتماعية المتفاوتة الدرجات بين مصر وبين هذه البلاد الشقيقة من ناحية ، وبين كل من العراق والجزائر وبين السعودية من ناحية أخرى .

✳ القدرة على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة بين مصر والعراق من جانب ، وبين مصر وسوريا من جانب آخر . وذلك رغم الخلافات الحزبية الحادة المتفجرة بين العراق وسوريا .

✳ مزاولة التعامل المفتوح — على حد تعبير المدرسة — دون عقد أو حسابات ، وفي وقت واحد ، سواء مع ما كان يسمى في الستينيات بالنظم والقوى الرجعية مثل الاردن والسعودية وامارات الخليج والمغرب وحزب الكتائب (لبنان) والاشتراكي

الدستورى (فى تونس) . . . أو مع ما يسمى بالنظم والقسوى
التقدمية مثل العراق والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطى ومنظمة
التحرير الفلسطينية وأحزاب التقدمى الاشتراكى (فى لبنان)
والاتحاد الاشتراكى (فى المغرب) والبعث (فى سوريا والعراق
ولبنان) .

وتتجسد نقطة الإنطلاق الثانية ، فى سياسة مدرسة السادات
العربية فى أن الانتماء إلى العروبة ، يجب ألا يطمس أو يذيب
الشخصية المصرية والوطنية المصرية والكيان المصرى بسماته
الخاصة والمميزة . لماذا ؟ تجيب المدرسة الساداتية أن التجربة
دلت على أن كل محاولة لاذابة الشخصية المصرية فى الكيان
العربى ، يولد داخل المجتمع المصرى ردود فعل تحتية معادية
للعروبة . الأمر الذى يكون أرضية ومناخا مواتين للانفصالية
والانفصالية ، وأنه نتيجة لهذا كله ثقل الوجدان المصرى بعدد
من الظواهر السلبية التى أصبحت تشكل خطرا على « الوحدة
العضوية والمستنيرة بين مصر والوطن العربى » . وخاصة بعد
تجربتي الوحدة الفاشلة مع كل من سوريا فى الخمسينات وليبيا
فى السبعينات . وأن هذه الظواهر ، قد صاحبها تضرعات
مصر الجسيمة فى الميدان العربى ، مما جعلها تتحول من « أغنى
بلد إلى أفقر بلد فى العالم العربى » . فضلا عن فقدان حياة
الآلاف من أبنائها . واحتلال الاسرائيليين لقرابها الوطنى .

وترى المدرسة الساداتية أن محاصرة هذه الظواهر وعلاج
آثارها لصالح العروبة ، فى المدى الطويل ، يكمن فى إعادة التركيز
على الشخصية المصرية والكيان المصرى . وأن « الأخاء العربى » ،
لا يعنى ثوبان مصر . وأن التضامن العربى هو فى مشاركة مصر —

كمصر — في الدفاع عن المصالح المشتركة التي تربط وتؤدي النيل والعالم العربي . ولهذا فإن المدرسة الساداتية ، تنفر من كسل محاولة لأملاء أو فرض وحدات عربية دستورية ، وتطالب بديلا عنها بوحدة عمل عربي — في إطار احترام الكيانات القائمة — وذلك على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

في مؤتمر صحفي عقد في «ليبيا» في الحادي عشر من يناير ١٩٧٣ ،
عنى السادات بالتركيز على أن «الوطنية المصرية والقومية العربية
هي سلاحنا الأساسي في المعركة القادمة» .

بهذا المفهوم ، عمدت مدرسة السادات الى :

✳ استعادة اسم مصر من جديد . اذ قرر الدستور الدائم
الذي صدر عام ١٩٧١ — رغم اعتراضات عربية كثيرة — «جمهورية
مصر العربية» بديلا عن «الجمهورية العربية المتحدة» . وهو الاسم
الذي ظلت تحمله منذ قيام الوحدة مع سوريا والى ما بعد انفصالها
في عام ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر وتولى السادات رئاسة
الجمهورية .

✳ رفض الوحدة الاندماجية الثورية بين مصر وليبيا . والتي
الح عليها باصرار وعنف الرئيس معمر القذافي . وتقديما بديل عنها
هو «الوحدة على مراحل» وفي إطار «اتحاد الجمهوريات العربية»
الذي كان قد تكون عام ١٩٧١ من مصر وسوريا وليبيا . وذلك دون
النساء للكيان الوطني المستقل لكل دولة .

✳ عدم الحرج على انطلاق الطاقات الفنية والأدبية والثقافية
هامية من حول «قداسة مصر» وبطولاتها التاريخية الخاصة وسماتها

المميزة . حتى ولو تجاوزت — في بعض الأحيان — الحدود نحو
الانعزالية . وذلك باعتبار أن الانعزالية لن تقوى — مهما اشتدت —
على مفادحة واقع العصر واتجاه حركته الحاسمة نحو
الوحدات السياسية والاقتصادية الكبيرة .

أما النقطة الثالثة في سياسة مدرسة السادات العربية ، فهي
الربط بين «القومية العربية» و «الكيان الإسلامى الكبير» بطائفتيه
المتنامية . وخاصة في آسيا وأفريقيا . الموطن الأساسى لمسا أصبح
يسمى بالعالم الثالث وعالم عدم الانحياز . وهما عالمان يتمتعان
اليوم بمركز ثقل متزايد في الساحة الدولية .

ويبدو — مما يرويه بعض الثقات نقلا عن الرئيس السادات —
أن هذه النقطة كانت من إحدى نقاط الخلاف السياسى المكتوم
بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبين الرئيس السادات ،
الذى ظل يشغل لسنوات عديدة مسؤولية السكرتير العام للمؤتمر
الإسلامى . وهى المنظمة التى أنشأتها ثورة يوليو بالقاهرة
خلال سنواتها الأولى ، تجسيدا لنظرية الدوائر الثلاث المتشابهة
التي كانت تعتقها الثورة كمجالات حيوية لنشاطها ، وهى الدائرة
العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الإسلامية .

لكن عبد الناصر — في تحليل المدرسة الساداتية — بدأ يتخلى
عن نظرية الدوائر الثلاث المتشابهة بعد اشتراكه في مؤتمر باندونج
عام ١٩٥٥ . وأصبح يرى أن مهمة المؤتمر الإسلامى اجتماعية
تحتفية فى الأساس ، وسياسة على نحو جانبى . مكثفيا بإقامة
جسور اتصال مع البلاد والحركات الإسلامية غير العربية من أجل
بناء درع واقى ضد الهجوم على حركة القومية العربية من أجل
باسم الإسلام والحلف الإسلامى .

في حين ظل الرئيس السادات على قنافة بنظرية الدوائر الثلاث المتشابهة . وكان يرى انه اذا كانت مصر هي مركز الثقل في حركة القومية العربية ، فان العروبة — بدورها — يجب ان تكون مركز الثقل في العالم الاسلامي . وان هذا يتطلب الربط السياسي بين العالم العربي والعالم الاسلامي ، بما يحصل دون تفجير تناقضات عدائية بينهما .

ونتيجة لهذا الخلاف ، تفحى الرئيس السادات عن مسؤولية المؤتمر الاسلامي . لكن حدثت بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ان اتجه الرئيس عبد الناصر الى المواءمة — في حركته لتجميع كل القوى المضادة للصهيونية — بين القومية العربية والعالم الاسلامي . وراحت مصر — بعد مقاطعة — تشارك في المؤتمرات الاسلامية . وفي آخر مؤتمر عقد في الرباط بالمغرب — قبيل وفاة عبد الناصر — رأس السادات الوفد المصري اليه .

وتؤكد المدرسة الساداتية على ان الرئيس السادات راح يتابع ، سياسته العربية — الاسلامية ، ما كان يلح عليه في حياة الرئيس عبد الناصر ، والذي أصبح في النهاية وقيل وفاته ، خطا مقصرا .

وبهذه السياسة ، أمكن — في تقدير المدرسة — تحقيق عدد من المكاسب :

١- تحويل الطاقة البترولية — السياسية المتزايدة النمو للنظام الايراني الشاهنشاهي ، نحو مساندة الحق العربي — الأول مرة — منذ نشوب الصراع العربي الاسرائيلي . مع تجميد صلاته مع اسرائيل على نحو يتجه الى العداء .

✳️ خلق تيار في افريقيا ، من خلال المدخل الاسلامي ، امكن — مع عوامل أخرى — أن يلعب دوره في احداث التغيير الجذري في العلاقات القوية التي كانت تربط بين اسرائيل ، وبين السدون الافريقية . بحيث أدى الى اضعافها ثم تحطيمها ، قبيل وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

✳️ الاستفادة من التقارب العربي الاسلامي ، في حل الصراع الدامي بين العراق وايران بخصوص التمرد الكردي الانفصالي ومشاكل الحدود . وكذلك بين باكستان وبنجلاديش بعد الحرب الطاحنة بينهما . بل وفي منع حصول احداث لبنان الأخيرة الى فتنة طائفية مدمرة في قلب الوطن العربي كله .

يلاحظ المراقب والمتابع لحركة المدرسة الساداتية في المحيط العربي انها تنقسم الى مرحلتين متميزتين .

المرحلة الأولى ، تمتد من اواخر عام ١٩٧٠ حتى أكتوبر ١٩٧٣ . وهي مرحلة التحضير للحرب .

المرحلة الثانية ، تبدأ من أعقاب حرب أكتوبر ، وما تزال قائمة .

في المرحلة الأولى ، تركز مدرسة السادات السياسية على انها استهدفت — في المقام الأول — تحقيق ثلاث أهداف :

الأول : اقامة وحدة عمل عسكرية — تخطيطية تنفيذية — مع سوريا ، على اوسع وأعمق أبعاد ممكنة . وذلك باعتبار أن مصر وسوريا تشكلان أهم وأقوى جبهتين من جبهات المواجهة المباشرة مع اسرائيل ، وأن ضمان الهجوم المشترك في وقت واحد في الجولان وسيناء ، على الأقل ، ضرورة استراتيجية .

الثانى : تأمين العمق الاستراتيجى الغربى لمصر مع ليبيا وكذلك العمق الجنوبى فى السودان ، باى ثمن ومهما كانت الظروف . ومن هنا عمد الرئيس السادات بالحاح شديد — كان موضع دهشة وتسؤل عامين — الى الاسراع فى تجسيد « ميثاق طرابلس » على نحو يضمن توافر الحد الأدنى من هذا التأمين وحسب . يتيح له امكانية الاستفادة ، خلال الاعداد للحرب واثنائها ، من أقصى عطاء يقدر عليه هذان العمقان ، دون أن يتشكل أى منهما قيда على حركته التخطيطية والتنفيذية مع سوريا ، أو كشفها لها .

الثالث : نسج علاقات « اخاء استراتيجى » — اذا جاز التعبير — بين مصر والسعودية ، بصفة خاصة ودول البترول الخارجية بصفة عامة . وذلك بهدف ضمان المشاركة فى تمويل الحرب واستخدام سلاح البترول فى المعركة عند الاقتضاء .

فى حديث مع شبكة كولومبيا للتليفزيون الأمريكى فى الثانى والعشرين من يونيو — حزيران ١٩٧٤ ، وجه المراسل سؤالا للرئيس السادات يقول فيه : « واذا ما اتجهت العلاقات الدولية للتركيز على الناحية الاقتصادية ، اليس ممكنا ان تصبح السعودية بكل ما تملكه من ثروات بترولية أهم للغرب من جميع ما فى المعادلة العربية ، رغم ما تمثله مصر من قيم ثقافية واقتصادية » ؟

أجاب السادات : « ولكنك نسيت شيئا واحدا : نسيت شيئا هاما . وهو اننا فى تعاون تام مع العربية السعودية » .

وبحدد الرئيس السادات ، بعد الحرب ، بصورة أوضح

نظراته حول « التفاعل المصري السعودي » بقوله في حديث الى
مَجَلَّة « روز اليوسف » :

« اننا جميعا نخوض معركة مصر عربى واحد . وقد فرضت
ظروف هذه المعركة ، وقدر التاريخ ان تكون مصر القاعد
العسكرية الاساسية ، وان تكون السعودية مالكة ستين بالمائة
من احتياطي البترول العربى . . فلما تساندت قدرة مصر العسكرية
وسلطان السعودية البترولى بدأ كل منهما اكثر فاعلية . . » .

فى المرحلة الثانية من سياسة المدرسة الساداتية العربية —
بعد الحرب — انتقلت الحركة الى الاهداف التالية :

أولا : بناء تآزر عربى — اسلامى ، يقوم على المشاركة
القيادية — بدرجات متفاوتة — بين كُن من مصر وسوريا (المقاتلين)
والسعودية وايران الشاهنشاهية (البتروليتين) للعمل الموحد فى
الميدان الدولى ، من أجل الاستثمار السياسى — الاجتماعى —
حرب أكتوبر بما يعيد رسم خريطة المنطقة من جديد . ويركز بصفة
خاصة على ترجيح كفة المصالح الأمريكية — العربية الاسلامية ،
على كفة المصالح الأمريكية — الاسرائيلية التقليدية فى الشرق
الأوسط . .

فى حديثه مع « جريدة البرق » اللبنانية فى العاشر من يناير
١٩٧٥ لخص السادات نظراته الى ايران على النحو التالى :
« نحن العرب وايران تحتل موقعا بارزا فيما يسميه العالم بالشرق
الأوسط . وهذه منطقة حساسة وخطيرة فى هذا العالم المضطرب ،
الذى أصبح مطعما لكل القوى . لذلك اعتقد انه آن الأوان لكى
ندرك نحن العرب وايران مسئولياتنا المشتركة فى هذه المنطقة .
وان نعمل على ازالة ما يشوب هذه العلاقات فيما بيننا . . وذلك

وصولا الى هدف أكبر . . هو اننا فى مركب واحد ، رضىنا أم أبينا .
وهناك مصير عربى واحد شئنا أم أبينا . وهناك ناحية ننطلق
منها ، وهى أنه آن الأوان لكى نحدد نحن أصحاب المنطقة أو القوى
الموجودة فى هذه المنطقة — نحن وإيران — مواقفنا وندعم وجودنا ،
بحيث تكون لنا كلمتنا الفصل فى مصير منطقتنا ومستقبل شعوبنا ،
لا أن يفرض علينا هذا المصير والمستقبل من الخارج . . » .

ثانيا : الضغط المستمر من أجل الحصول على أى مكاسب
اقليمية جزئية — مهما بدت صغيرة — فى كل من سيناء والجولان
(سياسة الخطوة خطوة) وذلك على أساس تقدير المدرسة
الساداتية ، بأن أى انسحاب اسرائيلى ولو من شبر واحد الى
الخلف ، يزيد من تفجير التناقضات داخل اسرائيل من ناحية ،
ويعمق الخلافات — أو بالأصح — يعقد العلاقات الأمريكية
الاسرائيلية من ناحية أخرى .

ثالثا : فرض نوع من « الوفاق العربى » يمكن من خلاله
تسكين الصراعات السياسية والاجتماعية داخل الوطن العربى .
وايجاد حلول سلمية للصراعات العربية الايرانية . الأمر الذى يخلق
أرضية مهيأة ومأمونة لاستثمارات الفوائض الرأسمالية للبترون
العربى والايرانى فى مصر والعالم العربى ككل .

رابعا : السعى من أجل تحقيق ، ولو حدا أدنى من المصالحة
بين النظام الأردنى وبين الثورة الفلسطينية . وذلك وصولا الى
« موقف عربى — اسلامى موحد » سواء فى التعامل مع سياسة
الخطوة خطوة أو عند الذهاب الى مؤتمر جنيف .

من الطبيعى أن تواجه مدرسة السادات ، العنيفة من

الانتقادات والهجوم في سياستها العربية . فهي تتحدى كل ما تواضعت عليه السياسات العربية من قبل وتثيق لنفسها — بإصرار — طريقا مميزا .

وإذا كان المجال لا يتسع لعرض تفصيلي لموضوعات الانتقادات وردود المدرسة الساداتية عليها . إلا أننا نرصد بإيجاز ، أهم خطوط هذه الموضوعات ، التي تسهم في نفس الوقت في تسليط الأضواء على الخلفية الفكرية للمدرسة الساداتية .

✽ يقول المنتقدون ، أن المدرسة الساداتية ، قد عادت من جديد إلى تبني شعار « وحدة الصف » . وهو شعار تخطاه التطور السياسي والاجتماعي للوطن العربي منذ ضرب الوحدة المصرية السورية في الستينات ، إلى شعار « وحدة الهدف » . وأن هذا التبنى الجديد « لوحدة الصف » يعني ، في الواقع ، تقوية للجانب الرجعي على حساب الجانب التقدمي في العالم العربي .

— وترد المدرسة الساداتية ، بأنه في الصراع العربي الراهن مع إسرائيل ، لا يعنىها في قليل أو كثير حسابات الرجعية والتقدمية . وإنما الذى يعنىها — بالدرجة الأولى — هو وحدة جميع القوى العربية ، وبالذات الأكثر فاعلية ، في الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي . ويستوى عندها أن تكون هذه القوى جمهورية أو ملكية .. اشتراكية أو رأسمالية .. أو حتى اقطاعية ، ما دامت تؤدي دورها في مواجهة إسرائيل من جانب . وفي مساندة ودعم قوى القتال المصرية والسورية والفلسطينية من جانب آخر .

✽ يتسائل المنتقدون ، عما إذا كانت الفوائض الرأسمالية

للبحرول السفودي والاييراني ، لا تتقاضى من الشعوب العربية ،
ثمنا ياهظا — على المستوى السياسى والاجتماعى — لقضاء
ما تقدم به من مساعدات فى الوقت الراهن . وان هذا الثمن
من شأنه ان يجمد عملية التطور والتقدم التاريخية للمجتمعات
العربية . بل ويعرضها للردة ؟

— وتجب المدرسة الساداتية على هذا التساؤل بأنها تمارس
مسئولياتها على أساس الواقع العملى (البرجماتى) وضروراته
ومهامه العاجلة . وتكره الفرق فى بحر الأيديولوجيات والنظريات .
وانه نتيجة سياستها ، امكن لأول مرة عقد زواج بين « الثروة
العربية والاييرانية » وبين « الثورة العربية » ، وتجنيد فى خدمة
الصراع ضد اسرائيل من ناحية ، وفى التطوير الاقتصادى المفتوح
الأيواب — عربيا وعالميا — من ناحية أخرى .

✽ يقرر المنتقدون ، بأن المدرسة الساداتية قد أدت
بسياستها الى عزل مصر عربيا . وبالتالي غيابها المؤثر والفعل
عن الساحة العربية . وتقدم دليلا على ذلك افتقاد دور مصر فى
الأحداث الدموية التى اندلعت فى لبنان على اثر عدوان ميليشيا
الكثائب المسلحة على الفلسطينيين فى « عين الرمانة » فى أبريل —
نيسان ١٩٧٥ .

— وتواجه المدرسة الساداتية هذا الانتقاد ، بنفى انعزالها
او غيابها عن الساحة العربية . وتقول ان أسلوب وجودها وتأثيرها
قد تغير . اذ لم يعد يتجسد — كما كان من قبل — من خلال انحيازها
الى طرف ضد طرف آخر . او من خلال مشاركتها المادية بالاعلام
المصنوع والسلاح المهرب . وانها اصبح تواجهها وتأثيرها يمارسان

من خلال القيام بدورها السياسى « كحكم غير منحاز » ، وحرصها على عدم التورط فى صراعات جانبية أو فرعية على حساب الصراع الأساسى ضد اسرائيل . وانه من خلال هذه السياسة ، قامت بدور ايجاسى ، ولكنه غير منظور ، فى اخمد الحريق اللبنانى الأخير .

✽ يثير المنتقدون موقف مسائرة المدرسة الساداتية لسياسة الخطوة خطوة الأمريكية التى يتودها كيسنجر وان من شأن هذا الموقف ان يؤدى الى حلول جزئية ومنفردة ، تضر بوحدة القضية العربية عامة ، وبالموقف السورى بصفة خاصة ، وبالقضية الفلسطينية على نحو اخص .

— وترد المدرسة الساداتية ، بأنها لا تسير ميكانيكيا سياسة الخطوة خطوة . وانما هى ، معها ، كلما حققت كسبا ولو ضئيلا . وهى ، ترفضها ، اذا ما طالبت مصر بتنازلات مبدئية أو حاولت جررها الى حلول جزئية ومنفردة ، وذلك مثلما حدث بالنسبة لمهمة كسينجر الثانية فى مارس — آذار ١٩٧٥ . وان الاتفاق الاستراتيجى قام بين الرئيس السادات والاسد ، اللذين تحملا — معا مسئولية حرب أكتوبر . ويتحلمان — ومعا أيضا — مسئولية استثمار نتائجها . وان هذا الاتفاق الاستراتيجى لا يمنع كلا منهما — وفقا لظروفه الخاصة — من ان يتخذ فى هذا الاطار ما يراه من تكتيكات مختلفة . اما بالنسبة للقضية الفلسطينية ، ما يلزم المدرسة الساداتية هو عدم القريط فى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، الذى تعتبر منظمة التحرير ممثله الشرعى

والوحيد . وانه في نطاق هذا الالتزام فان للمدرسة الساداتية حرية الحركة والمناورة . وذلك دون أن يطالبها أحد بكشف أوراقها خلال المعركة السياسية ، او « التفاوض أمام الميكرفون » .

ويبقى ، دوماً ، السؤال :

الى أى مدى تستطيع المدرسة الساداتية أن تواصل مسيرتها ؟ وإلى أى مدى تقدر المدارس السياسية الأخرى في الساحة على مواجهتها من خلال تقديم بديل عملي محسوس ؟

هذه — أيضا — هي القضية .

(٥)

مدرسة السادات السياسية

فلسطين

تتفق مدرسة السادات السياسية مع جميع المدارس السياسية الأخرى في الوطن العربي ، حول المبدأ العام القائل بأن « القضية الفلسطينية » هي « محور » الصراع العربي الاسرائيلي . وبالتالي فانها تشكل « جوهر » ما أصبح يعرف — منذ حرب ١٩٦٧ — باسم « أزمة اشرق الأوسط » .

قبل حرب اكتوبر — تشرين ١٩٧٣ ، في خطابه في الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في القاهرة في السابع من يوليو — تموز ١٩٧١ ، قال الرئيس السادات : « واذا كانت قضية فلسطين قد أصبحت في الضمير العربي جزءا لا يتجزأ من نضال أي شعب من شعوب أمتنا ، فانها بالنسبة الي الشعب المصري جزء لا يتجزأ من حياته نفسها » .

وعلى هذا الأساس ، أعلنت المدرسة الساداتية في ١٩٧٢ معارضتها للمشروع الذي كان قد دعا اليه الملك حسين — وقتذاك — باسم « المملكة العربية المتحدة » ، لأنه على حد تعبير السادات في الخطاب الذي ألقاه في الثلاثين من مارس — آذار ١٩٧٢ في اجدى القواعد الجوية في وسط الدلتا : « ينسف قضية فلسطين من أساسها ويحولها الى مجرد مشكلة حدود مع اسرائيل ... »

وخلال اسرائيل بقى معترف بها وقائمة ومنعايشة مع المملكة العربية المتحدة ، والمشكلة تبقى بينهم وبينى مشكلة حدود .

بعد حرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ ، ظلت المدرسة الساداتية تؤكد على اعترافها بمحورية القضية الفلسطينية . ففى حديث الى مراسل شبكة كولومبيا للتلفزيون الأمريكى فى الثانى والعشرين من يونيو — حزيران ١٩٧٤ ، قال السادات : « ... يجب أن تعرف ان المشكلة الفلسطينية هى لب المشكلة كلها ... اذا استطعنا حلها ، أى حل لب المشكلة ، اذن فكل شئ سوف يحل » .

لكن الخلاف بين المدرسة الساداتية وبقية المدارس السياسية فى العالم العربى ، يبدأ عند اختيار نقطة الحركة فى معالجة القضية الفلسطينية وطريقها وما يفصل بذلك من مناهج وأساليب .

كيف ؟

الاختيار المطروح فى الساحة للتحرك السياسى ، ينحصر بين نقطتين رئيسيتين :

الانطلاق من نقطة عام ١٩٤٨ : (الحرب الأولى فى الصراع العربى — الصهيونى) حيث قامت اسرائيل بالقوة المسلحة على اشلاء الجزء الأكبر من الوطن الفلسطينى الذى شرد شعبه ، وذلك من أجل تحرير القراب الوطنى كاملا . والانطلاق من هذه النقطة يعنى ، منهاجا وطريقا وأسلوبا ، خوض حرب تحرير شاملة وطويلة المدى ذات أبعاد شعبية .

أو الانطلاق من نقطة عام ١٩٦٧ (الحرب الثالثة فى الصراع العربى — الصهيونى) حيث امتد الاحتلال الاسرائيلى ليشمل كل

الأرض الفلسطينية ، إضافة الى أجزاء من التراب المصرى (سيناء) والتراب السوري (الجولان) . وذلك من أجل تحرير ما تم احتلاله خلال هذه الحرب ، مصر يا وسوريا وفلسطينيا . وبحيث يتم تجسيد « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » على الأرض التى تتحرر من الوطن الفلسطينى من احتلال العام ١٩٦٧ . والانتطلاق من هذه النقطة يعنى ، منهجنا وطريقنا وأسلوبنا ، التركيز على ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ ، بكل ما يتاح من قوة عسكرية نظامية وعمل سياسى ودبلوماسى .

فى وضوح ، اختارت « مدرسة السادات السياسية » الانتلاق من النقطة الثانية . وتحركت بالفعل — وماتزال — فى هذا الاتجاه . أقدمت — بالتحالف مع « مدرسة الأسد السياسية » — على شن حرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ ، كعملية عسكرية « محدودة » ؛ من أجل تحرير أقصى ما يمكن تحريره من الأرض العربية المحتلة وضرب نظرية الأمن الاسرائيلى ، القائمة على التفوق العسكرى ، وكسر حالة الجمود التى تقوقعت داخلها أزمة الشرق الأوسط . وتحريك العالم للاهتمام بها سياسيا ودبلوماسيا ، باعتبارها قضية ساخنة من قضايا الحرب والسلام الملحة .

ومع الحرب وبعد ايقاف اطلاق النار ، ظلت المدرسة الساداتية تدعو الى مؤتمر عالمى لاقرار « السلام العادل » فى المنطقة ، على أساس قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ . ورحبت بمؤتمر جنيف الذى دعت اليه الأمم المتحدة تحت اشراف أمريكا والاتحاد السوفيتى . وشرعت فى إعادة بناء الجسور المهزمة مع الولايات المتحدة ، القوة العظمى المساندة لاسرائيل . ورصدت بسياسة الخطوة خطوة التى انتهجها كيسفجر وزير الخارجية

الأمريكي . وكتلت من السعودية وإيران ودول الخليج ، قوة نفطية .
سياسية ضاغطة . واخذت تزاوج بين المبادرات السلامية
والتحذير بتجديد القتال (فتح قناة السويس ، التهديد بعدم التجديد
لقوات الأمم المتحدة العازلة بين القوى العسكرية المصرية
والإسرائيلية في سيناء) .

يأتى « الاختيار الساداتى » لنقطة الانطلاق ومنهجها
وأساليبها ، محصلة لجملة عوامل تحكم حسابات مدرسته
السياسية ، يمكن أن نحدد أهمها فى الخطوط الستة الآتية :

✳ ان اختيار نقطة ١٩٤٨ يعنى بالفعل خوض حرب تحرير
شعبية طويلة الأمد ، وهذا أمر غير واقعى ، لأنه غير ممكن —
فى تقدير المدرسة — فى ظروف المنطقة وجغرافيتها الحالية . فضاء
من مخاطرها الاجتماعية والسياسية التى قد تعصف بكل الأسس
التي يقوم عليها الكيان العربى المعاصر وتجعل الساحة العربية
ميداناً لحرب عقائدية عالمية ، مثلما حدث فى جنوب شرق آسيا .
وهو أمر يشدد الرئيس السادات على ضرورة تجنبه .

✳ ان تجارب الصدام العسكرى الأربع بين العرب
واسرائيل ، على مدى ربع قرن ، تكشف — فى تقدير المدرسة —
عن استحالة الصراع بالحرب وحدها ، سواء من الجانب العربى
أو من الجانب الاسرائيلى . وبالتالي فلا مفر من العمل السياسى
والدبلوماسى ، من أجل الحصول على مكاسب متوالية مهما تكن
صغيرة أو جزئية لكنها بتراكمها ، تحقق فى النهاية ازالة آثار عدوان
١٩٦٧

✳ ان الثورة الفلسطينية ، على رغم ما حققتها سياسياً من .

إبراز الكيان الفلسطيني من جديد كعنصر أساسي من عناصر الازمة في الشرق الأوسط ، فانها — عسكريا — وعلى رغم ما قامت به من أعمال بطولية ، غير قادرة بمفردها وبقوتها الزاهية والمحتملة ، وحتى بكل المساعدات الممكنة عربيا ودوليا ، على تحرير فلسطين في المستقبل المنظور . وإذا كان « مجرد استمرارها في حمل البندقية تجسيدا صحيحا وسليما لشعب فلسطين » (خطاب السادات في المؤتمر الوطني الفلسطيني في السادس من أبريل — نيسان ١٩٧٢) ، فان عليها أن « تخرق المسافة بين الاعتراف بالحق من جانب العالم ، والاضطرار الى التسليم به كرها من جانب العدو » (خطاب السادات في الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني في السابع من يوليو — تموز ١٩٧١) . وانه في هذا الاطار ، لا يتعدى الممكن المتاح — فلسطينيا — في حدود المستقبل المرئي ، اقامة وطن فلسطيني على الأرض الفلسطينية التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ .

✳ ان علاقات القوى الدولية التي يحكمها ، الى حد كبير ، الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، لا تقبل — في تقدير المدرسة — تحرير كل فلسطين ، بما يعنى زوال اسرائيل . اذ ان كلا من الدولتين — التي تنظر اليهما المدرسة على قدم المساواة ومن دون تمييز وتعمل على اقامة سياسة متوازنة معهما — تعترفان بوجود اسرائيل . وانه اذا كان الاتحاد السوفيتي يتميز عن أمريكا — في صدد القضية الفلسطينية — بتأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومساندتها ، فان ذلك يتم في اطار عدم المساس بقيام اسرائيل ووجودها ، داخل حدود ما قبل الخامس من يونيو — حزيران ١٩٦٧ .

✳ ان العمل السياسي والدبلوماسي للمدرسة الساداتية ،

يجرى دوما على أساس ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر — تشرين الثاني ١٩٦٧ ، والذي التزمت به مصر فور صدوره ، والتزم به العالم والأمم المتحدة تجاه مسؤولياتها نحو المنطقة . وانه اذا كان من حق الفلسطينيين - عدم الاعتراف بهذا القرار ، فان ذلك لم يعد من حق مصر ولا من « مصلحتها » سياسيا أمام العالم . وهذا ما عر عنه السادات في حديثه الى تليفزيون كولومبيا الأمريكى فى الثانى والعشرين من يونيو — حزيران ١٩٧٤ الذى قال « ليست هناك مشكلة فى الاعتراف بالأمر الواقع بحق إسرائيل فى الوجود ، لأن هذا موجود فى القرار الرقم ٢٤٢ » . الا ان هذا القرار فى الوقت نفسه — طبقا لحديث السادات الى صحيفة « فييسنك » اليوجوسلافية فى السابع والعشرين من مايو — آيار ١٩٧٣ — « ينص فى صلبه على حل مشكلة اللاجئين » . وان الأمم المتحدة ، باعترافها بحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية وقبول منظمته التحريرية عضوا مراقبا فى العام ١٩٧٤ ، قد حول المشكلة — عالميا — من طبيعتها كمسألة لاجئين الى مشكلة شعب لا بد له من « وطن قومى » .

✽ ان القضية الفلسطينية — فى تقدير المدرسة الساداتية — قبل حرب ١٩٦٧ ، هى غيرها بعد هزيمة ١٩٦٧ وانتصار حرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ . بمعنى انها قبل ١٩٦٧ كانت قضية قائمة فى ذاتها وتشكل المحور الوحيد للصراع العربى — الاسرائيلى . ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ واحتلال أجزاء من الأراضى العربية لمصر وسوريا ، أصبحت القضية الفلسطينية — فى حسابات المدرسة — أحد محورين رئيسيين للصراع . أما المحور الآخر فهو تحرير الأرض العربية المحتلة باعتباره الهدف المباشر والعاجل لكل من مصر وسوريا ، ويخدم فى الوقت نفسه القضية الفلسطينية .

وانه في حرب أكتوبر - تشرين ، انفتح الباب عمليا لتحرير هذه الأرض ، وبالتالي فمن الخطأ قفل هذا الباب حتى ينفتح باب تحرير كل فلسطين ، لأنه - على حد تعبير السادات - « من الخيانة ان أرفض تحرير ولو شبرا واحدا من أرضي المحتلة بكل السبل الممكنة » .

تكيف المدرسة الساداتية « حركتها » على أساس تحقيق النجاح لهذا الاختيار ، بمناهج وأساليب رئيسية خمسة :

فهي أولا - تترجم - في المجال الفلسطيني - نظريتها عن حدود مسئولية الجيل المعاصر في الصراع العربي - الاسرائيلي ، بأنها اقامة وطن فلسطيني يكون بديلا عن مخيمات التشرذم الراهنة . وترى المدرسة ان الرئيس السادات صرح الفلسطينيين بذلك ، عندما خاطبهم في مؤتمرهم الوطني في القاهرة في السادس من أبريل - نيسان ١٩٧٢ ، قائلا : « لحقوق شعب فلسطين جانبان ، الحق التاريخي للشعب الفلسطيني والحقوق السياسية الراهنة للشعب الفلسطيني » . وان حدود مسئوليته ومسئولية جيله « تقف عند تجسيد هذه الحقوق السياسية الراهنة في دولة فلسطينية تضم قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن مع وجود ممر بينهما » (حديث السادات الي شبكة كولومبيا للتلفزيون الأمريكي) . وترى المدرسة انه بذلك يمكن ان يتم توازن مقبول عالميا للصورة : اعتراف واقعي بإسرائيل ، في مقابل اعتراف واقعي بالدولة الفلسطينية .

وهي - ثانيا - تعمل حثيثا على تغيير طبيعة العلاقات الأمريكية - العربية ، والمصرية خصوصا ، من « العداء التقليدي » الى « الصداقة المتفهمة » للحقوق السياسية الراهنة للشعب

اللسطينى . ويلمح الرئيس السادات الى ذلك فى حديثه مع غسان توينى فى « النهار » فى الرابع عشر من مايو — آيار ١٩٧٥ بقوله: « الجميع بانوا يدركون ان لا حل من دون الفلسطينين . أنا راضى من ذلك ، وان لم تكن عندى بعد الضمانات النهائية التى تكفينى . . » .

وتستخدم المدرسة الساداتية فى هذا الصدد ثلاثة عوامل :

✳ القوة السياسية المتجمعة لديها نتيجة تكتلها مع دول النفط فى المنطقة ذات العلاقات مع أمريكا ، وبالذات السعودية وإيران وأمارات الخليج .

✳ تحقيق التوازن السياسى فى العلاقات مع كل من الاتحاد السوفيتى وأمريكا .

✳ التهديد بأن عدم الاعتراف بالحقوق السياسية الراهنة للشعب الفلسطينى يقوى ما يسمى جبهة الرفض ويمهد لها المناخ المؤاتى للفعل الذى قد يؤدى « بالجميع » الى هاوية حرب بلا قاع .

وهى — ثالثا — تحرر حركتها من كل قيد ، ولا ترى نفسها ملزمة ، قوميا ، بشئ سوى الاطار العام لمقررات مؤتمر قمة الرباط . وهو الاطار الذى يمنع التنازل عن أى شبر من الأرض المحتلة ، أو المساومة على حقوق شعب فلسطين ، أو التفكير لمنظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ومن هنا فهى لا تعترف خارج كيان منظمة التحرير بأى وجود فلسطينى آخر . فى الوقت نفسه لا تطالب منظمة التحرير بتأييدها ومساندتها فى كل حركة من حركاتها السياسية . لكنها

تطالب المنظمة ، في حالات الخلاف ، ان تعتمد الى مناقشتها لا الى اصدار بيانات بالادانة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وقد وقع بالفعل صدام بين المنظمة والمدرسة الساداتية في أواخر العام ١٩٧٥ ، عندما أصدرت المنظمة بياناً — خلال آخر جولة قام بها كيسنجر في المنطقة في مارس — آذار ١٩٧٥ — هاجمت فيه « سياسة مقايضة جزء من الأرض العربية المحتلة بالقضية كلها » . وأمتنع الرئيس السادات عن مقابلة الوفد الذي بعثته المنظمة الى القاهرة ، وطالب بإجراء مناقشة شاملة مع اللجنة التنفيذية للمنظمة بكامل أعضائها . مقررًا في حديثه في العشرين من آذار ١٩٧٥ الى مجلة الحوادث اللبنانية التي خصها قبل حרב أكتوبر — تشرين وبعدها بتصريحاته المهمة : « ان هناك جهات أنا لا أريد تسميتها ، تريد ان تفتعل خلافا بين مصر والمقاومة عن طريق الإيحاء للفلسطينيين ان بيننا خلافا في التكتيك أو الأسلوب .. فليس هناك أحد يستطيع الادعاء اننا غير ملتزمين بالخط الاستراتيجي الأساسي . ولنسنا في حاجة الى الدفاع عن أنفسنا في هذا الموضوع لأنها مسئوليتنا التي حملناها منذ أكثر من ٢٥ سنة . وما ضحينا به معروف للجميع . وهذا ليس منة وإنما حقيقة واقعة في شكل لا يتصوره بشر .. عشرة آلاف مليون جنيه خسرها هذا البلد . وبعد ان كان من أغنى البلدان العربية أصبح من أفقرها لكن ذلك من أجل القضية الفلسطينية ونحن راؤون . وبعد كل هذا يجيء من يهمس في اذن الفلسطينيين في عاصمة عربية ويقول لهم ان هناك تدبيرا يجري بين مصر والأرض وأمريكا ضد الفلسطينيين » .

وهي — رابعا — تطالب منظمة التحرير بأن تحسم موقفها في وضوح من مؤتمر جنيف : هل تقبل المشاركة في أعماله أم لا ؟

وذلك من دون انتظار لدعوتها الى ذلك رسميا ، من الدولتين
المتريئستين للمؤتمر وهما الاتحاد السوفيتى وأمريكا . ذلك ان
اعلان المنظمة المشاركة من ناحية المبدأ ، سهل — فى تقدير المدرسة
الساداتية — قضية توجيه الدعوة ويضع اسرائيل فى مأزق من
ناحية ، ويخرج الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

ولكن ماذا يحدث لو تعذر ذلك كله لسبب أو لآخر ؟

يجيب السادات على هذا التساؤل فى حديثه الى مجلة
« تايم » الأمريكية فى السادس من أبريل — نيسان ١٩٧٥ : « هناك
امكان لأن يمثلهم (يقصد منظمة التحرير الفلسطينية) وفد من
الجامعة العربية انى أحاول تسهيل الأمر كله من خلال تجربة
أساليب عدة حتى لا نصل الى حالة من الجمود . ولكن ينبغى ان
تحظى الصيغة بموافقة الفلسطينيين فى نهاية الأمر . ولم يصلنى
حتى الآن أى رد منهم ولا أعرف ما هى فكرتهم » .

وهى — خامسا — تبذل جهدا مكثفا من أجل اقناع منظمة
التحرير بالسير فى اتجاهين ، تراهما المدرسة الساداتية جوهريين
فى المرحلة الراهنة :

الاتجاه الأول ، عقد مصالحة بين المنظمة والنظام الأردنى .
وذلك توحيدا للصف العربى المواجه لاسرائيل ، سواء فى التحرك
نحو مؤتمر جنيف أو داخله ، اذا انعقد ، أو خارجه . وفى تقدير
المدرسة الساداتية ان المنظمة لا تمنع — سياسيا — فى هذه
المصالحة على أساس احترام النظام الأردنى لاتفاقات القاهرة
التي عقدت بعد سبتمبر — ايلول ١٩٧٠ . لكن الأردن يطالب
بالمصالحة على أسس جديدة يتم الاتفاق عليها من خلال مفاوضات

لا تتقيد بشروط مسبقة . وتحاول المدرسة الساداتية من خلال اشتراكها في المؤتمر الرباعي الذي يضم المنظمة وسوريا والأردن إضافة إلى مصر ، الوصول إلى حل وسط ، بعدما جمد الملك حسين مشروعه الخاص بالملكة العربية المتحدة .

في مقابلة صحافية مع جريدة «عكاظ» السعودية في السابع من سبتمبر - أيلول ١٩٧٤ ، قال السادات : «التناقض الوحيد في الجبهة العربية داخل جنيف سيكون بين الأردن والمقاومة الفلسطينية ومن هنا بدأت عمليتي لانتهاء هذا التناقض . . انني مصر على هذا . . مصر على أن أزيل هذا التناقض على رغم كل ما سمعتموه من محاولات بيننا وبين الأردنيين كل هذا أنا أقيه جانبا ، لأن الهدف الأساسي والخط الأساسي هو أنه يجب أن ندخل جبهة واحدة وألا تكون هناك قنابل زمنية في الجبهة العربية أمام جبهة العدو الموحدة إسرائيل » .

أما الاتجاه الثاني ، فإن المدرسة السياسية للسادات شرمت تضغط عليه قبيل حرب أكتوبر - تشرين . وجددت ضغطها بعد الحرب ، وذلك في اتجاه أن تقيم منظمة التحرير «حكومة فلسطينية مؤقتة» . أن تكوين هذه الحكومة - في تقدير المدرسة - يساهم على «انتهاء الخلافات في الساحة الفلسطينية والخروج من حالة انفصام الشخصية » . (تصريح السادات إلى مجلة «الحوادث» في السادس من أكتوبر - تشرين ١٩٧٢) . فضلا عن أن إقامة الحكومة «يسهل كثيرا دعوة الفلسطينيين إلى مؤتمر جنيف . لأنه بقيامها تنال الاعتراف الدولي وتسقط الحجة الإسرائيلية . فالمؤتمر مؤتمر حكومات والفلسطينيون منظمة ثورية ، فكيف يمكن اشتراكهم ؟ » (تصريح السادات إلى «النهار» في الرابع عشر من أبريل - نيسان ١٩٧٥) .

وكانت منظمة التحرير قد رفضت اقتراح تكوين الحكومة المؤقتة قبل اندلاع حرب أكتوبر — تشرين على أساس أنها تقسم الصف الفلسطيني . لكنها عادت ؛ بعد حرب أكتوبر — تشرين والاعتراف بها كعضو مراقب في الأمم المتحدة ، تعلن ان القضية موضع دراسة . الا انها ليست في عجلة من أمرها .

الى أى مدى يمكن — في الفعل والحركة — أن يتلاقى وأن يتقاطع الخط الفلسطيني للمدرسة الساداتية ، مع خط الثورة الفلسطينية ؟ هذا هو السؤال والقضية ، معا .

مدرسة السادات السياسية

من حركة التصحيح الى ثورة التصحيح

بات واضحا ، منذ مايو — أيار ١٩٧٥ ، ان «المدرسة الساداتية» قد انتهت الى وصف محدد لهويتها وموقعها التاريخي والسياسي والاجتماعي ، من خريطة الواقع المصري المعاصر ، وتوصلت الى بلورة «اجاباتها المنهجية» عن مجموعة الأسئلة التي راحت تتصاعد في وجهها — منذ مايو ١٩٧١ — من مصادر اجتماعية وفكرية متعددة ومتباينة ، خصوصا عن علاقاتها بثورة يوليو — تموز ١٩٥٢ ، وموقفها من جمال عبد الناصر ومن الناصرية .

لماذا نلتقط مايو ١٩٧٥ بالذات ، تاريخا مهما للمدرسة الساداتية ، وكاشفا عن ملامحها وأبعادها الرئيسية ؟
في هذا التاريخ وفي التحديد في الأول من مايو — أيار ١٩٧٥ ، أعلن الرئيس السادات — للمرة الأولى — ان ما قام به من اجراءات شعبية ، «تحت راية حماية الديمقراطية وثورة يوليو وسبىمة جمال عبد الناصر» ، ضد ما عرف باسم «مراكز القوى» في الخامس عشر من مايو ١٩٧١ ، لم يكن مجرد «حركة تصحيحية» تمس اتجاهات ومواقع متفرقة من مسار ثورة يوليو ، وانما كان «ثورة تصحيح واتقاذ وتجديد لثورة يوليو» .

كيف ؟

تجيب المدرسة أن ثورة التصحيح سارت — وما تزال —
في خطين متلازمين ، يكمل أحدهما الآخر .

الأول . رد ثورة يوليو ، من جديد ، الى أصولها التي
تضبطها المبادئ الستة الأساسية التي انفجرت من أجلها وتحت
اعلامها ، في العام ١٩٥٢ .

الثاني : تجديد الثورة ، بحيث تتكيف مع المتغيرات المحلية
والعربية والدولية ، خصوصا بعد غياب عبد الناصر ، واندلاع
حرب أكتوبر العسكرية والنقطية بآثارها الايجابية ، وقيام
« الوفاق العالمي » اطارا للعلاقات الدولية بديلا عن « الحرب
الباردة » .

تحدد المبادئ الستة للثورة في :

- ١ — القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .
- ٢ — القضاء على الاقطاع .
- ٣ — القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
- ٤ — اقامة العدالة الاجتماعية .
- ٥ — اقامة جيش وطني قسوى .
- ٦ — اقامة حياة ديمقراطية سلمية .

والالتزام بثورة يوليو — في مفهوم المدرسة الساداتية —
هو في الدقة الالتزام بهذه المبادئ الستة . وكل مع عدا ذلك
عارض وقابل للتعديل والتغيير طبقا للظروف . وبالتالي فإن كن

ما جرى في المجتمع المصري من صياغات وإجراءات — منذ العام ١٩٥٢ حتى العام ١٩٧١ — لا يعدو أن يكون «تجارب واجتهادات»، من أجل وضع المبادئ الستة موضع التطبيق العملي ، « تحتل الصواب والخطأ ». ذلك أن التجارب والاجتهادات — في طبيعتها — غير نهائية وغير جامدة ، وإنما هي مطالبة — دوماً — بالتجدد مع الاستمرار . والاستمرار — وفقاً لتغير السادات في حديثه الى مجلة «التايم» الأمريكية في ١٩ مارس — آذار ١٩٧٤ — يقوم على نقطتين رئيسيتين :

أولاً : أن ما كان قائماً لدينا هو تجربة . والتجربة لها إيجابيات وسلبيات . وما أفعله الآن هو تصحيح السلبيات .

ثانياً : أنه «يجب أن تكون لنا رؤية جديدة . لأن كل شيء من حولنا في العالم ، من علاقات وموازين واستراتيجيات ، يشعر من ساعة الى أخرى . ومن ثم يجب أن تكون هناك نظرة جديدة . ونحن نحاول أن نكيف أنفسنا لهذه النظرة الجديدة» . واللافت للانتباه ، في هذا الصدد ، أن الرئيس السادات ظل متحفظاً على مبادرة بعض الأقلام الصحافية والسياسية القريبة منه ، الى إضفاء اصطلاح «الثورة» على ما حدث في مايو — أيار ١٩٧١ ، وذلك على مدى المسافة الزمنية التي امتدت من مايو ١٩٧١ الى مايو ١٩٧٥ .

لماذا ؟

تجيب المدرسة بأن السادات ظل يعتبر مايو ١٩٧١ مجرد «وعد بثورة جديدة» . وكان لابد من « حد أدنى من الزمن » تمّ خلاله ترجمة هذا الوعد الى مجموعة من الأفعال والإجراءات الواقعية التي تغير جذرياً من نظام ١٩٦٧ (الهزيمة) — ١٩٧١

(مراكز القوى) ، التي نظمها جديد في نوعيته السياسية والاجتماعية . ذلك قبل أن يقرر أن «الوعد» قد أنجز وأن «ثورة التصحيح» قد تحققت بالفعل ؛ خصوصا أنه لم يكن من المستطاع أن يكشف — وقتها — عن طبيعة هذه الأفعال والإجراءات التي يتطلبها ، مثل إنهاء مهمة الخبراء السوفيت والانفتاح الاقتصادي وثمن حرب أكتوبر — تشرين الأول .

وتؤكد المدرسة الساداتية أن الفية كانت مبيتة منذ وفاة عبد الناصر ، للقيام « بثورة التصحيح » حتى وإن لم تبادر مراكز القوى بحركتها المضادة . وتستدل على ذلك بما جاء في ورقة أكتوبر — تشرين الأول ، التي طرحت للنقاش الجماهيري في الثامن عشر من أبريل — نيسان ١٩٧٤ ، من «أن حركة التصحيح التي بدأت في مايو — أيار ١٩٧١ ، وإن كانت قد عجلت بها مؤامرات بعض مراكز القوى ، إلا أنها كانت في جوهرها أمرا ضروريا ، حتى تضع شعبنا في الوضع الأكثر ملاءمة لتحمل أعباء المعركة والمساهمة في احراز النصر . فقد كشفت هزيمة يونيو — حزيران ١٩٦٧ عن سلبيات كثيرة في حياتنا ، كانت تشوه وجهه تجريرتنا الثورية الناصع . . . » .

ويسترعى النظر — هنا — أمران :

الأول : أنه إلى ما بعد اصدار ورقة أكتوبر (أبريل — نيسان — مايو — أيار ١٩٧٤) التي تعتبرها المدرسة ، الوثيقة الفكرية والسياسية لثورة التصحيح حتى نهاية القرن العشرين ، ظل التمسك بتعبير « حركة » لا « ثورة » قائما .

الثاني : أن ما حدث في مايو ١٩٧١ لم يكن تصفية « لسكرن مراكز القوى » وإنما «إيعضها» فحسب . وهو هذا البعض الذي

اتهم بأنه تحرك «في المؤامرة» . مما يعنى — فى مفهوم المخالفة —
ان المدرسة ترى ان ثمة «مراكز قوى أخرى» ما برحت كائنة
فى المجتمع .

فى مايو — أيار ١٩٧٥ . كان الرئيس السادات قد قام
بجولته العربية قبل لقائه «الاستراتيجى» والرئيس الأمريكى فورد
فى سالزبورج فى يونيو — حزيران ١٩٧٥ ، الذى أعقبه فتح
قناة السويس للبلاحة الدولية بعد ثمانى سنوات من الاغلاق .
وكان قد حدث تعديل أساسى فى مؤسسات الدولة باسقاط مابقى
فيها من شخصيات تقليدية (حسين الشافعى) تنتمى الى مجلس
ثورة يوليو القديم ، وتطعيمها بقيادات عسكرية تنتمى الى
حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الى غير ذلك من الخطوات التى سنشير اليها
فى ما بعد .

من هنا ، أحدث التراكم «الكمى» لمجموعة من الأفعال
والإجراءات ، تغيرات «نوعية» فى انقاعدة الاجتماعية والسياسية
للنظام ، سلحته بقدرات مادية ومفاهيم فكرية جديدة . وتم بذلك —
فى تقدير المدرسة الساداتية — بنسأ «الهيكل العام المصحح» ،
فكان عليها — بالتالى — أن تجاهر «بثورتها التصحيحية» .

وتجمل مدرسة السادات السياسية أفعال «ثورة التصحيح»
واجراءاتها فى النقاط السبع عشرة الآتية :

✽ إصدار الدستور الدائم .

✽ تنظيم الصحافة على أساس اعتبارها سلطة رابعة من
سلطات النظام السياسية ، وذلك من خلال تكوين «مجلس أعلى
للصحافة» يرأسه الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى ، ويحكمه
ميثاق شرف ، ويتمتع بحرية ذاتية فى حدود القانون .

✳️ إعادة القضاة المفضولين عام ١٩٦٩ ، لأسباب سياسية ، الى مراكزهم في السلطة القضائية .

✳️ إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي «كتنظيم سياسي وحيد معبر عن تحالف قوى الشعب العاملة» . وذلك على اساس «ورقة التطوير» التي طرحها الرئيس السادات للنقاش العام في التاسع من أغسطس - ١٩٧٤ ، وتبنت العضوية الاختيارية والعضوية الجماعية للنقابات والاتحادات ، وحقق تكوين منابر داخلية .

✳️ التهباء مهمة الخبراء العسكريين السوفيت الذين توافدوا الى مصر منذ العام ١٩٦٨ - بناء على طلب الرئيس جمال عبد الناصر - للمساعدة في بناء القوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧

✳️ الغاء كل الاجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الثورة على مدى السرفوات الثماني عشرة السابقة لتولى السادات مسئولية رئاسة الجمهورية وتصفية آثارها ، وفتح الأبواب أمام جميع المصريين المغتربين ، منذ الخمسينات والستينات للعودة الآمنة من دون استثناء .

✳️ اطلاق شعارات «دولة العلم والايمان» و «الدولة العصرية ذات المجتمع المفتوح» و «دولة المؤسسات وسيادة القانون» ، عنوانا لنظام ثورة التصحيح .

✳️ شن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد الاحتلال الاسرائيلي : عسكريا ، بالاتفاق مع سوريا . ونفطيا ، بالاتفاق مع السعودية والكويت وامارات الخليج .

✳️ فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، واعادة تعمير منطقة

الثلاثة وعودة المهجرين (٧٠٠ ألف نسمة) الى المدن الثلاث :
بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

✳ تقرير سياسة «الانفتاح الاقتصادى» على العالم دون تفريق
بين النظم الاشتراكية والنظم الرأسمالية ، وذلك بما يؤمن المجالات
لاستثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية على كل من المستويين
الخاص والعام ، واقامة مدن ومناطق حرة وفقا لقوانين ايجازها
مجلس الشعب .

✳ تنشيط القطاع الخاص ودعمه ، مع تحرير القطاع
العام من «القيود البيروقراطية والمؤسسات الخاسرة» ، وتمويله
عن طريق طرح بعض أسهمه للبيع للعاملين والمواطنين فى حدود
عشرة آلاف جنيه للشخص الواحد ، واذكاء المنافسة
الاقتصادية — على قدم المساواة من دون تمييز — بين القطاع
العام والقطاع الخاص .

✳ تنويع مصادر التسلح العسكرى ، بعدم الاقتصار على
مصدر واحد (الاتحاد السوفيتى) والبحث عن مصادر غربية أخرى،
والبدء ببناء صناعة عسكرية عربية مشتركة مع السعودية
وامارات الخليج .

✳ طرح «ورقة أكتوبر» التى ترسم تصور «ثورة التصحيح»
لخريطة الحركة المصرية ، وحصولها على موافقة ٩٠.٥ ٪ من
أصوات الناخبين .

✳ تصفية ما تكشف — فى تقدير المدرسة — من مراكز
قوى جديدة ، بعد التصفية الأولى فى مايو — ايار ١٩٧١ ، واشراك
قيادات حرب أكتوبر وحركة التصحيح فى السلطة (انتقال الفريق

حسنى مبارك من قيادة القوات الجوية الى منصب نائب الرئيس .
وانتقال السيد ممدوح سالم ، الذى لعب دورا أساسيا فى ١٥ مايو -
أيار ١٩٧١ ، من وزارة الداخلية الى رئاسة مجلس الوزراء) .

• * اعتماد سياسة الوفاق العربى - الإسلامى ، فى علاقات
مصر العربية والإسلامية ، من دون انحياز ، أو انخراط فى محاور
سياسية أو عقائدية .

• * السير على سياسة التوازن فى العلاقات الدولية ،
خصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى من دون
تمييز أو تفريق . وذلك بالعمل على تقليص روابط مصر مع الاتحاد
السوفيتى وتنمية وزيادة روابطها مع أمريكا .

• * العودة الى المبادئ الستة الأولى لثورة يوليو - تموز ،
باعتبارها المقاييس الوحيدة للالتزام ، من دون تقييد بالقوالب
أو الجود فى الصياغات ، التى فرضتها الظروف والصراعات
السابقة خلال مسار الثورة ، والتكف مع المتغيرات المحلية
والعربية والدولية المستمرة فى عصر الوفاق العالمى وفقا لمفاهيم
المدرسة وتحليلاتها عن هذه المتغيرات .

• من استتراء حركة الأحداث خلال الفترة الممتدة من سبتمبر -
أيلول ١٩٧٠ (وفاة عبد الناصر) الى يوليو - تموز ١٩٧٥ (العهد
الثلاث والعشرون لثورة يوليو) يبدو جليا ان انتقال مدرسة
السلطات السياسية من «حركة التصحيح» - بالأعمال والاجراءات
السبعة عشر - الى «ثورة التصحيح» ، قد تم من خلال أربع
قفزات مرحلية :

القفزة الأولى ، من وفاة عبد الناصر فى سبتمبر - أيلول ١٩٧٠

الى التصفية الاولى «مراكز القوى» في ١٥ مايو — أيار ١٩٧١ . وفيها استمرت الثورة — في مفهوم المدرسة الساداتية — ثورة يوليو . وكان الأسلوب الأساسي للعمل هو أسلوب الناصرية التقليدي .

في خطابه أمام الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في العاشر من مايو — أيار ١٩٧١ (قبل صرب مراكز القوى) قال السادات : « ليكن رائدنا دائما اننا عائلة واحدة . . عائلة ثورة يوليو وجمال عبد الناصر وان امراد العائلة يمكن أن يختلفوا وأن يناقشوا . ولكن تحت مظلة العائلة ، وليس تحت مظلة الصراع . لأن الهدف يجب أن يكون مصلحة مجموع العائلة . وأن الشعب اذا كان قد شرفنى بأن أكون تعبيرا لهذه العائلة فلن أسمح بهذا الصراع . لكن ذلك كله سيكون في حدود سيادة القانون » .

وفي الخامس عشر من مايو — أيار ١٩٧١ تحدث السادات الى الشعب ، فقال : « لن أسمح بقيام أى مركز من مراكز القوى مهما كان مكانه ومهما كانت قوته . . . لن أفرط فى الأمانة ولن أتسامح . . . لقد اضطرت فى الأربع والعشرين ساعة الاخيرة أن اتخذ اجراءات استثنائية سواء بالنسبة لبعض النواب أو غيرهم . . . ولن أسمح لأحد أن يخرب جبهتنا الداخلية أبدا مهما كلفنى الأمر . وأنا قلت الأولادى فى انشاص . . . ثقوا ان الذى سيحاول عمل شىء فى الجبهة وراكم حائز مه . . وأنا يقولها تانى . . . » .

القفزة الثانية ، تتخطى المسافة الزمنية الممتدة من مايو — أيار ١٩٧١ (تصفية مراكز القوى الاولى) الى أكتوبر — تشرين الأول (الحرب الرابعة مع اسرائيل) . وفيها ظلت الثورة — فى مفهوم المدرسة الساداتية — ثورة يوليو . وكان الأسلوب

للعمل هو الناصرية ؛ ولكن مع بعض التعديلات التي أخذت حركة التصحيح تجريها .

في خطابه في مجلس الأمة في العشرين من مايو - أيار ١٩٧١ ، قال السادات : « لقد تعرضنا لساعات قليلة فقط لانحراف عن طريق عبد الناصر . . . وأقولها للتاريخ ان عملية التصحيح التي قام بها الشعب في ١٥ مايو - أيار ، لا تصنع زعامة جديدة لأنور السادات . . . لكن قيمتها وأصالتها انها تعطي القيادة والزعامة لتحالف قوى الشعب العاملة . . . » .

وفي حديثه أمام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في الثالث والعشرين من يوليو - تموز ١٩٧١ ، قال السادات : « أنا بواجهه وياقول أخطأنا بصراحة . أنا كنت جزء من هذا التنظيم ورئيس لجنة في اللجنة المركزية . أنا كنت ، وزى ما قلت لكم ، كل قرار صدر منذ ١٩٥٢ الى اليوم أنا مسؤول عنه . مش بعد عبد الناصر ما يموت ، أعمل بطل وأقول لا أنا مكتشش مسؤول . . أنا مسؤول وشريكه الى أن مات ومسئول الى اليوم . . . ماذا نعمل في هذه التجربة ؟ لازم نتعلم أن الاتحاد الاشتراكي يخدم ولا يحكم . . . يخدم ولا يحكم . . . علشان لا نقع في نفس ما وقع فيه التنظيم اللي فات . . . » .

وخلال الجلسة المغلقة التي عقدها المؤتمر القومي في السابع عشر من فبراير - شباط ١٩٧٢ ، توجه أحد الأعضاء بسؤال الى الرئيس يقول فيه : « هل تعنى بالزيد من الاشتراكية المزيد من التأميمات ؟ » ورد السادات : « الاشتراكية في تصورنا وفي خطوطنا تنبع من مبدئين : أولهما ، سيطرة الدولة على وسائل الانتاج . وثانيهما ، عدم استقلال الانسان للانسان . . . وليس

هناك مبرر أبدا لتخويف الناس بتأميمات جديدة نحن في ظرف يحتم تكريس الوحدة الوطنية من أجل المعركة » .

القفزة الثالثة ، تطوى المرحلة من أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ (الحرب الرابعة مع إسرائيل) حتى مايو — أيار ١٩٧٥ (الجهر بثورة التصحيح) . خلال هذه القفزة ، بقيت الثورة — في مفهوم المدرسة الساداتية — هي ثورة يوليو — تموز . بيد أنه ظهر تمايز واضح بين منهاج العمل الناصري ومنهاج العمل الساداتي ، وذلك بعد تكامل «الهيكمل العام لثورة التصحيح» .

في حديثه الى مجلة «التايم» الأمريكية في الثالث عشر من مايو — أيار ١٩٧٤ ، ركز السادات على «اننى فخور بأننا — لأول مرة منذ ٤٠ عاما — لا توجد عندنا معسكرات اعتقال حتى أثناء حرب أكتوبر — تشرين الأول ، فالقانون اليوم هو الفصل والحكم فى كل شيء

سوف نحتفظ بالقطاع العام ، فقد كان عمودنا الفقرى فى السنوات الحالية ولكننا سننشط القطاع الخاص أيضا . ولست أشرك فى هذا الصدد فى مخاوف المتطرفين . وسفرحب برؤوس الأموال العربية والأجنبية لمساعدتنا فى بناء بلادنا » .

فى حديث مع مجلة « الحوادث » اللبنانية فى العشرين من يوليو — تموز ١٩٧٤ ، صرح السادات ، « بعد انفلاق عشرين سنة ، لا تنتظر أن تستجيب الأجهزة الادارية للانفتاح الذى نهىء له ولكنى أؤكد لك أن الأجهزة سوف تستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة ، وسوف نعيد النظر بالتشريعات ، أولا بأول ، وكما ظهرت لنا عيوب » .

وفي حديث آخر الى صحيفة «البيرق» اللبنانية في العاشر من يناير — كانون الثاني ١٩٧٥ ، قال : « انا عايز أقول هنا ، مبادئ ٢٣ يوليو — تموز ، ليس هناك ناصرية . الا ان بعضهم يريد تسميتها كذلك . فمادامت الثورة قائمة وما دينا متمسكين بمواثيق هذه الثورة ، فليسمها اي انسان ما يشاء . . . ثورة ناصرية . . . او ما يريدون . لكنى أرفض تسمية الساداتية ، لأننى لم أضف شيئا في هذا الشأن ، ولكنى استمررت أنفذ مبادئ هذه الثورة . . . » .

القفزة الرابعة . ، هي المرحلة التي انطلقت منذ مايو — أيار ١٩٧٥ . وفيها تظل الثورة أيضا في مفهوم المدرسة الساداتية — هي ثورة يوليو — تموز . لكن هذا النبع الواحد كما أفرز في ظروف الخمسينات والستينات ، مدرسة ناصرية ، فقد أفرز في ظروف السبعينات مدرسة ساداتية . وبحكم النبع الواحد للمدرستين هناك — من ناحية — جوانب اتفاق و ما بينهما ، مثل الاعتماد على «تحالف قوى الشعب العاملة» كصيغة للعمل والنظام السياسيين . غير انهما — من ناحية أخرى — بحكم تباین الظروف و بروز قوى اجتماعية جديدة أو كامنة ، لكنها لم تكن مرئية أو فاعلة من قبل ، تختلفان في المنهج والأسلوب وبعض التوجهات . وتقدم المدرسة أمثلة عدة على ذلك ، في إطار العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص ، في الموقف من الاجزاء الاستثنائية ، وفي العلاقات مع كل من الاتحاد السوفيتي وأمريكا ، او داخل الوطن العربي .

في حديثه الى مجلة «الأسبوع العربي» اللبنانية في أواخر العام ١٩٧٤ حدد الرئيس السادات اختياراته بقوله : «وجئت

نفسى أمام حل من اثنين . أما أن اكنفى بمواردى كما هى للتنمية وإعادة التعير والطاقتات العاطلة . . . ومعنى ذلك ان بأخذ هذا العمل عشرين سنة أو ربع قرن وبقضـحيات جسيمة ، أكثر مما يضحى شعبنا اليوم . وأما أن أستعين بالراسمال العربى والأجنبى ، فاختصر العشرين سنة الى خمس سنوات . والفرق الوحيد بين الاختيارين هو فى بعض عقد نفسية ، وأقول سطحية ، وتخوفات لا معنى لها ، مثل تلك التى يرددها البعض ، ويقول ان هذا الانفتاح هو تخل عن الاشتراكية وعودة للراسمالية . عودة ؟ أبدا . . . نحن بعد ٢٣ يوليو — تموز أصبحنا أسياد مصرنا وأسياد اقتصادنا وأسياد حياتنا ولانخشى من أى شىء . . .

وفى بيانه الى الشعب فى الخامس عشر من مايو — أيار ١٩٧٥ ، قال السادات : « لقد كان من أسباب الخطأ والخلط ، ان هناك من تصوروا ان التجربة الثورية لشعبنا تتوقف عند لحظة معينة من الزمان . ونسروا ان الثورية الحقيقية ليست الجمود ، وإنما الثورية الحقيقية حوار مع الظروف المتغيرة واستجابة للتحديات الطارئة . والا فهو القعود بدلا من الحركة ، وهو التراجع بدلا من التقدم . . . لقد كانت هذه الاعتبارات والضرورات ومنطلقاتنا الأساسية هى التى أمت علينا مجموعة من الضمانات الجديدة .

أولها : مرونة فى السياسة الدولية تدعونا من موقفنا الاستقلال واللائحياز الى التعاون الحس الايجابى والخلق مع كل الأطراف الدولية بلا عتد أو رواسب من الماضى ، لأن الظروف تغيرت ، فانتقلنا من عصر الحرب الباردة الى عصر الوفاق الدولى .

ثانيها : أسلوب مختلف فى العمل العربى ، يجمع بالاختيار والرضا كل القوى العربية وبغير استثناء أو تمييز ، وذلك لصالح الأمن العربى الذى لا يتجزأ .

ثالثها : منطلق جديد في رسم وتوجيه سياسة التنمية ، يفتح على الكل ليحصل على الخبرة والتكنولوجيا من حيث يستطيع الحصول عليها ، ويفتح على العالم العربي بوجه خاص لأنه أصبح أكبر مصدر وأكبر مورد للأموال اللازمة للاستثمار بل والدفاع أيضا .

الى أين تؤدي القفزة الرابعة للمدرسة الساداتية ، بعدما انتقلت من «حركة التصحيح» الى «ثورة التصحيح» ... هذه هي قضية الجميع ... جميع الـ «مع» وجميع الـ «ضد» على السواء .

مدرسة السادات السياسية

ثورة يوليو ٥٥ و « ثورة مايو »

ينطلق الساداتيون من مقولة رئيسية وهي ان «ثورة يوليو» تحتل بمبادئها الستة ، الخلفية العامة المشتركة لكل من «المدرسة الناصرية» التي سيطرت على حركة الاحداث وتطورها في مصر والوطن العربي على مدى ثمانية عشر عاما . و « المدرسة الساداتية » التي انطلقت في ظروف متباينة ومن مواقع مختلفة ، توجه حركة الاحداث منذ ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ . .

في ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ ، تفجرت الثورة في شكل «حركة الجيش» ، من مخزون الالام والمصالح الوطنية للطبقة الوسطى ومثقفها وابنائها في القوات المسلحة . وذلك في أعقاب هزيمة الجيوش العربية ، ومن بينها الجيش المصري ، في اول صدام عسكري مع اسرائيل عام ١٩٤٨ . .

ولكانت هذه الهزيمة - كما عبر عنها في صياغات متعددة كل من عبد الناصر والسادات - هي التي كشفت ، على نحو لم يسبق له مثيل من الوضوح ، التآمر العدائي لكل من الاستعمار البريطاني والصهيونية والقصر الملكي وتكبار ملاك الاراضى ،

والرأسماليين ، ضد الشعب المصرى عموماً والطبقة الوسطى خصوصاً . وكانت حركة الجماهير تتنامى — عمقاً واتساعاً — ضد قوى التآمر ، وتتخذ أشكالاً متعددة ومتفاوتة الحدة : إضرابات عمالية واسعة في شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار . تظاهرات الطلبة وطوائف عدة من الشعب عضها الاستغلال والجوع حتى شملت ضمن ما شملت رجال البوليس . انتفاضات للفلاحين في بهوت وكفور نجم . حركات فدائية ضد قسرات الاحتلال في منطقة قناة السويس . مقالات تحريضية على الثورة — مباشرة وغير مباشرة — في الصحف العلنية والسرية . زاملات السجون والمعتقلات بالوطنيين من مختلف الطبقات والاتجاهات ابتداء من الإخوان المسلمين حتى الشيوعيين ، مروراً بالوفديين والاشتراكيين وقيادات الحزب الوطنى وشبابه .

وفي مواجهة هذا المد الشعبى الثورى ، احرق الزبانية المتآمرون القاهرة . وذلك بهدف بناء خط دفاع سياسى يتحصنون وراءه من ناحية ، وارهاب الطبقة الوسطى وسحبها بعيداً عن الحركة الشعبية ، من ناحية أخرى ، وافتعال ذريعة من أجل توسيع دائرة العنف الفاشى ، من ناحية ثالثة .

ونزل الليل ثقيلاً بظلماته وقيوده على مصر كلها . في تلك المرة ، كما في مرات سابقة ، كانت تتشبع دائماً في قلب الظلمة داخل حركة الجماهير الشعبية والقوى الوطنية «علامة استفهام» ضخمة تتساءل : أين الجيش . . هل هو معنا أم مع الآخرين ؟ وكانت علامة الاستفهام نفسها تدق بعنف في الوقت ذاته ، الصدور والعقول لمجموعة من الضباط الشباب من أبناء الشرائح الاجتماعية المختلفة للطبقة الوسطى ، الذين فتحت لهم ابواب الجيش للمرة الأولى في منتصف الثلاثينيات ، اثر عقد الوفد معاهدة

١٩٣٦. مع بريطانيا . ومنذ أواخر الأربعينيات وخلال حرب ١٩٤٨ مع إسرائيل ، تصدّت أكثر من مجموعة من هؤلاء الضباط الوطنيين لصياغة اجابة عملية على علامة الاستفهام ، منطلقة من ان الجيش يجب ان يتحول من أداة قمع للشعب الى أداة قمع لأعداء الشعب .

في العام ١٩٧١ ، نقل عن الرئيس السادات قوله ، خلال مناقشة مع أحد الكتاب : « شرعت في تكوين تنظيم لضباط الأحرار . وسميت بتجديد خالد محي الدين و عبد اللطيف البغدادي في أول حلية . وبدأنا العمل . وفي هذا الوقت اتصل بي جمال عبد الناصر وعرفت منه بنشاطه من أجل بناء تنظيم آخر للضباط الأحرار . وبعد المناقشة قررنا أن نوحّد جهودنا وانخرطنا جميعا في تنظيم موحّد بقيادة عبد الناصر » .

ووفقا لتحليل السادات ، فإن جميع أعضاء قيادة الثورة في ١٩٥٢ كانوا ينتهون الى الشرائع العليا والمتوسطة من الطبقة الوسطى المصرية . وذلك في ما عداه هو وعبد الناصر . فتصدّ كائنا — و أحدهما — ينتسبان الى الشريحة الدنيا الفقيرة للطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) .

هذا التماثل في الاصل الاجتماعي — في رأى المدرسة السادانية — ، كان هو سر التقارب الشخصي الذى لوحظ دوما بين عبد الناصر والسادات على رغم ما كان يثور بينهما من خلافات .

ويرجع الرئيس السادات « هذه الخلافات بين رقيقين وصديقين » الى ان عبد الناصر كان في أفكاره ومزاجه وقيمه ، ابنا لأمينة . في حين كان هو (السادات) وما يزال ، ابنا للثورة ، في أفكاره ومزاجه وقيمه .

ولعل هذا التماثل في الأصل الاجتماعي والتقارب الشخصي ، هو الذى يفسر — ضمن أسباب أخرى — قرار عبد الناصر فى العشرين من ديسمبر — كانون الأول ١٩٦٩ ، عندما أدرك خطورة مرضه ، بتعيين السادات نائبا أول له ، يخلفه عند حدوث أى طارئ ، من دون سائر زملائه .

على مدى الأعوام الثمانية عشر التى ظل فيها جاسا عبد الناصر يحمل مسئولية قيادة الثورة والسلطة ، وشعت خلافات سياسية وفكرية متعددة بينه وبين السادات وحول وضع مبادئ الثورة الستة موضع التنفيذ ، مثلما حدث مع « زملاء آخرين » . لكن الفارق — فى تقدير المدرسة الساداتية — بين أولئك الزملاء وبين السادات انهم كانوا يؤثرون الاعتزال والتخلى عن مسئوليتهم واتخاذ مواقف المعارضة المباشرة وغير المباشرة ، العلنية أو المكتومة ، عكس السادات الذى حرص دائما — بحكم رابطة التماثل فى الأصل الاجتماعي والتقارب الشخصي — على الاستمرار فى موقفه داخل ابنية الثورة وعدم التخلى عن مسئوليته مهما كان الاختلاف فى وجهات النظر حول اتجاه سير الأحداث . بمعنى ان السادات ظل فى علاقته مع عبد الناصر ينهج أسلوب « الاختلاف مع البقاء والمشاركة فى المسئولية » .

وتقدم المدرسة الساداتية نموذجا على ذلك ، الخلاف الذى وقع بين عبد الناصر والسادات حول الموقف من « مبادرة روجرز » فى العام ١٩٧٠ . فقد كان هناك فى البداية اتساق على رفض المبادرة . وأعلن السادات ذلك فى عدد من الاجتماعات العامة فى الاتحاد الاشتراكي . لكن الرئيس عبد الناصر عاد وقرر قبول مبادرة روجرز ، على أساس اتاحة الوقت لبناء حائط الصواريخ فى غرب القناة . فى حين ظل السادات على موقفه الرفض

للمبادرة . بيد ان اعتذار السادات عن عدم حضور المؤتمر واختلافه وقتذاك حول الموقف من مبعرة روجرز ، لم يصل قط الى حد التخلي عن موقفه ومسئوليته من الثورة أو معارضته لجمال عبد الناصر . وعندما سئل الرئيس الراحل في المؤتمر نفسه عن « غياب السادات » قال انه « يستريح من وعكة صحية وسيستأنف نشاطه معنا فور شفائه » .

على أساس أسلوب « الاختلاف مع البقاء » تفسر المدرسة الساداتية اعلان السادات مسئوليته بالنسبة الى القرارات التي اتخذها جمال عبد الناصر طوال المرحلة من يوليو ١٩٥٢ الى سبتمبر ١٩٧٠ (البقاء على رغم الاختلاف) ، وقيام السادات في الوقت نفسه بالبقاء أو تعديل عدد من هذه القرارات ، وذلك من خلال « حركة » ثم « ثورة التصحيح » (الخلاف على رغم البقاء) .

بغيا ب عبد الناصر المفاجيء عن الحياة ودفة القيادة في سبتمبر ١٩٧٠ ، تفجر في باطن النواقع السياسي صراع حاد ، ولكنه مكنوم بين جبهتين متميزتين في قمة السلطة :

الجبهة الأولى ، هي ما عرف باسم « السلطة الشرعية » التي مثلها السادات ، بصفته النائب الأول الذي خلف دستوريا رئيس الجمهورية عند الوفاة . والذي أصر على ضرورة انتخاب رئيس أصيل للجمهورية في الموعد الذي حدده الدستور المؤقت . وذلك على رغم محاولة الجبهة الثانية تأجيل ذلك لفترة من الوقت تعوذا خلالها تنظيم قواها . وبالفعل أجرى الانتخاب بطريق الاستفتاء الشعبي ، وصار السادات رئيسا أصيلا للجمهورية في السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٠ ، بتزكية اجماعية من اللجنة المركزية للاتحاد

الاشتراكي وترشيح اجماعى من مجلس الأمة (كانت غالبية اللجنة المركزية ورئيس مجلس الأمة وعدد من الأعضاء من مؤيدى الجبهة الثانية فى السلطة) .

اما **الجبهة الثانية** ، غهى ما عرف باسم « مراكز القوى » . وكانت تقبض على أجهزة السلطة الفعلية فى الدولة (قيادة مجلس الأمة والبوليس والاعلام وغالبية الوزارات والحكم المحلى فى المحافظات) وفى المؤسسات السياسية والجماهيرية (قيادات الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعى السرى وعدد كبير من النقابات .

وكانت قيادة هذه الجهة تتألف من مجموعة من الشخصيات ، التى كانت خلال السنوات الأخيرة من حياة عبد الناصر ، قريبة منه بحكم احتلالها لمراكز أساسية فى الدولة . وتكونت من بعض أعضائها « لجنة لإدارة الحكم » فى السنة الأخيرة من حياة عبد الناصر التى عصره فيها مرض القلب والسكر عصرا حادا مؤلما ، أضعف من نشاطه وحيويته الى حد كبير ، وعلى الرغم مما كان بين شخصيات هذه الجبهة من خلافات سياسية وفكرية وشخصية ، إلا انها تألفت ضد سلطة السادات ذات القوة الشرعية . وكان السيد على صبرى أحد نواب رئيس الجمهورية على رأس هذه المجموعة التى ضمت السادة شعراوى جمعة والفريق محمد فوزى وسامى شرف وسعد زايد وضياء الدين داود والدكتور لبيب شقير وعبد المجيد فريد وغيرهم . وبإدارة السادات الى تفجير الصراع علانية بإقدامه المفاجئ على اقالة على صبرى فى الثانى من مايو — آيار ١٩٧١ . فاستنز الجبهة المناوئة الى الحركة السريعة غير المخططة الى انتهت باستقالات الوزراء الجماعية فى الثالث عشر من الشهر نفسه ، واعتقالهم وتقديمهم الى المحاكمة بتهمة التآمر .

وثخت راية الطلاق الحريات وسيادة القاتون ، تمكنت السلطة الشرعية ، مستندة الى الجماهير غير المنظمة وقوة الحرس الجمهورى الناصرى ، من حسم الصراع - فى يوم وليلة - لصالحها ، ضد السلطة الفعلية ، التى اعتمدت على اجهزة بيرقراطية معزولة اكتفت برفع « راية الناصرية وحماية التجربة الاشتراكية » .

وتلقت المدرسة الساداتية الانتباه فى هذا المجال ، الى ان « صراع ١٩٧١ » كان ثلثى صراع علنى على السلطة فى تاريخ « ثورة يوليو » . اما الصراع الاون فقد نشب فى مارس ١٩٥٤ بين السلطة الشرعية «الشكلية» ممثلة فى اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية وقتذاك وبين القيادة الفعلية متجسدة فى غالبية اعضاء مجلس قيادة الثورة بزعامة جمال عبد الناصر . وحسم هذا الصراع لصالح الخط الناصرى .

وعلى رغم اختلاف الظروف التى تولدت عنها احداث كل من صراعى ١٩٥٤ و ١٩٧١ ، الا ان المدرسة الساداتية ترى ان كلا منهما كان يبدو اساسا من حول محور الديمقراطية والحريات السياسية ، ولكن بمفاهيم ومن مواقع مختلفة . فى العام ١٩٥٤ كان « اليسار فى النظام » (خالد محى الدين ويوسف مسديق وثروت عكاشة) هو المطالب بالديمقراطية واطلاق الحريات . فى حين كان « اليسار فى النظام » فى العام ١٩٧١ يعتبر المناداة بالديمقراطية واطلاق الحريات مناورة يمينية ضد الثورة .

ومع ذلك ، فان ما تجدر ملاحظته هو ان الحسم فى كل من الصراعين جاء فى الاتجاه المضاد للقوى التى توصف - كل فى ظروفها - بيسار الثورة . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فان

جسم الصراع في المرتين ثم بقوة الجماهير غير المنظمة تدعمها قوة عسكرية ناصرية . في ١٩٥٤ كانت القوة العسكرية الناصرية هي كل أسلحة الجيش في ما عدا سلاح الفرسان . وفي ١٩٧١ كانت القوة العسكرية الناصرية هي الحرس الجمهوري الذي أسسه وظل يشرف عليه جمال عبد الناصر شخصيا إلى ساعة وفاته .

ليست هذه هي كل خطوط الصورة ، كما ترسمها المدرسة الساداتية ، للصراع على السلطة . وإنما هي تضيف إليها خطوطاً أخرى لا تقل عنها أهمية . فقد حدث قبل جسم الصراع مع « مراكز القوى » وبعده أن ظلت سلطة الرئيس السادات تتعرض لعمليات « شد وجذب » من تيارات عدة من المجتمع ، تقاسمتها قوتان متميزتان :

القوة الأولى ، تجسست في ما يمكن أن يسمى — في تقدير الساداتيين — الاتجاهات المحافظة واليمينية التي تلتمعت بأردية ليبرالية . وراحت تاح في طلب اقتضاء ثمن معارضتها لعبد الناصر . وهي تتكون من تجمع لعدد من الأعضاء السابقين في مجلس قيادة « ثورة يوليو » الذي حل عام ١٩٥٦ ومن بعض الساسة العسكريين والمدنيين الذين تولوا مناصب قيادية في الدولة خلال فترات من عهد الرئيس عبد الناصر ، أبرزهم السادة عبد اللطيف السعداوي وزكريا محي الدين وكمال الدين حسين والدكتور مصطفى خليل والدكتور أحمد عبد الشرباصي واللواء الدكتور أبو حمز وصلاح الدسوقي .

وحاولت هذه القوة جذب المدرسة الساداتية ونظامها إلى تكوين « مجلس ثورة جديد » يقوم بإدارة شئون البلاد على أسس جديدة تتفق واتجاهاتها ، يتولى السادات رئاسته . وتقدمت من أجل ذلك مذكرتين سياسيتين . واحدة قبل انتخابات الرئاسة

في ١٦ أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٠ ، وأخرى بعد ١٥ مايو -
آيار ١٩٧١ .

أما القوة الثانية ، فتضم ما يمكن أن يسمى اليسار المريض
وخصوصا أجياله الجديدة ، التي راحت تحاول شد المدرسة
الساداتية ونظامها نحو بناء « جبهة وطنية » تضم كل القوى
الوطنية والتقدمية من أجل دفع مسيرة الثورة في مقاومتها للاحتلال
الإسرائيلي وفي استمرار عملية التنمية ذات الأفاق الاشتراكية
في مناخ ديموقراطي ، بحيث تكون الجبهة بديلا عن الاتحاد
الاشتراكي الذي أخفق في تجسيد تحالف حقيقي ونفصال لقوى
الشعب العاملة .

في الرابع عشر من مايو - آيار ١٩٧٢ (بعد عام واحد من
حركة التصحيح) كشف السادات عن عمليات الجذب والتشديد
هذه ، وموقفه منها ، في خطاب عام قال فيه : « فوجئت قبل
الانتخابات بأن عريضة جاية لي موقعة من بعض الإخوان الذين
كانوا معنا زمان بمجلس الثورة . واحد منهم اتصل وقال عاوز
يشوفنى وجاب العريضة ، وطلب ان الكل يجوا يقابلوني مرة
واحدة . رفضت . . . قلت أنا ماشوفش مجاميع . ملخص العريضة
انه يتشكل مجلس ثورة جديد . وجاملوني وقالوا أنت رئيسه
باعتبار انك أنت نائب رئيس الجمهورية . والمجلس ده يقعد وصي
على البلد . يعمل هيئة تأسيسية . الهيئة التأسيسية بعد
١٨ شهرا تضع دستورا للبلد . وبعدين تنقى البلد رئيس جمهورية
من بين أعضاء المجلس الجديد . أنا رفضت هذا الكلام . . .
رفضت مبدأ الوصاية على البلد . . . في الايام الأخيرة تكررت
العريضة بصورة أخرى . . . ودوروا على شوية ناس يمشوا
معاهم . . . » .

واستطرد السادات في الخطاب نفسه : « في وسط هذه التجربة تطلع نغمة تقول الجبهة الوطنية . جبهة وطنية ايه ؟ يعنى الفى المؤسسات اللى هنسا .. ما هو جبهة وطنية يعنى ما عندناش مؤسسات . طيب ما فيه لجنة مركزية بتاعة الاتحاد الاشتراكى ... وفيه سلطة تشريعية .. وفيه سلطة تنفيذية ... الجبهة الوطنية دى المطلوب ايه ؟ فيه عندنا حزب ناسيين نضيفه للاتحاد الاشتراكى ولازم نضيفه ... والا فيه عندنا عباقره نسبها نضمهم للاتحاد الاشتراكى ومن غيرهم الدنيا حاتغرق ... انسا بقول : لا . الجبهة الوطنية كلام مقصود به التخريب فى عملنا . واحنا بتواجه عدونا بوحدة وطنية واحدة ... اللى عرفناه طرل عمرنا ، واللى اشتغلنا به طول عمرنا هو الوحدة الوطنية ... ما عندنا غير هذا ... » .

وهكذا تحت شعار « لا يمين ولا يسار » قاومت مدرسة السادات السياسية جذب اليمين الى «مجلس ثورة جديد » . كما قاومت شد اليسار الى « الجبهة الوطنية » . وقررت المضي فى الطريق الوسط « الذى اختطته لنفسها بمفهوم « مصر .. ومصر فقط » مستندة فى ذلك الى مبادئ الثورة الستة الابرار والى صياغات « ثورة يوليو » للعمل السياسى من خلال تحالف الاتحاد الاشتراكى ، ولكن بعد « تصحيحه » ، وذلك بالسماح بقيام مظاهر سياسية داخلية وفتح العضوية الجماعية للانتخابات والاتحادات الى جانب العضوية الفردية العادية وقرار تمثيل وظيفى لقبات القوات المسلحة والشرطة على مستوى المؤتمر القومى واللجنة المركزية .

وتحرص المدرسة الساداتية على التأكيد ان « مسيرتها التصحيحية » تعنى استمرار « ثورة يوليو » واستقلاليتها من دون

وقوع في الجهود ، أو الاصرار على الاخطاء والسلبيات . أو الخوف من الاقدام على تجارب وخطوات جديدة ، وذلك في اطار الالتزام السياسى بالمبادئ الستة من ناحية ، ومن ناحية اخرى . « استقلالهم الشخصية المصرية ذات الابعاد الثلاثة ، وهى الاصاله والصلاية والايمان . من دون استيراد لايدولوجية او مبادئ من خارج هذه الارض وخارج هذا الشعب الذى هو عائلة واحدة يحس نفسه كل انسان بأخيه كما هو الحال الى يومنا هذا في القرية » .
حديث الرئيس في الذكرى الثانية لوفاة عبدالناصر في ٢٨ سبتمبر - ايلول ١٩٧٢ .

وتحدد المدرسة ما تعنيه بالايديولوجية المستوردة بانها من جانب « الماركسية التى تقول بسيادة طبقة البروليتاريا » . وبانها من جانب آخر « الرأسمالية والحزبية اللتان جربناهما وعافينا منهما » . ا خطاب الرئيس في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ .

وتتابع الأحداث وتتراكم التغيرات الهيكلية التى تحدثها المدرسة الساداتية بالنظام والمجتمع وخاصة بعد حرب أكتوبر . وهى تجسد فى نفسها التعبير عن ثورة يوليو ومبادئها الستة فى السبعينات ، كما كانت الناصرية هى التعبير عن ثورة يوليو فى الخمسينات والستينات .

اذا كان التعبير الناصرى . قد قدم وثائق فكرية سياسية هى الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ وبرنامج ٣٠ مارس - آذار عام ١٩٦٨ . فان التعبير الساداتى يركز على ثلاث وثائق فكرية سياسية تحكم مساره . وهى ورقة أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٤ . ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى ١٩٧٤ ، وخطاب السادات فى الثانى والعشرين من يوليو - تموز ١٩٧٥ أمام أول مؤتمر

للاتحاد اشتراكي بعد حرب أكتوبر . وبموجب هذه الوثائق ،
فإن المدرسة الساداتية تقوم بالعمل على الانتقال بالواقع المصري
الراهن — ومن خلال سبع نقلات كيفية — الى اوضاع تختلف عن
تلك التي كانت عليها قبل ثورة التصحيح في ١٥ مايو — آيار ١٩٧١

فالمجتمع أولا : ينتقل من حالة الشرعية الثورية التي
استهدفت تغيير مجتمع ما قبل ثورة يوليو ، الى الشرعية الدستورية
التي تقنن وتثبت الاوضاع العامة للمجتمع . وبدلا من « الصراع
الطبقى » الذي تصفه بأنه يقوم على الحق والخصام الاجتماعي ،
يحل « الأمن والسلام الاجتماعي » القائم على قيم الحب والتعاون
في عائلة واحدة ، وفق تقاليد القرية المصرية التي تجعل « للاب
الفقر » حقا معلوما في مال « الابن الغني » داخل العائلة
الواحدة .

وهو ثاني : ينتقل من سيادة الاجراءات الاستثنائية للتغيير
ومحاربة الاستغلال مثل التأمينات والمصادرات والحراسات
والاعتقالات الى سيادة القانون وازالة الاجراءات الاستثنائية
واستخدام الضرائب سلاحا رئيسيا في مواجهة الاستغلال والارباح
الطفيلية من جهة . واذابة الفوارق بين الطبقات من جهة أخرى .

وهو ثالثا : ينتقل من اقتصاد «مطلق» الى اقتصاد منفتح على
راس المال العربي والاجنبي وما يصاحبه من تكنولوجيا حديثة
ولذلك لمواجهة التغيرات العربية والدولية السريعة .

وهو رابعا : ينتقل من « نظم اشتراكية مستوردة » قائمة
على ساق واحدة متورمة بيروقراطية هي القطاع العام ، الى
« اشتراكية مصرية عربية » تابعة من اصول وطنية وقومية قائمه
على ساقين اثنتين قويتين : القطاع العام والقطاع الخاص .

وهو خامس : ينتقل من تحالف قوى الشعب العاملة من خلال اتحاد اشتراكي وحيد المنير مخلق في وجه القوات المسلحة والشرطة ، الى تحالف يضم القوات المسلحة والشرطة جنبا الى جنب مع الفلاحين والعمال والمثقفين والراسمالية الوطنية في اتحاد اشتراكي جديد متعدد المنابر .

وهو سادس : ينتقل من قيادة محور عربي يؤجج صراعات وتمایزات اجتماعية وسياسية داخل الوطن العربي ، الى قيادة « تضامن أخوي » لبناء « وفاق عربي » .

وهو سابع : ينتقل من علاقة صداقة خاصة مع الاتحاد السوفيتي وعلاقة عداء خاصة مع الولايات المتحدة ، الى علاقة متوازنة في صداقتها ومصالحتها مع كل منهما . وذلك دون تمييز أو تفريق بين اشتراكية الأول ورأسمالية الأخرى .

في هذا الاطار المصام من النقولات الكيفية السبع قامت المدرسة الساداتية بجهد مكثف وبمعدل سريع للحركة باجسراء عملية جراحية شاملة في جسم المجتمع ، الذي شخصه الرئيس السادات بأنه ظل يعاني أمراض الهزيمة طوال سبع سنوات عجاف حتى وصل اقتصاده الى درجة الصفر وهبط الى مستوى أفقر المجتمعات العربية بعد أن كان من أوفرها ثراء .

الى أي مدى تحقق هذه الجراحة . أمسدت المدرسة الساداتية ، وسط صراعات ضاربة ومشاكل معتدة ومتشابكة ، هذه هي كل القضية .

القسم الثاني

اليسار المصري

- الطريق والاهداف
- الموقف من أمريكا
- الموقف من السوفييت
- العرب
- فلسطين
- ثورة مايو وثورة يوليو

اليسار المصرى

الطريق والأهداف

والآن . . .

ماذا عن رؤية « اليسار المصرى » وموقفه من القضايا والمشاكل التى يطرحها الواقع المصرى ، محليا وعربيا ودوليا ؟ تستوجب الأمانة ان احدد بوضوح الموقف الاجتماعى الذى انطلق منه فى محاولة الاجابة على السؤال .

وباختصار ، فان هذا الموقف يستند الى مبادئ الاشتراكية العلمية . لا بمفهوم تجريدى او ميكانيكى يجمدها ويقتل فاعليتها ، ويحولها الى مفامرات — وقد تبدو مطوية فى بعض الأحيان — ولكنها فى النهاية لا تحقق شيئا . وتسقط فى هوة الفوضوية والعدمية بعد توضيحات لا مجددة . وانما بمفهوم التفاعل الجدلى والخلاق بين مبادئ الاشتراكية العلمية وبين كل من « العمال والخاص » فى ظروف المجتمع وتراثه التاريخى والنضالى ، على ضوء ما أسفرت عنه حرب أكتوبر — تشرين الأول القنسالية والبتروولية من ايجابيات وسلبيات . وعلى ضوء الانتماء المصرى — بوزنه المؤثر — الى الوطن العربى وحركته التحررية ضد الامبريالية والصهيونية والتخلف . . . وأخيرا على ضوء معاشه

لعصر الربع الأخير من القرن العشرين . هذا العصر الذى تحكم مساره — اليوم — خمس ظواهر أساسية ، يمكن أن نجعلها فيما يلى :

✱ شمول حركة التحرر السياسى والاقتصادى للمسلم الثالث فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وبلوغها مرحلة المواجهة الحادة مع النظام الرأسمالى وتوابعه العنصرية العسكرية (إسرائيل) وشبه العسكرية (روديسيا وجنوب أفريقيا) واحتكاراته العملاقة المتعددة الجنسيات . فى الوقت الذى تتفاقم فيه بدرجات قياسية ، إزمات الطاقة والمواد الخام والغذاء ، فى العالم ككل .

✱ عالمية حركة التحول ، بطرق وأشكال مختلفة وأساليب تتراوح بين العنف المسلح والسلمى ، من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

✱ تصاعد ثورة العلم والتكنولوجيا ، منذ نجاحها فى تثبيت الذرة فى الأربعينات ، إلى آفاق وأبعاد لا نهائية . تزيد — كما وكيفما — من قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة واكتشافها كنزها الهائلة ، على مستوى كونى . وتسخيرها — بمسدد قياسي — أما لرفاهية الإنسان وأمنه ، وأما إلى خرابه وتدميره .

✱ الاتجاه المتعاظم نحو الانفراج الدولى والتعايش السلمى بين الدول على اختلاف أحجامها وأنظمتها . وذلك دون ما حجر على « جوهر » الصراعات الأيديولوجية والاجتماعية . ولكن مع اتخاذها أشكالا وصياغات جديدة .

✱ تحول إنسان العادى فى العالم ، من « كيم مهمل — مجن

هرومه الذاتية واليومية الضيقة « الى « كيف فاعل ومؤثر » بتدخل
« الذات » الى « الموضوع » . ويربط بين أمنه الشخصى وأمن البشرية
وسلامها ، وبين حريته وحرية وطنه وبين حرية الانسان جمعاء .
وذلك من خلال تفجر مخزون معاناته 'الأساوية' لحربين عالميتين
فى اقل من جيل واحد ، فضلا عن الحروب الاستعمارية والمحدودة ،
ومن خلال نزوعه المستقبلى ، فى الوقت نفسه ، الى التوحىد
مع العالم والكون ضد مخاطر الحرب النووية . والتسببواى
مع « القلة المتميزة » — على مستوى الدول والطبقات — فى التمتع
المساوى والمعنوسى بالحضارة ومعطياتها . وذلك كله بفضل
الاكتشافات العلمية الحديثة وتطويع وسائل المواصلات والاعلام
وتبادل المعلومات ، التى جعلت من « الكرة الأرضية » مجرد
« قرية » ، يتنامى صفرها وتتلحم اجزائها يوما بعد يوم .

بيد أن « اليسار المصرى » ، بحكم الخريطة الاجتماعية
والسياسية للواقع المعاصر ، لا ينحصر فى دائرة الاشتراكيين
العلميين أو الماركسيين وحسب . وانما هو كيان متجدد الحيوية
والتنوع ، يتسع لقوى وتيارات أخرى عديدة . تشمل ضمن
ما تشمل الناصريين والاشتراكيين الديمقراطيين (ومعظمهم من
المثقفين والتكنوقراط) والقوميين التقدميين ، والقواعد الجماهيرية
والشبابية لثورة يوليو التى تنتمى الى فئات اجتماعية مختلفة ،
تتراوح من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى حتى العمال
وفقراء الفلاحين .

وقد جاء هذا التعدد لقوى اليسار فى مصر ، حصيلة موضوعية
للمصراعات والتغيرات التى واكبت ثورة يوليو بهزاعها المتعاقبة ،
من ناحية . ونتيجة أن الاشتراكية — من ناحية أخرى —
فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية واندلاع حركات التحرر

الوطني على نحو يزاوج بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي ، لم تعد تشكل قوة جذب للطبقة العاملة وحسب . بل ولقطاعات واسعة من أبناء الطبقة الوسطى المطحونة ، بأفكارهم واتجاهاتهم الإصلاحية في الأساس .

من هنا يمكن القول ان « اليسار المصري » هو كم سياسي ، ينتسب الى منابع اجتماعية وفكرية متباينة . وهذا ما يطمسه بخاصتين رئيسيتين ومتناقضتين في وقت واحد .

❖ خاصية الانقسام والتضارب في الفكر ومناهج الرؤية والتحليل . وبالتالي تعدد نقاط الانطلاق ووسائل العمل .

❖ وخاصية التوحد السياسي النسبي ، بفعل اللقاء على أرضية الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الديمقراطية والعصرية . وذلك في مواجهة الامبريالية والصهيونية . فضلا عن بقايا كبار ملاك الاراضي والراسمالية الكبيرة (الرجعية القديمة) والراسمالية الطفيلية والبيروقراطية والريزية الجشعة التي اخذت تنمو وتنتعش مع هزيمة ١٩٦٧ (الرجعية الجديدة) .

والتناقض بين هاتين الخاصيتين ، يؤثر تأثيرا سلبيا على اليسار . فعلى الرغم من ان الساحة الاجتماعية لليسار رحبة الا انها مفتتة . وعلى الرغم من الشيوع العمام لأفكار وشعارات اليسار ، الا انه في ميزان قوى الفعل والعمل المؤثر ، ما يروح يلعب — في الغالب الأعم — دور الأقلية المطاردة في المجتمع .

وتنشط القوى الرجعية القديمة والجديدة ، منذ هزيمة ١٩٦٧ : للعمل — بعد ان فشلت في تصفية اليسار واقتلاع جذوره

من التربة المصرية — الى محاولة دفعه للحياة داخل ما يشبه
« الهجيتو » السياسى .

وفى هذا المجال تقوم باستغلال عدد من المسائل ،
يمكن أن نحدد أهمها فى خمس نقاط :

❖ سيادة مناخ الحياة الزراعية بتقاليدها المحفوظة على
المجتمع ككل ، بدرجات متفاوتة .

❖ ارتفاع نسبة الأمية اللغوية ، التى تحدد بالضرورة من
امتلاك المواطن لوسائل المعرفة والوعى السياسى . ويزيد بالتبعية
من حجم الأمية السياسية .

❖ تراكم المصاعب والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية منذ
هزيمة ١٩٦٧ ، على أساس أن اليسار هو المسؤول عنها يدعى
أن الاشتراكيين كانوا المسيطرين على السلطة !

❖ عقد مقارنات سطحية وزائفة بين « رأسمالية الاقتصاد »
فى عدد من البلدان العربية مثل لبنان ، وبين ما يسمونه « اشتراكية
الاقتصاد المصرى » . وكيف أن الرأسمالية انبتت هناك الرخاء
وناطحات السحاب وسيارات الكاديلاك . فى حين أن الاشتراكية ،
هنا ، أفرخت الفقر وأزمات المساكن والمواصلات والتموين . وسمى
مقارنات تخفى تحت بريقها اللامع والخادع ، حقيقة أن المقابلة
تتم بين « اقتصاد خدمات » و « اقتصاد إنتاجى وطنى مستقل » ،
ولكنه غير اشتراكى . فضلا عن أن المقارنة لا تبرز إلا رخاء
تلك القلة المميزة على قشرة مجتمع الخدمات ، دون التفات الى
ما يتراكم فى قاعه من عوز وبطالة وأزمات خانقة لجماهير الكادحين
الذهنيين واليدويين على السواء .

✱ التجسيم المبالغ فيه لبعض التصرفات الهامشية غير
المسؤولة التي تصدر عن جماعات يسارية طفولية ، تقتسد إلى
الخبرة والوعى والصبر الثورى . وسط ظروف استثنائية بالغة
التوتر والتعقيد ، اجتماعيا وسياسيا .

وتمارس القوى المناهضة لليسار استغلالها لهذه التقنيات
الخمسة ، من خلال أربعة محاور :

المحور الأول ، يدور حول أن اليسار ، ليست له جذور وطنية
مصرية ، يعتقد مبادئ وأفكارا «مستوردة» غريبة عن التراث
الوطني .

المحور الثانى ، يعزف على نغمة أن اليسار يعادى الدين ،
ويدعو إلى الاتحاد فى مجتمع شرقى متدين .

المحور الثالث ، يلح عن أن اليسار بحسبكم أنه يطبع إلى
الاشتراكية ، ويميز فى نظيرته الدونية بين الاتحاد السوفيتى
والبلدان الاشتراكية ، وبين الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية
الأخرى ، فهو أذن عميل للسوفيت ويسمى إلى فرض نظامهم على
المجتمع المصرى بالقوة .

المحور الرابع ، يحذر من أن اليسار استبدادى المنطلقات
دكتاتورى النزعة ، يعادى الديمقراطية ويصادر الحريات السياسية ،
ويطحن فردية الإنسان ويمزق وشائج العائلة وتربط أعضائها .

كيف يواجه اليسار المصرى هذه الهجمة ، بمحاورها الأربعة ؟

يمكن أن نجيب : بوضوح للرؤية ، وتوحيد للقوى ، وعمس
ثورى واثمى مسؤول تاريخيا .

لكنها تظل اجابة تتسم بشعارات عامة . وبالتالي غير كافية .
ويستلزم الأمر ترجمتها الى واقع عملى ، وخطوط ووسائل محددة .
واذا حاولنا الاقدام على مخاطرة الترجمة ، بطريقة التفكير
بصوت عال ، فاننا نعرض النقاط الثلاث التالية بايجاز شديد .
النقطة الأولى : تتصل بتحليل علمى دقيق لواقع المرحلة
الراهنة فى المجتمع المصرى ، وطبيعة واهداف معركته المعاصرة :
والى المدى المنظور من المستقبل .

نتساءل : هل المعركة ، اليوم ، هى النضال من اجل تحويل
مصر — فى القدر القريب — الى مجتمع اشتراكى ؟
من أرضية الاشتراكية العلمية ، التى تستهدف بناء
الاشتراكية ، نجيب — وبكل ثقة — لا .

لا ، اليوم ، ولا فى المستقبل المنظور .

لماذا ؟

ان المرحلة التى نعيشها ، هى بالدقة ، مرحلة استكمال مهمات
واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية . وهى الثورة التى تبلورت
على نحو مكثف منذ يوليو — تموز ١٩٥٢ . وكان العدوان
الاسرائيلى فى ١٩٦٧ هو قمة المحاولات العنيفة التى تعاقبت من اجل
اجهاضها . واثبتت التجربية ، اكثر من مرة ، عدم القدرة على
تخطيها فى واقعنا .

والقضية الملحة اليوم ، هى دفع هذه المرحلة النضالية
لانجاز اهدافها . وغنى عن البيان ان عملية الدفع تجرى فى واقع

يتميز بتعقيد شديد . وتتداخل في تكوينه وحركته عوامل وقوى عديدة ، تتراوح العلاقات في ما بينها من التناقض العدائى (الجماهير الشعبية والراسمالية الطفيلية) الى التناقض غير العدائى (الجماهير الشعبية والراسمالية الوطنية المنتجة) .

ويبدو التعقيد والتداخل في الواقع المصرى المعاصر نتيجة مواجهة ، في وقت واحد ، للامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والتخلف ، فضلا عن رواسب جراح وآلام ومصائب هزيمة ١٩٦٧ وتضحيات حرب أكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٣ .

ويتصل بذلك أيضا الاستثمار السياسى الأمثل للنتائج الايجابية لحرب أكتوبر - تشرين الاول ، ودرء خطر المضاعفات السلبية . مع حتمية الاستثمار فى العمل العسكرى والسياسى لتحرير كسب الارض العربية المحتلة ولكل ما يتطلبه من اعباء اقتصادية واجتماعية . ذلك أن التسوية النهائية للصراع العربى الاسرائيلى سوف تكون تسوية حرب التحرير ، لا تسوية الخطوة خطوة المجردة .

ويتشابه هذا كله مع ضرورة متابعة التنمية المستقلة ، بمعدلات سريعة وعالية ، لاستكمال بناء القاعدة الصناعية - الزراعية للكيان الوطنى ، ولواجهة التزايد السكانى الذى يبلغ حوالى المليون نسمة سنويا . ومعالجة الاختناقات المتراكمة بثقلها فى الحياة اليومية ، على مدى ثمانية أعوام ، وذلك بالنسبة للمساكن والمواصلات والتموين وفرص العمل ... الخ .

وهناك أيضا عملية التقييم الجارية من أجل فرز الايجابيات عن السلبات فى ثورة يوليو ، وذلك بأسلوب نقدى موضوعى ، لا تشهيرى مضاد لحركة استمرار الثورة الوطنية الديمقراطية ككل .

يضاف الى ذلك قضية افتقار السيولة النقدية ، وعجز التراكم الرأسمالى الوطنى عن تغطية الاستثمارات المطلوبة عاجلا وآجلا على السواء ، والضرورة الحيوية لتأمين مصادر خارجية آمنة ومتطهرة من الشروط السياسية .

وأخيرا وليس آخرا ، تبرز ، مشكلة التنسيق بين الواجبات الوطنية وبين الواجبات القومية ، وخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين . وذلك فى واقع عربى جديد ، بعد حرب أكتوبر العسكرية والنفطية .

فى مواجهة هذا كله ، فإن الاشتراكية ، ليست الهدف العاجل لليسار المصرى . وإنما هى تأمين مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وسط هذا الواقع المعقد بمنعطفاته ومزالقه الخطرة ، لبناء مجتمع التحالف الحقيقى لقوى الشعب المنتجة والمعاملة . وذلك بتحقيق الأهداف الثمانية التالية :

✽ المحافظة على الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر ، بقوة وحدتها الوطنية التقدمية وكفاءة وبسالة جيشها الوطنى .

✽ دعم الطابع الوطنى المستقل وانفتاحه على مشاركة جميع القوى الوطنية والتقدمية بلا استثناء ، على أساس ديمقراطى ، يوسع بعمق من الحريات العامة والشخصية .

✽ استكمال تحرير الأرض المصرية والعربية المحتلة ، مع مشاركة الثورة الفلسطينية فى استراتيجيتها البعيدة المدى لبناء الدولة الديمقراطية ، وفى استراتيجيتها المرحلية لبناء السلطة الوطنية على كل جزء يتحرر من فلسطين .

* المضي — من خلال خطط قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى —
في التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستقلة على أساس تأمين
القيادة للقطاع العام المحرر من القيود البيروقراطية .

* عزل الرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية ، ومنعها من تحويل
الدولة الى جهاز نقل الثروة الوطنية الى جيوبها .

* تشجيع ومساعدة الرأسمالية الوطنية المنتجة وقطاعها الخاص
في إطار خطة التنمية المركزية .

* توفير الرأسمال المطلوب للتنمية على أساس التكامل الاقتصادي
للوطن العربي ، وبناء السوق القومية المشتركة .

* تحديد علاقات مصر الدولية ، على أساس المصالح الوطنية
المستقلة المعادية للامبريالية وللإستعمار الجديد والصهيونية .

النقطة الثانية ، تتجسد في أن ضمان فاعلية هذا المسار
يتوقف على مدى قدرة اليسار المصري بوعيه لطبيعة المرحلة وصبره
الثوري ومرونته الواقعية ، على الالتحام **(بكتلة التقدم التاريخية)**
في الواقع المعاصر . هذه الكتلة العريضة التي تتسع لتشمل الفئات
المتعددة من الرأسمالية الوطنية المرتبطة بعملية الإنتاج والتنمية ،
وصغار الفلاحين وخاصة فلاحي الإصلاح الزراعي ، والجنود ،
والعمال ، وجماهير المثقفين الوطنيين . وذلك من خلال حوار
ديمقراطي ، يتزاوج فيه العمل مع المناقشات النظرية السياسية .
ويديهي أن تحقيق هذا الالتحام يتوقف — بدوره — على نجاح
الحوار الداخلي المسؤول بين قوى واتجاهات اليسار المختلفة ،
من أجل الوصول الى حد أدنى من وحدة الرؤية السياسية
ومنطلقاتها .

النقطة الثالثة ، تتركز في التصدي ، على مستوى الساحة الجماهيرية ، لمحاور حركة القوى الطفيلية والبيروقراطية في هجوماتها على اليسار المصرى ، بهجوم مضاد . لا يكشف جاهليتها ورجعيتها فحسب . ولكن يؤكد على التاريخ الوطنى والنضالى لليسار ، وعلى أنه الوريث الحقيقى لكل ما فى التراث من قيم ايجابية .

ان على اليسار ان يقدم بوضوح وبلغة الشعب ، كتابه الوطنى الذى يضع تحت الضوء جذوره الممتدة الى التاريخ المصرى القديم منذ ثورة الفلاح النصيح ضد سلطة فرعون والكهنة ، حتى ثورة عمر مكرم ضد المماليك . ومن ثورة عرابى حتى ثورة يوليو التى شارك فى مجلس قيادتها المكون من تسعة أعضاء عنصران يساريان (خالد محى الدين ويوسف صديق) من نبت الحركة الوطنية . ومن مقاومة سلطات الاحتلال البريطانى فى الخمسينات حتى مقاومة الغزاة الاسرائيليين لاسويس فى السبعينات .

ان اليسار ، بمعنى القوى الوطنية النازعة الى التقدم والمنحازة لمصالح الجماهير الشعبية ، يتكون تراثه الوطنى من كفاح العديد من المناضلين فى مختلف مجالات العمل الوطنى : الضابط محمد عبيد والمثقف المناضل عبد الله النديم فى الثورة العرابية ، والزعيم محمد فريد مؤسس النقابات العمالية والتعاونيات ومدارس الشعب وعبد الرحمن فهمى فى ثورة عام ١٩١٩ ، عبد العزيز فهمى ومحمد مندور ومصطفى موسى فى الطليعة الوفدية ضد الملك فاروق والاستعمار . وفى التاريخ الثقافى يشع ضوء العديد من العقول وطاقات الابداع اليسارية ، كل بمعيار عصرها : رفاعة الطهطاوى ، على مبارك وسيد درويش ، مصطفى مصطفى مشرفة ، عبد الرزاق السنهورى ، طه حسين ، المازنى ، حافظ ابراهيم ، ولى الدين

يكن ، حننى ناصف ، سلامة موسى ، نقولا حداد ، أحمد الكاشف ،
توفيق الحكيم ، حسين فوزى ، لويس عوض ، نجيب محفوظ ،
شهدى عطية ، عهد الرحمن الشرقاوى ، نعمان عاشور ، يوسف
أدريس وغيرهم

واليسار المصرى لا يخفى أن هدفه الاستراتيجى العنصر
هو بناء الاشتراكية . وأن « الاشتراكية ومبادئها العلمية »
ليست بضاعة تصدر وتستورد كالبرفان الفرنسى وسيارات فورد
الأمريكية . ولكنها نتاج العقل الانسانى فى احتكاكه مع الواقع
الاجتماعى المستغل ، من أجل تغييره الى واقع غير مستغل . وهو
من خلال انتاجه الفكرى وعمله النضالى فى واقعه — وعلى مختلف
المراحل — يأخذ من رصيد الاشتراكية الانسانية ويعطيها ويثريها
فى نفس الوقت . واليسار المصرى ليس هو الذى يميز الاتحاد
السوفيتى . ولكن الاتحاد السوفيتى ، بثورته الاشتراكية ونظامه
المعادى للاستغلال والامبريالية ، هو الذى ميز نفسه واتجاه
حركته فى السباحة الدولية . فكان من الطبيعى أن يكون حليفا
وصديقا لحركات التحرر وثوراتها الوطنية الديمقراطية . ولا يعنى
ذلك ، بحال من الأحوال ، أن اليسار المصرى فى نضاله الطويل
المبرر من أجل بناء وطنه الاشتراكى ، يعمد الى نقل التجربة
أو النظام السوفيتى الى مصر . والا كان بذلك يلقى نفسه ودوره
« الخلاق » ويتعمى عن الواقع الخاص ببلده ، ويتنكر لآلئ
الاشتراكية التى تشدد على أن كل تجربة أو نظام اشتراكى
هما وليدا الواقع الوطنى وتراثه ، أولا وأخيرا . .

واليسار المصرى ، ليس بينه وبين « الدين » عدا . ذلك
أن معركته الكبرى هى مع المستغلين فى الارض لا مع السماء .
حيث لا يوجد مستغلين . وهو ينطلق فى ذلك من حقيقة أن ايمان

الجماهير الساحقة بالاديان في المجتمع ، يفجر قوة روحية مادية هائلة قادرة بقيمها الروحية ، المعادية للاستغلال واللامساواة في الحقوق والواجبات ، على اثراء مسيرة التقدم . ومن هنا فهو مع الدين الحق ، دين الفقراء المستغلين المستبعبدين في الأرض وضد اتجار الطفيليين والبيروقراطيين بالدين لتغطية النهب والاثراء الفاحش غير المشروع .

ولهذا ، فنحن نقرر حقيقة تاريخية ، حينما نقول ان اليسار في مجتمعنا هو الوريث الحقيقي لدين «محمد بن عبد الله» الذي هدم الأصنام ويشر ومارس العدالة الاجتماعية ، ولدين «عيسى ابن مريم» الذي قلب المواثيق على المرائين والفريسيين في القدس ... وهو الوريث لنضال «أبي بكر» في حرب الردة وكفاح «عمر» من أجل المساواة ، وجهاد «علي بن أبي طالب» ضد الفقر والجهل وتضحيات الصحابي «أبي ذر الغفاري» من أجل نضج وكشف الاستغلال المتستر بالدين منذ فجر الاسلام .

وفي تاريخ أنهرنا الشريف ، علماء أجلاء ورواد عظام لليسر المصري ، ابتداء من «الشيخ حسن العطار» في القرن الثامن عشر ، حتى «الشيخ صفوان» أحد المؤسسين لأول حزب اشتراكي في مصر في أوائل القرن العشرين .

واليسار المصري أخيراً — وليس آخر — ابن شرعي للحركة الوطنية الديمقراطية في مصر على اختلاف مراحلها . ابتداء من ثورة الجماهير الشعبية والحرفيين الكبري ضد استبداد السلطة المطلقة لإبراهيم بك ومراد بك المملوكين في عام ١٩٧٦ ، بعد الثورة الفرنسية بسبعة أعوام محسب . والتي توصلت إلى إعلان أول دستور في الشرق في شكل حجة شرعية ، تلزم الحكام بالتوبة

عن المظالم واحترام انسانية الانسان . . . حتى مواجعة نظمنا
عهد الناصر بالنقد للأساليب غير الديمقراطية في الحكم من واقع
التأييد للتحويلات الاجتماعية الايجابية التي تحققت . وهو الذي دفع ،
أكثر من غيره ثمن هذا النقد ، محققا وتشريدا ، ولكنه ظل ثابتا
في مواقفه بوطنه ، ولم يهرب بأمواله ، ليعود اليوم يخرق دموع
التماسيح على الديمقراطية « وعداء اليسار » المزعوم لها .

باختصار ، ان طريق اليسار المصرى اليوم هو نفس طريق
الثورة الوطنية الديمقراطية . . . ليس لديه ما يخفيه ، سواء
من ماضيه أو حاضره أو مستقبله . . . كتابه مفتوح وآماله في
مستقبل وطنه خضراء .

اليسار المصرى

الموقف من أمريكا

هل تغيرت « أمريكا اليوم » عن « أمريكا الأمس » ؟

سؤال مطروح على جميع القوى والاتجاهات في مجتمعنا ..
وخاصة بعد هرولة الدبلوماسية الأمريكية في حركة غير عادية —
اثر حرب أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ — نحو محاولة تحقيق
ما يسمى «بتسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط» .

هناك اجابات متعددة تتراوح بين القطع بالتغير ، وبين
القطع بعدم التغير .

ولليسار المصرى ، الاجابته الخاصة على السؤال ، تتراوح
جدليسا ، بين « لا » و « نعم » ، في نفس الوقت .

« لا » ، بمعنى ان أسس النظام الأمريكى الاميرالى الاحتكارى
لم تتغير . وبالتالي فان أمريكا ما برحت القائدة لحملة العداء
ضد التحرر الوطنى والاشتراكية .

« نعم » ، بمعنى ان أمريكا ، تحت ضغط أزماتها الاقتصادية
والاجتماعية الداخلية ، ونكستها في حرب الهند وباكستان وبنجلاديش ،

واقتلها من فيتنام وكامبوديا ، وهزيمة اسرائيل النسبية وغير المتوقعة في حرب أكتوبر - تشرين الأول ، وغسلها المتفجرات الدرجات في تنفيذ سيناريو قبرص - اليونان - تركيا ، وتصاعد التمرد الأوربي والياباني ضدها ، ثم تعد قدرة على استخدام «عصاها الفليضة» و «قوة دولارها» و «مؤامرات مخابراتها» ، على النحو العنيف الواسع والمكشوف ، الذي ظلت تمارسه من مركز قوة منفرد بذاته ، منذ الحرب العالمية الثانية . وراحت - في سبيل التقاط أنفاسها وإعادة ترتيب البيت ووضع جدول جديد الأولويات مصالحها - تتوسل بالأساليب الدبلوماسية اللينة الباسمة ، مع التزام الحد الأدنى من استعراض القوة بين آن وآخر . وتظهر - في المنطقة - بوجه تجميل بمكياج حديث .

قبل أن ننتقل من العموميات الى التحليل التفصيلي ، نثقف قليلا عند منطق فريد في شذوذه وغرابته ، يحاول أن يصور موقف اليسار المصري من النظام الأمريكي ، على أساس أنه من «املاء» الاتحاد السوفيتي .

والرد البسيط على هذا المنطق ، تفرزه ظروف الانقراج الدولي المعاصر . فالاتحاد السوفيتي قد نجح أخيرا في أن يحقق مبدأ رئيسيا من مبادئ الاستراتيجية اللينينية . وذلك بصياغة العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة على أساس التعايش السلمي والمساواة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية ، تجنباً لخطر الصدام النووي المدمر للبشرية كلها . ومع ذلك فإن الموقف المبدئي لليسار والمصري من أمريكا ، ظل كما هو دون ما تغيير .

وهناك منطق آخر أكثر شذوذا وغرابة يذهب الى حد القول بأن اليسار المصري - تكلل حركات اليسار في العالم - يعادى

صفة مطلقة وعمياء كل ما هو أمريكي ، حتى ولو كان التكنولوجيا الحديثة المتقدمة !

وبالقطع ، ليس هذا — أيضا — موقف اليسار من أمريكا . ذلك أن منهجه الجدلى ، فى الرؤية والتحليل ، يحصنه ضد التعميم والتبسيط المخل للظواهر والقضايا الاجتماعية والسياسية فى جميع المجالات وكل المستويات ، وهذا ما يجعله يرى « العملة » دائما بوجهيها ، لا بوجه واحد .

ومن هنا فانه لا يرى « أمريكا » كتلة واحدة ووجهها واحدا ، وانما هو يميز بين « الوجه » الامبريالى الاحتكارى والعنصرى السائد ، فيشجبه ويقاومه . وبين « الوجه » الديمقراطى المعادى للامبريالية والعنصرية بأشكال متعددة ، فيقبره ويرحب به ، على الرغم من وزنه الضعيف فى المجتمع الأمريكى . بمعنى أنه لا يخلط — مثلا — بين حركة البنتاجون ، جهاز الحرب والعدوان ، وبين حركة القوى الديمقراطية فى الجامعات وداخل صفوف المثقفين ضد حرب فيتنام وغيرها من حروب أمريكا المحدودة ، وضد التفرقة العنصرية .

وبعد هذا وذاك ، فإن اليسار ، ليس من الغفلة بحيث يتغاضى عن إيجابيات الروح العملية النشطة للمواطن الأمريكى فى حياته اليومية ، وعن التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يتحقق بمستويات عالية فى أمريكا . ويعتبر أن هبوط رجل الفضاء الأمريكى — نيل أرمسترونج — على القمر ، لأول مرة فى تاريخ البشرية عام ١٩٦٩ ، نصرا للإنسانية كلها .

وليس هذا بالموقف الجديد فى التاريخ ، العنصرى لليسار ، عالميا .

في العشرينات — مثلا — تحدث «الينين» — ولا أظن أن أحدا يستطيع أن يشك أو يزايد حول يساريته — عن معادلة ضرورية لنجاح البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي فقال انها : «تفاعل الحركة العملية الأمريكية مع الروح الثورية السوفيتية» .

اذن فموقفنا اليسار ، ينصب على العدوانية الامبريالية للنظام الأمريكي وأجهزته فحسب .

وهذا الموقف ، ليس موقفا عشوائيا أو اعتباطيا . فتاريخ أمريكا مع مصر والمنطقة ، دام ومرير . ولسنا في حاجة الى عرض سجله الذي يزخر بالحصار والضغوط الاقتصادية ، والدعم العسكري والمالي والسياسي لاسرائيل ، الى درجة المشاركة الفعلية ، في عدوانها المتكرر على مصر وفلسطين والبلاد العربية

اليوم ، تتقدم أمريكا بوجه جديد . وتتعهد ببذل أقصى جهد من أجل الوصول الى ما تسميه «حلا سلميا عادلا لازمة الشرق الأوسط» . وتعترف — في وثيقة مشتركة مع السوفيت — على ما تطلق عليه «المصالح المشروعة (لا الحقوق) للشعب الفلسطيني» .

وحين نقفل اسرائيل ، مهمة كيسنجر الثانية للفصل بين القوات في سيناء في مارس — آذار ١٩٧٥ ، ينبرى الرئيس فورد ووزير خارجيته بتوجيه ما يشبه اللوم العلني الى اسرائيل . وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات الأمريكية الاسرائيلية ، منذ حرب السويس عام ١٩٥٧ .

ولكنهما يعودان ، بعد أسابيع ، الى مطالبة كل من اسرائيل ومصر — على قدم المساواة دون ما تمييز بين المعتدى والمعتدى عليه — بالمرونة والاعتدال ، من أجل انجاح المساعي السلمية

ويجربى هذا كله تحت وايل من تصريحات يطلقها البيت الأبيض ووزارة الخارجية ، بالتهديد باحتلال منابع البترول العربية اذا ما تجدد حظر تصدير البترول . . وبالوعد والوعيد اذا نجحت منظمة التحرير الفلسطينية فى حملتها السياسية لطرد اسرائيل ، المتجاهلة لقرارات الأمم المتحدة ، من المنظمة الدولية .

وتعلن أمريكا — بعد دخولها الى المنطقة من خلال زيارات نيكسون وكيسنجر المتعددة لمصر وسوريا وغيرها من البلدان العربية ، ان لديها مخططا لتنمية اقتصاديات المنطقة العربية ومدها بوسائل التكنولوجيا المتطورة .

ويسفر هذا المخطط فى النهاية — وبعد حملة دعائية هائلة — عن ٢٥٠ مليون دولار لمصر فضلا عن مفاعل ذرى ، ومائة مليون دولار لسوريا .

ويتعثر هذا كله فى ذروب الكونجرس ، اذ ألغى التعهد بالمفاعل الذرى . ولم يتم اعتماد القروض الصغيرة الى مصر وسوريا الا بعد عام . وذلك فى مقابل منع اسرائيل تعويضا قدره ٥٥٠ مليون دولار .

وفى الوقت نفسه ينهال الدعم العسكرى من الترسانة المباشرة للجيش الأمريكى على الجيش الاسرائيلى بلا حدود وبأحدث الأسلحة . ولما روجعت أمريكا فى ذلك قالت ان هذه « وسيلة خاصة من وسائل الضغط على اسرائيل . وذلك بما توفره هذه الأسلحة من شعور بالأمن لديها فتتماشى مع خطوات السلام ! » .

فى إطار هذه الحركة الأمريكية الجديدة المزدوجة بين اسرائيل

وبين العرب عامة ، ومصر خاصة ، تقدم واشنطن نفسها «وسيطا»
أحيانا ، «وتحكما» أحيانا أخرى في الصراع العربي الاسرائيلي .

بيد أن القرايط العضوى بين أمريكا واسرائيل ، والذي
تكشفه وقائع حركتها الجديدة نفسها ، يجعلها طرفا أصيلا في
الصراع ، وينفى عمليا ، ما تدعيه واشنطن نظريا ، عن القيام
بدور « الوسيط » أو « المحكم » .

أى دور اذن تؤديه أمريكا اليوم ؟

الحقيقة أن الدور يتحدد أساسا في دور « المنقذ » لاسرائيل
وللمصالح الأمريكية نفسها من « المسازق التاريخي » الذى وقعتا
فيه بفعل حرب أكتوبر من ناحية ، والانتكاسات الأمريكية في آسيا
من ناحية أخرى ، والقيود التى أصبحت تلجم حركة العم سام
العدوانية ، الى حد غير قليل ، نتيجة تصدعات حلف الاطلنطي
وروادع سياسة التعايش السلمى من ناحية ثالثة .

ماذا يعنى هذا كله ؟

يعنى ، أول ما يعنى ، أن أمريكا صاحبة اليد الامبريالية
الطولى في العالم ، منذ الخمسينات حتى بداية السبعينات ، قد
قصرت يدها وضعفت نسبيا . وأصبح محتما عليها أن تتكيف ،
بأقصى سرعة ممكنة ، مع ظروف العصر الجديد وتنقذ ما يمكن
انقاذه من مصالحها واحتكاراتها وقواعدها .

باختصار ، أنها تتحول ، بعملية شاقة وعسيرة ، من
« امبريالية مطلقة الحركة في الحرب الباردة » الى امبريالية مقيدة
في التعايش السلمى . بتميز ادق الى « امبريالية آخر القرن »

... وآخر القرن على الأرجح هو موعد الموت التاريخي لكل
الامبرياليات .

من هنا نرصد على الحركة الأمريكية الجديدة في منطقتنا أربع
خطوات رئيسية :

أولاً : محاولة تعويض خسائرها الفادحة في آسيا ومقصدان
سيطرتهما الاستراتيجية على مواصلات وأسواق وموارد المحيط
الهادي . وذلك بتواجد أكثر أمنا في منطقة الشرق الأوسط يتيح
لها الحد الأدنى — على الأقل — من السيطرة الاستراتيجية على
مواصلات وأسواق وموارد البحر الأبيض المتوسط .

ثانياً : التحكم إلى أقصى حد ممكن في إنتاج وتسويق البترول
الغربي والایرانی ، وخاصة في منطقة الخليج التي أصبحت أهم
منابع البترول في العالم بما تنتجه سنويا من مليار ونصف المليار
طن . وهو المنبع الذي تعتمد عليه أمريكا ذاتها ، بصفة أساسية ،
في تغطية وارداتها البترولية المتزايدة حتى آخر القرن . فضلا عن
أن تحكمها في هذا المنبع ، يتيح لها استعادة وزنها الضاغط
والمؤثر على التمرد الأوروبي والياباني ، المعتمد على هذا المنبع
من البترول . ويمكنها من إعادة تنظيم التحالف الغربي من جديد
تحت سيطرتها . وذلك في عصر التعايش السلمي الذي تقام
خلاله جسور متزايدة بين أوروبا الاشتراكية وأوروبا الرأسمالية ،
بتكتلاتهما الاقتصادية .

ثالثاً : التخفيف — ما أمكن — من العبء الباهظ ، الذي يتحمل
كأهل الاقتصاد الأمريكي المتأزم ، الناتج عن اعادة إسرائيل عسكريا
واقتصاديا ، دون ما حدود . في الوقت الذي أصبح هذا العبء
لا يقابله « عائد مريح » ، كما كان الوضع من قبل حرب ١٩٧٣ .

ولكن هذا التخفيف يجرى تحت شرط أساسى ، وهو الحيلولة دون الثورة الفلسطينية المعاصرة وتحقيق أهدافها البعيدة المدى فى بنسأ الدولة الديمقراطية البديل للكيان الاسرائيلى ، من ناحية . أو أهدافها القصيرة المدى فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كل أرض تتحرر من فلسطين من ناحية أخرى . لماذا ؟ لأن ذلك سوف يكرر ، بطريقة وظروف أخرى ، فى المنطقة العربية ، « قضية كوبا » فى أمريكا اللاتينية . وعلى نحو أشد خطراً والتهاباً بسبب وقوع فلسطين فى قلب منابع البترول .

رابعا : تأزيم العلاقات العربية السوفيتية ، مستفيدة من الخلافات التى تقوم بين مصر والاتحاد السوفيتى . وذلك بتقديم نفسها « كصديق بديل » . ولكن دون محاربة مكشوفة وعلمية للوجود السوفيتى فى المنطقة ، حتى لا تخلق بأسس التعاضد السلمى ، التى لا مفر لها ، فى ظروف علاقات القوى الدولية الراهنة ، ومن قبولها والاذعان لقواعدها الأساسية الى حد كبير ، مع استمرار بذل محاولات الضغط لتغيير هذه القواعد لصالحها .

فى هذا الضوء يتخذ التكتيك الأمريكى — اليوم — عددا من الإجراءات التى كان قد امتنع عن اتخاذها من قبل فى المنطقة ، يمكن أن نجمل أهمها فى نقاط أربع :

❖ الكشف ، بطريقة مسافرة حيناً وإيحائية حيناً آخر ، عن عدم تطابق السياسات الأمريكية والاسرائيلية ، تجاه ما يسمى « بالحل السلمى لازمة الشرق الأوسط » . وفى الوقت الذى يصرح فيه فورد وكيسنجر ، بأن « الولايات المتحدة ستعيد تقييم سياستها فى الشرق الأوسط على أسس مصالحها القومية دون أى اعتبار آخر » . يصرخ رابين — رئيس وزراء اسرائيل

في وجه واشنطن من خلال التليفزيون الأمريكى « لا تعاملونا كما عاملتهم فيتنام الجنوبية » .

❖ الموافقة على صياغة علاقات جديدة بين المصالح الأمريكية ومصالح البلدان العربية المنتجة للنفط ، بدلا من الصياغات الاحتكارية التقليدية . وذلك على أساس المشاركة ، التى تتطور الى بيع أسهم الشركات الأمريكية بالكامل الى الحكومات العربية ، مقابل حصول « البائع » على امتيازات تفضيلية .

❖ فتح قنوات ومناير أوسع نسبيا أمام مصر والبلاد العربية لمخاطبة رأى النمام الأمريكى فى خصوص الصراع العربى الإسرائيلى ، وإزالة عدد من القيود التى كانت مفروضة من قبل فى هذا المجال .

❖ رفع الحظر عن توريد عدد من السلع الغذائية كالقمح والزيوت ... الخ . الى مصر وبعض الدول العربية التقدمية .

❖ الظهور بمظهر المشجع للبنك الدولى على المساهمة بنسبة أكبر من المعتاد ، فى تمويل عدد من المشروعات — بما فى ذلك بعض المشروعات الصناعية أحيانا ، وخاصة تلك التى ترتبط بالبترولى من بتروكيماويات وخطوط أنابيب ... الخ .

ان مثل هذه الخطوات الأربع ، بإجراءاتها الأربعة ، تحدد حجم ونوعية « المآزق الأمريكى » المعاصر فى المنطقة . ولعل هذا المآزق ينبع عن تناقضين رئيسيين .

التناقض الأول : يتحدد فى أن المصالح التى تستهدف الولايات المتحدة تحقيقها وانقاذها ، يستلزم قيامها بدورها التقليدى

كامبريالية الحرب الباردة الكبرى . في حين ان دورها كامبريالية مقيدة بقواعد التعايش السلمى ، قد تقلصت قدراتها عن القيام به . لدرجة ان بلدا متناهى الصغر « كايو ظبى » لا يزيد عدد سكانه عن ربع مليون نسمة ، يحظر تصدير نفطه الى الولايات المتحدة ويستمر التهديد بالحظر اذا اندلعت الحرب الخامسة العربية الاسرائيلية . ولا تجد واشنطن الرد على ذلك سوى التهديد باحتلال منابع البترول بصفة عامة . وكل العالم يعرف ان تنفيذ هذا التهديد هو فوق قدرة امريكا الراهنة ، فضلا عما يجره عليها من كارثة محققة باعتراف كثير من رجالها الاستراتيجيين .

النتائج الثانى ، يتركز فى ان حماية مصالحها الاستراتيجية ، تستلزم بقاء اسرائيل قوية كقاعدة عسكرية فى شكل دولة . فى حين ان هذه المصالح نفسها قد غدت مهددة — عربيا — بصورة جادة وملحة اذا ظلت « اسرائيل » قوية كقاعدة عسكرية مدعمة من الولايات المتحدة .

ومن هنا فانه على الرغم من وضوح الاستراتيجية الأمريكية وأهدافها فى المنطقة ، الا انها نتيجة تغير ميزان القوى المحلية بفعل حرب أكتوبر ، ونتيجة تغير ميزان القوى العالمى بفعل انتصار فتنام وكمبوديا والتعايش السلمى ... فانها لم تستقر بعد على التكتيكات النهائية الواجب استخدامها فى المستقبل المنظور ، لتحقيق وضمان استراتيجيتها .

ولأن الأزمات الداخلية تعصف بها منذ فضيحة وترجيت وارتفاع نسبة التضخم والبطالة ... ولأن عامل الوقت — كما يقرر فولبرايت الرئيس السابق للجنة الخارجية بمجلس الشيوخ — يلعب فى غير صالحها ، فانها مترددة حائرة فى الاختيار بين عدة

كتيكات . ولهذا راحت تجربها كلها في وقت واحد ، عسى أن ينجح واحد منها فتمضى به الى النهاية .

التكتيك الأول ، احداث انقلاب صامت في المؤسسة العسكرية — السياسية الحاكمة في اسرائيل . بهدف أن يتولى قيادتها عناصر موالية « مائة في المائة » للسياسة الأمريكية الجديدة ذات الدبلوماسية اللينة ، تتجاوب مع الحد الأدنى من مطالب مصر وحلفائها من دول البترول العربية القوية في شأن « الحل السلمي العادل » . وقد تم بالفعل — غداة حرب أكتوبر — احداث الانقلاب الأمريكى الصامت . وقفز الى السلطة « اسحق رابين » رئيس أركان الحرب الاسرائيلى خلال حرب ١٩٦٧ وسفير اسرائيل السابق بواشنطن . غير أن « رابين » فشل في مسامرة الخط الأمريكى .

ولهذا عاد التخطيط الأمريكى يعمل من أجل احداث انقلاب آخر . وراح ينفخ من جديد في « روح » أبا إيبان وزير الخارجية السابق الذى عاود نشاطه ، فجأة ، متهما رابين بالضعف والتردد حتى أنه يدفع بالعلاقات الأمريكية — الاسرائيلية الاستراتيجية الى حافة الخطر ، وأخذ يكتل أعضاء المؤسسة من حوله تحت شعار « حمائم في مجال الانسحاب ، صقور في مجال السلام » .

التكتيك الثانى ، العمل على اقامة صداقة أمريكية مصرية سعودية إيرانية ، تكون قوة حامية للمصالح الأمريكية في المنطقة ، وبحيث تقلل من الاعتماد الكلى على اسرائيل . غير أن هذا التكتيك يصطدم بالقوى الراديكالية العربية والإيرانية عامة والثورة الفلسطينية خاصة : فضلا عن مقاومة اسرائيل له . وذلك على أساس أنه « رغم أنها — على حد تعبير صحيفة هتسوفية

الإسرائيلية في الرابع والعشرين من مارس — آذار ١٩٧٥ —
تضع في حسابها مصالح الولايات المتحدة لتدعيم نفوذها في المنطقة ،
إلا أنها تضع إلى جانب ذلك معطيات أمنها أيضا . . . » .

التكتيك الثالث ، احياء مشروع الشرق الأوسط الصغير ،
الذى يضم — في علاقات تجارية ومصرفية وسياحية — كلا من
إسرائيل والأردن ولبنان . بحيث تتواجد — لأول مرة في المنطقة
نواة كيان عربي — إسرائيلي يرتكز إلى مصالح اقتصادية مشتركة ،
يمكن مع الوقت توسيعه ليشمل دولا أخرى .

بيد أن العقبة الأساسية التي يصطدم بها هذا المشروع ،
هو تواجد الثورة الفلسطينية في لبنان ونموها البشري والسياسي
والعسكري . ومن هنا كان أعمال حريق الدم الرهيب في لبنان
في أبريل — نيسان ١٩٧٥ ، لتحطيم هذه العقبة ولوى ذراع لبنان
للقبول بالمشروع . لكن الثورة وشعب لبنان تمكنا من محاصرة هذا
الحريق حتى الآن .

في إطار هذا التحليل ، يرى اليسار المصري « الخطر
الأمريكي » و « المسازق الأمريكي » وجهين لعملة واحدة في نفس
الوقت .

ومن خلال هذه الرؤية ، يفهم اليسار أن « الحديد الأمريكي
ساخن » بالفعل للطرق .

ولكن كيف يكون الطريق ؟

من الطبيعي الاستبعاد أسلوب قطع العلاقات مع الولايات
المتحدة ورفض الاتصال بها . فهذا أسلوب « حماسي عاطفي »
لم يجد شيئا . لأنه من غير الممكن تجاهل أمريكا ووزنها في المنطقة

وفي العالم رغم كل ما أصابها ، بمجرد اغماض العين عنها .
والثورة الفيتنامية لم ترتكب هذا الخطأ مرة واحدة خلال نضالها
البطولي رغم كل ما ارتكبته أمريكا في حقها من جرائم بربرية .

نظرق الحديد الأمريكي الساخن ، الآن ، لا يعنى عدم الاتصال
والتباحث مع أمريكا . لكن هذا الاتصال والتباحث لا يعنى في الوقت
نفسه قبول أمريكا كوسيط أو حكم في صراعنا مع إسرائيل ، الذي
هو في جوهره صراع مع الامبريالية الأمريكية ذاتها . وإنما يجرى
الاتصال والتباحث ، بالأسلوب الفيتنامي الدبلوماسي الثوري ،
الذي ثبت نجاحه . وذلك على مستويين ، في وقت واحد ، مستوى
مائدة المفاوضات . ومستوى الحركة الضارية والمهددة للمصالح
الأمريكية والعدوان الاسرائيلي معاً ، بحيث نزيد من خناق
« مازقهما » .

والترجمة العملية في واقعنا وظروفنا الراهنة لهذا الأسلوب ،
تكون بالتفاوض مع « أمريكا » من منطلقاتنا الأساسية كحركة
تحرير وطنية عربية شاملة .

وإذا كان من غير المتاح — حالياً — قيام مصر وسوريا بشن
هجوم عسكري جديد ، فإن البديل يتحدد في اتجاهين .

الاتجاه الأول ، في الاستعداد العسكري المرثى والرادع من
جانب من مصر وسوريا في مواجهة العسكرية الاسرائيلية .

والاتجاه الثاني ، هو تمكين الثورة الفلسطينية بقدراتها
النضالية ، التي تأكدت ، بضربات الموجهة الأخيرة في العمق
الاسرائيلي . من مضاعفة نشاطها العسكري والسياسي معاً .
وذلك بتوفير حرية الحركة الآمنة لها داخل الأرض العربية وداعمها
بمزيد من الامكانيات المادية والعسكرية .

اليسار المصرى

الموقف من السوفيت

بروز خلافات سياسية بين النظام المصرى والنظام السوفيتى، ليس بالمفاجأة التى تدهم اليسار المصرى ، من حيث لا يدرى او يحتسب . على العكس . كان انخلاف — وما يزال — امرا واردا ومتوقعا بدرجات متفاوتة من حين لآخر .

بتعبير آخر : اليسار المصرى ، على عكس تصور خصوم واعداء قيام صداقة استراتيجية مصرية سوفيتية ، يقيم هذه الخلافات على أنها « ظاهرة طبيعية » فى نشأتها وحدثها . سواء فى الماضى ، منذ عقد الرئيس « عبد الناصر » صفقة الأسلحة الشيكية عام ١٩٥٥ ، ثم التئيك فى خصومة علنية مع « نيكيتا خروشوف » عام ١٩٥٨ . أو فى الحاضر ، منذ عقد الرئيس « السادات » معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧١ ، ثم أنهى مهمة الخبراء العسكريين السوفيت عام ١٩٧٢ .

وينطلق اليسار المصرى ، فى هذا التقييم ، من الواقع الحى ، وعدم القفز على الحقيقة الموضوعية ، التى تؤكد وجود

تمايز جوهري — أيديولوجي واجتماعي — بين كل من المجتمعين
المصري والسوفيتي ، وبالتالي تمايز نوعي في الطبيعة الطبقية
والفكرية للقيادة السياسية التي يفرزها كل منهما وتباين مناهج
الرؤية والتحليل التي تمارسها كل من القيادتين — يؤسسها
المختلفة — ازاء المشاكل والقضايا التي تواجهها ، على المستوى
المحلي والمستوى للدولى معا .

كيف ؟

الاتحاد السوفيتي ، نتاج أول ثورة اشتراكية ، بالمفهوم
الماركسي اللينيني ، في التاريخ الانساني . تستهدف — في المدى
الطويل — بقاء نظام شيوعي . ولقد انتهت هذه الثورة — حتى
الآن — الى تكوين مجتمع اشتراكي لا طبقي ، يقوم على أساس
تحالف بين الطبقة العاملة المسيطرة وبين الفلاحين . والسلطة
في هذا المجتمع — بجميع أجهزتها — هي تعبير عن دكتاتورية
البروليتاريا « ، التي تصفى أسس وكيانات كل الطبقات ،
وتصادر ما كانت تتمتع به من حريات وحقوق وامتيازات ، لصالح
الطبقة العاملة .

في حين أن مصر المعاصرة ، هي وليدة ثورة يوليو ، التي
استخدمت — لأول مرة في العالم الثالث — أسلوب الانقلاب
العسكري في أحداث ثورة وطنية . تقودها طليعة الطبقة الوسطى
في القوات المسلحة والمجتمع . التحمت بالجمهير الشعبية ، وذلك
من أجل انجاز التحرر السياسي والاقتصادي . وتصفية طبقتي
كبار ملاك الأراضي والراسمالية الكبيرة ، دون بقية الطبقات
الأخرى . وفي هذا المجتمع ظلت السلطة — عامة — في أيدي
الطبقة الوسطى وكوادرها الوطنية ، مستندة الى قاعدة جماهيرية

عريضة ، اتخذت شكل تحالف عام غير حزبي . ترفض المجتمع
اللاطبقي ودكتاتورية البروليتاريا . وتحرص — دوماً — على تمييز
« الاشتراكيته » التي تقرب الفوارق بين الطبقات ، عن
« الاشتراكية الماركسية » التي تلغى الطبقات .

بجانب هذه الحقيقة التي « تميز » النظام المصري عن النظام
السوفيتي ، هناك حقيقة أخرى « تجمع » بينهما في ساحة عمل
مشترك .

مرة أخرى ، كيف ،

إن « مصر المعاصرة » ، في سعيها لتحقيق استقلالها
السياسي والاقتصادي ، وتنمية مجتمعها المتخلف ، ونقله من
مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة ، اصطدمت اصطداماً عنيفاً
بالامبريالية العالمية واحتكاراتها ومراكزها العدوانية ، سواء في
شكل قواعد واحلاف عسكرية (قواعد السويس وعدن وليبيا
وحلف بغداد) أو في شكل دولة عنصرية توسفية (إسرائيل) .

على ساحة هذا الصدام التاريخي ، تم اللقاء بين « مصر —
يوليو » وبين « الاتحاد السوفيتي » ، في مواجهة نفس الأعداء .

ورغم اختلاف منطلقات وأهداف كل منهما ، فإن مصر وجدت
في الاتحاد السوفيتي أقوى نصير عالمي لها ، سياسياً واقتصادياً
وعسكرياً . كما إن الاتحاد السوفيتي وجد في « مصر يوليو » ، بما
تتمتع به من مركز جغرافي حساس وثقل مؤثر في منطقة الشرق الأوسط
والعالم العربي ، حليفاً قوياً قادراً بحركته التحررية التقدمية ،
على تأمين تطهير هذه المنطقة الاستراتيجية من النفوذ الاستعماري .

والحد من خطر استخدام أراضيها ، التي تعتبر « بطن الاتحاد السوفيتي » قواعد للمدوان عليه .

هكذا ، قامت على أساس « حقيقة التمايز » في نوع المجتمع والسلطة من ناحية ، « وحقيقة التوحد » في العمل والأهداف ضد الامبريالية والعنصرية الصهيونية والتخلف من ناحية أخرى ، أول وأخطر علاقة من نوعها — ذات نطاق استراتيجي خاص — بين أكبر نظام اشتراكي ماركسي لينيني ، وبين أكبر نظام وطني تقدمي في العالم العربي والشرق الأوسط .

وبقدر ما كانت « الحقيقة الأولى » تثير الخلافات بين النظامين والقيادتين بقدر ما كانت « الحقيقة الثانية » ، تلحم بينهما وتشد أحدهما إلى الأخرى بروابط الصداقة والتعاون .

على أننا يجب أن نضيف إلى هاتين الحقيقتين ، « حقيقة ثالثة » كان لها دوماً — وما يزال — تأثيرها وانعكاساتها ، الإيجابية والسلبية معا ، على مسار العلاقات المصرية السوفيتية . ونعني بها مدى « المسؤولية العالمية » لكل من البلدين في ممارسة حقوقه وواجباته الاستراتيجية ، على المستوى السياسي العملي .

أن مسؤولية الاتحاد السوفيتي — في صراعه مع الامبريالية العالمية — تتجه في شمول عام نحو الحد من النفوذ الأمريكي وحصاره ، وفرض مبادئ التعايش السلمي في العلاقات الدولية ، ذرعا لخطر الحرب النووية . والعمل من أجل انتصار النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي . وحماية ودعم البلدان الاشتراكية في أوروبا وآسيا ، وحركات التحرر الوطني وبلدانها المستقلة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

بإختصار هى مسئولية دولة عظمى ، تجاه حاضر ومستقبل العالم كله .

ومن الطبيعى أن الاتحاد السوفيتى ، فى ترجمته العملية لهذه المسئولية يضع استراتيجيته وتكتيكاته على أساس جدول معين من الأولويات ، يراعى فيه أول ما يراعى ، حماية السلم العالمى على أساس مبادئ التعايش والانفراج الدولى وأمن المعسكر الاشتراكى ، وفاعلية وتقديم كل من حركات التقدم الوطنى والحركات الاشتراكية فى العالم .

أما مسئولية النظام المصرى ، فانها تتحدد — أساسا — فى مواجهة مشاكله المباشرة من تأمين الاستقلال وحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة ، وتحرير الأرض المحتلة . وذلك فى إطار حركة التحرر الوطنى وبلدانها فى العالم الثالث ، واتخاذ موقف الحياد الإيجابى وعدم الانحياز الى أى من المعسكرين الاشتراكى أو الرأسمالى . بمعنى أن حدود المسئولية العالمية لمصر ، أضيق نطاقا بالضرورة من مسئوليات الاتحاد السوفيتى الأهمية الطابع .

وفى ترجمة « مصر — يوليو » لهذه المسئولية العالمية ، كان ضروريا أن تنظم جدولا خاصا بأولويات المشاكل ، تركز فيه أول ما تركز ، على « الخاص من قضاياها » : الاستقلال والتنمية الاقتصادية فى مواجهة العدوان الإمبريالى الصهيونى ، وتواجدها وتربطها العضوى بالوطن العربى ، تكوين جبهة واسعة من بلدان العالم الثالث فى حدود سياسة الحياد وعدم الانحياز .

وبسبب عدم التطابق — الكمى والنوعى ، الزمنى

والتنظيمى — بين بنود جداول الأولويات لكل من مسئوليات مصر والاتحاد السوفيتى ، كان لا مفر أيضا من وقوع خلافات صغيرة أو كبيرة فى هذا المجال .

من هنا ، يمكن القول ان العلاقات المصرية السوفيتية محكومة — موضوعيا وبغض النظر عن المشاعر الذاتية والعلاقات الشخصية بين قيادات البلدين — بحصيلة التفاعل الموضوعى بين هذه الحقائق الثلاث :

✱ حقيقة التمايز النوعى بين النظامين .

✱ حقيقة اللقاء على الساحة المشتركة .

✱ حقيقة تعدد جداول الأولويات فى ممارسة المسئولية الوطنية والدولية .

ويختم ان هذه الحصيلة ، تتفاوت بالضرورة فى نتائجها من وقت لآخر . وذلك بحسب الوزن الذى تمثله كل حقيقة من هذه الحقائق ازاء الآخرين ، فى ظرف معين وقضية معينة .

ومع ذلك ، فإنه يبين من استقراء حركة الاحداث ، ان تجارب البلدين — فى السلم والحرب — قد عمقت ، نسبيا ، من جذور حقيقة الالتقاء على الساحة المشتركة ، وذلك بالقياس الى جذور الحقيقتين الآخرين .

لعل هذا مايفسر ، انحرغم موجبات الخلاف التى ثارت واثيرت ، بين آن وآخر ، فى بحر الصداقة المصرية السوفيتية ، الا انها

— بصفة عامة — تكسرت أو انحسرت أو توقفت عند شواطئ « جزيرة اللقاء التاريخي المشترك » .

إذا استخدمنا هذه الرؤية الفكرية ، في امتحان وتقييم التجارب العديدة في العلاقات المصرية السوفيتية المعاصرة ، على مدى السنوات العشرين الماضية (من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٥) فإننا نستطيع أن نصوغ قانون حركة هذه العلاقة في خطين أساسيين :

✳ إزاء التمايز بين النظامين المصري والسوفيتي لا مفر من وقوع خلافات ، ولكن في إطار صداقة لا بديل متاحا أو يمكننا لها موضوعيا ، سواء بالنسبة لمصر أم بالنسبة للسوفيت .

✳ في كل مرة ثار الخلاف ، وبدأ أنه يهدد بإحداث صدع في بناء الصداقة ، تضاعفت جهود الطرفين — المباشرة وغير المباشرة — عند نقطة الخطر ، في سبيل تجميده ، ثم تسكينه ثم علاجه بفعل حيوية المصالح المشتركة . والانطلاق بالعلاقة — بعد ذلك — الى مستوى أفضل ، عما كانت عليه قبل وقوع الخلاف .

هكذا مضت حركة الصداقة المصرية السوفيتية دائما : من توافق الى خلاف ... الى توافق أشد الى خلاف أكبر ... الى توافق أوسع ... الخ .

قيل عام ١٩٥٥ ، كان عيد الناصر دائم التنديد بما يسميه الاستعمار السوفيتي . وكتب بنفسه مقدمة في سلسلة « كتب

اخترنا لك « التي كانت تصدرها صحيفة الاستعلامات ، هاجم فيها بقسوة « الشيوعية السوفيتية » وخطرهما على مجتمعات الثورة الوطنية . ورفع شعار « لا شرق ولا غرب » . غير أنه في عام ١٩٥٥ ، اصطدم بالعدوان الاسرائيلي على غزة والتمساع الولايات المتحدة عن تسليم الجيش المصري . والتقى ، في مؤتمر باندونج ، مع الاتحاد السوفيتي وعقد صفقة الأسلحة . ثم كان الانذار السوفيتي الشهير عام ١٩٥٦ ضد العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر بسبب تأميمها لقناة السويس . وبدأت بذلك أول مرحلة في تاريخ الصداقة المصرية السوفيتية المعاصرة .

في عام ١٩٥٨ ، تفجر خلاف علني حاد بين «عبد الناصر» و « خروتشوف » واتهم الرئيس المصري الرئيس السوفيتي بأنه يؤلب الشيوعيين في سوريا ومصر ضد وحدة البلدين خاصة والوحدة العربية عامة ، غير أنه لم تمض شهور معدودة حتى عادت المياه الى مجاريها ، أكثر صفاء . وتم توقيع عقود بنسباء السد العالي بأسوان ، الذي كان — وما يزال — يمثل أكبر تحد للثورة المصرية في وجه الامبريالية العالمية .

في عام ١٩٦٧ ، قبل اندلاع حرب الأيام الستة ، ثار الخلاف بين مصر والاتحاد السوفيتي حول مخاطر دفع التوتر المصري الاسرائيلي الى حافة الحرب . بيد أنه عندما وقعت الحرب ولحقت الهزيمة بمصر وسوريا ، اشتدت أواصر العلاقات المصرية السوفيتية من جديد . ونشط السوفيت ، عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، الى مساندة مصر في محنتها ، بدعم فاق دعم السوفيت الى عدد من البلدان الاشتراكية .

في عام ٦٩ - ١٩٧٠ ، توترت العلاقات المصرية السوفيتية من جديد ، بسبب الخلاف حول طرق مواجهة الفيازات الاسرائيلية على العمق المصري (مصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر وجسور الصعيد) ، بيد أن هذا التوتر زال بعد استجابة الاتحاد السوفيتي الى طلبات مصر الخاصة بالصواريخ المتطورة . وبايفاد مجموعة كبيرة من الخبراء العسكريين لتدريب القوات المسلحة المصرية والمساهمة في إعادة بنائها على نحو يواكب التطورات الحديثة في الحروب . ولأول مرة ، في تاريخ الاتحاد السوفيتي ، أرسل جنوده الى بلاد غير اشتراكي ، يعملون ويسقطون شهداء تحت علم غير علمه الأحمر .

في عام ١٩٧١ ، بعد وفاة عبد الناصر وحسم الصراع على السلطة لصالح الرئيس السادات ضد ما سمي بمراكز القوى ، هبت عواصف تداخلت فيها رياح متعددة الاتجاهات ، زعزعت من استقرار العلاقات المصرية السوفيتية . غير انه ما كاد شهر مايو - أيار من نفس العام يقترب من نهايته ، حتى كان الطرفان قد عقدا معاهدة للصدقة والتعاون لمدة خمسة عشر عاما ، كانت الاولى من نوعها في تاريخ الاتحاد السوفيتي وحركات التحرر الوطني .

في عام ١٩٧٢ ، تصاعدت موجات شديدة من الخلاف حول كفاية وكفاءة الأسلحة السوفيتية الموردة الى مصر ، وانتهت الى اصدار الرئيس السادات قراره في يوليو - تموز من نفس العام ، بانتهاء مهمة الخبراء السوفيت . وبدا الأمر يتجسس في شكل يقرب من القطيعة الكاملة بين البلدين . ولكن ما أن اشتعلت حرب أكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٣ ، حتى انشأ

الاتحاد السوفيتى جسرا جويا يحمل امدادات الاسلحة الى مصر .
وعناد اللقضاء بين البلدين ، سياسيا وعسكريا ، الى درجة ان
« البعثات » اشاد بالسلح السوفيتى وعون الصديق ، فى حين
هدد « بريجنيف » بالتدخل السوفيتى المنفرد ، اذا لم تدعن
اسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٨ بوقف اطلاق النار .

ثم تجددت الخلافات المصرية السوفيتية حول مفهوم الطريق
الى « حل سلمى عادل » . وموقع سياسة الخطوة بخطوة الأمريكية ،
من مؤتم جنيف وتاريخ عقده ونوعية اطرافه وجدول أعماله
وكيفية عمله .

وفى الوقت الذى طالب فيه الاتحاد السوفيتى بموقف عربى
موحد (مصرى — سورى — فلسطينى) يجرى التنسيق بينه وبين
الموقف السوفيتى لمواجهة التنسيق الاسرائيلى الأمريكى ، فان مصر
رفضت العودة الى ما تسميه « حالة استقطاب » لطرف عربى —
سوفيتى ، مقابل طرف اسرائيلى — أمريكى . وترى انه بتعاملها
المباشر مع أمريكا ، التى تملك اكبر قوة ضاغطة على اسرائيل ،
تحول بين عودة حالة الاستقطاب والجمود فى الموقف . وطالبت مصر
فى نفس الوقت ، الاتحاد السوفيتى بتعويضها عن خسائر
الاسلحة التى فقدتها خلال حرب أكتوبر — تشرين الاول مثلما
حدث مع سوريا . ومثلما فعلت أمريكا مع اسرائيل على نحو
مضاعف . كما طالبت بإعادة جدولة الديون ، بما يمنح مصر قسرة
سماح ، تتوقف فيها عن سداد الأقساط المستحقة .

أما الاتحاد السوفيتى ، فطالب يبحث جميع هذه الخلافات
فى إطار معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين ، وليس تحت
ضغط الحملات السياسية والصحفية المعادية له . ورأى انه بحكم

طبيعة نظامه الاشتراكي وتاريخ علاقاته مع مصر ، لا يمكن ان
يوضع على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها
الجديدة مع مصر .

واقعا ان الجديد في ، خلافت ١٩٧٥ ، المصرية السوفيتية
عن كل ما سبقها من خلافت ، هو ذلك التواجد النشط للولايات
المتحدة في المنطقة بعد حرب أكتوبر — تشرين الأول . والذي تحاول
واشنطن من خلاله ، احراز كسب في الشرق الأوسط يعوضها عن
هزيمتها في الشرق الأقصى . وأمريكا في هذا السبيل تمارس ما يمكن
ان يسمى ((بدأومانية اقتحام)) سريعة الحركة ، تستهدف من
ورائها تبويض وجهها التقديري القبيح في المنطقة ، وانعاش القوى
الاجتماعية الجديدة الناشئة ذات الطموحات الرأسمالية الطفيلية .

في حين ان الاتحاد السوفيتي التزم ، الى حد كبير ،
((بدأومانية المصير الدفاعية)) البطيئة الخطوات ، مستندا
الى رصيده الايجابي في المنطقة ، والتي انه — في الواقع — ليس
ضده التنامية علاقات ودية بين مصر والولايات المتحدة . ولكنه فقط —
ضد المساواة في النظرية والسياسة التعامل بينه وبين الولايات
المتحدة ، وكأنه دولة امبريالية أخرى ، مجرد انه مثل أمريكا
— قدرة وطلاقة — قوة عظمى نووية .

ليس من شك في ان هذا «العامل الأمريكي الجديد» يعقد
ويعمق من الخلافات الزاهنة بين مصر والاتحاد السوفيتي . وذلك
على نحو غير مألوف — تاريخيا — منذ عشرين عاما . ومن هنا
يبرز التساؤل عما اذا كانت هذه الخلافات خارجة وهتمرة على
حكم القانون الموضوعي لحركة العلاقات المصرية السوفيتية ؟

رغم التسليم بجدية وجدة الخلافات الراهنة ، ودور العامل الأمريكي النشط في الموقف ، فإن اليسار المصري لا يعتقد - مع ذلك - ان معالجة هذه الخلافات تستعصى على حكم القانون التاريخي .

ليس هذا الاعتقاد ، وليد التمنيات المتقائلة . وانما هو مبنى على معطيات الواقع الحي وأكثر احتمالاتها رجحانا ، بحسب اتجاهه حركة الأحداث في المستقبل المنظور .

كيف ؟

ان « العامل الأمريكي الجديد » ، لا يتحرك دون قيود . فهو ، أولا ، يأتي اليسوم في ظروف الانفراج الدولي والتعايش السلمي ، لا في ظروف الحرب الباردة . وهو ، ثانيا ، يتعامل مع نظام وطني ، ليس في استطاع ان يفرط في استقلاليته والا فقد مبرر وجوده . وهو ، ثالثا ، يواجه بموقف عدائي قوى من قوى عديدة في العالم العربي ، مشحونة بالشك والريبة . وهو ، رابعا ، يرافق تغيرا في سياسة المقاطعة الكاملة للاتحاد السوفيتي التي كانت تنتهجها بعض النظم العربية المحافظة والتقليدية ، نحو سياسة اقتراب محدودة .

وهذا يعني ان «العامل الأمريكي الجديد» ليس في قدرته ، في هذا المناخ ، ان يجبر العالم العربي ودوله - بطريقة «فوستر دالاس» في بداية الخمسينات - على الاختيار القطعي : واشنطن او موسكو .

والعامل الأمريكي الجديد ، وان كان يبدو اليوم في اوج

نشاطه ، لأن الأمر ما يرح في حدود محاولة الخروج من مأزق حرب أكتوبر وأزمة الطاقة ، بأسرع وقت ممكن عن طريق عمليات فصل بين القوات العربية والإسرائيلية وتحقيق انسحابات جزئية من الأرض المحتلة . ولكنه من المحتم أن يصطدم في النهاية بجوهر الصراع العربي الإسرائيلي وطبيعة ما يسمى بالتسوية السلمية للصراع ، داخل أو خارج مؤتمر جنيف . وهذه التسوية تعني : مصريا - على الأقل - تحرير كل الأرض العربية المحتلة في ١٩٦٧ وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الجزء المحرر من فلسطين . وفي هذا الصدام المتوقع ، فإن لولايات المتحدة لن تستطيع أن تتخلى نهائيا عن علاقاتها الاستراتيجية الخاصة بإسرائيل في المنطقة .

في حين أن الاتحاد السوفيتي ، يظل دائما ، متحررا من كسل قيد - تقريبا - في حركته المساندة للثورة الفلسطينية ، ولاستعادة مصر وسوريا لكل شبر من أراضيها المحتلة .

والعامل الأمريكي الجديد ، في حركته الاقتصادية يمس قشرة اجتماعية محدودة في مصر والعالم العربي ، ذات طبيعة طبقية . منفصلة عن عمليات التنمية والتقدم ، ومحاصرة شعبيا .

أما الاتحاد السوفيتي ، فإنه في حركته الاقتصادية يتعامل بنعوناته وقروضه الصناعية والفنية الكبيرة ، مع أوسع القطاعات والقوى الاجتماعية التي ربطت مصرها بعملية التنمية والتقدم . بما في ذلك الرأسمالية الوطنية المنتجة . بل أن شريحة هامة من هذه الرأسمالية الوطنية المنتجة التي تضم الحرفيين وصغار المنتجين لسلع معينة ، كالأحذية والأثاث والملابس الجاهزة ، ويقدر حجمها الاجتماعي بثلاثة ملايين نسمة ، تعتمد اعتمادا كليا على

سوق الاتحاد السوفيتي خاصة والسوق الاشتراكي عامة . وليس
امانها أسواق بديلة أخرى :

والعامل الأمريكي الجديد ، عازف تماما — بحكم طبيعته
وظروفه — عن تنمية القدرة العسكرية للقوات المسلحة المصرية
أو السورية . أو غيرها من القوات العربية ذات الوزن في أي صدام
مع إسرائيل ، مثل القوات العراقية والجزائرية .

وذلك على عكس الاتحاد السوفيتي تماما . فعلى الرغم من
الخلافت المصرية السوفيتية الراهنة وقرار تنويع مصادر السلاح
فإن الرئيس السادات يحرص على التأكيد بأن ٩٠٪ على الأقل
من سلاحنا يظل سوفيتيا .

نستطيع أن ندعى بالمقارنة ، أني العديد من القضايا
والمجسالات . بيد أن ما اقتصرنا على تسجيله ، كاف للكشف
عن عدم قدرة « العامل الأمريكي الجديد » على القيام بدور
« البديل الممكن » للصدقة المصرية السوفيتية .

ومن هنا فإن الخلافات الراهنة تظل — على الرغم من
خطورتها النسبية — محكومة بقانون الحركة التاريخي للعلاقات .
لكن فاعلية هذا القانون وسرعة علاجه لخلافات تتوقف
أولا راجعا ، على ضرورة بذل جهد مشترك وهناء من الطرفين
لوقف التدهور ورأب الصدع .

على هذا الأساس يتناول « اليستار المصري » هذه القضية
من منطلق المسؤولية الوطنية . ويأج على ضرورة تطويق الخلافات
المصرية السوفيتية الراهنة ، بروج ونصوص وماهدة التعاون

والصدقة السوفيتية ، وممارسة سياسة التوازن بالنسبة لمصالحنا الوطنية والقومية في التعامل الدولي ، على نحو لا يساوى ، بطريقة ميكانيكية ، بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا مجرد أن كلا منهما دولة عظمى نووية . فالسكر والملح ، يتشابهان في أن كلا منهما أبيض اللون ، غير أن الفرق بينهما هائلة في النوع والطعم .

وإذا شئنا ، في النهاية ، أن نلخص موقف اليسار المصري من العلاقة مع الاتحاد السوفيتي وأمريكا ، في ظروفنا الوطنية والقومية والعسكرية المعاصرة ، فإننا نقول :

* الخلاف مع الاتحاد السوفيتي ، وارد في إطار مصالحنا الوطنية والقومية ، على أرضية الصداقة .

* التعامل مع أمريكا ، وارد أيضا في إطار مصالحنا الوطنية والقومية ، على أرضية نضالنا ضد التبعية والصهيونية . . .

اليسار المصرى

المغرب

ربما لا يكون دقيقا القول أن هناك موقفا أيديولوجيا موحدا ، من قضايا القومية العربية ، والطريق إلى بناء الوحدة بين الأقطار العربية ، تتفق عليه المدارس والفصائل المتعددة لليسار المصرى . وتتلور عنه استراتيجية محددة المعالم تقود حركته في هذا المجال . وتحدد طبيعة العلاقة بين النضال الوطنى الخاص وبين المشاركة في النضال العربى العام . وتحكم بالتالى تكتيكاته العملية ، خلال المرحلة التى تغطى المسافة الزمنية من المستقبل المنظور ، الممتدة حتى نهاية القرن العشرين .

غير أننا لا نقتد الدقة — مع ذلك — إذا قررنا أن اليسار المصرى ، بصورة عامة ، بات على قناعة من أن القومية العربية حقيقة موضوعية . وأنه لا تناقض بين خصوصية الوطنية المصرية وبين الانتماء إلى القومية العربية . وأن لا مستقبل لمصر خارج الوطن العربى ، كما أن الجسم العربى المعاصر يفقد جانبا هاما من حيويته بانعزال مصر عنه .

ويمكن القول ، بصفة عامة إن اليسار المصرى ينطلق في ممارسته لسياسته العربية من ست نقاط محورية :

النقطة الأولى ، تبدأ من الاعتراف بالحقيقة الجيوسياسية (الجغرافيا السياسية) التي كشفت عنها حركة الأحداث بجلاء . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وهي أن مصر جزء له ورنه وتوضعه التميزان من كيان واحد ، يضم ما بات متعارفا على تسميته « بلاد العرب » . وهي البلاد التي ما فتئت ، تاريخيا ، تتبادل بعمق خاص وطرق مباشرة ، التأثير المتبادل فيما بينها ، حضاريا وسياسيا ومصالح اقتصادية وأمنية . وتندم بعضها مع بعض في كتلة جغرافية ، أرضية بحرية ، تتحكم في مواقع استراتيجية بقرتي آسيا وأفريقيا . وقد تضاعفت أهمية وخطورة هذا الكيان القومي — رغم انقسامه الى دول — بعد قيام الاتحاد السوفيتي على تخوم ظهره . واندلاع ظاهرة الصراع العالمي المتعدد المراحل والطبيعة والأشكال (الساخن والبارد والسلمي) بينه وبين مجموعة البلدان الرأسمالية التي قفزت الولايات المتحدة الى زعامتها ، مع بداية انسول الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية . واستمرت أهمية وخطورة الكيان العربي في التصاعد ، مع اكتشاف الثروة البترولية الهائلة التي تختزنها منطقتا الخليج والمغرب العربيين ، وتنامى الغزو الصهيوني لفلسطين وتهديده المباشر للامن المصري في حد ذاته ، وباعتباره حجر الزاوية في أمن الكيان العربي ككل .

ويتحدد **النقطة الثانية ،** في ان اعتراف المصريين ، الذين ساقوا أشقاءهم في البلدان العربية في تكوين الوطن العربي والسوق الاقليمي الموجد والدولة المركزية الحديثة ، بهذه الحقيقة الجيوسياسية ، جاء نتيجة تراكم الوعي بوحدة المصير بين مصر وبلاد العرب ، بمعدلات كثرية ونوعية ، سريعة ومتلاحقة ، عشية النصف الثاني من القرن العشرين ، والنهوض الحديث للحركات

الوطنية العربية ذات النفس القومى . وذلك فى مقابل هيمنة
 التتويج التقوى الاقليمى حول النيل والبحر الأبيض المتوسط
 مع التطلع لالتحام بأوروبا ، والافتتان المضى بالذات المصرية ،
 الذى يشربه - وخاصة فى قطاعات من البرجوازية - عقدة التعالى
 على العرب « الأدنى تطورا » . ويمكن القول ان عملية التزاخم
 المعاصرة الوعى العربى فى مصر ، واتتبت الصدام التتالى الاول
 مع الخطر الصهيونى الذى تمكن من فلسطين عام ١٩٤٨ ، وما
 اشتر عنه من هزيمة عربية شاملة ، كان لها عرق مصرى
 خاص هناك . الثورات السياسية والاجتماعية الخطيرة للمجتمع
 المصرى يتتاليده الانعزالية ودولته البيروقراطية وقتذاك . ومن هنا
 تكشف بشكل مجسوس انقذخل بين الطابع الوطنى الخاص
 « الهذلية المصرية » ، فى السياسة والاقتصاد والامن ، وبين
 الطابع العام القومى للاستقلال السياسى والاقتصادى والتنمية
 العربية المشتركة . هذا التداخل الذى جسد اول تعبير جوهري
 له فى تلك العلاقة الوثيقة بين انفجار ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة
 الضباط الاحرار فى مصر وبين وقوع الهزيمة العربية فى حرب ١٩٤٨
 مع الصهيونية . منذ ذلك الوقت وعت فصائل اليسار المصرى ،
 بدرجات متفاوتة من العمق ، الدور الحيوئى النقص لمصر ،
 مجتمعها ونظامها ، فى حركة الكيان العربى . ندواء فى الصراع ضد
 الامبريالية والاستعمار القديم والجديد والاحتكارات الاجنبية
 والتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، او فى تحديد علاقاته الدولية
 ووقفه من الصراعات بين المعسكرات الحسالية . وساعد
 على ذلك الانتشار المتعاظم لافكار وحركات القومية العربية
 والحضينا للمجتمع المصرى ، والتنبيه لضرورة وحيوية البقد القومى
 لثورة يوليو بقيادة عبد الناصر . والتفاعل - ايجابيا وسلبيا -
 مع تجزئة الوحدة المصرية السورية فى بثاتها وانكسارها معا .

واستمرار التحدى الصهيونى ، الذى نجح بعد حرب ١٩٦٧ فى احتلال كل فلسطين وأجزاء من أراضى مصر وسوريا . ويات يطرُق يقبضته العنصرية المدمرة أبواب الكيان العربى فى كل الاتجاهات . ويمد ذراعه المسلحة الطويلة الى منابع البترول فى السبعودية ومنطقة الخليج . وهكذا جعلت هزيمة ١٩٦٧ من « الكل » فى انهم الاسرائيلى « عربا مهددين » .

وتتركز النقطة الثالثة ، فى ان معطيات ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية والحروب العربية الاسرائيلية المتعاقبة ، وبرز الدور القيادى لمصر فى الساحة العربية بعد تفجر ثورة يوليو ١٩٥٢ وتوالى الثورات الوطنية فى عدد من البلدان العربية ، أدت الى نمو حركة التحرر المعاصرة ، واكتسابها بجانب بعدها القومى التحررى الوحدوى ، بعدا اجتماعيا يعبر عن ارادة متنامية للجماهير العاملة المطحونة فى بناء حياة افضل ذات علاقات اجتماعية لكثرت تقديما . تفاوت التعبير عنها ، بايديولوجيات والجراءات متعددة ، من العدالة الاجتماعية الى الاشتراكية ، ومن وحدة العمل بين الاقطار العربية الى وحدة الكيان القومى .

ففى الاطار الاجتماعى ، تراوحت الايديولوجيات وتصارعت حركاتها السياسية ، بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية التعاونية والاشتراكية الاسلامية والاشتراكية العربية والاشتراكية العلمانية ذات الطريق العربى الخاص .

وفى اطار الوحدة تعددت الحركات وتناقضت المفاهيم ، حول مدى اسبقية هدف الوحدة على كل من هدفى التحرر القومى والاشتراكية فى جدول مهام حركة التحرر العربى . وثار الجدل ، السلمى والعنيف ، حول نوعية الوحدة المطلوبة وصياغتها وهل

تقبل في البداية وحدات اقليمية محدودة ، كخطوات على طريق الوحدة الشاملة . أم أن من شأن هذه الوحدات الاقليمية أن تكرر التجزئة بشكل جديد ، وعمّا اذا كانت الوحدة عملاً سياسياً بحتاً ، لا يشترط سبق بنسباء الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية . أم أن هذا التكامل هو الخطوة الأولى الصحيحة على طريق الوحدة السياسية الشاملة ؟

وننتج عن هذا كله استنزاف خطير لقوى حركة التحرر العربية وتفقيت وحداتها ، ليس فقط في سلسلة من الصراعات السياسية والدائمة بينها وبين القوى الرجعية والمحافظة في الكيان العربي ، التي تحصنت بشعار الاسلام بديلاً عن الاشتراكية ، وبوحدة العالم الاسلامي بديلاً عن وحدة الوطن العربي . وانما فيما بين نظم وقوى وفصائل حركة التحرر ذاتها ، (البعثيون والناصريون والقوميون العرب والشيوعيون بفصائلهم المختلفة وثوار الجزائر والمغرب) .

وقد حالت الصراعات الداخلية بين نظم وفصائل حركة التحرر العربي دون أحداث تغير حاسم ، له طابع الاستمرار والظبية في علاقات القوى داخل اساحة العربية مع النظم والحركات الرجعية والمحافظة ، سواء فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية او القومية .

وبات الوطن العربي يختزن نوعين من الطاقة يتصارع احدهما مع الآخر ، في حين يخلق الخطر الصهيوني فوق رؤوس الجميع: الطاقة البترولية التي تتحكم فيها الى حد كبير القوى والنظم الرجعية والمحافظة ، والطاقة الجماهيرية الطامحة للحرية والتقدم

الاجتماعي والاقتصادي . ودلت تجربة الربيع الآخر من هذا
القرن ان ايا من الطائفتين غير قادرة وحدها — في مدى المستقبل
المنظور — على خدم الموقف لصالحها ، سواء فيما يتعلق بالقضية
الاجتماعية او القضية القومية او مسألة الصراع العربي الاسرائيلي .

من هنا ، كانت — وما تزال — المشكلة الجوهرية التي
يتصدى لها اليسار المصري ، على المستوى النظري والعمل
معاً ، هي ذلك التعقيد والداخل البالغ العمق ، فيما يتعلق
بدواصلة مسيرة الحرية والاشتراكية والوحدة ، في الوقت الذي
تحتم فيه الظروف الموضوعية وعلاقات القوى بناء وحدة
نضال قومي شامل لمواجهة الخطر الصهيوني التوسعي .

ولعله كان لا بد من ان يدفع هذا الخطر بجميع العرب .
في لحظة تاريخية ، الى حافة الهاوية الثالثة التي حفرتها
هزيمة ١٩٦٧ ، حتى تسود ، بكل ثقلها ، حقيقة ان الصراع مع
الصهيونية بايديها الامبريالية والعنصرية ، هي صراع المرحلة
الرئيسي . وان كل ما عداه من صراعات اخرى يبقى فرعياً
وجانئياً بالقياس اليه . وهكذا بات التعامل ، مع المرحلة
على اساس انها مرحلة تحرر قومي من الصهيونية وتوظيف
خدماتها امكانيات الطائفتين البترولية والجماعية ، هو الخط
الذي يحكم جمال المسار النظري والعمل للنضال غالبة
اليسار المضري في جميع المجالات .

وتتبلور النقطة الرابعة ، في انه طالما ان المرحلة ، مرحلة
تحرر قومي من الصهيونية بايديها الامبريالية والعنصرية ،
فإنها تستلزم بالضرورة « وحدة الصف العربي » في مواجهة

رائيل .. وذلك على الرغم من الاختلافات السياسية والاجتماعية بين النظم والقوى العربية .

بيد ان هذا لا يعنى اھزار اھمايز بين عرب تقدميين وبين عرب محافظين ، او تجميد حركة الجماهير الديمقراطية . او تخلى مصر عن اوضاعها التقدمية وعن دورها القيادى ، لتفقدو كيانا مقبولا من المحافظين اجتماعيا ، ومجرد « حكم » يستخدم جهتاز الدولة الأكثر تطورا في ردع الحركات والنظم التقدمية ونظريتها لهيمنة القوى والنظم الرجعية والمحافظة . وألا كان معنى ذلك قهر تيار اجتماعى عربى لحساب تيار اجتماعى آخر تحت ستار « وحد الصف العربى » . في حين ان « وحدة الصف العربى » تتمد فاعليتها من اتفاق التيارين المتناقضين على موقف واحد من « الخطر المصام والمشارك » . والقول بغير ذلك يؤدى الى مصادرة انجازات التحولات السياسية والاجتماعية التقدمية التى اضاقت بزيدا من القوة المبادية والامنية في المواجهة مع اسرائيل . الأمر الذى يخفف من وحدة الصف في المواجهة ويصيرها تقتصر النفس ، لأنه ينقدها ما اتفخته حركة التحرر العربى من عناصر واسلحة جديدة ، تدلت في معطيات التصنيع والاصلاح الزراعى وبناء القطاع العام والتأهيل الفنى والتعليم الجامعى لائسباء العمال والفلاحين الذى تسند منهم القوات المسلحة اطاراتها المدربة الواعية القادرة على التعامل بكفاءة مع الاستباحة الجديدة .

كما ان ارتداد مصر عن وضعها التقدمى وتجاوزها عن دورها التيايى وانفائها دور « إنجكم » ، من شأنه ان يحث خطرا بميزان علاقات القوى في وحدة الصف العربى لغير صالح استمرار

عملية المواجهة وتطورها . ويحد الى درجة كبيرة من وزن التأثير المصري في حسم ما قد يقع داخل وحدة الصف العربي من خلافات واتجاهات متباينة خلال عملية المواجهة ، لصالح المساومة والتحدى . الأمر الذي يخلق مناخا ملبدا بغيوم الاحباطات في أجواء وحدة الصف العربي ، ويزرع بذور المساومة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي في اطار المصالح الامبريالية - و بالذات الأمريكية - وقبول التصالح مع ما يسمى بصهيونية معتدلة ، يمكن التعايش معها . وصولا الى تحجيم ، ان لم يكن تصفية ، حركة التحرر العربي عامة وحركة التحرير الفلسطينية خاصة ، من الباب الخلفي .

وحسب التحليلات الراجحة في أوساط اليسار المصري ، وأخذا في الاعتبار بكل المخاطر السابقة الاشارة اليها ، فان هناك امكانية موضوعية لبناء وحدة الصف العربي في هذه المرحلة من حول الحد الأدنى من المصالح العربية القومية المشتركة ، التي تكشف لتجميع العرب ، بغض النظر عن الاختلافات السياسية والاجتماعية ، وهم يقفون على حافة الهاوية السخيفة التي حفرتها هزيمة ١٩٦٧ .

وتتجسد هذه المصالح القومية المشتركة ، باديء ذي بدء ، في أن يكون العرب أولا أو لا يكونوا . وفي أن الخطر الصهيوني لم يعد يهدد فقط التحولات الاجتماعية التقدمية في مصر وسوريا أو العراق أو الجزائر . وانما أيضا ، وبنفس الدرجة ، بتسرول السعودية والكويت وأبو ظبي . ولا يستهدف الاشتراكي أو القومي العربي وحسب . وانما أيضا الرأسمالي الوطني والمسلم والمسيحي العربي . ولعل اثاره الحرب الطائفية في لبنان ودور

اسرائيل فيها وطلعات سلاح الجو الاسرائيلى على قاعدة تبوك
فى السعودية من الشواهد الحية على ذلك .

وليس هذا من قبيل التصورات النظرية . لقد اثبتت
معطيات الواقع الراهن ، القدرة على بناء «وحدة الصف العربى»
— طبقا لهذا المفهوم — بفاعلية نسبية ملحوظة خلال الصدام
العربى الاسرائيلى فى اكتوبر ١٩٧٣ . والذى أمكن معه ان يكون
العرب ، لأول مرة فى تاريخ الصراع ، فى موقع الفعل المهاجم
لا موقع رد الفعل الدفاعى . وان يسدد ضربات مؤثرة الى اسرائيل
تنتهى بانتصارات تكتيكية محدودة . كان لها — مع ذلك — وقع
الزلزال فى صفوف العدو على حد اعتراف قادته ومفكره .
وابتدعت «وحدة الصف العربى» صياغة لها تتمثل فى حلف قتالى
بين مصر وسوريا والثورة الفلسطينية بعمق جبهوى بترولى —
عسكرى — سياسى ، يمتد من السعودية شرقا الى الجزائر
غربا . ومن ليبيا شمالا الى اليمن الديمقراطى والسودان جنوبا .

وتكمن النقطة الخامسة ، فى ان عروبة مصر ، لا تعنى ذنى
الوطنية المصرية وسماتها الخاصة وتراثها التاريخى . ذلك ان
العروبة تستمد ثرائها من تعدد وتنوع المنابع الحضارية وتفاعلها فى
وجدان الانسان وشرابين المجتمعات على الارض الممتدة من المحيط
الى الخليج . ان خصوصية العروبة وحيويتها تأتيان من استيعابها
لحضارات ما بين النهرين والمصرية والفينيقية والمسيحية
والاسلامية ، وايداع ابناء وادى النيل وسهل الفرات وجبال
جرجرة واطلس وسد مارب والمدينة المنورة والقدس وبعليك .
والملاحظ أن تأثير الخصائص الوطنية المصرية على العروبة المعاصرة
بجميع اقطارها اقوى من تأثير أى خصائص وطنية لآى قطر عربى
منفرد آخر . وهو تأثير كان ومايزال موضع الترحيب والقبول

عربيا ، دون عقد أو حسابات . حتى أنه يمكن القول أن «مصرية العرب» — إذا صح التعبير — هي الوجه الآخر «العروبة» .

ولهذا فإن إثارة النزعات الاقليمية والانفصالية داخل مصر ، بعد حرب أكتوبر ، ومن طرف النشآت الطفيلية وكتابها ومفكرها الذين ترتبط مصالحهم مع الاحتكارات الأجنبية بجانب بعض المفكرين الليبراليين المتأثرين بالغرب ، هي في جوهرها ، تريخ لنوع من «الفتن القومية» المخططة — هدفا وتوقيتا — مع إثارة «الفتن الطائفية» والعشائرية «الانفصالية» في لبنان وغيره من البلاد العربية . وذلك بقصد اجهاض البناء المادى والروحي للتضامن العربى الجنى ، الذى اثبت جدواه وقدراته على التمر والمواجهة المتعايدة التى تقترب من نقطة الحسم مع الصهيونية والتخلف ، وذلك بعد الفشل الهجومى الأول من جانب العرب فى الصراع مع اسرائيل .

وإذا كان التاريخ قد أثبت أن أى غزوة تعرض لها الوطن العربى ، كان لابد وأن تصل الى مصر لتضمن الاله تمرار والسيطرة ، ابتداء من لهكسوس والمفول حتى الصليبيين والأتراك والفرنسيين والانجليز ، فإنه اثبت ايضا أن مصر كانت فى مقدمة القوى العربية المتباعدة من أجل تحرير واستقلال المنطقة العربية . وكان لها دور خاص فى دعم وجدة الفضال العربى المشترك ، تشهد على ذلك معارك العرب الكبرى فى حطين وعين جالوت .

واليوم ، بعد أن كشفت حرب أكتوبر — تشرين الاول ١٩٧٣ ، أن مصر بدورها القوى الخاص فى التضامن القتالى — المقرولى ، قد أسهمت مساهمة رئيسية فى توفير القدرة العربية على التصدي

للفزوة الصهيونية — الامبريالية ، بات من الضروري حقن الجسد
المصرى «بفيروس» النرجسية المتعالية والصلف الوطنى الضيق
الانفى ، لتصفية وزنها العربى واهدار دورها الخاص فى مواجهة
العروبة الشاملة . ودفعها فى النهى الى سجن القوقعة
الانقليبية ، كدولة صغيرة منعزلة فى انفل ، رغم كل رايات النصر
المرفوعة ، فائقة الناعية سواء على مستوى تطورها الوطنى
او المستوى القومى .

وهنا ، فان اليسار المصرى ، يقاوم كل محاولة لتمييز
الروابط المادية والمعنوية بين مصر ووطنها العربى ، من جانب
النشأت الطفيلية فى مصر وفى البلاد العربية . ويهيز تميزا دقيقا بين
المنظور القومى فى المحافظة على خصوصية مصر او اى بلد عربى
آخر فى اطار العروبة المشتركة للكبان العربى الواحد ، وبين
المنظور الانقلىبى الانفصالى الذى يركز على عزل مصر او اى بلد
عربى ، عن العمام والمشارك الذى يرسى — موضوعيا — قواعد
الوحدة القومية .

وثرة نقطة سادسة ، تدور حول المجاولات الدائبة لوضع
العالم الاسلامى بديلا عن الوطن العربى ، والاسلام فى تناقض مع
القومية العربية . وهى المجاولات التى لا يننى الاستعمار وقوى
التخلف عن القيام بها ، تحت شعارات واشكال متعددة ، لمقاومة
وتصفية حركة التحرر العربى وامكانية قيام اى تضامن فى مواجهة
الغزو الاجنبى .

واليسار المصرى ، فى هذه القضية ، ينطلق من حقيقة ان
الدين ، اسلاميا كان او مسيحيا ، هو عامل اساسى من عوامل
التكوين التاريخى والنفسى والحضارى للقومية العربية . وانه اذا

كان لكل من الاسلام والمسيحية ، ديناً عالمياً وعربى المنبت في
الاساس ، فانه يظل هناك عالم اسلامى وعالم مسيحى ، كلاهما
أوسع رقعة من الوطن العربى ويضم قوميات متعددة . ولكن
ذلك لا يحول بين تواجد ارضية لقاء مشترك بين القيم الدينية
للعالم الاسلامى ومصالح الوطن العربى القومية في مواجهة
الامبريالية والصهيونية والتخلف .

ولقد وقعت قيادة ثورة ١٩٥٢ ، من خلال منظورها الوطنى
القومى ، ان مصر تنتمى الى ثلاث دوائر متشابكة . الدائرة
القومية ، وهى الدائرة العربية . والدائرة الروحية ، وهى الدائرة
الاسلامية . والدائرة القارية ، وهى الدائرة الأفريقية . وليس
هناك ، كما أكدت التجربة التاريخية ، دائرة بديل عن الدائرتين
الأخريين . ولكن تبقى هناك دائرة أساسية ، هى دائرة الانتماء
القومى . وبدون دور مصر الخاص ووزنها في الدائرة العربية ،
لا يستطيع أن تقوم بدور مؤثر في الدائرتين الأخريين .

وإذا كان اليسار المصرى قد وقف - وما يزال - ضد
استغلال الدين واتخاذ عبادة تتخفى تحتها المخططات الاستعمارية
والصهيونية والاقليمية الانفصالية ، فانه في نفس الوقت يؤكد على
ضرورة التحالف الموضوعى بين العالم الاسلامى وبين الوطن
العربى من أجل التحرر والتقدم والتمايز المستقل عن الاجنبى .
والبحيلولة دون اغراق المنطقة في هوة الصراعات الدينية والطائفية
التي تتنافى مع القيم الدينية الصميمة ومثلها الانسانية العليا .
وتحرراً مسار النضال المشترك نحو عدو واحد ، بدلاً من التوجه
بكل القوة ضد العدو الحقيقى .

في ضوء هذه النقاط الست التى تبلور الاساس العام

لنظائرات النصارى المصرى العامة فى سياسته العربيه ، فان المسأله
المركزيه التى تحتل مركز الصدارة فى جدول حركته النضاليه على
مدى المستقبل المنظور ، تتحدد بدقه اليوم ١٤ فى حمايه وتطوير
صياغه الحلف القتالى المصرى - السورى - الفلسطينى ، بعمقه
البتولى والعسكرى والسياسى ، فى اطار ما يعرف باسم التضامن
العربى من حول المواجهه الشامله المعاصره لاسرائيل ، والتى
دشنتها حرب أكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٣ .

والواقع ان هذا الحلف بعمقه التضامنى ١٥ هو الاداه القوميـه
التي توصلت اليها الجماهير والنظم العربيه ، على اختلاف
اتجاهاتها السياسيه والاجتماعيه ، من خلال موجات المد والجزر .
وذلك على مدى ربع قرن من معاناة فادحة الثمن ، استهلكها
الصراع العربى الاسرائيلى . حيث كان ميزان القوى يميل دوما
لصالح الصهيونيه . ليس فقط بسبب الدعم الامبريالى لها . وانما
ايضا نتيجة افتقاد التضامن العربى وادارته القوميـه المجديه . وهى
اداه اثبتت فاعليتها النسبيه عند تجربتها فى حرب أكتوبر - تشرين
الاول ١٩٧٣ .

والحفاظ على هذه الاداه وتطويرها ، يعنى اول ما يعنى ١٦
استمرار تعميق وحده النظرة ووحده العمل على كل ساحات
المواجهه ، العسكريه والسياسيه والاقتصاديه ، عربيا ودوليا .
والحذر من انفراد أى قوه من قوى هذه الاداه فى التصرف ، تحت
اية اغراءات أو ضغوطا أو مصالح ضيقه وعابره ١٧ ، بمعزل عن
مجموع القوى الاخرى . ذلك ان هذا « التصرف المنفرد » مهما بدا
مجزيا فى ظاهره ، فانه لا يعدو ان يكون « قنبلة موقوتة »
فى الباطن ، ما تلبث ان تنفجر محدثه افدح الخسائر . ليس فقط

بالنسبة للتضامن العربى ، بل أيضا بالنسبة لمن أقدم منفردا على التصرف ، اذ ما يلبث أن يغدو أسير تصرفه مقيدا فى حركته لغير ارادته .

ان السعودية والكويت ودولة الامارات العربية ، لم تكن لتقدم — آمنة — على استخدام سلاح البترول فى مواجهة الولايات المتحدة خلال حرب ١٩٧٣ ، منذرة ومنعزلة عن حركة الحزب القتالى المصرى — السورى — الفلسطينى . كما ان قوى هذا الحلف ، لم يكن أى منها ، قادر وحده على انجاز الانتصارات العسكرية التكتيكية ، بغير مشاركة بقية أعضاء الحلف ودعم العمق العربى له .

ليس غريبا — اذن — أمام هذه الحقائق ، ان تكثف اسرائيل والولايات المتحدة جهودهما بطرق ووسائل مختلفة من أجل كسر الاداة التى توصات اليها القومية العربية فى مواجهة الصهيونية ، وتنميتها .

ويأتى فى مقدمة هذه الطرق والوسائل استغلال الفئات الطفيلية والمتخلفة فى البلاد العربية وخاصة مصر — اليهود افترى للأداة — فى اثارة وانعاش الصراعات العربية — العربية ، ودفعها من جديد الى الصدارة محل الصراع العربى الاسرائيلى ، والعمل على تأجيج نيرانها بصياغات متعددة ، وهكذا تفجر — من آن لآخر — فى الساحة العربية ، الصراع المصرى — السورى ، والصراع المصرى — الفلسطينى ، والصراع المصرى مع كل من العراق وليبيا والجزائر والسودان واليمن . وذلك فضلا عن الصراع السورى — العراقى ، والصراع السورى — الفلسطينى .

واشعال الفتنة الطائفية في لبنان وتحويل البلاد الى ميدان صراع دموى بين مختلف القوى المحلية والقومية .

ويبرز ، بصورة واضحة ، من بين طرق ووسائل كسر اداة المواجهة القومية ، سياسة الخطوة خطوة الامريكية التى قادها هنرى كسينجر لاختراق التضامن العربى وافراغه من مضمونه . تحت شعار تحقيق « الحل السلمى » ، بينما تركز فى الأساس على عزل مصر عربيا ، عن طريق تضخيم ذاتيتها الاقليمية وفداحة ما قدمته من توضيحات بالقياس الى تضحيات العرب الآخرين دون جدوى ، ومحاولة بنسأء بديل لتضامن العرب فى مواجهة ظاهرة ١٩٧٣ ، يقوم من حول تحالف مصرى - اسلامى بترولى مع كل من السبعودية ومعزلة ايضا عن وطنها العربى وايران الشاهنشاهية المعادية للعرب . وهو تحالف - اذا تم - من شأنه ان يتقاسم العمل مع اسرائيل بطريقة ما للتحكم فى مسار المنطقة وضمان استقرار انتاج البترول وتدفقه الى السوق العالمى ، وذلك تحت المظلة الامريكية وفى اطار مصالحها النفطية واستراتيجيتها الكونية .

ويبدو من استقراء حركة الأحداث ان سياسة الخطوة خطوة فى تركيزها على مصر ، لا تقف عند حدود عزل مصر وحسب . وانما افقلاها القدرة على انتهاز طريق القتال مع الاحتلال الصهيونى ، مرة اخرى ولادة طويلة نسبيا ، مما يؤثر سلبيا على مجمل القدرة العربية على المواجهة المسلحة . ويجرى ذلك من خلال تعميق القطيعة بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، سواء كقوة دعم سياسية او كمصدر أساسى للسلاح . ويستخدم هنرى كسينجر فى هذا المجال معادلته المشهورة : « اذا كان الاتحاد السوفيتى لا يمكنه ان يقدم لمصر غير السلاح الذى تحارب به اسرائيل دون جدوى ،

فليس هناك غير الولايات المتحدة التي تستطيع أن تعيد لمصر أرضها المحتلة مع إسرائيل .

واهكذا فإن سياسة الخطوة خطوة التي تتمثل فيما يسمى باتفاقيات فض الاشتباك بين القوات في سيناء والجولان ، تعمد من ناحية إلى محاصرة أداة المواجهة العربية الفعالة وشلها عن الحركة . ثم تبديد قواها المتضامنة ، قتاليا وبتروليا . وتخطط من ناحية أخرى ، لدفع مصر في الأساس وربما سوريا والأردن فيما بعد ، كل على انفراد ، نحو منزلق التفاوض المباشر مع إسرائيل على أساس أن القضية في مضمونها العملى ليست الا قضية تعيين الحدود الإقليمية الآمنة لكل دولة من دول المواجهة مع إسرائيل . ولا سبيل إلى ذلك الا عن طريق التفاوض المباشر . هذا في الوقت الذى يجرى فيه تصفية الثورة الفلسطينية وقضيتها القومية في أتون الحرب الأهلية في لبنان . وبذلك يتلاشى — على حد التعبير الأمريكى — ما للثورة الفلسطينية من هبة وقوة ضاغطة ، تضع العقبات على طريق المفاوضات المباشرة ، وتخرّب إمكانيات الوصول إلى تسويات جزئية ومنقردة ، بحيث يمكن أن يلحق بها حل شكلى لقضية الشعب الفلسطينى ، على أساس كونه مجموعة من اللاجئين . يتم توطين الأغلبية الساحقة منه في البلاد العربية وكندا وأمريكا اللاتينية ، ويسمح لأقلية رمزية بالحياة في أرض « الآباء والأجداد » تحت السيطرة الإسرائيلية .

وبهذا يتم ضمان بقاء إسرائيل كإهم قوة قابضة وحاكمة في المنطقة البترولية الاستراتيجية لحساب التحالف الإمبريالى الصهيونى . وذلك حتى نهاية الفترة الحرجة الراهنة التي تمتزج فيها أزمة الطاقة بأزمة التعايش السلمى في حياة العالم ، والممتدة

على الأقل ، حتى لحظة النهاية المتوقعة لعصر البترول على مشارف القرن الواحد والعشرين ، عندما يتم اكتشاف مصادر بديلة للطاقة ويتفق على تقنين مستقر لقواعد التعايش السلمي .

وتوحى المؤشرات في هذا المجال — ان دورا خطيرا يرسم للشاه الايراني ، ضمن هذه الخطة ، بحيث يتمكن ، مع تهدئة مخاوف السعودية ودول الخليج ، من مشاركة اسرائيل في التحكم بالمنطقة العربية . مستغلا في هذا الشأن وجهة الاسلامى وطاقاته البترولية وقدراته العسكرية وعلاقاته الوثيقة مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل من جانب ، ومصر من جانب آخر . وبذلك يصبح الوطن العربى محاصرا بين « اسرائيل الصهيونية » وبين « اسرائيل الاسلامية القناع » ، اذا صح هذا التعبير .

ليس من شك في ان عودة الصراعات العربية — العربية الجانبية لاحتلال مركز الصدارة على حساب الصراع الرئيسى العربى الاسرائيلى ، من شأنه ان يسهل الى حد بعيد تنفيذ سياسة الخطوة خطوة ومضاعفاتها . ذلك انه يخلق تجمعات ومحاور عربية عديدة متنافرة . ترتد من مواقع الهجوم الى مواقع الدفاع . لكل منها حساباتها الاقليمية الضيقة الأفق التى تؤدى الى معاودة استنزاف قواها فى مواجهة بعضها البعض ، مما يعرضها للقلق الداخلى وفقدان استقلالها السياسى والاقتصادى ، ومصادرة مصالح برجوازياتها الوطنية وطبقاتها العاملة معا ، لحساب مجموعات طبقية محدودة ، ترتبط ، سياسيا واقتصاديا ، بالامبريالية والصهيونية .

والواقع ان معدل حركة الأحداث ، يتسم بسرعة ملحوظة.

وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بعد حرب أكتوبر ،
مدركتين بعمق لأهمية عامل الزمن الذي راح يصب الى جانب
العرب حين امتلكوا ، في حالة التضامن ، أداتهم القومية لمواجهة
قتالها وبتروليها . ومن هنا فانها تعملان بأقصى الجهد على السيطرة
على عامل الزمن . وذلك بالأسراع في فرض نوع من « السلام
الأمريكي » المقبول إسرائيليا ، كمر واقع على « العرب
المنتصرين » . بعد تحويل حالة التضامن الى حالة خصام وتضاد
وصراعات دامية ، وقلب النصر العسكري العربي المحدود الى
هزيمة سياسية غير محدودة .

والذي يثير الانتباه ان نقلات الحركة في السيناريو الأمريكي
الإسرائيلي ، الذي يحمل عنوان سياسة الخطوة خطوة ، يكاد
يكون مرثيا بالعين السياسية المجردة في جميع أرجاء الوطن
العربي . والكل يتوقع النهاية المفجعة للعرب في ختام السيناريو
إذا ما قدر له النجاح . . . ومع ذلك يصرف طاقاته في تبادل
إحاديث الادانة اللفظية ، وانتهاز الفرص لتصفية الحسابات
الصغيرة المؤجلة . وتكرار مأساة هنبيل مع أخيه قابيل في قالب
عصري . ويقف جامدا ، وكأن الشلل أصابه في كل أجزاء جسمه
عدا اللسان وأجهزة الاعلام المتباكية بأصوات عالية . وبات الوطن
العربي ، بعد حرب أكتوبر والاختراق الأمريكي الذي انتهت اليه ،
ومنع تنفيذ طبيعة السلطة في مصر بوفاة الرئيس عبد الناصر ،
مفتقدا وجود قوى أو نظم قادرة على إعادة التضامن ولحم أداة
المواجهة القومية المتكسرة على نحو ما ، والشروع في انتزاع
المبادرة من « أهل الخطوة خطوة » .

من هنا يطرح اليسار المصري ، كمهمة أساسية وعاجلة ،

تعبئة الجماهير العربية في جبهة واسعة لعزل واستقطاب سياسة الخطوة خطوة قبل استفحالها ، وانتفاذ أداة المواجهة المتمثلة في الحلف القتالي المستند الى التضامن العربي . وذلك بتغليب الصراع الأساسي ضد الصهيونية والامبريالية على أي صراعات عربية - عربية جانبية . ودعم القدرات الاقتصادية للشعب العربي في مصر وسوريا لتمكينها من تحمل التضحيات في استمرار المواجهة وأعبائها ، وحماية وجود الثورة الفلسطينية وحريتها في الحركة على الأرض العربية للانطلاق بعملياتها الفدائية ضد الاحتلال الاسرائيلي . ومشاركة الشعب الإيراني في ثورته ضد نظام الشاه لمنع من ممارسة التأثير المدمر على ادارة الصراع العربي الاسرائيلي تحت اسم الاسلام . والحيولة دون زرع التناقض الوهمي بين القومية العربية وبين الاسلام في عدائها للصهيونية ، ودون استقطاب السعودية وبلدان الخليج العربية لحساب سياسة الخطوة خطوة .

ولعل نقطة البدء في هذا كله تتجسد في ضرورة العمل على وضع تصور سياسي واقعي ، توزع مسؤولياته بدقة على كل نظام وفصيل عربي لاستثمار نتائج حرب أكتوبر لصالح كل العرب ، بصورة جماعية . وبحيث تسد الثغرات في جدار التضامن العربي امام كل اختراق عسكري أو سياسي من جانب الولايات المتحدة واسرائيل وايران . وبذل أقصى الجهد لمنع عزل مصر عربيا .

باختصار المطلوب مبادرة واعية ، وفي حدود معطيات الواقع . تقوم على اعادة بناء الاداة القومية للمواجهة ، حتى ولو

انفردا منها عضو أو آخر . وذلك بتجميع الطاقات العسكرية لكل النظم والقوى المعادية لسياسة الخطوة خطوة على خط المواجهة وتسخيته عسكريا وسياسيا . وتمكين الثورة الفلسطينية من ممارسة حرب عصابات التحريرية تحت جاد الاحتلال الاسرائيلي . وتطوير استخدام سلاح النفط من المستوى التكتيكي المحدود الى المستوى الاستراتيجي المؤثر عالميا على مدى طويل وواسع ، وانشاء صندوق مالى قومي لتمويل اعباء المواجهة وتفطية تضحياتها .

المبادرة العربية بالعمل المضاد لسياسة الخطوة خطوة .
وليس بمجرد الادانة اللفظية ، هي القضية .

اليسار المصرى :

فلسطين

على مشارف السبعينات ، كانت تجربة اليسار المصرى فى كل من المجالين الوطنى والعربى قد تمخضت عن « معادلة سياسية » بنات تحكم حركة الغالبية من قواه وفصائله المتعددة .

تقوم هذه المعادلة على أساس ان « فلسطين قضية مصرية ، ومصر قضية عربية » .

بهذه المعادلة حسم الاتجاه الغالب فى اليسار المصرى ، مشكلة الأولوية فى جدول القضايا والمهام المطروحة يتداخل معقد ، فى ساحة النضال المعاصر . وفدا الصراع العربى الاسرائيلى هو جواهر المسألة المركزية لهذا النضال . ولم تعد هذه المسألة المركزية تقتصر عند حدود تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى الاستيطانى الطارد للشعب الفلسطينى من ارضه ، وانما تتسع لتشمل كل الأبعاد الاستراتيجية : الجغرافية — السياسية — البترولية — الاجتماعية — الوحشية التى اكتسبها الصراع ، محليا ودوليا — خلال ما يربو على ربع القرن الذى أعقب الحرب العالمية الثانية .

وأصبحت — بالتالى — مهمة الوصول الى حل قومى تحررى غير عنصرى للصراع ، تجند فى سبيله ، بكفاية واقتدار ، كل الاطلاقات المادية والمعنوية العربية ، وتشكل منظور الرؤية فى تحديد استراتيجية وتكتيك اليسار ، بصياغات مختلفة .

ان حركة الأحداث التى توالى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اثبتت ان قضايا الاستقلال السياسى والاقتصادى والتنمية والديمقراطية والتحول الاجتماعى للبلاد العربية ، ايا كانت طبيعتها نظمها ودرجة تطورها ، تتصل اتصالا وثيقا بأسلوب ومضمون حل الصراع العربى الاسرائيلى ، سواء على مستوى البلد الواحد او مستوى الوطن العربى ككل . وان استمرار هذا الصراع ، الذى تحتفظ فيه اسرائيل بقوة المبادرة ، دون حل قومى تحررى ، مع ما يفجره — دوماً — من مخاطر وتحديات وانتكاسات واستنزاف متواصل للطاقات والقدرات ، من شأنه ان يعصف بكل المحاولات المصرية المنفردة او العربية الجماعية للتأمين الدفاعى او الفعل الهجومى . كما انه يفرز بالضرورة اجواء غير صحية ، فى حالات الجزر ، وهى الغالبة ، تؤجج من حدة « الصراعات العربية — العربية » . حيث تستغل القوى المتصارعة فى الساحة العربية قضية فلسطين فى تبادل الاتهامات العنيفة المجردة . وبذلك تتحول القضية من طاقة توحيده وبناء الى طاقة تفجير وتخريب . وتتعرض الجهود لقيام أى نوع من التكامل الاقتصادى والسياسى او ترشييد العلاقات بين انبلاد العربية ، رغم تعدد نظمها ، حول مصالح قومية مشتركة . وتصادر الحقوق والحريات الديمقراطية للمواطنين تحت دعاوى المعركة او الاعداد للمعركة . وتجرب عملية التطوير ، ليس فقط وفقا للمنهج الاشتراكى بل حتى للمنهج الرأسمالى .

ودراكت ، على مدى السنوات الأخيرة ، الدروس المستفادة
من الصراع ، لتزسخ من حقيقتين محورتين :

الحقيقة الأولى ، فشل وعقم كل محاولة من جانب أى نظام
عربى للقفز على الصراع العربى الاسرائيلى . أو الهروب من
مواجهته . أو السعى الى عقد تسوية جزئية منفردة مع اسرائيل ،
تحت حُجج تحقيق السلام اللازم للأمن القطرى وتوفير الامكانيات
المهدورة فى الحرب والمواجهة دون طائل ، لصالح التنمية والتقدم
داخل البلد الواحد .

والتجسيد المأسوى لهذا الفشل ، هو ما حل بلبنان الذى
عمد نظامه الى القفز على الصراع والتهرب من اعبائه واعتبار
اتفاقيه الهدنة القائمة بينه وبين اسرائيل عقب حرب ١٩٤٨ ،
نوعا من التسوية السلمية المنفردة . وفى الوقت الذى بدا فيه
أن سياسة الهروب تؤتى ثمارها وتحقق للبنان السلام والأمن
والرخاء الاقتصادى ، اذا بالوضع كله ينفجر داميا . يتداعى الأمن
المزعوم ، وينهار الرخاء الموهوم ، ويتشرذم الشعب الى طوائف
تتقاتل فيما بينها . ويمتد الاحتلال الصهيونى والتخريب الاسرائيلى ،
بطرق مختلفة من جنوب لبنان حتى قلب عاصمته ، وتتأكد بذلك
حتمية الارتباط بين قضية فلسطين وبين قضية لبنان بطروحه الخاصة
كبلد عربى .

ويتجسد العقم أيضا فى الارتباط بسياسة الخطوة خطوة
الأمريكية فى المنطقة . وما تمخض عنها من اتفاقيات فُض الاشتباك
على الجبهة المصرية بصورة رئيسية ، والجبهة السورية بصورة
فرعية . أن هذه السياسة لا تؤدى غقط الى فُض تخالف أكتوبر
العربى القتالى واهدار انجازاته العسكرية والسياسية .
وانما تستهدف فى جوهرها دفع مصر ثم سوريا ، بعد عزل كل

منهما عن الأخرى ، إلى القفز على الصراع العربي الاسرائيلي بأبعاده القومية والعالمية ، والتعامل معه على أساس أنه مجرد خلاف حول رسم وتأمين الحدود بين « إسرائيل » وبين « جاراتها العربيات » كل على حدة . وأن التسوية السلمية للصراع توجب على البلاد العربية القبول بإسرائيل وصهيونيتها العدوانية الطاردة للشعب الفلسطيني من وطنه ، آمنة داخل حدود معترف بها .

إن سياسة الخلطوة خلطوة ، لن تدفع بمصر نحو العزلة السياسية والاقتصادية عن الوطن العربي ، وبالأخص طاقاته القومية الحية المتنامية وحسب . وإنما من شأنها أن تقيدها ، شيئاً فشيئاً ، إلى استراتيجيات الولايات المتحدة . الأمر الذي يضعف في النهاية من وزن مصر الدولي في العالم الثالث وحركة عدم الانحياز . وما يقوم به هذا الوزن من دعم سياسي - اقتصادي لموقفها المستقل ، الذي ندر أن تمتعت به دولة نامية في مثل حجمها في العصر الحديث .

الحقيقة الثانية : التصاعد النسبي للقدرات العربية ، على المستوى الوطني والقومي ، في التنمية والتطور نتيجة استمرار التحدي والمقاومة للكيان الصهيوني ، واستنهاضهما للملكات الإيجابية الكامنة في الأمة

مع اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والتي كانت أول فعل هجومي عربي ، في تاريخ الصراع ، أتيح للدول العربية البترولية أن تتحرر نسبياً لأول مرة ، من أغلال الاحتكارات البترولية العالمية . وتتخذ بقدر كبير من الاستقلالية قرارها بوقف ضخ البترول العربي عن دول عظمى مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية المساندة

لإسرائيل . وكذلك بزيادة أسعار البترول الى ما يقرب من أربعة اضعاف السعر الذى كان محددًا من قبل الاحتكارات . وكان بذلك أول قرار من نوعه فى التاريخ تتخذه دول صغيرة من العالم الثالث ، خارج نادى الدول الكبرى ، ويؤثر تأثيرا خطيرا فى واقع ومستقبل اقتصاديات البلاد الصناعية المتقدمة والسوق العالمى كله .

ان عدم كسر ارادة المقاومة العربية للاحتلال الاسرائيلى بعد هزيمة ١٩٦٧ والذى تمثل فى العمليات الفدائية للثورة الفلسطينية وهرب الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية ، قد صاحبه تعرية جماهيرية لكثير من السلبيات والأخطاء التى كانت متجذرة فى داخل المجتمعات والنظم العربية ، أسفرت عن محاولات جادة — بدرجات متفاوتة — لعلاجها ودرء أخطارها . وفى هذا الإطار تم ، فى زمن قياسي ، إعادة بناء القوات المسلحة المصرية والسورية على أسس فنية وسياسية واجتماعية أكثر تقدما . بحيث تيسر لها أن تخوض بنجاح نسبي — فاق كل التوقعات — الحرب الرابعة الاسرائيلية العربية فى أكتوبر — تشرين الأولى ١٩٧٣ .

ويتركز الضوء على حركة مصر فى حضم الصراع العربى الاسرائيلى ، يتكشف انه فى كل مرة نهضت مصر للتصدي للخطر الصهيونى ، سواء فى عدوانه أو فى مواصلة احتلاله لفلسطين وغيرها من الأراضى العربية ، فأنها كانت تصدر فى ذلك عن المعطيات الواقعية المتزايدة للوحدة العضوية بين مصالحها الوطنية الخاصة وبين مجموع المصالح القومية العامة . وبقدر ما كان اشتراكها فى ادارة هذا الصراع ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطينى ، بقدر ما كان — فى نفس

الوقت وبذات الحجم — دفاعا عن صميم أمثها الوطنى واستقلالها
السياسى والاقتصادى ووزنها كقوة رئيسية فى المنطقة .

حين وقع أول صدام قومى مسلح فى تاريخ الصراع
عام ١٩٤٨ ، كانت البلاد العربية قد تألفت حول مصر ودورها
القيادى . وأقامت — قبل حوالى خمس سنوات — جامعة الدول
العربية فى القاهرة . وشرع « الوعى الجنينى » بوحدة المصالح
المصرية والعربية ، يصبب الواقع المصرى وينفذ الى وجدان
قطاعات من الطبقة البرجوازية الوطنية النامية والتى كانت تشارك
فى السلطة ، بقدر أو بآخر ، وقتذاك .

وتحت تأثير هذا الوعى الجنينى ، طرح أحد أبناء الطبقة
البرجوازية ، « محمود فهمى النقراشى » الذى كان يتولى رئاسة
الوزراء ، قضية مشاركة الجيش المصرى مع الجيوش العربية
فى التصدى للخطر الصهيونى عند جلاء القوات البريطانية عن
فلسطين فى منتصف مايو — آيار ١٩٤٨ . وبأور رئيس الوزراء ،
بمفهومه السياسى ووقعه الاجتماعى ، أساس المشاركة المصرية
بقراه : « ان الصهيوتية مجموعة غصابات . . . غصابة الهاجناه
وعصابة شتيرن وعصابة الأرجون ، انها ليست دولة . . . وموقفنا
هو موقف مستمد من الوقائع ومستمد من الحقائق . وهو ما نعلمه
من أمر هذه الغصابات التى ليست ظليعة حرب بل رأس حربة
للغزو . . . أيجوز فى اليوم الذى تجتمع فيه كلمة الدول العربية
على مقاومة رأس الحربة هذه وعدم التمكن لها وسط هذه الدول
أن تنكعن مصر على عقبيها . . . فهل يكون لنا قدر أو شأن بين
الدول اذا وقفنا نتفرج على هذه المذابح مكتوفى الأيدى . لا يمكن

والله . ان لم تدافع عن حقتك فلن يدافع آخر عن حقتك .. «(*)» .

وهكذا فان مشاركة مصر في حرب الصراع الاول ، لم تكن مجرد واجب نجده ازاء شعب فلسطين العربى وحسب . وانما كان فى مفهوم ووعى البرجوازية الوطنية بمصالحها ، والتي كانت تخطط بين الصهيونية وبين الشيوعية وتعتبرهما وجهين لخطر واحد (**) ، ممارسة لحق الدفاع الشرعى عن «الوطن» (بالمعيار المحدد للبرجوازية) ضد رأس حرية الغزو .

وفى الصدام الثانى للصراع عام ١٩٥٦ ، شنت اسرائيل بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا عدوانها على مصر فيما عرف باسم « حرب السويس » . وكان الدافع الاساسى للحرب والهدف الجوهري لهذا العدوان الثلاثى ، هو استعادة السيطرة الامبريالية على قناة السويس . وكانت مصر بقيادة جمال عبد الناصر قد امتتها فى يوليو - تموز ١٩٥٦ ، فى ذروة صراعها من اجل استكمال مقومات الاستقلال السياسى والاقتصادى وتصفية مراكز نفوذ الاحتكارات والقواعد العسكرية الاجنبية فى المنطقة .

ولان مصالح اسرائيل تتكامل مع مصالح الاستعمار ، فى حماية المصالح الاحتكارية بالمنطقة ، وفى عدم السماح لمصر بالتحرر من قيود التبعية والانطلاق بكل طاقاتها ابفاء قواها الذاتية المتطورة وتفاعلها مع بقية اجزاء الوطن العربى ، مما يضاعف من وزنها

(*) راجع نص محضر الجلسة السرية لمجلس الشيوخ المصرى (١١ مايو -

ايار ١٩٤٨) المنشور فى باب الوثائق بمجلة الطليعة القاهرية -

عدد مارس - آذار ١٩٧٥ .

(**) المرجع السابق .

وتأثيرها على علاقات القوى في المنطقة وبالتالي على « مستقبل المشروع الصهيوني » ، جاء ذلك العدوان الاسرائيلي البريطاني الفرنسي المشترك مركزا على « مصر » في حد ذاتها ، دون أن يرتبط ذلك بأي أهداف فلسطينية مباشرة .

و حين تفجرت الحرب الثالثة للاصراع في عام ١٩٦٧ ، كان ذلك في إطار التخطيط الامبريالي لكسر وحدة صعود حركة التحرر السياسي والاقتصادي في العالم الثالث وبلورتها لطريق عديم الانحياز في السياسة الدولية ، التي كانت مصر في أبرز قياداتها ورموزها .

وهكذا بعد أن تم تصفية القيادة والرمز في كل من نظام سوكارنو باندونيسيا (آسيا) ونظام قوامي نكروما بغانا (أفريقيا) ، تكثفت الجهود ضد نظام عبد الناصر بمصر (الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط البترولية) . واستغل التخطيط الامبريالي ، مشاكل ومتاعب مرحلة النمو الحرجة التي كان يمر بها النظام ، وما شابه من سلبيات ، وما وقع من تردد من جانب القيادة الوطنية في الحسم السياسي ازاء الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة بعد انجاز اول خطة خمسية للتنمية في البلاد بنسبة نمو تتراوح من ٦٪ الى ٧٪ . الأمر الذي كان قد حقق ، لأول مرة في التاريخ المعاصر ، استقلالا تاجزا من جميع الجوانب وامتلاكا لقدرة متعاضمة ، نسبيا ، على مواصلة النمو والتقدم وتصحيح السلبيات والأخطاء .

وتدعمت اسرائيل ، أمريكا ، لتقوم بمهمة الضربة العسكرية المفاجئة . وذلك بعد أن اصطنعت - عن عمد - أجواء الحرب المحبومة في المنطقة التي وضع فيها النظام الوطني في مصر أمام تحديات اسرائيلية متزايدة ، لم يكن أمامه من مفر الا التصدي لها

والا انتزعت منه تنازلات وطنية وقومية خطيرة لحساب الامبريالية والصهيونية ، تفقد معها مصر قوة المصداقية في دورها القيادي في المنطقة والعالم الثالث ، مما يخلف آثارا سلبية على مسار تطورها الداخلي ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وكان ان اندلعت الحرب في يونيو — حزيران ١٩٦٧ يعدوان مباغت من اسرائيل ، اصاب في الصميم القوات المسلحة المصرية وخاصة سلاحها الجوي . وأوقع خلا عميقا في حسابات السياسة المصرية محليا وعربيا ودوليا . ضاعف من آثاره السلبية ، التباين السياسي والاجتماعي الذي كان كامنا في الافكار والمواقف بين القيادة السياسية وبين القيادة العسكرية البيروقراطية المتخلفة . وأدى الى عزلة الجيش في « جيتو اجتماعي — سياسي » متميز عن الشعب . واتخاذ مركز قوة للضغط على القيادة السياسية وقراراتها ذات النهج التقدمي من ناحية ، وعلى حركة الجماهير من ناحية أخرى .

وهكذا استهدفت الحرب الثالثة ، في الأساس سحق تجربة « ثورة يوليو ١٩٥٢ » وانجازاتها ودورها العربي — العالمي ، وتصفية القوى التقدمية من قياداتها وكوادرها وجماهيرها . وبذر بذور الشقاق وعدم الثقة بين الشعب وبين قواته المسلحة التي فجرت طليعتها مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية ذات البعد القومي ، ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي . وتفتيت الوطن العربي الى كيانات صغيرة متناثرة . وبذلك تدفن « ثورة يوليو » في مقبرة التاريخ بجانب التجربتين الرائدتين في اندونيسيا وغانا . ويخبر وهجها في أعين شعوب العالم الثالث . وتظهر ، وهي تلمم أشلاءها ، كتجارب فاشلة فادحة الثمن لا جدوى منها ولا غد مفتوح أمامها . واذا كانت مصر — على نحو خاص — قد نجت بتأميمها قناة السويس من عدوان ١٩٥٦

فإن ذلك لم يكن الا لفترة مؤقتة ، ما لبثت أو وضع حد لها بعدوان
١٩٦٧ الصهيونى الذى زحفت قواه المحتلة حتى الضفاف الشرقية
لقناة السويس .

واشتعلت بعد ذلك الحرب الرابعة فى الصراع فى أكتوبر
١٩٧٣ . وكانت هذه المرة ، من خلال فعل هجومى عربى ، لتحرير
الأرض المحتلة من الاسرائيليين . وإذا كانت مصر ، ببسالة قواتها
المسلحة ، قد حققت انتصارات هامة على العسكرية الصهيونية
لأول مرة فى تاريخ الصراع . فإن ذلك لم يأت نتيجة الجهد الذاتى ،
وهو جهد عظيم ، فى إعادة بناء القوات المسلحة وتضحيات الشعب
المصرى الجسيمة وحسب . وإنما أيضا نتيجة الدعم الاساسى ،
المالى والعسكرى والبترولى ، الذى قدمته الامة العربية ،
وتجسد فى الحاف القتالى ، المصرى - الاسورى - الفلسطينى ،
وفى العون العسكرى العراقى والجزائرى ، وفى وحدة الموقف
السياسى العربى التى صهرتها مؤتمرات القمة العربية منذ قمة
الخرطوم فى الاخر عام ١٩٦٧ ، وفى مبادرة السمودية والكويت
ودولة الامارات وقطر فى استخدام سلاح البترول قبيل نهاية
الاسبوع الأول من القتال . وهو دعم لا يتصور - موضوعيا - ان
اتجازات حرب أكتوبر كان يمكن أن تكون على ذلك القدر الذى
تحقق ، بدون وجوده .

الحروب الاربعة : إذن ، دارت فى اطار الصراع العربى
الاسرائيلى ، الذى نشأ فى المنطقية بسبب الغزوة الصهيونية
للفلسطين . بيد انها - جميعا - دفاعا أو هجوما ، تمحورت
بصورة رئيسية حول مصالح الأمن السياسى والعسكرى والاقتصادى
لمصر . سواء فيما يتعلق بها ككلايم استراتيجى فى حشد قاته ،

أو بوصفها جزءا من وطن عربي ، لها فيه وزن وثقل ومصالح
متميزة .

والواقع ان الصهيونية ، عندما استكملت احتلالها لفلسطين
في عام ١٩٦٧ بالقوة العسكرية والنظام العنصري ، لم تفعل
في الحقيقة أكثر من التمرکز بنقطة الوثوب المركزية للتوسع وفرض
مخططها على الوطن العربي . بمعنى أن ماوصلت إليه في عام ١٩٦٧
كان هو « الخطوة الاستراتيجية الأولى » — بعد عام ١٩٤٨ —
التي تتيح لها الانطلاق إلى تحقيق مشروعها الحيوي لبناء « إسرائيل
الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات » ، القادرة على أن تلعب دور
« الامبريالية الصغرى » الشريك « للامبريالية العالمية الكبرى »
في الشرق الأوسط . وهو المشروع الذي بدون تجسيده ، تظل
إسرائيل برقعتهما الصغيرة المحاصرة ، المحدودة القوى البشرية ،
المعدومة الموارد تقريبا ، والتي تشكو العطش الشديد إلى المياه
والبتروول والسوق الواسع ، غير آمنة أو قادرة على مضاعفة
سكانها وتطوير امكانياتها وتحويل اقتصادها غير الطبيعي القائم
على القروض والمعونات الخارجية وتقديم الخدمات ، إلى اقتصاد
طبيعي افتاحي . بحيث تغدو إسرائيل في النهاية ، المدينة الصناعية
المتقدمة ، وسطا ريفيا ممزق متخلف ، يخضع لسيطرتها ويمدها
بالحامات والطاقة والعنالة الرخيصة ، ويوفر لها سوقا واسعا
لمنتجاتها الصناعية .

ونظرة واحدة إلى الخريطة الجغرافية السياسية للمنطقة
في ضوء حركة أحداث الصراع ، خرى — يبين — ان « الخطوة
الاستراتيجية الثانية للصهيونية » بعد احتلال كل فلسطين ، هي
التمثل على تحطيم قوة مصر الذاتية وتصفية وزنها ودورها

العربيين . وذلك باعتبار أن مصر : تمثل موضوعيا ، السد
البشرى والمادى فى وجه اندفاع الصهيونية الى تحقيق مشروعها
النهائى فى المنطقة .

واذا كانت الصهيونية ، بمفهوم عصر الاستعمار التقليدى ،
استهدفت تحطيم هذا السد من خلال احتلال مواقع فيه وضمها
الى مملكة اسرائيل (الساحل الشمالى الشرقى لسيناء وشرم
الشيخ) ، فان الصهيونية ، بمفهوم عصر الاستعمار الجديد ،
تدرك تعذر استمرار احتلال اجزاء من مصر وضمها الى اراضيها
فى عالم اليوم . ومن هنا اضطرت — مع دوام استخدام القوة
أو التهديد بها — الى تغيير وسائلها ، لتحقيق ذات الهدف .
وهكذا استبدلت الاجتلال العسكرى والضم المادى للأراضى
المصرية ، بفتح ثغرات فى السد والنفاذ منها سياسيا ، لعزل مصر
عن الوطن العربى . وترويض قطاعات اجتماعية فيها ، ذات تأثير
سياسى ، على امكانية قيام مصالح مشتركة مصرية — اسرائيلية
أكثر نفعا لمصالحها الطفيلية ، تكون بديلة للمصالح المصرية —
العربية .

وقد شرع هذا المفهوم الحديث للصهيونية يتبلور فى اتون
حرب اكتوبر ١٩٧٣ وضعود الخط البيئى للقدره العسكرية العربية
والمقاومة الفلسطينية ، وتفاقم أزمة الطاقة عالميا ، وطرقها بعنف
ابواب أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، منابع الدعم الرئيسى
لإسرائيل ، ونشوء ما يمكن أن نسميه « فلسطين البترولية »
فى المنطقة والتى تضم السعودية ودول الخليج ، حيث يستخرج
الكلم الغالب من البترول الذى تحتاجه السوق العالمية ، وحيث
يخترن ثلثا الاحتياطى العالمى المعروف من البترول ، وحيث تتراكم

فوائض مالية ضخمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ سوق النقد الدولي .

وهو مفهوم راح يسابق الزمن ضد حركة قومية في الوطن العربي يتنامى واعيها بأن الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ، لم يعد من الممكن — في عالم اليوم — تحقيق الحد الأدنى منه إلا في بلاد عربية ، أيا كان نظامه وارتباطاته الدولية ، إلا من خلال خطة عربية توظف فيها جميع الطاقات من أجل تهيئة مشتركة تقوم على أساس تكامل اقتصادي وتنسيق سياسي على الأقل . وذلك بمعدلات كثيفة وسريعة ، قبل أن يأفل عصر تربع البترول على عرش الطاقة ، وتتبدد الفوائض المالية ، وقبل أن تقوم الصهيونية الحديثة ، بقوة الدعم الامبريالي وضغوطه ، بتنفيذ خطوتها الاستراتيجية الثانية .

ومن الطبيعي أن تكون مصر ، الكثيفة السكان ، المحدودة الموارد ، الأكثر تطورا ، الأشد معاناة ، هي المرشحة بالضرورة لأن تكون محور هذه الحركة القومية الحديثة من ناحية ، والبلد العربي الذي يفوز ، من ناحية أخرى ، بأكبر قدر من النفع المشترك لهذه الحركة .

الأمر الذي يضاعف من وزنها في المنطقة عما كانت عليه في أي وقت سابق من تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي .

من هنا بات محتما على الصهيونية كى تقطع الطريق على مسار حركة القومية العربية الحديثة بمحورها المصري بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أن تبادر بالتعاون مع الولايات المتحدة وتحت ضغوطها معا إلى انجاز خطوتها الاستراتيجية الثانية « بالأساليب

السلامية » ، التي هيأت لها ، سياسة الخطوة الأمريكية ،
المناخ وفتحت لها الثغرات في « السد المصري » .

وبهذا الاستقراء لمعطيات واقع منتصف السبعينات ، اكتملت
في رؤية اليسار المصري وممارساته ، دائرة المصادلة التي باتت
تحكم الصراع : « فلسطين قضية مصرية ، ومصر قضية عربية » .

واللحق أن هذه المصادلة التي ترشد حركة اليسار المصري ،
لا تنبع من فراغ . وإنما هي امتداد تاريخي ، وترجمة معاصرة
للخط السياسي العام للحركة الوطنية المصرية ، بدرجاته المتفاوتة
الواعي ، في تعامله مع الصهيونية وإسرائيل . وذلك منذ الارهاصات
الأولى للصراع في أوائل القرن العشرين .

وهو الخط الذي راح يستقطب ، جميع القوى الاجتماعية
والتيارات السياسية على مدى الحقب المتعاقبة من هذا القرن .
وذلك باستثناء قوتين ، تقابضت مواقفهما مع هذا الخط من موقعين
مختلفين .

القوة الأولى ، تتمثل في مجاومة محدودة من اليسار التي
انتهجت - فكريا وعمليا - النهج الميكانيكي . وتفكرت النهج الجدلي
في التحليل والتعامل الاجتماعي والسياسي مع حركة التاريخ
وحتميتها . وانتهت - عمليا - الى طرح الأمية بديلا مطلقا عن
« القومية » ، والثورة الاشتراكية بديلا عن ثورة التحرر القومي .
وبلغت ، في خصوص الصراع العربي الإسرائيلي ، حد التعميم
الشكلي والتجزيدي المعزول عن الواقع . وذلك عندما ركزت على
اعتبار الصهيونية مجرد ذيل للاستعمار العسالي ، ليس لها
ذاتيتها العدوانية العنصرية التوسعية الخاصة في الوطن العربي
انطلاقا من استيطان فلسطين بالقوة المسلحة . وخرجت من ذلك إلى

انفتتاح عام بأنه لا خلاص من الصهيونية من دون دحر كامل للاستعمار ، وإن من غير الممكن «نجار ذلك الا في اطار اندلاع الثورات الاشتراكية في المنطقة العربية وتوحيد الطبقات العاملة العربية واليهودية ضد الاستعمار العالمي والنظم والقوى الرجعية العربية المرتبطة بها . وحينئذ فقط ينحسر الخطر الصهيوني ويذبل وتتوصل « القضية الفلسطينية » الى « حل ثوري » . يوظف في خدمة الاشتراكية » ، دون أن يقع في اسار « قومية شيفونية » .

وباشترائط ، الأمية والثورة الاشتراكية ، للوصول الى « حل ثوري » للقضية الفلسطينية فإن هذه القوى ، عمدت الى القفز على مرحلة ثورة التحرر القومي ، والتعاضد عن اقتصاد الظروف الموضوعية والذاتية التي تتيح للطبقات العاملة في المنطقة أن تلعب الدور القيادي في المعركة المزدوجة ضد الاستعمار العالمي والصهيونية ، والأخطر من ذلك كله التركيز على وجه واحد من الصهيونية ، وهو تخالفها مع الاستعمار العالمي ، واغفال الوجه الآخر لها وهو الطابع الاستعماري العنصري الخاص ضد العرب عامة والفلسطينيين بوجه خاص .

وقد أسهم في صياغة افكار ومواقف هذه المجموعات المخدودة من اليسار المصري ، التأثير الذي مارسه مجموعة مقابلة من اليسار الاسرائيلي عرفت باسم « الصهيونية الماركسية » ، التي ولدت ولادة تلقائية شاذة بفلسطين ، مع موجات الهجرة اليهودية في بدايات القرن العشرين برعاية « ميكونس » .

ومما يلفت النظر ان غالبية قيادات هذه المجموعات اليسارية المصرية ، التي وقعت في اسار انكار ومواقف « الصهيونية الماركسية » ، تنتمي الى اصول يهودية وقوميات غير عربية .

ولا يعنى هذا ان جميع من كان ينتمى الى اصول يهودية في اليسار المصرى سار على هذا الدرب . على العكس قام من بينهم من حذر من تسرب الأفكار الصهيونية التى تتخفى وراء شعارات واصطلاحات ماركسية الى حركة اليسار المصرى .

ويمكن القول ، ان الاتجاه المتأثر بما يسمى « الصهيونية الماركسية » قد أعمل معاول التدمير في حركة اليسار المصرى ونموها . وتخلق في مراحل معينة فجوات بينها وبين قوى حركة التحرر القومى . ومنح القوى الرجعية الفرصة لصياغة ذلك الاتهام العام والمجهل لليسار بالصهيونية .

وقد تم ، من خلال الصراعات العميقة داخل ساحة اليسار المصرى واعداد بناء الثقة بين صفوفه وبين حركة التحرر القومى في صعودها في الستينات ، تصفية ما كان لهذا الاتجاه من تأثير ، الى حد بعيد .

أما القوة الثانية ، فتجسد في النقائط الطفيلية من البرجوازية المصرية (الكومبرادور) التى ارتبطت من خلال مواقعها الاجتماعية ، بالمصالح الاقتصادية والسياسية للاستعمار والاحتكارات الأجنبية . ووجدت في تبعية مصر ، من خلال استقلال سياسى شكلى ، للاستعمار والرأسمالية العالمية ومؤسساتها المختلفة ، الضمان لهيمنتها ، كليا أو جزئيا ، على الدولة والمجتمع . وتأمين استقرار مصالحها المتميزة في وجه تحديات قوى البرجوازية الوطنية النامية والعمال وصغار وفقراء الفلاحين والمتقنين . ورأت في زرع إسرائيل بالمنطقة نوعا من انشاء قاعدة عسكرية ضاربة ، في شكل دولة ، تؤمن حماية المصالح الاستعمارية التى تقف من قفاتها .

ومن هنا رآهت بدورها تعمل على فصل مصر عن العرب . ومنعها من المشاركة في مقاومة استيلاء الصهيونية على فلسطين وإقامة إسرائيل ، يدعوى أن لا مصلحة لمصر ، من قريب أو بعيد في ذلك . وتومىء إلى أن المصلحة — على العكس — هي في قيام دولة صهيونية بفلسطين تكون درعا لمصر والمنطقة ضد الخطر الشيوعى . وحليفا سياسيا واقتصاديا ، يوفر لمصر علاقات أقوى وأوسع مع الرأسمالية العالمية التى تحتل فيها الرأسمالية اليهودية ، مركزا متميزا . وأنه إذا كان لمصر من دور تقسوم به فى « مسألة فلسطين » فهو توظيف نفوذها لحمل الطرف العربى الفلسطينى على التصالح مع الطرف الصهيونى ، والقبول بوجوده والتعايش معه تحقيقا لأمن المنطقة وسلامها واستقرارها .

ونستطيع أن نستشف جواهر الخط العام للحركة الوطنية المصرية ، المناقض لمواقف هاتين القوتين إزاء الصراع العربى الاسرائيلى وقضية فلسطين ، من خلال امعان القراءة للاتجاهات التى تتضمنها الوثيقة التاريخية الخاصة بوقائع الجلسة السرية التى عقدها مجلس الشيوخ المصرى فى ١١ مايو — أيار ١٩٤٨ لمناقشة « قرار مشاركة الجيش المصرى للجيش العربى والمناضلين الفلسطينيين فى الدفاع عن عروبة فلسطين وتحريرها من العصابات الصهيونية » (١) .

فى هذه الجلسة وقف **اسماعيل صدقى** ، أبرز زعماء البرجوازية الطبقية (الكومبرادور) يعارض بشدة مشاركة مصر للعرب فى مقاومة الصهيونية . وذلك على أساس أن مصر هى « البلد الذى لا نستطيع القول بأن له فى أمر النزاع الفلسطينى ،

(*) المرجع السابق .

الشأن الكبير كشأن البلاد العربية المتاخمة لفلسطين بالذات ...
مصر تعتبر بعيدة ولو أنها من ضمن البلاد العربية » .

وحين اعترض عليه عباس الجمل ، أحد أبناء البرجوازية
الوطنية قائلا : « أن مصر أيضا متاخمة لفلسطين » ، رد اسماعيل
ضدتي بآن : « هذا ليس بيت التصيد » وأنه إنما يفسر
« اختلاف شأن مصر عن شأن غيرها من البلاد العربية » . وانتقل
إلى إثارة نفوس ما يواصل خلفاؤه : الطفيليون في مصر اليوم ،
طرحه من نقاط رئيسية ثلاث :

أولا ، أن مصر أولى بما تنفقه في الحرب ضد الصهيونية من
أجل فلسطين . وذلك « للقيام باصلاح واتسع النطاق في كل ميادين
النشاط الاجتماعي والاقتصادي وغيرها » .

ثانيا ، أن الدولة الصهيونية ليس في استطاعتها أن تغير
على مصر بجيوشها وتضع يدها عليها . « أن هذا غير ممكن من
الناحية المادية . أولا لأن الصهيونية أو اليهود يقلل معددهم عن
المليون ، بينما عدد سكان مصر عشرون مليونا » . وثى نفوس
الوقت ، استخدم تسلاخ الارهاب ، فحذر من انه « يقولون إن
الجيش المعادي (الصهيوني) فضلا عن قوته الذاتية من الطيران
قد حصل ، أو حصل بالفعل على معونة كبرى من أحد جيوش
الدول الكبرى . فهل فكر دولة رئيس الوزراء في الخطر الهائل
الذى تستهدف له مصر إذا هي تعرضت لتوجيه ضربات من
البحر ؟ » .

ثالثا ، أن دخول مصر في حرب ضد الصهيونية ، لا يعصف
فقط بالسلام الذى « لمصر مصلحة كبرى في استنباذه » ...

خاصة... » وهى لم تنته بعد من تصفية مشاكلها السياسية والداخلية . وانما هو يخدم اهداف الاتحاد السوفيتى . ذلك » ان خطر الحرب بين الكتلتين اللتين تتنازعان السيادة على العالم ، ليس خطرا وهما . بل قد يكون قريبا واننا باشتراكنا فى حرب فلسطين نوفر لدولة اليسار (الاتحاد السوفيتى) وسيلة فى اثارها ، تعمل على قدح الزناد الذى ينبعث منه الشرر الذى يلهب العالم كله . »

فى مواجهة هذا الخط ، وفى ذات الجلسة ، صاغ فواد سراج الدين سكرتير حزب الوفد موقف البرجوازية الوطنية ، الذى أكد على « مجرية القضية الفلسطينية وعروبتها » . وذلك فى ستة خطوط رئيسية :

الأول : يتحدد فى ان مصر فى مواجهة الصهيونية ، تجد نفسها امام موقف خطير ، عليها فيه ان « تختار بين دفع العدوان عليها وبين البقاء جامدة لا تحرك ساكنا » . وانه من الخطا النظر الى هذه القضية على اساس « عاطفى » يستمد من « مجرد الوفاء بواجب الجار » نحو فلسطين على حساب اعتبار المصالح الوطنية المصرية . ذلك انه « ونحن بصدد النظر فى مسألة فلسطين انما ننظر فى مسألة مصر ذاتها . واننا بدفاعنا عن فلسطين انما ندافع عن مصر نفسها ان الخطر الصهيونى فى فلسطين ، انما هو خطر على مصر ذاتها . ودليلي مستمد من اقوال دولة صدقى باشا نفسه فقد اشار دولته الى ما يحتمل من عدوان صهيونى على مصر بطائراتهم ، وقذفا بقنابلهم اذا ما دخلت جيوشها فلسطين . فاذا كان دولته يخشى هذه النتيجة ، ودولة الصهيونية لم تنشأ بعد ، بل وهى فى المهد . فماذا يكون الموقف هذا لو انشئت هذه

الدولة وأصبح لها وجود ... ان هذا الخطر حقيقى وليس خياليا . والأمر « ليس هو ان نصف مليون يغزون عشرين مليوناً . بل هو ... ان وراء هذا النصف مليون ، دولة كبرى تمده بالسلح والذخيرة والعتاد ... فهل يضمن دولته ان هذه الدولة تتوقف غدا عن تغذية هذه الدولة الصهيونية الجديدة بهذه الأدوات وهذا العتاد حتى تنفذ تلك السياسة الخطيرة التى تسعى اليها فى الشرق الأوسط ... اذن نحن فى موقف لا يحتمل التردد ولايحتمل كثرة الجدل . فنحن فى دفاعنا عن فلسطين ، انما ندافع عن مصر ذاتها » .

الثانى ، يقوم على أساس ان « وطنية أى مصرى لا تتردد لحظة فى رد العدوان ، مهما كانت النتيجة ، لو كان الأمر يتعلق بشأن قوات صهيونية تجتاز فعلا الحدود المصرية ... ويظل هذا هو نفس الموقف اذا تواجدت الصهيونية على ارض فلسطين ... وكل الفرق بين الموقفين ان اراضى المعركة تتأخر بضعة كيلو مترات . وهذه الكيلو مترات ستصير بعد قليل فى بلادنا وأراضينا اذا نحن وقفنا وتهاونا فى رد هذا العدوان » .

الثالث ، ينطلق من القناعة بأنه لابد وأن ينتج عن المواجهة العسكرية مع الصهيونية ، خسائر وأعباء مالية ، وقد تتأثر بها الأحوال الاقتصادية ... « ولكنها أعباء تتحملها كل دولة تقف لتدافع عن نفسها . ولا يمكن ان تدافع الدول عن كياناتها وعن نفسها دون أن تدفع الثمن غاليا من دماء أبنائها وأموالها وعتادها » .

الرابع ، يؤكد على ان الاقتصاد المصرى . لن يبق فى أمان اذا نجح الصهاينة فى إنشاء دولة لهم فى فلسطين . ذلك « انهم لا يزيدون عن خمسة عشر مليوناً فى العالم اجمع » ، ومع ذلك فانهم

يملكون اقتصاد العالم ، فاققتصادنا وحمايته لا يتأتى ولا يكون اذا
انشئت هذه الدولة الصهيونية في فلسطين .

الخامس ، يركز على ان « انتدخل العسكرى ... هو
السبيل الوحيد الذى يدفع الدول الكبرى الى تغيير خططها ... »
هذا ... « اذا صحت نظرية ان الدول الكبرى تخشى او تحرص
على صداقة العرب وعلى رضاهم . وتخشى ان تنشب الحرب
الشرق الأوسط بسبب مسألة فلسطين ... اما ان تبقى جامدين
ونضيع الوقت بين اجتماعات تعقد هنا وهناك وبيانات تذاغ هنسا
وهناك ، فهذا العمل من جانبنا لن يحرك الدول التى تحرص على
رضاء العرب مادام الأمر فى سكون وهدوء ، وليست له نتائج
يخشونها ... » .

السادس ، يدور حول ضمان وحدة وعروبة واستقلال
فلسطين . وذلك فى مواجهة ما تردد عن مركز فلسطين الدولى
ومستقبلها بعد تحريرها من الصهيونية ، وعما يثار من « ان هناك
افراضا سياسية فى بعض الدول العربية بالنسبة لفلسطين » .
ويشدد على ان موقف مصر المبدئى هو « ان تبقى فلسطين لأهلها ،
عربية فلسطينية موحدة » .

واليسار المصرى فى استلهامه لتراث الحركة الوطنية ،
يتعامل اليوم ، مع القضية الفلسطينية من خلال معادلاته السياسية ،
كون ان يغفل فى حركته ، الطابع المزدوج والمميز لها . بمعنى انه
اذا كانت من ناحية « عمومية » الخطر الصهيونى وشموله ، قضية
قومية ، فان ذلك لا ينقى او يطمس ، من ناحية اخرى ، كونها قضية
تحرر وطنى عربى محدد فى ظروف تاريخية معينة ، ينهض بمسئوليته
الاولى ، تعبيرا وتمثيلا ونضالا ، الشعب الفلسطينى . وبدون هذا

الفهوض الشعبى الفلسطينى تزدتد القضية ، العمود القبرى الذى
تتجمع من حوله القوى العربية وتنشئ وضعا قوميا نضاليا .

من هنا حرص اليسار المصرى على ألا تتحول قضية فلسطين،
تحت اسم طابعها القومى ، الى قضية « المسئولية على المشاع »
بين البلاد العربية ونظمها ، تتفق او تخلف فى شأنها فى غيبة الشعب
الفلسطينى وارايدته ، مما يفتح الثغرات للمساومات المنفردة
ومناوراتها فى الساحة الدولية ، من هذه الدولة العربية او تلك .
وفى نفس الوقت ، قاوم أى محاولة لأن تتهرب البلاد العربية
جماهيريا ونظما ، من مسئولياتها القومية المحددة تجاه فلسطين ،
بدعوى الاحتجاج بالطابع الوطنى الخاص للقضية وتحميل الشعب
الفلسطينى وحده المسئولية كاملة .

ان هذه الوحدة العضوية ، فى مفهوم اليسار ، بين « القومى
العام » وبين « الوطنى الخاص » للقضية الفلسطينية ، تعنى
فى الرؤية النظرية والممارسة العملية ، ثمانى نقاط أساسية .

النقطة الأولى ، هى الالتزام باحترام الطبيعة الوطنية المستقلة
للشعب الفلسطينى وحركة تحرره . وذلك باعتبار ان شعب
القضية ، هو صاحب القرار الأول فى مجاله الوطنى . وبهذا
الاعتبار الجوهرى تحتل حركة التحرر الوطنى الفلسطينى موقع
الشريك الندى لكل حركات التحرر الوطنى العربية والنظم فى وضع
الاستراتيجية القومية العامة لمقاومة الصهيونية والإمبريالية فى
المنطقة .

ومنعطيات الواقع تكشف عن ان عملية تجسيد الحركة النضالية
للشعب الفلسطينى بلصائلها المتعددة فى الستينات بعد هزيمة
١٩٦٧ ، كأول وأخطر أداة للمواجهة الشعبية السياسية المسلحة

المعاصرة ، قد بلورت العامل الاساسى الذى ظل مفتقدا ، على مدى ما يقرب من ربع قرن . وكان هذا ضروريا لتصحيح الخلل الذى كان قائما ، طوال هذه الفترة . فى ادارة الصراع العربى الاسرائيلى ، نتيجة عدم الربط الجدلى بين العنصر القومى والعنصر الوطنى للقضية الفلسطينية . محليا واقليميا ودوليا . فى حين كان الربط الجدلى قائما فى جبهة العدو . بين « التنظيم الصهيونى العام » فى العالم وبين « الكيان الاسرائيلى الخاص » المزروع فى فلسطين .

بهذا الاقتحام الذى دخل به الشعب الفلسطينى ، صاحب المصلحة الاولى المباشرة ، ساحة الصراع . بوزن نضالى جماهيرى مسلح ومنظمة تحرير وطنية تضم الفصائل المتعددة . لم يعد الكفاح العربى ضد الوجود الصهيونى ، كفاحا موسميا ، يتجدد لفترة محدودة عابرة فى حياة النظم . او رد فعل دفاعى ، فى كل مرة تتحرك فيها اسرائيل بعدوان جديد على بلد عربى . وانما اصبح عملية تتجه نحو المواجهة المستمرة والمقاومة المتواصلة ، تثقل من الدفاع السلبي الى الدفاع الايجابى الى الفعل الهجومى — لأول مرة فى تاريخ الصراع — على النحو الذى اشتعلت به الحرب الرابعة فى اكتوبر — تشرين الاول ١٩٧٣ .

وقد احدث هذا الاقتحام ، علاوة على ذلك . تغييرا كينيا فى هوية القضية الفلسطينية فى الساحة الدولية . فحولها من قضية لاجئين تعساء مشردين يستجدون مأوى جغرافيا يستقرون داخله انسانيًا ، الى قضية تحرير وطنى وتحرير شعب ، يعبىء قواه ويحمل السلاح بشجاعة فدائية دفاعا عن حقوقه المشروعة فى العودة الى وطنه واقامة دولته الوطنية المستقلة .

وبيروز العامل الفلسطيني الفضالى . ثم الالتحام بين جماهير
الداخل المحتل وبين جماهير المخيمات والشتات ، فى اطار تنظيم
وطني وقيادة موحدة ، تتمثل فى منظمة التحرير التى استقطبت
الاعتراف بها ، عربيا ودوليا ، كممثل شرعى وحيد للشعب
الفلسطينى ..

ولذلك فان كل محاولة للقفز على منظمة التحرير الفلسطينية
من جانب اى بلد عربى او فصيل من فصائل حركة التحرير العربى ،
سواء بطريق مباشر او غير مباشر ، لا تهدد الطابع الوطنى الضرورى
للقضية الفلسطينية وحسب . وانما تطعن فى الصميم الطابع القومى
لحركة الشعب الفلسطينى التحريرية ضد الصهيونية واسرائيل .
وتغير طبيعة الصراع ، وخاصة فى ميزان علاقات القوى الدولية .
وذلك من كونها مواجهة مصيرية بين استعمار استيطانى عنصري
تدعمه الامبريالية العالمية وبين شعب محدد مقتلع من وطنه تدعّمه
الامة العربية والشعوب المحبة للحرية فى العالم ، الى مجرد خلاف
بين « دولة اسرائيل » وبين « الدول العربية » حول الحدود وحول
حقوق الاقليات العربية الواقعة تحت الحكم الاسرائيلى . او اقتسام
للفلسطين بين اسرائيل وبين دولة عربية او اثنتين ، فى احسن
الفروض .

ومن هنا تنبع خطورة سياسة الخطوة الخطوة الامريكية بمضاعفاتها
القائمة والمحتملة . وما يصاحبها من اتفاقيات مضى الاشتباك بين
هذه الدولة العربية او تلك وبين دولة اسرائيل . وكذلك من
دعوات الى عقد مؤتمر جنيف الدولى للبحث فى حل سياسى للصراع
او اية مؤتمرات دولية اخرى بديلة ، بدون اشتراك منظمة التحرير
الفلسطينية منذ البداية كطرف اصيل . ذلك انها — جميعا —

تستهدف في الأساس « الالفاء السياسي » للشعب الفلسطيني وثورته التحريرية ، وزرع بذور الخل من جديد في العلاقة الجدلية الواجبة بين « العام القومي » وبين « الخاص الوطني » للقضية الفلسطينية والتصدي الشامل للصهيونية وكيانها الاسرائيلي .

النقطة الثانية ، العلاقة الجدلية بين « العام » وبين « الخاص » في القضية الفلسطينية ، تتطلب — موضوعيا — تقسيم العمل من حيث مهام النضال ومجالاته وحجم ونوعية التضحيات ، بين النظم وقوى حركة التحرير العربية وبين حركة الشعب الفلسطيني التي تجسدها المنظمة ، عربيا ودوليا .

المنظمة هي أداة المقاومة العسكرية والسياسية اليومية ضد التواجد الصهيوني في فلسطين . وذلك بهدف استنزاف قواه وتعريه عنصريته القليميا ودوليا ، وتحرير ما تستطيع تحريره من أرض الوطن بأسلوب وتنظيمات حرب العصابات . والاحتفاظ بالقضية في حالة مبخونة دائمة .

اما النظم العربية وقوى حركة التحرر ، فان دورها يتركز حول المواجهة الشاملة المسلحة والاقتصادية والسياسية للصهيونية . والانتقال بهذه المواجهة من موقع الدفاع الى موقع الهجوم . والعمل في نفس الوقت على تأمين الثورة الفلسطينية ومدها بالعون المادي والمعنوي وتمكينها من خرية الحركة والتنظيم والانطلاق بعملياتها القذائية ، من الأرض العربية ، ضد مواقع الاحتلال الاسرائيلي . وذلك انطلاقا من حقي « الارتفاق القومي » الذي يملكه الشعب الفلسطيني وثورته على الأرض العربية .

النقطة الثالثة ، ان تقسيم العمل ، كى يكون واقعيا ومنتجا فى آن واحد ، لابد وأن ينبع عن استراتيجيات قومية ذات اهداف محددة وموحدة . وذات مراحل متعاقبة . وتكتيكات مرنة تتكيف ، ايجابيا ، مع طبيعة وامكانيات كل طرف . وكذلك مع الظروف الموضوعية والذاتية التى تحكم علاقات القوى على المستوى الاقليمى والمستوى العالمى : فى كل مرحلة .

واذا كان «الوجه الفلسطينى لهذه الاستراتيجية» ، يتحدد فى اقامة الدولة الديمقراطية ، متطهرة من الصهيونية والنعرات العنصرية والتعصب الدينى التى يجرى باستمرار تفريخها بفعل استغلال عوامل الفجوة والتخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى المعقدة : فى المنطقة . . . فان الوجه العربى القومى لهذه الاستراتيجية ، ينبور فى اجهاض المشروع الصهيونى ككل ، واطارته القائمة والمحتملة على الوطن العربى والسلام العالمى والمشكلة اليهودية معا .

بهذا تتكامل بدقة ، وحدة الاستراتيجية القومية وشمولها . حيث تعتمد بأقصى درجة من المسؤولية الى ربط « الخاص الفلسطينى » بـ « العنصر القومى » ، و « الأمن الاقليمى » بـ « الأمن الدولى » ، وحل « المشكلة اليهودية » بتحريض فلسطين واقامة الدولة الديمقراطية المنفتحة أمام تعايش جميع الأديان على أرضها .

بيد ان الاستراتيجية ، تظل مجرد شعار ، اذ لم تمتلك قوى رئيسية ضاربة تستند الى اوسع قاعدة ممكنة من الحلفاء .

وفى تقدير اليسار المصرى ، ان انصراف العربى الاسرائيلى ، منذ هزيمة ١٩٦٧ وما أعقبها من مقاومة عربية بأشكال ودرجات

مختلفة ، حتى الانتصار التكتيكي المحدود في أكتوبر ١٩٧٣ وما أسفر عنه من سياسة الخطوة خطوة لتحقيق ما يسمى بتسوية سلمية للصراع ، قد اكتسب أبعادا جديدة ذات تعقيدات سياسية ، عربية ودولية ، ليس لها من مثيل طوال تاريخ الصراع .

ومع هذه الأبعاد الجديدة وتعقيداتها ، لم يعد يجدى ، في إدارة الصراع ، ذلك التنظيم التقليدي القائم على أساس ان ثمة التزامات عسكرية خاصة « بدول المواجهة » (مصر وسوريا والأردن) تتميز عن التزامات الدول العربية الأخرى والتي يطلق عليها اسم « دول الدعم » . والاكتفاء بالتجمع على مستوى مؤتمرات القمة للتشاور ورصد مبالغ للدعم واتخاذ قرارات في النهاية أقرب الى « الحكم والمواظع الرشيدة » منها الى الفعل الممكن والمؤثر والقابل للتنفيذ . هذا مع استمرار القوضى والتضارب في العلاقات العربية الدولية ، وفقا لمصالح الدبلوماسية الخاصة بكل بلد عربى على حدة .

ان مثل هذا التنظيم يفقد الاسفراتيجية أية امكانية لامتلاك قوى ضاربة رئيسية ذات حد أدنى من وحدة العمل العربى او بلورة قاعدة من الحلفاء .

من هنا بات من الضرورى ، فى اطار الاستراتيجية القومية الموحدة وما تتضمنه من تقسيم للعمل . وضع تحديد أكثر دقة للقوى الرئيسية والحليفة ، فى نسيج العلاقات ومجالات وأولويات الحركة .

وبمعنى هذا الوصول الى تنظيم جديد أكثر فاعلية يرقى الى مستوى المهمات التى نطرحها أبعاد الصراع الجديدة المعقدة التى أفرزتها مرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣

ولعل نقطة البدء المركزية في بناء هذا التنظيم ، تتركز في ضرورة انشاء « مجلس قومي للمواجهة » يكون بمثابة الوعاء الذي يضم كل القوى الرئيسية الضاربة ، والجهاز المنوط به ترجمة الاستراتيجية الى خطط وبرامج عمل متفاوتة المدى والاهداف ، وممارسة تنفيذها كسياسة يومية .

وترشح المعطيات الواقعية للظروف العربية والدولية الراهنة كلا من الدول التي عرفت تقليديا باسم دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان فضلا عن الجزائر والعراق والسعودية فيما تمثله من طاقات سياسية وعسكرية وبتروولية ، لعضوية المجلس القومي للمواجهة .

وبقيام المجلس القومي للمواجهة ، يتحول مؤتمر القمة العربي الى هيئة تقويم ، ورقابة لعملية المواجهة في مختلف الميادين ومركز تعبئة وتنظيم للقوى الاحتياطية .

ولكى لا تتحول هذه الأجهزة الى مجرد لافتات براقية ومكاتب بيروقراطية : لا جدوى منها . فان الجماهير العربية مطالبة من خلال ممارسة حضورها الايجابي والدائب في الساحة ، ان تفرض توجيهاتها ورقابتها على هذه الأجهزة . وذلك بتنظيم فصائلها القومية التحررية في مؤتمر شعبي ينعقد دوريا . يخلق بحركته ونظروحاته ونظراته النقدية البناء الى اعمال الأجهزة ، مناخا سياسيا يستشعر معه المجلس القومي للمواجهة ومؤتمر القمة العربي بالمسؤولية الفعلية امام الجماهير الشعبية ، اليقظة والمنظمة . ويحقق بالتالي — بمنظور قومي — المشاركة بين الشعب العربي في كل بلد وبين الأجهزة التنفيذية القومية ، في صنع وممارسة القرارات المتعلقة بإدارة الصراع العربي الاسرائيلي . وهي المشاركة التي كان افتقادها عاملا أساسيا

في الهزائم والعثرات والانحرافات العسكرية والسياسية التي أصابت وما تزال ، الجانب العربي في الصراع ، وتفرض عليه قصر النفس في عملية المواجهة .

النقطة الرابعة ، تدور حول أنه إذا كان قيام « مجلس قومي للمواجهة » مسؤول ، رسمياً ، أمام مؤتمر القمة العربي ، وجاهرياً . أمام مؤتمر شعبي ، من شأنه أن يثرى الاستراتيجية القومية الموحدة بالقوى العربية الرئيسية الضاربة غانه أيضاً مسؤول عن بناء أوسع جبهة ممكنة من الحلفاء في العالم .

وفي خصوص « قضية الحلفاء » يتوجب الأمر وضع حد للفوضى والتضارب في علاقات الوطن العربي الدولية . وذلك بانتهاج سياسة عربية دولية موحدة في خطوطها العامة ، تكون انعكاساً للاستراتيجية القومية وموظفة في خدمتها . تمتلك « معياراً » للتمييز بين الحلفاء وبين الأعداء القائمين والمحتملين في الساحة الدولية ، وقياس الطاقة الفعلية لكل منهم .

وإذا كان المستهدف من أعمال هذا المعيار . توسيع قاعدة الحلفاء إلى أقصى قدر وتضييق دائرة الأعداء إلى أدنى حد ، فإنه من المهم التسليح برؤية شاملة لخريطة الصراعات العالمية وما يطرأ عليها ، في عصر الانفراج الدولي القلق ، من تغيرات ولو كانت هامشية أو وقتية . وذلك نتيجة قيام تناقضات كليسة أو جزئية في مصالح الدول والتكتلات المختلفة أمام المعطيات الجديدة للواقع المعاصر .

في هذا الضوء يبدو في حدود الإمكان اتجاه حركة هذا المعيار نحو ثلاثة أهداف دولية في آن واحد .

الأول ، بناء أرضية مصالح مشتركة مع العالم الاسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز وقوى التحرر والتقدم والسلام المعادية للعنصرية في العالم .

الثاني ، تأمين مصالح مشروعة ومتبادلة النفع مع الدول الاشتراكية وبعض بلاد السوق الأوروبية المشتركة .

الثالث ، تهديد جدى مصحوب بحركة تصفية فعلية متصاعدة لمصالح الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأوروبية المساندة للصهيونية والاحتلال الاسرائيلى في المنطقة .

النقطة الخامسة ، ان تحقيق مهمة تاريخية . بحجم ووزن الاستراتيجية القومية الموحدة ، لن يأتى بثقفة واحدة . وانما يتطلب نضالا شاقا يتميز بالنفس الطويل نسبيا . ويتحتم عليه أن يخوض — بالضرورة — مراحل متتابعة ومتباينة : كما ونوعا على السواء .

والمرحلة الراهنة : الرؤية المعالم ، الممكنة التنفيذ واقعيًا والواجبة الانجاز ، هي استثمار نتائج حرب أكتوبر — تشرين الأول التى سجلها المقاتل العربى : لدفع الخطر الصهيونى من مواقع الهجوم الى مواقع الدفاع . وخلع احتلاله عن الارض المصرية والسورية والفلسطينية التى سيطر عليها عقب حرب يونيو — حزيران ١٩٦٧ . واحكام الحصار من حوله . وتحسين مواقع الهجوم التى تنتقل اليها القوى العربية ، وذلك باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير فوق الارض التى تتحرر من فلسطين .

والقضية هنا ، ليست كما يسود فى بعض الطروحات ، قضية

اختيار بين العمل على تصفية آثار عدوان ١٩٦٧ . وبين خوض حرب تحرير شعبية . لا تتوافر ظروفها . بعد ، لتصفية عدوان ١٩٤٨ . وكان كلا منهما بديل عن الآخر ومنقطع الصلة عن استراتيجية قومية موحدة ذات معطيات تاريخية مشتركة ، من أبرزها استحالة تعايش العرب مع الصهيونية دون افتقادهم لاستقلالهم السياسى والاقتصادى .

كما أنها — أيضا — ليست قضية توزيع ميكانيكى لأعباء النضال القومى وتضحياته بين الأجيال العربية المتعاقبة ؛ لكل منها قدر معين منها . وكان الصراع ليس الا مباراة رياضية مع « خصم » ساكن هادئ ، يقبل عن طيب خاطر قواعد لعبة الأجيال العربية معه .

بتعبير آخر ، القضية ليست اختيارا بين الاستسلام المطلق للأمر الواقع وبين التجاهل الأعمى لظروفه ومعطياته الراهنة . وإنما هى — فى مفهوم اليسار المصرى وممارساته — قضية تحرير قومى طويل المدى ذات مراكن نوعية متعاقبة فى إطار استراتيجية موحدة . تتصاعد فيها طلائع المواجهة دوما مع إنجاز الأهداف الخاصة بكل مرحلة . والتي يدونها لا يتأمن للمواجهة . الانتقال الى مواقع أصعب تنطلق منها الى اختراق مراحل ثالية .

والهدف الضرورى الملح والممكن فى المرحلة الراهنة من الصراع ، هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . إنها ليست الحل القومى — التصررى — المتكامل للقضية الفلسطينية . ولكنها نوع من تحصين المواقع العربية . وخاصة المصرية . فى عملية المواجهة الطويلة المدى . وذلك فضلا عن انتهاء حالة النفى الإجبارى

الثورة الفلسطينية بمضاعفاتها العربية المعقدة الفادحة الثمن ؛
وتمركزها داخل أرض الوطن .

النقطة السادسة : أن تنفيذ الاستراتيجية القومية .. بهراجلها
المتابعة ؛ لا مفر من أن يتم باستخدام تكتيكات مرنة تتواءم مع
ظروف كل مرحلة والهدف المركزي المرصود لها .

المرونة في التكتيك المحكوم استراتيجيا . ليست نقطة ضعف
بل نقطة قوة ؛ تتيح للعمل النضالي القومي أن يمارس أساليب
المناورة والالتفاف ؛ جنبا الى جنب ؛ مع البصمدى المباشر ؛
وأساليب حرب العصابات « أضرب وأهرب » . جنبا الى جنب ؛
مع قتال الالتحام التقليدى لاحتلال المواقع وتطهيرها وتحصينها .

وفي خصوص ظروف الصراع العربى الاسرائيلى بمميزاته
الجغرافية والسياسية . العربية والدولية ؛ لابد من الوصول الى
ما يمكن أن يسمى « بهارمونى المواجهة » الذى ينسق استخدام
جميع الأساليب النضالية . التقليدية وغير التقليدية ؛ فى وقت واحد
وفى كل المجالات .

وطالما أن التكتيك المتبع . من جانب أية قوة عربية . هو
فى حدود طاقاتها وظروفها . ويتسق مع مجمل تكتيكات القوى
العربية الأخرى ؛ ويخدم الخط الاستراتيجى العام وأهدافه
المحددة لكل مرحلة طبقا لرؤية مجلس المواجهة القومى . فإنه
تكتيك صحيح وضرورى . أيا كان الشكل التمويهى الذى يبدو
عليه فى الظاهر .

من هنا فإن المناورات التى تضطر اليها الثورة الفلسطينية
لتقنادى الألغام المبتوثة فى طريقها على الأرض العربية ، أو من أجل

كسب مزيد من العون المادي والسياسي لقضيتها عربيا وعالميا ،
او من أجل تفجير التناقضات داخل جبهة العدو وحلفائه ، تكسب
شرعيتها وحتميتها الثورية ، لانها تصب في المجرى العام
للاستراتيجية القومية .

النقطة السابعة ، التشديد على ضرورة استقلالية حركة
التحرير الفلسطينية بجميع فصائلها ، في صياغة وحدتها الوطنية
وابنيتهما التنظيمية وحركتها السياسية والعسكرية . وذلك في اطار
العلاقة الجدلية التي تربطها مع حركة التحرير العربي .

ان هذا ليس فقط مجرد احترام لحقيقة أفرزتها تجربة
الصراع تصحيحا للوضع العربي المختل منذ عام ١٩٤٨ ، مقابل
استقلالية العصابات الصهيونية المقاتلة في الوضع الاسرائيلي
ومتذاك . وانما هو ضرورة استراتيجية لا بديل لها . ذلك ان
الكيان المستقل للثورة الفلسطينية هو وحده - من ناحية - الذي
يجسد على الصعيد الاقليمي والدولي « الحقوق الوطنية المشروعة
للشعب الفلسطيني » . التي يفتصبها عدو عنصري مجسدا
بقوى تحتل الوطن . كما انه - من ناحية أخرى - الضمان كي
لا تتحول القضية الفلسطينية من كونها « لب الصراع » الى مجرد
« ثمن » في أيدي بعض العرب في ظروف جزر معينة . يساومهم
الاستعمار والصهيونية على دفعه وصولا الى ما يسمى
« بتسوية سلمية » ، يشيرون به استقرارا وهميا لنظمهم
ومصالحهم .

والواقع ان اهدار استقلالية منظمة التحرير بفصائلها
المعددة ، تحت دعاوى القومية ، يطمع في الصميم المحور
الاساسي الذي بدونه لا يتيسر بلورة استراتيجية عربية قومية

مواجهة للصراع . كما ان من شأنه ان يحول منظمة التحرير .
دفاعا عن استقلاليتها ، الى قتال موقوتة تنفجر بصراعات
فوضوية مدمرة في الساحة العربية . مما يتيح في النهاية فرض
السلام الصهيوني — بدعم من الولايات المتحدة — على الوطن
العربي لحقبة قادمة مظلمة وطويلة .

وهذا امر كشفت عنه بوضوح المخططات الدمية الصهيونية —
الامبريالية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وثورتها منذ احداث
الأردن في عام ١٩٧٠ . وملاحقتها بعد ذلك في لبنان ، وما تعرض —
أخيرا — من الالتزامات السرية التي تعهد بها كسينجر لاسرائيل
في اتفاقيات فض الاشتباك وفقا لسياسة الخطوة خطوة .

النقطة الثامنة ، رفض النظرية التجريدية التي تنفى على
نحو مطلق . امكان خوض حرب تحرير شعبية طويلة الأمد ضد
الصهيونية في المنطقة . وذلك على عرار ما وقع في فيتنام .

ان هذه النظرية . تعتمد الى تبرير نفسها . عن طريق
الاحتجاج باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والعوامل
الجغرافية الخاصة بالمنطقة العربية عن ظروف وجغرافية فيتنام .

وهو تبرير غير علمي وغير واقعي . ذلك ان حرب التحرير
الشعبية الطويلة الأمد . ليس لها نموذج واحد وقالب ثابت ،
هو النموذج أو القالب الفيتنامي . وإنما هي عملية جدل تاريخي
بين ارادة شعب مقهور وبين قوة عدو قاهر في واقع متغير .
تبدا برتد فعل دفاعي . يتحول مع مراحل النضال المتصاعدة وفق
استراتيجية ثابتة وتكتيكات مرنة . الى فعل هجومي ، يتكيف
مع المهارات الفنية والقتالية التي تتراكم لدى الشعب ، وتتفاعل
مع طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والجغرافية للمنطقة

التي تشكل ميدان الحرب والصراع . وهي في تكيفها مع هذه الظروف والمهارات تؤثر فيها وتطوعها وتثريها وتعيد تنظيمها لصالح معركة طويلة النفس . مبتكرة الأساليب ، جماعية الجهود ، متعددة الجبهات . وبذلك تخلق نموذجها القومي للحرب الشعبية الخاص بواقعها .

الحرب الشعبية الطويلة الأمد اذن ، ليست بالظاهرة الشاذة أو المستحيلة في الواقع العربي ، علميا وعمليا . وانما هي نبت طبيعي يمكن استنباطه من خلال تفاعل الارادة الشعبية مع الظروف تفاعلا نضاليا واعيا .

وليس ادل على ذلك من ظساطرة الثورة الفلسطينية المعاصرة ، التي انطلقت في يناير ١٩٦٥ من خارج الأرض المحتلة ، جنينا متواضعا مطاردا متهما من غالبية النظم العربية : بل ومن عدد من فصائل حركة التحرر العربية بأنه مغامرة برجوازية صغيرة تارة ، وحركة مشبوهة ووباء يتوجب استئصال شأفته تارة أخرى . واذا بها تغزو قوة الصمود ، القادرة وحدها على الحركة ضد العدو ، عندما نزل ليل الهزيمة المروع بالامة العربية في يونيو - حزيران ١٩٦٧ . وشمل قدراتها زمنا حربا مرهقا ، حتى بدايات حرب الاستنزاف في أواخر ١٩٦٨ .

وظلت الثورة الفلسطينية - وما تزال - رغم كل الفخاخ التي نصبت لاصطيادها ، تواصل نموها التنظيمي والسياسي والعسكري ، وتلحم الخارج بالداخل في شبكة نضالية واحدة ، تصوغ معالم نموذج غير مسبوق لحرب شعبية طويلة الأمد في مواقع من المساحة الفلسطينية المحتلة وحدها ، دون ان تمتد الى مجمل مساحة الصراع العربي الاسرائيلي . وبممارسة هذا

النموذج من الحرب الشعبية طويلة الأمد ، الأخذ في النمو والتطور ، أمكن للثورة الفلسطينية ، بعد حوالي عشر سنوات من انطلاق رصاصة فتح الأولى في يناير - كانون الثاني ١٩٦٥ ، أن تفرض الاعتراف بها محليا ودوليا . وتكتسب - لأول مرة في تاريخ ثورات التحرر الوطني - الشرعية الدولية بجانب شرعيتها الثورية . وذلك بقبولها عضوا مراقبا في الأمم المتحدة .

والحق أن نظرية نفى إمكانية الحرب الشعبية الطويلة الأمد لا يصدر - كما أكدت تجربة الصراع نفسها بعد اندلاع الثورة الفلسطينية - عن « خصوصية » الظروف السياسية والاجتماعية والجغرافية المتعلقة بالواقع العربي وإنما عن « خصوصية » الاتجاهات والتيارات المساومة المتعددة الأشكال التي تعزف بالحن متعددة على نغمة عسدم جدوى الصراع المسلح مع إسرائيل ، وبضرورة إسقاط سلاح القتال العسكري وأيضا سلاح الإحتلال ، وتجميد ماعليتهما في المعركة . والاكتفاء بالسلاح الدبلوماسي الذي لا مفر من أن يؤدي إلى التفاوض المباشر مع إسرائيل كوسائل « متحضرة » للوصول إلى ما يسمى « بالحل السلمي » .

هكذا تتحدد ، في هذه النقاط الثماني ، جوهر المسألة الفلسطينية ، في المفهوم الغالب لدى اليسار المصري ، باعتباره محورا الاستراتيجية القومية الموحدة .

ويظل تجميع واستنهاض وتعبئة القوى الرئيسية الضاربة والاحتياطية والحليفة للاستراتيجية وممارستها مرحليا بتكتيكات مرنة ، من خلال أجهزة قومية فعالة مسئولة جماهريا ، المسألة المركزية في القضية .

اليسار المصرى

« ثورة مايو » .. وثورة يوليو

عندما مات الرئيس جمال عبد الناصر في سبتمبر - أيلول - ١٩٧٠، كان المرئى من- « النظام » على سطح الساحة المصرية، عدداً من « المؤسسات الشرعية » . احتل المراكز الرئيسية فيها مجموعة من الشخصيات التى حرصت ، دوماً ، على إعلان التزامها الكامل بثورة يوليو - تموز ١٩٥٢ . وذلك بمفهومها ومسايرها الناصري ، اللذين تجسدا ، أساساً ، فى ميثاق العمل الوطنى ١٩٦٢ وبرنامج ٣٠ مارس - آذار ١٩٦٨ .

ولم يعرف عن أى من هذه الشخصيات موقف أو رأى ، يتناقض مع موقف أو رأى لعبد الناصر ، تصريحاً أو تلميحاً ، حتى تاريخ وفاته . وكان اذا تصادف وأعلن أحدهم موقفاً فى قضية ما ، قبل أن يقرر عبد الناصر رأيه فيها (وفادراً ما كان يحدث ذلك) فإنه سرعان ما كان يعدل موقفه بحيث يتماشى مع رأى « الرئيس » الذى استقر عليه .

حدث حينما أعلنت واشنطن فى عام ١٩٧٠ ما سمي « بمبادرة روجرز » لحل أزمة الشرق الأوسط ، أن كان عبد الناصر

على أهمية القيام بزيارة الى الاتحاد السوفيتي . وأثر وقتها
القريب في اعلان موقفه من المبادرة الى ما بعد الانتهاء من الزيارة .
غير أن السيد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية وقتذاك ؛
بادر في مواجهة تساؤلات ملحة خلال اجتماعات الاتحاد الاشتراكي ؛
الى اعلان رفض مصر للمبادرة . وذلك اعتمادا على الخط العام
الذى اعتمدته عبد الناصر في علاقته بالولايات المتحدة . ولكن
ما أن قرر جمال عبد الناصر قبول المبادرة . حتى قسام أنور
السادات بتعديل موقفه ، مستمر في ممارسة مسؤولياته ؛ نائباً
لرئيس .

على رأس المؤسسات التى خلفها نظام عبد الناصر .
تبرز « مؤسسة الرئاسة » التى آلت بصفة مؤقتة ، فور وفاة
« الرئيس » ، طبقاً للمادة ١١٠ من الدستور . الى أنور السادات ؛
بوصفه النائب الوحيد للرئيس منذ تعيينه المفاجيء فى ٢٠ ديسمبر
كانون الأول ١٩٦٩ . وذلك الى أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية
خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً .

فى ظل مؤسسة الرئاسة ؛ طبعت قيادة الاتحاد الاشتراكي
العربي ؛ التنظيم السياسى الوحيد والحاكم للبلاد . وتمثلت هذه
القيادة فى اللجنة التنفيذية العليا المكونة من السادة حسين
الشافعى وعلي صبرى وعبد المحسن أبو النور ود . محمود
فوزى ود . لبيب شقير وضياء داود وكمال رمزى الشينو . وذلك
بالإضافة الى أنور السادات الذى خلف عبد الناصر فى رئاسة
اللجنة ورئاسة الوزراء (السلطة التنفيذية) بعد وفاته .

وفى إطار قيادة الاتحاد الاشتراكي العربى ، احتل تنظيم
الاتحاد فى كل من محافظتى القاهرة وأنجيزة على وجه الخصوص —

وزنا خاصا - بحكم ما ضمه كل منهما من « كم جماهيري » يتمتع بحركة وفعالية ، نسبية ، في الساحة السياسية المصرية . وذلك بالقياس الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي في بقية المحافظات . وكان السيد عبد المجيد فريد أمين عام رئاسة الجمهورية يتولى تنظيم القاهرة . في حين كان السيد فريد عبد الكريم هو المسئول عن تنظيم الجيزة .

وضمن هذه المؤسسات . قام مجلس الامة (السلطة التشريعية) . وكان جميع اعضائه ينتمون الى الاتحاد الاشتراكي العربى . ويتولى رئاسته د. لبيب شقير .

أما « مؤسسة القوات المسلحة » - اذا صح التعبير - فقد كانت تحت الاشراف المباشر للرئيس الراحل جمال عبد الناصر . وذلك بعد تطهيرها من العناصر الانتقالية التي افرختها ظروف وملابسات هزيمة ١٩٦٧ امام اسرائيل بقيادة المشير عبد الحكيم عامر ، الذى اثر الانتحار بعد فشل محاولته الانتلالية . وكان عبد الناصر قد ركز الجزء الاكبر من وقته وجهده ، منذ الهزيمة ، الى اعادة بناء القوات المسلحة واعدادها لاسترداد ما اغتصبته اسرائيل بالقوة . وذلك بمساعدة كثيفة من الاتحاد السوفيتى . يعاونه كن من الفريق محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام والفريق محمد صادق رئيس اركان حرب الجيش .

وبالإضافة الى هذا كله ، تركز في عدد من المواقع الهامة ببنية النظام بعض الشخصيات ، التى اكتسبت وضعاً مؤثراً . سواء في صنع القرار السياسى أو تنفيذه . وذلك نتيجة تواجدها داخل دائرة الثقة الضيقة المحيطة بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

ويأتى فى مقدمة هذه الشخصيات ، السادة د. عزيز صدقى نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة . محمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، محمد حسنين هيكل الذى كان يشغل منصب وزير الاعلام بالإضافة الى رئاسة تحرير جريدة الاهرام . وأمين هويدى وزير الدولة ، ومحمد فايق وزير الدولة للشئون الخارجية . وسامى شرف وزير الدولة للشئون رئاسة الجمهورية والذى ظل مديرا لمكتب الرئيس الراحل سنوات طويلة . ومحمد حافظ اسماعيل مدير المخابرات والذى حل محل صلاح نصر مديرها السابق لسنوات طويلة ، وكان صلاح نصر قد أقيـل من منصبه بعد اشتراكه مع المشير عامر وشمس بدران وزير الحربية خلال حرب ١٩٦٧ ، فى المحاولة الانقلابية داخل القوات المسلحة . واللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى الذى كان قد تحول الى قوة عسكرية ، تتعدى امكانياتها حدود وظيفتها التقليدية ، كمجرد قوات حراسة ، الى قوات مؤهلة للتصدى والقتال ضد أية محاولة انقلابية .

وفى ركن من المجتمع تقوّعت « السلطة القضائية » ، بعد المعركة الضارية التى دارت بينها وبين قيادة الاتحاد الاشتراكى العربى ، حول ما سمي بتسييس القضاء وتحويله من « سلطة » الى « مرفق » شعبى . وذلك اثر ما صدر عن مجلس ادارة نادى القضاة برئاسة المستشار « ممتاز نصار » وتكيل محكمة النقض ومقتذاك ، بعد الهزيمة ، من مواقف وبيانات حول ضرورة تعديل أو إلغاء القوانين المقيدة للحريات ، وإدانة بعض الاجراءات والتصرفات التى صدرت عن أجهزة السلطة والأمن وشابها العسف بحقوق وتحرّيات المواطنين . وتولى ادارة المعركة من جانب الاتحاد الاشتراكى ، كل من السيدين على صبرى الأمين

العام ومقتذاك ومحمد أبو نصر وزير العدل حينذاك . وازاء اشتداد
المعركة الى درجة الاضراب الفعلى للقضاء ، الامر الذى راح
يهدد استقرار النظام وهيئته ، فى أعقاب هزيمة قومية مروعة ،
شكل الرئيس الراحل لجنة خاصة برئاسة السيد أنور السادات
لبحث الموقف المتأزم واقتراح حلول حاسمة له . وانتهت اللجنة
بالتوصية بإقالة حوالى مائتى قاض وعضو بالنيابة العامة .
وذلك على أساس عدم ولائهم للنظام وفقا لمعايره السياسية
والاجتماعية العامة . وأقر الرئيس جمال عبد الناصر التوصية ،
وأصدر قانونا بتنفيذها فى ٣١/٨/١٩٦٩ . وهو القانون الذى
أطلق عليه غالبية المثقفين فى البلاد اسم « وذبحة القضاء » تعبيرا
منهم عما خلفه هذا الاجراء من ظلال قاتمة على « ديمقراطية
النظام » .

وبدا من متابعة حركة الاحداث الظاهرة للعيان ، فى الفترة
التي أعقبت وفاة عبد الناصر حتى مايو — أيار ١٩٧١ . ان
ورثة النظام « قد اعتصموا بالوحدة والتماسك فيما بينهم .
وأخذوا يتخطون ما فى صفوفهم من خلافات من ناحية .
ويقاومون — من ناحية أخرى — كل محاولة لتوسيع دائرة
« الارث » التى تجمعهم ، بانضمام أطراف أخرى من الخارج .
وأعلنوا بقوة اصرارهم ، على اكمال قواعد شرعية النظام ، كما
يقررها الدستور القائم ، فى انتقال السلطة الى رئيس جديد
وحكومة جديدة . وذلك فى إطار « النظام الناصرى » دون تغيير .
ولكن من خلال قيادة جماعية تقوم على مواصلة السير « على
طريق الزعيم الخالد جمال عبد الناصر » دون تغيير . مستندين
الى تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الأمة . وملتزمين
بشعار « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة حتى ازالة آثار

عسدوان ١٩٦٧ « . وأدانوا جميعها . بعيانغات مختلفة : كل الأصوات التي ارتفعت في الداخل والخارج : تحدثت أما عن وجود صراعات فيما بين « الورثة الشرعيين » . وأما عن وجود فراغ رهيب أثر غياب عبد الناصر بشخصيته القيادية ووزنه التاريخي ، ليس في مقدور الورثة الشرعيين وحدهم . ان يملأوه . وما ان وسد عبد الناصر في قبره . حتى سارع الاتحاد الاشتراكي بالاعلان عن الخطوات التنظيمية لعملية انتقال السلطة ، من أنور السادات . الرئيس المؤقت . اليه — مرة أخرى — كرئيس منتخب دستوريا . وتقرر أن يعرض ترشيح الرئيس الجديد على اللجنة التنفيذية العليا يوم ٣ أكتوبر ١٩٧٠ ودعوة مجلس الأمة الى اجتماع غير عادي في ٧ أكتوبر — تشرين الأول للمصادقة على الترشيح . واجراء استفتاء على رئيس الجمهورية في ١٥ أكتوبر ، بحيث اذا جاءت نتيجة الاستفتاء بنعم ، يجتمع مجلس الأمة في ١٧ أكتوبر ١٩٧٠ ليؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام المجلس .

من هنا ترسب بالفعل انطباع عام في البلاد « بوحدة القيادة الجماعية التي ورثت نظام عبد الناصر » . وساعد على ذلك ما اتصفت به اجراءات انتقال السلطة بمعدلات سرعة ملحوظة ، ومن الاجماع على مرشح واحد للرئاسة هو « أنور السادات » : الذي قدم للجماهير على انه الرجل الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي اصطفاه جمال عبد الناصر في ظروف ما بعد هزيمة ١٩٦٧ الرهيبة نائبا وحيدا له . ومن قيام أجهزة الاتحاد الاشتراكي — وخاصة تنظيماته في محافظتي القاهرة والجيزة — بتسيير عشرات من « المواكب الشعبية » الى مقر إقامة المرشح الوحيد بقصر الطاهرة ، وعلان تأييدها .

المطلق له خليفة لجمال عبد الناصر ، قائدا للمسيرة ورئيسا للدولة .

وقبيل أن تغرب شمس عام ١٩٧٠ ، كان النظام الجديد قد استقر على سطح المجتمع في صورة نظام ناصري لا يختلف ، شكلا وشعارات وأشخاصا ، عن النظام الذى كان قائما حتى ٢٨ سبتمبر — أيلول ١٩٧٠ : اللهم الا في غياب شخص جمال عبد الناصر ، بحكم الموت .

في رئاسة الجمهورية وقيادة الاتحاد الاشتراكي : استقر أنور السادات رئيسا ، وأعلن أن برنامجه هو نفس برنامج عبد الناصر الذى ضمنه في بيان ٢٠ مارس — آذار ١٩٦٨ . وغدا كل من على صبرى وحسين الشافعى نائبين له . وبقيت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي على ما كانت عليه دون تغيير ، وأصبح أحد أعضائها عبد المحسن أبور النور أمينا عاما بدلا من على صبرى . وظل مجلس الأمة على وضعه تحت رئاسة د. لبيب شقير . وتولى د. محمود فوزى مساعد الرئيس جمال عبد الناصر حتى وفاته ، رئاسة الوزراء التى انتقى أعضاؤها من بين الشخصيات التى احتلت المراكز الرئيسية في النظام بعد هزيمة ١٩٦٧ . وذلك باستثناء محمد حسنين هيكل الذى أثر أن يترك — باختياره — وزارة الاعلام كي يتفرغ لعمله الاصلى رئيسا لتحرير جريدة الاهرام .

هكذا كانت « الصورة » تبدو على سطح المجتمع . هادئة مستقرة . تجمع في وئام كل من اصطلح على تسميتهم « بالورثة الشرعيين » لجمال عبد الناصر .

غير أن الأوضاع في العمق ، كانت على عكس صورة

السطح تماما . حيث تحركت — بأشكال مختلفة — الصراعات ، مكتومة بين محاور متعددة ومتداخلة بتعقيدات ذاتية وموضوعية ، داخل دائرة ما اصطلح على تسمينه بالورثة الشرعيين . وهي الصراعات التي كان يحسمها أو يخمدتها ويكبتها جمال عبد الناصر بإجراءات ردع وزجر تصل أحيانا الى درجة العقاب . ومع اختفاء عبد الناصر استعادت الصراعات نشاطها ، ولكن بحذر فرضته مفاجأة موت « الرئيس » ، التي باغنت الجميع دون الاستعداد مسبق من ناحية . وعدم توافر الخبرة الكافية لدى الورثة لممارسة السلطة مباشرة ونبس من خلال « المعلم » وتحت ظله ، من ناحية أخرى . وراح كل محور — وأحيانا البعض منه في مواجهة البعض الآخر — يحاول كسب الوقت والانتصار للعمل على الانفراد بالسلطة دون الآخرين .

وكان تعبير الآخرين — وقتذاك — لا يقتصر فقط على المحاور المتعددة داخل دائرة الورثة الشرعيين . وإنما يمتد ليشمل قادة ثورة يوليو التاريخيين الذين سعوا ، باسم الوحدة الوطنية وملأ الفراغ الذي خلفه غياب قائد الثورة ، الى المشاركة في السلطة . وكذلك تحركات قوى اليمين وقوى اليسار في المجتمع ، بمختلف تياراتها ، لدفع مسار نظام ما بعد عبد الناصر في اتجاهها .

في مقدمة المحاور المتصارعة في الاعماق . كان هناك ما سمي « باللجنة الإستشارية الرئاسية » . وهي اللجنة التي كان الرئيس قد شكلها بعد هزيمة ١٩٦٧ وأحباط المحاولة الانقلابية التي تزعمها المشير عبد الحكيم عامر . واعتمد عبد الناصر على هذه اللجنة في إدارة شئون البلاد الداخلية ،

والإشراف على أعمال مجلس الوزراء الذي كان يتولى رئاسته .
وذلك وفقا للتوجيهات العامة التي كان يصدرها . وبهذا راح
يتخفف من أعباء العمل التنفيذي الداخلي وتفصيلاته اليومية .
ويوفر الكم الأكبر من جهده ووقته لإعادة بناء القوات المسلحة
 وإدارة المعركة السياسية العالمية ضد إسرائيل والولايات
المتحدة الأمريكية . وكانت هذه اللجنة ، التي أحيط أمرها
بالكتمان ، تتكون من شعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين هويدى
الذى تولى وزارة الحربية ورئاسة المخابرات العامة ووزارة
الدولة ومحمد فايق وزير الدولة للشئون الخارجية وسامى شرف
سكرتير الرئيس للمعلومات ووزير الدولة . وكان عبد الناصر
يفاجئ اللجنة ، بين آن وآخر ، بطلب اشراك محمد حسنين
هيكل وزير الاعلام ورئيس تحرير الاهرام فى أعمالها .

وثمة محور آخر يتبلور فى قيادة الاتحاد الاشتراكى
(٦ ملايين عضو مسجل) وتنظيماته الرئيسية والمساعدة ،
كمجلس الأمة والنقابات والصحافة وأجهزة الاعلام . بزعامة
على صبرى . واستمد هذا المحور أهميته من قوته الحاكمة ،
فعليا . فى كل من اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية . وكان
من بين الأعضاء البارزين فيه : شعراوي جمعة (الذى كان
يشارك فى اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا بصفة استثنائية ،
رغم عدم تمتعه بعضويتها) وعبد المحسن أبو النور ود . إبيب
شقير وضياء الدين داود وعبد المجيد فريد وحافظ بدوى . وكان
هذا المحور يمارس قدراته من خلال تسييره للمظاهرات الجماهيرية
واستصداره « القرارات المطلوبة » ، دون عناء كبير ، من
الهيئات القيادية للتنظيم السياسى ، على مختلف المستويات .

وبالتوازي مع محور قيادة الاتحاد الاشتراكى ، تكون محور

آخر ضم قيادة ما سمي « بالتنظيم الطليعى » . وكان اقرب مايكون الى صيغة الحزب الاشتراكى ذى الخلايا السرية . عهد اليه بالعمل على توجيه وقيادة الاتحاد الاشتراكى من داخله ، بواسطة « كادر اشتراكى مخرب » . وذلك على اعتبار ان الاتحاد ، وهو تحالف ضخم وعريض لقوى الشعب العامل ، بما فيها الرأسمالية الوطنية ، ثقل الحركة . ومن هنا نبعت فكرة ضرورة التنظيم الطليعى ليعبر بالاتحاد الاشتراكى . بنفس طويل وامان من الصراعات العنيفة ، مرحلة الانتقال المعقدة الى الاشتراكية . وكان عهد الناصر قد دعا — فى سرية — الى تكوين التنظيم الطليعى فى منتصف الستينيات ليضم العناصر الاشتراكية من مختلف التيارات ، والتي كانت تقبل « ميثاق العمل الوطنى » منهاجا . ونقطة انطلاق مركزية خلال مرحلة الانتقال التى كان عهد الناصر قد قديرها فى ١٩٦٢ . بعشرة اعوام . تنتهى فى ١٩٧١ — ١٩٧٢ . وهكذا فتحت العضوية بالتنظيم الطليعى امام الناصريين اليساريين والشيوعيين الذين كانوا قد انهوا ، فى منتصف الستينات ، تنظيماتهم السرية المستقلة . والتحقوا فرادى بعضوية الاتحاد الاشتراكى .

وظل عبد الناصر يشرف بنفسه على تكوين وادارة التنظيم الطليعى بحماس يماونه فى ذلك كل من على صبرى واحمد فؤاد ومحمد حسنين هيكل . ولكن حماس عهد الناصر ما لبث ان أصابه الفتور الى حد بعيد ، نتيجة اوضاع داخلية وخارجية . وخاصة بعد ما استغرقته عملية اعادة بناء القوات المسلحة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . ولكنه ظل مع ذلك محتفظا بالتنظيم ، كمصدر للمعلومات عن اتجاهاات وتحركات القوى الاشتراكية فى المجتمع ، ولتجهاز يكلف بمهام « ثورية » فى مواجهة حركة

« التوى المحافظة » بالنظام والمجتمع ، عندما يقتضى الأمر ردها . وذلك على نحو يبدو ، وكأنه فعل تابع عن القاعدة الجماهيرية « من تحت » ، وليس مجرد إجراءات إدارية علوية مفروضة « من فوق » . وعند وفاة عبد الناصر ، كان كل من على صبرى وأحمد فؤاد ومحمد حسنين هيكل قد أقصوا أو تباعدوا عن قيادة التنظيم الطليعى . التى تركزت فى أمانة مركزية أمسك بأزمته - أساسا - شعراوى جمعة وسامى شرفا ومحمد فايق وحلمى السعيد المستشار الاقتصادى لرئاسة الجمهورية ، يعاونهم عنصران أو ثلاثة من الماركسيين مثل أحمد حمروثس ومحمود أمين العالم .

علي أن أخطر المحاور ، كان يتجسد فى « اللجنة العسكرية » الخاصة بإعادة بناء القوات المسلحة واعدادها - على المدى الطويل نسبيا - لشن حرب ثأرية شاملة ضد إسرائيل . وعلى المدى القصير - الذى لا يتجاوز عام ١٩٧٢ - تنفيذ خطة « جرائيت » التى تتضمن عبور قناة السويس واكتساح خط بارليف والتقدم فى سيناء حتى السيطرة على المرات ، وكان عبد الناصر يركز طاقاته فى هذه اللجنة ، يعاونه الفريق محمد فوزى وزير الحربية واللواء محمد صادق الذى خلف الفريق عبد المنعم رياض فى رئاسة الأركان بعد مصرعه . بالإضافة الى عدد محدود من قيادات القوات المسلحة .

وبجانب هذه المحاور ، قام محور « الحرس الجمهورى » ، الذى تدعمت قواته الى حد القدرة على الهجوم القنالى ، متجاوزا خط الدفاع للحراسة التقليدية . وتولى عبد الناصر الاشراف العام على هذا المحور من خلال سامى شرفاسكرتير الرئيس للمعلومات ووزير الدولة واللواء اللبني ناصف قائد الحرس .

ويمكن القول بأن ثمة محورين أخيرين . دار كل منهما في الأساس من حول شخصية مميزة ، اكتسبت وزنا خاصا نتيجة ما اتسمت به من ملكات خاصة وظفتها بذكاء ، أو ما احتلته من مواقع هامة داخل دائرة الثقة الضيقة لجمال عبد الناصر . وبالتالي أمكنها التعرف على أسرار النظام ومشاركتها ، الجزئية أو الكلية ، في صنع القرارات السياسية .

الشخصية الأولى . تمثلت في « أنور السادات » الذي اصطفاه عبد الناصر من دون أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو ، نائبا وحيدا له في ٢٠ ديسمبر - كانون الأول ١٩٦٩ . وذلك بقرار غير متوقع ، كان له وقع الصاعقة على الجميع . وظل بدرجات متفاوتة ، مستعصيا على الفهم أو القبول من المحاور الأخرى . إلا أنها تلاقت حول تقييدها الواقعي لهذا القرار على أساس أنه أدى إلى اقحام عنصر « دخيل » على علاقات كل منهما مع الرئيس ، الذي بات يعاني ألما جسدية ونفسية وعصبية حادة مع استفحال أمراض القلب والسكر يبدنه المنهك . وتفاعلها مع ضغوط الهزيمة والمحاولة الانقلابية الفاشلة التي تزعمها ضده عبد الحكيم عامر صديق عمره ونضاله وانتهت بانتحاره ومحاكمة شركائه الذين كانوا يحتلون مناصب حساسة ويتمتعون بثقة الرئيس مثل شمس الدين بدران وزير الحربية وصلاح نصر مدير المخابرات .

وهكذا انتقل « السادات » فجأة قبل أقل من عام على وفاة عبد الناصر ، من المواقع الخلفية المظلمة في النظام إلى مواقع الصدارة المضيئة . وصار يكلف من « الرئيس » بمهام رسمية وشعبية ، كانت بطبيعتها حكرا لهذا المحور أو ذاك . وأصبح له يد أو أصبع في كل مكان . يقوم مقام « الرئيس » في إدارة شؤون

البلاد عند غيابه في رحلات العمل أو العلاج خارج مصر ، بما في ذلك رئاسة الدولة والاتحاد الاشتراكي واللجنة العسكرية . وبقيت اللجنة القيادية للتنظيم الطليعي ، هي المحور الوحيد الذي لم يستطع السادات اختراقه . وكان السادات قد شارك في التنظيم الطليعي في البداية ، لكنه ما لبث أن وجد نفسه خارجه . وذلك عندما تم في صمت استبعاده مع عدد آخر من رجالات النظام خلال عملية إعادة بناء التنظيم بعد الهزيمة .

ولم يضيع السادات جهدا أو وقتا . منذ أن ولج دائرة السلطة بعد تعيينه نائبا للرئيس . وبهدوء وصمت راح يعمل على تكوين « قاعدة سياسية - اجتماعية » يستند إليها داخل النظام وخارجه ، في مواجهة كل « المحاور الأخرى » ، التي اعتبرته عنصرا دخيلا يتوجب التخلص منه أو تحجيمه الى أقصى حد وفي أسرع وقت ممكن .

على مستوى الاتحاد الاشتراكي تولى مسؤولية اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية . وراح بهذه الصفة ينشط في عقد اجتماعات تنظيمية دورية في مختلف محافظات الجمهورية . وأنشأ ما سمي « بالنادي السياسي بمقر الاتحاد الاشتراكي المركزي » بالقاهرة . يلتقى فيه كل أسبوع بأعضاء الاتحاد الاشتراكي ومسؤولي لجسائه ويقولى . باسم عبد الناصر ، الإجابة على كل ما يطرحونه من أسئلة ، بعد أن يتفاهم مع عبد الناصر على الخطوط الرئيسية للإجابات . وفي هذا المجال تمكن : دون ضجيج ، أن يستقطب حوله عناصر قيادية من داخل التنظيم السياسي تنتمي بمصالحها الى الطبقة البرجوازية رغم ما ترفعه من شعارات اشتراكية ، فضلا عن بعض العناصر الليبرالية التي كانت تضيق

بما كانت تمارسه « محاور يسار النظام » من إجراءات فرض الحراسات والقيود على حريات المواطنين .

وعلى مستوى أجهزة الحكم ، استطاع أن يكسب الى جانبها غالبية العناصر المعادية « لمحاور يسار النظام » وتحتل موقعا مهما في ابنية السلطة ، مثل اللواء احمد اسماعيل الذى كان قائدا ميدانيا لجبهة السويس وغضب عليه عبد الناصر بعد حادث الهجوم الاسرائيلى على مراكز الرادار الحديث في النجبة في اواخر عام ١٩٦٨ (أصبح فيما بعد وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، واللواء محمد صادق الذى كان يشغل منصب رئيس اركان حرب القوات المسلحة (أصبح فيما بعد وزير الحربية قبل ان يقيله السادات قبيل حرب أكتوبر) واللواء كمال حسن على الذى تولى بعد ذلك منصبى وزير الدفاع ثم وزير الخارجية) ، وتسلسل السادات الى مجلس الأمة وتمكن من تكوين جماعات من أعضائه ، موالبة له في الخفاء ، يتزعمها حافظ بدوى ومحمود أبو وافية في الوجه البحري وأحمد عبد الآخر ويوسف مكادى في الوجه القبلى . كما راح يوثق علاقاته ويسبغ حملايقه على مجموعات من الطبقة الجديدة العاملة في مجالات المقاولات وتجارة الجملة والاستثمار الزراعى ، مثل عثمان أحمد عثمان ومحمد شاهين وغيرهما .

وهكذا ، عندما غاب عبد الناصر ودارت عجلة الصراع على السلطة ، كانت شخصية السادات تظهر على خشبة المسرح السياسى وحيدة لا نصير لها . ولكن « الكواليس » في خلفية المسرح كانت تمتع بمجموعات مساندة له بقوة ، حرصت على اخفاء هويتها حتى اللحظة الأخيرة .

أما الشخصية الثانية فهي شخصية محمد حسنين هيكل

الصحفي : أو « الجرنالجي » كما يجب أن يصف نفسه دائما .
ولكن كل من اتصل اتصالا وثيقا بنظام عبد الناصر من المراقبين
والسياسيين المصريين والعرب والأجانب . كانوا يجمعون على
وصفه بأنه « الرجل الثاني في النظام » الذي لا يتولى مسؤوليات
رسمية ولا يسمى إليها حتى لا يدخل طرفا في دائرة الصراع ،
أو يقلل حجمه على مقاس المنصب الرسمي الذي يتولاه .
وتتضارب الآراء والمواقف بشأن محمد حسنين هيكل . بيد أن
خصوصيته يتفقون مع أصدقائه بأنه « الأقدار والألمع » في حقل الصحافة
المصرية والعربية . وأنه إذا كان قد استفاد من قربه لعبد الناصر ،
فإن عبد الناصر قد استفاد بالمقابل من حرفة وذكاء هيكل الصحفي .

وكان هيكل قد بدأ حياته الصحفية في مدرسة محمد التابعي
بمجلة آخر ساعة . ثم انتقل إلى مدرسة أخبار اليوم اليمينية
(مصطفى وعلى أمين) قبل أن يتمرد عليها بعد ثورة يوليو ،
ويصبح — بدعم منظور وغير منظور من عبد الناصر . الذي ارتبط
به قلم وخبرة هيكل ذاتيا وموضوعا — رئيسا لتحرير جريدة الأهرام
منذ عام ١٩٥٦ . حيث قفز بها من جريدة محلية متميزة توزع ستين
الف نسخة يوميا إلى جريدة ذات وزن مؤثر : محليا وعربيا ودوليا ،
توزع أكثر من نصف مليون نسخة يوميا .

ولم يغدو هيكل أقرب المستشارين لجمال عبد الناصر وموضع
سره وحسب وإنما « المحاور اليومي » المقبول منه . دون ما أية
كلفة أو حساسية .

وبمقاله الأسبوعي الشهير « الذي كان يكتبه تحت عنوان
« بصراحة » وتتناقله باستفاضة جميع وكالات الأنباء العالمية :

حيث يكشف ويحلل فيه الاتجاهات الريح في حركة وفكر النظام الذي يقوده جمال عبد الناصر بوزنه العربي — العالمى المؤثر . . وباعادته بناء « مؤسسة الأهرام » لتكون أحدث وأخطر جهاز اعلامى فى مصر والوطن العربى ومنطقة الشرق الأوسط يضم مراكز أبحاث سياسية واقتصادية وثقافية وصحفية ومجلات متخصصة ، يحتشد فيها مجموعة من الكفايات المهنية والفكرية والسياسية من مختلف الاتجاهات بدءا من اليمين الليبرالى حتى اليسار الماركسى . . بهذا كله توفر لهيكل ، فردا ومؤسسة ، موقع مستقل داخل النظام وفى المجتمع تجاه المحاور الأخرى التى تراوحت علاقاته معها بين المهانة وبين الصراعات الخفية والعلنية .

والمعادلة التى حكمت حركة هيكل ، وقبلها عبد الناصر ، هى الالتزام بمساندة جمال عبد الناصر على نحو مطلق ، مع ممارسة الحربية النسبية فى نقد النظام ومؤسساته وقياداته . وقد رسبت هذه المعادلة ، انطبعا لدى كل القوى السياسية المحلية والعربية والدولية ، ان محمد حسنين هيكل يمثل فعليا مركز « الرجل الثانى » فى النظام ، دون أن يتورط فى تولى مسؤولية رسمية مكشوفة . ولعل هذا ما دفع عبد الناصر فى بداية عام ١٩٧٠ ، ونقيا لما يرجحه كثير من المراقبين ، الى تعيينه وزيرا مسؤولا عن الاعلام — رغم اعتراضه — مع احتفاظه برئاسة تحرير الأهرام .

فوق السطح كانت جميع هذه المحاور تقف متراصة ، ككفا الى كنف ، تحت راية « استكمال مسيرة عبد الناصر » بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وخاصة فى كل ما يتعلق بالمضى فى عملية التحول الاشتراكى للمجتمع مطهرة من السلبيات التى عرّتها الهزيمة ، وبخوض المعركة مع اسرائيل لتصفية آثار

عدوان ١٩٦٧ وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .
وذلك من خلال بناء وحدة عمل عربي وتحالف مع الاتحاد
السوفيتي .

أما تحت السطح فقد كانت الصراعات محتدمة بدرجات
متفاوتة بين المحاور ، مع بعضها البعض ، بل وداخل كل محور .
وذلك على النحو الذي كشفت عنه في نهاية ١٩٧١ تحقيقات ما عرف
باسم قضية « مؤامرة مراكز القوى » ضد « السلطة الشرعية
للسادات » . حيث ثبت عدم توافر الثقة أو وحدة الفكر والعمل ،
حتى في مستوياته التكتيكية ، بين المحاور التي كانت تتفق ، فقط ،
على عدم تمكين « السادات » من السلطة بصفة دائمة . أو على
الأقل الانفراد بها . وقد بلغت أزمة الثقة بين هذه المحاور درجة
مراقبة تحركات بعضها البعض الآخر ، والتنصت وتسجيل
المحادثات التلفونية المتبادلة بين أعضاء المحور الواحد « لاستخدامها
أدلة اتهام في المستقبل » عندما يحين الحين وينفرد محور ، أو بعض
محور ، بالسلطة . وهي التسجيلات التي وقعت بعد ذلك في أيدي
السادات واستخدموها هو ضد أصحابها .

وتبلور الصراع خفياً في البداية بين قطبين أساسيين هما
« على صبرى » و « أنور السادات » . وكان على صبرى يعتبر
نفسه الأحق والأصلح ، موضوعياً وذاتياً ، لخلافة جمال عبدالناصر
في السلطة . وكان يرى في « السادات » عنصراً دخيلاً على الثورة
والتجربة الناصرية ، ينتمى إلى الثورة المضادة التي تستهدف في
النهاية تصفية الناصرية . وأنه إذا كانت « الصدفه السيئة » قد
قادت « السادات » إلى منصب نائب الرئيس الذي ظل يشغله
حتى وفاة عبد الناصر ، فإن ذلك لا يستوجب من الناصريين
الحقيقيين الخضوع لشكليات شرعية دون مضمونها والا كان

معناه نهائيتهم جميعا . أما المحاور الأخرى — باستثناء محور هيكلي
الذي أثر موقف «الحيلاد الظاهر» وإن كان يضمم العداء لعل
صبرى — فقد اتفقت على أنه لا يمكن الفصل عمليا بين شكليات
أثرية ومضمونها وإلا أمكن لقوى وتخصبات — يمينية أو
يسارية — أكثر خطورة من السادات : أن تستغل ثغرة الفصل
وتنفذ منها للاستيلاء على السلطة . وتوقع عسداً فإن هذه المحاور
في حقيقة أمرها لم ترحب يوماً بانتقال السلطة إلى « على صبرى »
حيث كان يملأها الشك . في نواياه وموقفه منها : وتؤثر عليه « أنور
السادات » الذي بدا أمامها ضعيفا يخطب ودها . ويسمى إلى
مشاركتها له في ممارسة السلطة . وبالتالي فإنها كانت على يقين
من أن المستقبل المنظور سوف يصب في النهاية لصالح أفرادها
بالسلطة . خاصة وهي تتحكم تماما في جميع الأجهزة الرئيسية
في النظام : من سياسية وإعلامية وأمنية . هذا بالإضافة إلى
نجاحها في عقد تحالف مع « الفريق محمد فوزي » وزير الحربية
والقائد العام للقوات المسلحة . الذي كان يبدو أنه الرجل القوي
في المحور العسكري .

أما السادات فقد اتبع تكتيك « الرئيس الضعيف المعزول »
الذي لا حول له ولا قوة ولا سلطان . بدون دعم ومشاركة جميع
المحاور . ولكن باستثناء وحيد هو محور « على صبرى » الذي
أبدى عدم ارتياحه الشخصي للتعامل معه بسبب « مطامعه
الشخصية ذات النزعة الفردية الدكتاتورية المدمرة لروح العمل
الجماعي . وهي الروح التي يرغب في أن تسود العلاقات بين
مسؤولي النظام الجديد » كعائلة واحدة . ورغم ذلك لم يمانع
« السادات » في تحقيق طلب هذه المحاور . رفعا للحرج عنها .
في تعيين على صبرى نائبا للرئيس لجرد التكريم . دون سلطات .

مثله في ذلك مثل حسين الشافعي . وبذلك استطاع السادات ، منذ اللحظات الأولى ، عزل « على صبرى » ، العقل المفكر والمظهر للمحاور المناوئة ، وشل قدرته على الحركة والمناورة .

وحرص السادات في حركته على مسرح الأحداث أن يبدو كما لو كان « فردا بطوله ، مقطوعا من شجرة » لا أنصار ولا قوى له . وتمكن من أن يخفي حقيقة علاقاته بالعديد من الجيوب والقوى الكامنة في النظام . وذلك مثل « مهدوح سالم » الذي كان وقتذاك محافظا لمدينة الاسكندرية ، وواحدا من أبرز رجال الأمن السياسى تحت رئاسة شعراوى جمعة وزير الداخلية . « واللواء محمد صادق » رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأبرز أعضاء اللجنة العسكرية ، « واللواء الليثى ناصف » قائد الحرس الجمهورى . وكان الخرمس الجمهورى ، هو المحور الذى ظل « سامى شرف » مدير مكتب الرئيس ووزير الدولة ، والعضو النافذ فى أكثر من محور ، على يقين من انفراده بأحكام قبضته عليه . وذلك حتى صدم بحقيقة الحال ، ليلة القبض عليه فى ١٤ مايو - أيار ١٩٧١ ، بيد اللواء الليثى ناصف شخصيا .

ولم يكف السادات بذلك . وإنما مضى الى أحداث أول صدمة من صدماته الكهربائية السياسية التى أصبحت من معالم حركته السياسية . وذلك عندما رتب مواجهة شبه علنية بين « محور هيكل » وبين « محور على صبرى » مؤيدا بالمحاور الأخرى ، فى اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي .

وكان « الدكتور لييب شقير » رئيس مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية ، قد استعرض فى أحد اجتماعات اللجنة مقالا كتبه هيكل فى الأهرام بعنوان « عبد الناصر ليس أسطورة » ،

انتقد فيه قيام البعض بتقديس عيد الناصر كما لو كان الها وتنصيب أنفسهم (يقصد محور على صبرى وغيره من المحاور المتألفة معه) كهاتنا ورهبانا في معبده ، يحق لهم وحدهم تقرير من هو ناصرى ومن هو غير ناصرى . وأكد على أن عيد الناصر زعيم تاريخى وأنه ملك مشاع لكل الشعب ، دون ما حاجة الى وسطاء مميزين . وانتهى الدكتور شقير الى اتهام هيكل بأنه ينتقص ويحط من قيمة الزعيم الخالد والاتحاد الاشتراكى وطائب بمحاكمته سياسيا .

كان طلب المحاكمة ، حلقة من حلقات صراع المحاور الضارى حول السلطة . واستهدف محور قيادة الاتحاد الاشتراكى من ذلك تحقيق أكثر من هدف . الأول ، ترسيخ وضعه بالنسبة لبقية المحاور حتى المتحالفة معه ، كقوة رئيسية تملك حق الاتهام والمحاكمة والادانة فى النظام والمجتمع . الثانى ، اطلاق بالون اختبار لاستجلاء مدى قوة كل محور وخاصة محور السادات بالقبول الى محور قيادة الاتحاد الاشتراكى . الثالث ، ارباب كل من تسول له نفسه ، فردا أو محورا ، أو قوة اجتماعية ، أن يتخذ موقف التردد أو الحياد أو المعارضة ، ازاء « الورثة الشرعيين لعبد الناصر » . الرابع ، القضاء على محور هيكل والسيطرة على جهاز الاعلام المتطور (الأهرام) والذى يتمتع بفاعلية مؤثرة .

وسارع « السادات » بالاستجابة الى الطلب دون مناقشة . وفى الجلسة التالية للجنة التنفيذية المحددة للمحاكمة ، التى كان من المقرر أن يناقش أعضاؤها تفصيلا فيما بينهم ، الاتهامات الموجهة الى هيكل ، واصدار حكمهم فيها ، فاجأ السادات الجميع بدعوة هيكل لحضور الاجتماع والدفاع عن نفسه . وذلك على أساس أنه من غير المشروع محاكمة المتهم فى غيابه . خاصة وأن المتهم كان من اقرب الناس الى جمال عيد الناصر نفسه .

ودافع هيكل عن آرائه وموقفه من عبد الناصر ، حيا وميتا ،
إنسانا وقائدا ، بمنطق قوى مدعما بوثائق ووقائع ثابتة كان من
شهودها عدد من أعضاء اللجنة أنفسهم . وكان من بين هذه الوقائع
وصية شخصية من عبد الناصر ، تؤكد ثقته العميقة في « المتهم » .
وذلك بأن يتولى هيكل كتابة تاريخه اذا ما وقع له حادث اغتيال
أو توفاه الله . وتمكن هيكل من أن يجذب الى صفه جانبا هاما من
الأعضاء ، كان على رأسهم « الدكتور محمود فوزى » الذي تمتع
دوما باحترام غالبية « الورثة الشرعيين » للنظام . واتخذ السادات
سمت المحكم المحايد ، وأوصى بموافقة أغلبية اللجنة وصمت الأقلية ،
بإغلاق ملف المحاكمة دون إصدار حكم ، واعتبار الموضوع كان
لم يكن .

وبذلك حقق « السادات » من صدمته الكهربائية الاولى في
إطار هذه المحاكمة أكثر من هدف . الأول ، انشال جميع الأهداف
التي رسمها محور قيادة الاتحاد الاشتراكي ، وعلى صبرى بالذات ،
من اجراء هذه المحاكمة . الثاني ، الظهور في صورة الحاكم العادل
المحايد الذي يحرص على التحقيق في اتهامات أطراف النظام فيما
بينها تحقيقا موضوعيا في حضور المتهم ، مع اعطائه الفرصة كاملة
للدفاع عن نفسه . وذلك على أساس مبدأ روح العائلة الواحدة
والعمل الجماعي . الثالث ، احداث شرح بين محور على صبرى ،
وبين بقية المحاور الأخرى المتحالفة معه ، وبذر بذور الشك في
صنوفها حول سلامة تكتيكات محور على صبرى وخطواته المتسارعة
في قيادته الصراع حول السلطة . الرابع ، دفع محور هيكل الى
الخروج من موقع الحياد الى موقع التحالف الفعلى مع محور
السادات . وتشجيع بقية العناصر والقوى المترددة أو المحايدة في
النظام والمجتمع ، بسبب خشيتهما من بطش ونفوذ المحاور التي

تتحكم فى الأجهزة السياسية والاعلامية والأمنية الرئيسية فى النظام، على الانتقال الى مواقع المساندة لمحور السادات ، بعد ما اثبت قدرته على توفير الحماية الفعلية لمحور هيكى .

هكذا دار الصراع بين المحاور فى عمليات كبرى وفرت وتبادل الضربات داخل الجدران المغلقة التابعة فى قمة أبنية النظام ، غير أن الساحة المصرية ، عند غياب عبد الناصر وبسببه ، كانت أوسع وأعمق وأعقد من قدرة جميع هذه المحاور ، منفردة أو من خلال تحالفات جزئية فيما بينها ، على استيعاب وضبط ما يروج بها من قوى اجتماعية - سياسية متباينة ومتصارعة راحت تخترق جدران السلطة المغلقة . وتؤثر بدرجات متفاوتة ، فى حركة صراعات وحسابات كل منها .

وانطلقت كل قوة منها - من خلال المواقع المتباينة التى احتلتها فى النسيج الطبقي للمجتمع والدولة بعد ثمانية عشر عاماً من انتصارات وهزائم الثورة ، تحاول ، بقدر نسبي من الاستقلالية ، تأكيد أوضاعها وتأمين مصالحها . وتضغط من أجل ممارسة حقها فى المشاركة فى السلطة . طارحة بأساليب مباشرة وغير مباشرة شروطها فى التحالف مع هذا المحور أو ذاك . وكان القاسم المشترك فى هذه الشروط ، أيا كانت الطبيعة الاجتماعية أو السياسية للقوى التى تطرحها ، هى الديمقراطية وإيقاف انتهاكات أجهزة الأمن لحقوق الإنسان .

وانبثقت أول التحركات لهذه القوى ، عن مجموعة قادة ثورة يوليو الأحياء ، الذين كانوا قد اختلفوا مع عبد الناصر لأسباب متباينة ، وابتاعوا خارج دائرة السلطة فى النظام . وكانت الاتصالات كانت قد عادت بينهم وبين عبد الناصر منذ حرب ١٩٦٧ وما تلىه

عنها من هزيمة مروعة . وتكثفت في الشهور الأخيرة من حياة عبد الناصر مع « عبد اللطيف بغدادى » ، الذى شارك زميله « كمال الدين حسين » و « زكريا محى الدين » خلال الأسبوعين التاليين للوفاة في تقديم فكرة الى أنور السادات ، باعتبارها الرئيس المؤقت للجمهورية ، يقترحون إعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة . تكون مهمته دعوة الشعب الى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد ، يحدد نوعية ومسار النظام الجديد على أساس ديمقراطى ووفقاً لمبادئ ثورة يوليو . يتم على أساسه — فى النهاية — انتخاب رئيس جديد للجمهورية يتسلم السلطة من مجلس قيادة الثورة .

وتخلف عن التوقيع على هذه الذاكرة من أعضاء مجلس الثورة الأحياء ، كل من حسين الشاذلى الذى كان مشاركاً فى النظام ، وحسين إبراهيم الذى اعتزل العمل السياسى واحترف العمل التجارى ، وخالد محى الدين الذى رفض الفكرة أصلاً باعتبارها خروجاً على شرعية النظام القائم التى يجهر بها .

وتجد أحدث هذا التحرك ارتباكاً شديداً فى حسابات المحاور جميعاً . وضاعف من ذلك ما كان مطلوباً من أمر الحوار الذى كاد أن يصل الى نتائج محددة بين جمال عبد الناصر وعبد اللطيف بغدادى . وكان عبد الناصر نفسه قد ألمح أكثر من مرة الى هذا الحوار خلال الاجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى بعد الهزيمة . حيث راح ، فى سبيل معالجة ما كشفت عنه حرب ١٩٦٧ من تصور وشروخ فى النظام ، يطرح فكرة قيام حزب معارضة من أبناء ثورة يوليو ، داخل الاتحاد الاشتراكى أو خارجه يجسد الراى الآخر . ورفض لذلك عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين باعتبار أنهما كانا صريحين دائماً فى معارضتهما دون

ما تفريط في مبادئ ثورة يوليو أو التورط في عمل انقلابي ضدها .
وحيثما عارضت اللجنة التنفيذية ، بما يشبه الاجماع ، اقتراح
عبد الناصر ، بحجة ان البلاد غير مهيأة بعد لتنفيذه ، فضلا عما
يحملة من مخاطر على الوحدة الوطنية في مواجهة الهزيمة واعداد
الجيش والمجتمع للحرب الثائرة ضد اسرائيل ، جمد عبد الناصر
اقتراحه . لكنه استمر في اتصاله وحواره مع البغدادى حول
امكانيات التعاون بينهما . وأكدت معلومات موثوق بها عززها
محمد حسنين هيكل ، ان عبد الناصر كان على وشك اصدار قرار
بتعيين عبد اللطيف البغدادى نائبا للرئيس ، يتولى مسؤولية ادارة
الجهة الداخلية واعدادها للحرب . في حين يتفرغ الرئيس لعملية
اعادة بناء القوات المسلحة بأسرع وقت ممكن . بيد ان المنيّة عاجلته
قبل اصدار القرار .

وتسارعت محاور اللجنة الاستشارية الرئاسية وقيادة الاتحاد
الاشتراكي وقيادة التنظيم الطليعي الى التحرك المضاد « تحت
راية الشرعية » لاجهاض محاولة « الذين اختلفوا مع عبد الناصر
في حياته ، ان يفتصبوا السلطة من مؤسسات الثورة الشرعية
بعد وفاته » . ورعى أعضاء هذه المحاور صفونهم من حصول
« السادات » رئيسا مؤقتا . ثم مرشحا وحيدا للرئاسة « عمالا
للاستور » مجمدين ما بينهم وبين السادات من شكوك وصراعات
خفية . وذلك باعتبار ان عودة مجلس قيادة الثورة تمثل الخطر
الداهم والعاجل الذي يجب معه تمكين السادات « الضعيف والمعزول
عن أجهزة النظام الرئيسية » من منصب رئاسة لجمهورية .

اما محور السادات فقد عمد الى استغلال تحرك مجموعة
مجلس قيادة الثورة في الهاب ظهور المحاور الأخرى للاسراع
بخطوات ترشيحه وانتخابه رئيسا دستوريا للجمهورية . وفي

الوقت الذي أعلن فيه رفضه لاقتراحات اليفغدادى وزملائه وتمسكه
بشرعية النظام ، فإنه لم يقطع صلاته بهم . وأدار الحواري مع
مهد اللطيف اليفغدادى من أجل التعاون في المستقبل بعد انتخابه
رئيسا للجمهورية .

وثمة قوة أخرى ، ذات ثقل في النظام وفي المجتمع ، تتمثل
في مجموعة التكنوقراط والمديرين الوطنيين الذين تربوا وتكونوا
في أحضان عملية تصنيع البلاد على نطاق واسع وبناء القطاع العام
قائد خطة التنمية وقاعدة الاستقلال الاقتصادي لمصر في التجربة
الناصرية .

ولكان على رأس هذه المجموعة التي تدين بخبراتها ومراكزها
المتميزة لثورة يوليو ، « الدكتور عزيز صدقي » الذي عهد اليه
جمال عبد الناصر بمسؤولية إنشاء وزارة الصناعة وبناء القطاع
العام منذ عام ١٩٥٦ حتى وفاته في ١٩٧٠ . وذلك بانقطاع عام
واحد تولى فيه منصب مستشار الرئيس للصناعة .

وقد عبر الدكتور عزيز صدقي عن موقف هذه القوة عندما
أكد مساندته للشرعية التي يمثلها « انور السادات » . وذلك على
اساس اعلان التزامه بثورة يوليو — تموز وبرنامج ٣٠ مارس —
آذار وخاصة ابعاده الديمقراطية ، الذي أعلنه عبد الناصر لعلاج
سلبات النظام وايضا عمليات انتهاكات حقوق المواطنين
وجرياتهم . وفي ذلك اشارة واضحة من عزيز صدقي ضد محور
على صبرى الذي كان على خلاف مستمر معه في عهد عبد الناصر .
لها صارج بمعارضته لمحاولات من « خرجوا على عبد الناصر في
حياته للعودة الى السلطة بعد مماته . وفي ذلك اشارة منه ضد
تحريك عبد اللطيف اليفغدادى وزملائه . وركز عزيز صدقي على
حماية مكاسب بناء القطاع العام من مهندسين ومديرين وعمال .

ولمح الى حقهم في المشاركة في السلطة لضمان استمرارية طريق
عبد الناصر في اتجلاء التنمية المخططة بقيادة القطاع العام .

واختارت هذه القوة — في اللحظة الحاسمة — أن تقف في
خضم الصراعات الى جانب « السادات » في مواجهة بقية المحاور .
ذلك أنها كانت تشك من ناحية في قدرتها على العمل المنفرد
المستقل ، ومن ناحية أخرى ، في إمكانية القيام بدورها
« الاقتصادي — السياسي » مع احتمال استئثار محوون على صبرى
والمحاور المتحالفة معه على السلطة ، بسبب ما سبق أن عاينته من
ممارساتها البروقراطية واجراءاتها الأمنية العقابية ، والتي
لم يكن ينفذها أو يخذ منها سوى التدخل المباشر من عبد الناصر .
هكذا في الوقت الذي كانت ترى في « السادات » شخصية وحيدة
قون ما عقد مترسبة عن تجارب سابقة . أو خوفاً من انقراض
أى منهما ، بعد فترة تريض حسامت بالآخر . سواء على رئاسة
القوة أو على قيادة القطاع العام للاقتصاد الوطنى محور السلطة
السياسية في المجتمع .»

بيد أن كل هذه الصراعات ، بدرجاتها ومستوياتها ووجوهها
المتخلطة ، ظل في الجوهري ، محكوما بعلاقات القوى وتناقضاتها التي
تضطرب بها شرايين المجتمع . ومدى ما تتمتع به كل منها من
قدرات كمية ونوعية ، وإمكانات تنظيمية ، ووسائل حركة ، وسيط
الهيمنة .»

ويمكن القول بأن حركة الصراع الاجتماعى ، وقت غياب
عبد الناصر ، تبلورت جسامتها ، بصورة عامة ، بين قطبين
رئيسيين . قطب على يمين النظام وقطب على يساره .

وكان كل قطب مكونا من مجموعة من القوى ، تباينت مناهجها الاجتماعية والفكرية . لكنها تلاقت — لحظة سقوط الشخصية التاريخية التي كان لها على مدى ثمانية عشر عاما الدور الجاسم في تحديد مسيرة المجتمع — عند حشد أدنى من « التوافق السياسى العام » راح يحكم حركتها في مواجهة القطب الآخر .

في قطب اليمين ، تجمع تجار الجملة والمقاولون والمزارعون الأغنياء والشريحة العليا من البيروقراطيين ، التي أطلق عليها في نهاية عهد عبد الناصر اسم « الطبقة الجديدة » ، تارة . و « الحزب الرجعى » ، تارة أخرى . كان هؤلاء وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، قد تراكم لديهم من خلال استغلالهم لمواقعهم في الدولة وفي بعض مؤسسات القطاع العام وممارستهم لانشطتهم التي غالب عليها الطابع الطبقي ، رأسمال يفوق احتياجات معيشتهم الترفيية . مما جعلهم يطمحون الى استثماره استثمارا خاصا مستقلا ، في امان من التأميم والحراسات ، ودون ما قيود من قوانين الدولة أو هيئة القطاع العام . وتدعم اليمين بالاضمان كبار البيروقراطيين العسكريين الذين كان قد تم اقصاؤهم عن مراكزهم المتميزة ، خلال عمليات التطهير الواسعة التي استلزمها تصفية العناصر الموالية للحركة الانقلابية الفاشلة التي تزعمها المشير عبد الحكيم عامر . أو تلك التي شكلت عائقا أمام خطوات اغادة بناء القوات المسلحة ، فنيا واجتماعيا ، بعد هزيمة ١٩٦٧ . وكان من الطبيعي أن يلتحق بقطب اليمين ، العناصر الرأسمالية القديمة التي اضريت بقرارات التأميم والحراسة . وظلت تابعة في جيوب استغلالية نشطة في المجتمع اخلتها تحت اظمنة متقلبة التمويه ، حتى أنها كانت « ترفع عاليا شعار الاشتراكية » وتلتحق في حماس بعضوية الاتحاد الاشتراكي . لهذا بالإضافة الى دروع

الحماية التي صاغتها من خلال علاقات الزواج والمصاهرة ، مع العديد من عناصر الصف الأول والثاني لثورة يوليو . واستطاع هذا القطب اليميني المتعدد القوى ، أن يجذب إليه مجموعات متباينة من المثقفين ، من ذوى النزعات الليبرالية ، الذين ظلوا يهدرون كل إيجابيات التجربة الناصرية ، ازاء ما اتسمت به من تقييد للحريات وانتهاك لبعض حقوق الانسان على أيدي أجهزة المخابرات والأمن . وأمدتهم هزيمة ١٩٦٧ التي فجرت جرحا قوميا غائرا في كل الطبقات ، ينز غضبا عارما ونقدا شاملا لسلبات النظام ، بفرصة مواتية ، للحديث بصوت عال ، كان له اثره الملموس في المجتمع .

وتواجد اليمين — بنواته الطفيلية النامية — في صياغات سياسية متعددة الأشكال والمستويات . فكان هناك بجانب تنظيمات الإخوان المسلمين السرية ، مجموعة من الجزر السياسية الكامنة تحت جلد أجهزة الحكومة والاعلام ومجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي ، بل والتنظيم الطليعي ، وخاصة في الريف والمدن الصغيرة (مجموعات الاعلام ومن أبرز شخصياتها موسى صبري ، أنيس منصور ، محمد عبد الجواد ، صفية المهندس ، واهمت مصطفى . والمجموعات السياسية ، ومن أبرزها جماعة عبد القادر حاتم ، وجماعة نواب الصعيد بقيادة أحمد عبد الآخر ، ويوسف مكادي . ونواب الدلتا بقيادة أحمد القصبي محمد شاهين وحامد محمود ومحمود أبو وافية الخ . . .) فضلا عن قطائع المقاولات والمضاربات العقارية (عثمان أحمد عثمان) والغرف التجارية والأندية الاجتماعية والرياضية واتحاد الكتاب والنساء وعسد من النقابات المهنية .

وتبلور « التوافق السياسي العام » لقوى اليمين حول خمسة خطوط أساسية :

أولاً . قطع الطريق ، عملياً ، على استمرارية مسيرة عهد الناصر ، من بعد وفاته . وفي نفس الوقت رفع شعار « الاستمرار على طريق عهد الناصر » حتى تنتظم بآمان ، كل قوى المقاومة ضد محاولات الاستيلاء على السلطة من قبل من يعتبرون أنفسهم ورثة عهد الناصر أو من قادة ثورة يوليو ، منفردين أو متحالفين فيما بينهم ، أو بينهم وبين قوى اليسار .

ثانياً : استغلال الدين في تسخير الحملة ضد التجربة الناصرية بدعوى أنها « اشتراكية ماركسية ملحدة » قامت ، بنهب أموال الناس تحت اسم التأميم والحراسات . والاعتداء على كراماتهم وحررياتهم وما أفاء الله عليهم به من رزق . وأن تصحيح هذه الأوضاع أمر لا يستلزمه الدين وحسب . وإنما — أيضاً — روح الإيمان في ثورة يوليو ، التي افتقدته تماماً منذ بداية الستينات واصدار ميثاق العمل الوطني .

ثالثاً : العمل ، تحت راية الديمقراطية وضمان الحريات وسيادة القانون ، على تمكين قوى اليمين من تجميع وتنظيم صفوفها المبعثرة والتسلل الى المراكز الرئيسية في السلطة . مستغلة في ذلك المطالب الجماهيرية الملحة من أجل الديمقراطية والتي لم تكن قد تبلورت ، بعد ، في صياغات محددة ، وإن كانت تتأرجح بين تطوير الاتحاد الاشتراكي بحيث يغدو تحالفا وطنيا تقدما يضم قوى وتيارات سياسية محددة ، وليس مجرد وعاء تجميع كمي للمواطنين . . . وبين الغاء وحدانية الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي واستبداله بنظام تعدد الأحزاب . وقد مالت قوى اليمين — ببعض التحفظ — الى الاختيار الأخير حتى تكون منطقية مع ضغوطها من أجل إطلاق حرية القطاع الخاص في الاستثمار المستقل والنمو دون

حدود ، وانتهاء المركز القيادي للقطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني .

رابعاً : فتح الباب أمام رأس المال الأجنبي والعربي للاستثمار ، دون قيود ، داخل البلاد . ومنحه حوافز تشجيعية لمشاركة رأس المال المصري الخاص ، حيث أن هذا من شأنه أن ييسر للبلاد الخروج من أزمتها الاقتصادية وتخلفها التكنولوجي الفاجين منها . سمي بفترة الانغلاق الاقتصادي والسياسي . والتي قادت اليها التجربة الناصرية ذات البعد الشيوعي الملحد . وخاصة حصول ما يتعلق بخطط التنمية الشاملة وحتمية الحل الاشتراكي ، فضلاً عما في هذا كله من استغلال للمتغيرات الأساسية في العالم العربي بسبب تراكم الثروة البترولية في الأنظمة التي وصفها الناصريون بالرجعية تارة ، وبالحاكمة تارة أخرى . وتراوحت العلاقات بينها وبين مصر من العداء السافر إلى القطيعة الصامتة .

خامساً : التمهيد السياسي والفكري لوضع حد لاستمرار الصراع العربي - الاسرائيلي ، الذي يقع عبؤه الأكبر ، اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً ، على مصر . وذلك دون أن يكون لها مصلحة مباشرة فيه . وإنما هي تدفع للمساهمة بالتسبط الأكبر ، تحت ضغط البلاد العربية عامة والفلسطينيين خاصة ، على سبيل النجدة . الأمر الذي حولها من أفنى دولة عربية في بداية الصراع إلى أنقراض دولة بعد هزيمة ١٩٦٧ . وأنه إذا كانت محاولات حل الصراع بقوة السلاح الذي كان مصغره الاتحاد السوفيتي الملحد ، قد فشلت ، فإن أعمال القتل يوجب ضرورة البحث عن طريق آخر لحل غير عسكري مع اسرائيل . وذلك عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية التي أمدت اسرائيل بكل وسائل القوة والحماية ، التي نجحت بها دوماً الطرقات الأقوى في صراعها مع العرب . الأمر الذي يستلزم بالضرورة

إعادة النظر في علاقات مصر الدولية مما يؤدي إلى تقليص الروابط إلى أقصى حد مع الاتحاد السوفيتي . واستئناف الجسور القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية . وخاصة بعد غياب « عبد الناصر » الذي سبم آبار الصداقة معها .

هذا عن قطب اليمين ، الذي جمع ملوله القديمة والجديدة في حشد أدنى من التنظيم ، حول برنامج محدد ، وراح يتحرك بسرعة ومرونة ، مقامرا بكل قوته على حسم الصراع على السلطة لصالح « السادات » .

أما قطب اليسار ، فقد كان يعج بالجانب الأكبر من قوى الانتاج العاملة . وكانت التجربة الناصرية قد حطمت العديد من قيود الاستغلال والقهر التي كانت تعاني منها هذه القوى في مجتمع ما قبل يوليو - تموز ١٩٥٢ ، والذي كان يوصف باسم « مجتمع النصف في النصف » . وبالتالي تدفقت إلى ساحة العمل السياسي والاجتماعي ملايين المواطنين ، لأول مرة . وقد ضمنت لهم التشريعات الناصرية بجانب حق العمل والأمان من عسف الرأسمالية واستغلالها ، مراكز ذات وزن مؤثر كليا ، في التنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي) ومجلس الأمة (السلطة التشريعية) وغيرهما من المجالس الشعبية . وتمخضت الاختيارات الجوهرية للتجربة الناصرية - وخاصة منذ الستينات - عن ميلاد فئات نوعية جديدة ذات نفس ثوري ، في ساحة العمل السياسي والاجتماعي التي ملأتها قوى الانتاج بملايينها الهائلة . وتجلست هذه الفئات النوعية الجديدة في الفلاحين الصغار الذين استفادوا بالأصلاح الزراعي ، وعمال القطاع العام ومجموعة التكنوقراط الوطنيين الذين ارتبط مصيرهم به ، والمثقفين الذين تبعوا من أصول عمالية وفلاحية فقيرة واستغلوا من مجانية التعليم الجامعي من ناحية ،

وذيوع مفاهيم الفكر الاشتراكي من ناحية أخرى ، بعد صدور ميثاق العمل الوطني ، وراحوا ينتشرون في مختلف المجالات ، ابتداء من مدرسة القرية حتى المفاعلات النووية ، ومن جهاز الدولة للخدمة المدنية حتى القوات المسلحة .

وتبلورت قوى اليسار في مواقع متعددة وحاكمة في المجتمع . تمركزت أساسا في الجمعيات التعاونية ومراكز الشباب في الريف ، وفي جهاز الاعلام والثقافة ، وفي النقابات العمالية ، وفي قواعد الاتحاد الاشتراكي وبعض أبنائه المركزية أو القيادية مثل اللجنة المركزية ومنظمة الشباب ومعهد الدراسات الاشتراكية ، وفي التنظيم الطليعي السري . واقتحمت خلال اعلاء بناء القوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، قواعد الجيش . عندما جند العديد من خريجي الجامعات من أبناء العمال والفلاحين ، جنودا وضباطا على السواء :

ويمكن القول ان التعبير السياسي عن « قوى اليسار » عند وفاة عبد الناصر ، تمثل بصورة عامة ، في تيارين متميزين . وان استظل كل منهما براية عبد الناصر وتحرك دوما تحت قيادته .

التيار الاول ، هو « اليسار الناصري » الذي تكون في غمار « التجربة الناصرية » ومراحلها المتعاقبة ، منذ « الاشتراكية التعاونية » في الخمسينات حتى « الاشتراكية العمالية بطريقتها العربية الخاص » كما حددها ميثاق العمل الوطني في الستينات ، مروراً « بالاشتراكية العربية » . وانطلق اليسار الناصري - بالضرورة في البداية - من مواقع معادية للفكر الماركسي والحركة الشيوعية المصرية . لكنه وصل عند منتصف الستينات الى التعايش مع الفكر الماركسي والشيوعيين . وذلك من خلال

تحديد نقاط الاتفاق حول قضايا حقمية الحل الاشتراكي ، والصراع الطبقي ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة ، وتصفية بقايا الرأسمالية الكبيرة والطبقية ، وتدعيم الاستقلال السياسي والاقتصادي ، والقومية العربية ، وتحرير الوطن العربي من الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية ، وبناء وحدته ، وظلت نقاط الخلاف تدور حول قضية الديمقراطية وصياغاتها في تحالف طبقي لقوى الشعب العاملة من حول العمال والفلاحين بديلا عن التحالف الكمي الشكلي بين مواطنين افراد داخل تنظيم سياسي بيروقراطي مترهل ، تسوده أفكار ومصالح البرجوازية الصغيرة تحت لافتات اشتراكية زائفة . وضرورة أن يقود التحالف حزب اشتراكي طليعي علني ومحدد الملامح والبرامج أمام الجماهير الشعبية واحترام مبادراتها واطلاق حرية التعبير والحوار لكل القوى الوطنية والتقدمية .

التيار الثاني ، هو « اليسار الماركسي » . وهو تيار أقدم عمرا من « اليسار الناصري » ، إذ يرجع الى العقد الثاني من القرن العشرين . التزم بفلسفة « الماركسية اللينينية » في أفكاره وحركته من أجل « تغيير الأوضاع في مصر لصالح الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين والمثقفين الثوريين » . وكانت الفلسفة الماركسية اللينينية ، بقوتها وطبيعتها العالمية ، خاصة بعد انتصار الثورة السوفيتية عام ١٩١٧ ، قد شرعت تغزو عقول « المثقفين المتمردين على قيود الاستعمار والتخلف والظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي في البلاد العربية . وتحولهم من « طوباويين » الى « علميين » ومن « مفاهرين » الى « ثوريين » . ولكن ظل الطابع الفئالي على أولئك المثقفين خلال فترة طويلة امتدت الى الخمسينات ، قبيل تفجير ثورة يوليو ، محكوما من ناحية بهنايمهم

البرجوازية الصغيرة ، وبالوزن الذي احتلته في قيادة الحركة الماركسية ، العناصر المثقفة ، البعض منها أجنبي متمصر ، له أصول يهودية . وقد ساهمت هذه العناصر تاريخيا ، بالجهد الأكبر في نقل وترجمة الفكر الماركسي اللينيني الى العربية . ومن ناحية ثانية ، كانت مشاركة الطبقة العاملة بالمدن والريف ضعيفة في تنظيماتها . ومن ناحية ثالثة ، لم تتوافر القدرة اللازمة على بلورة صياغة مقبولة للماركسية اللينينية في الواقع المصري ، يمكن للجماهير الشعبية ان تستجيب لها ، سواء فيما يتعلق بلغة الخطاب او تكتيكات واستراتيجيات الحركة . ومن ناحية رابعة ، تصاعدت حملات القمع المستمرة بعنف من طرف الاستعمار والرجعية المدنية والدينية المسيطرة ضد التنظيمات الماركسية السرية باعتبارها عملا غير مشروع قانونا وكفرا بالدين . وأخيرا ليس آخر شيوع تبسائل الاتهامات العمياء بالجمالة بين أعضاء الحركة والتنظيمات الماركسية ، عند احتدام خلافات الرأي بينها ، وذلك بدلا من حلها بالحوار في اطار التنظيم المعروف باسم المركزية الديمقراطية .

وقد تضاعفت جميع هذه العوائق مع ظروف السرية القاسية ، وتعدد الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتخلفة ، التي حالت دون بلورة الطبقات والصراع بينها على نحو صحي ، الى ان بات « اليسار الماركسي » على مشارف الخمسينات تسيطر عليه ظاهرة « التشرنم والانقسام » ، مجرد « قوة تعبير » ، تشيع وتحرض وتستفز الجماهير المطحونة للتغيير بما تطرحه من أفكار . وليس « قوة سياسية » ذات تأثير كمي ونوعي ، بحسب حسابه في عملية التغيير نفسها .

ونتيجة لهذا الوضع فانه على الرغم من ان تنظيمات ماركسيا

من التنظيمات العديدة التي حفلات بها الحركة ، وعرف باسم الحركة الديمقراطية لاتحرر الوطنى « حدثو » كان على علاقة وثيقة بقيادة تنظيم الضباط الاحرار ، قبل تفجيره للثورة فى يوليو ١٩٥٢ ، فانه لم يستطع بعد نجاح الثورة أن يبقى على هذه العلاقة ويطورها . وأن يشارك مشاركة حقيقية فى السلطة . على العكس ما لبثت هذه العلاقة أن تحطمت قبيل نهاية العام الاول من استيلاء الضباط الاحرار على السلطة والقى بقيادة « حدثو » والعديد من كوادرها مع قيادات وكوادر التنظيمات الأخرى فى السجون . وذلك باستثناء عدد من الشخصيات التى كانت تربطها بعبد الناصر صلات صداقة خاصة أو باتت — بصفة شخصية — تحتل مراكز فى هياكل السلطة الجديدة وغلبت ولاءها لها على ولائها لتنظيم « حدثو » الذى دخل فى صراع مع سلطة الثورة .

وتتضح الابعاد الأساسية لهذا الوضع ، اذا علمنا ان علاقة تنظيم الضباط الاحرار بحدثو قبل الثورة كان يشرف عليها جمال عبد الناصر شخصيا من ناحية . ومن ناحية أخرى « احمد فؤاد » القاضى وقتذاك والذى أصبح رئيس مجلس إدارة بنك مصر طوال عهد عبد الناصر وبقي فى منصبه فى عهد السادات ، و **احمد خير واثى** الضباط الذى تولى رئاسة تحرير أول مجلة يصدرها الضباط الاحرار بعد الثورة باسم « التحرير » ثم روز اليوسف ، والذى بقى فى عهد السادات كاتبا فيها . وذلك بحكم انها كانا يتوليان مسئولية قسم الجيش بحدثو . هذا فضلا عن وجود عضوين أصليين بمجلس قيادة الثورة قريبين الى حدثو . وهما **يوسف صديق** الذى قاد قوة الصدام الأولى التى استولت على رئاسة أركان الجيش الملكى و**خالد محي الدين** .

وانتهى الأمر بعزل الاول قبل نهاية العام الاول من الثورة .
وأضطر الآخر الى الاستقالة بسبب احداث مارس — آذار ١٩٥٤
حول طبيعة السلطة الوطنية الديمقراطية التى يتوجب على الثورة
اقامتها بديلا للسلطة المنهارة .

والحق ان « ثورة يوليو ١٩٥٢ » التى وقعت فى شكل
« انقلاب عسكرى » ، بقوة تنظيم سياسى وطنى مسلح تخندق
فى صفوف القوات المسلحة باسم « الضباط الاحرار » ، جاءت
مفاجأة لجميع القوى والاحزاب السياسية وقتذاك . وذلك على
الرغم من ان الجميع كان يعرف قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بوجود تنظيم
« الضباط الاحرار » ، ويطلع على المنشورات السرية التى كان
يصدرها . ويؤيد بقوة توجهاتها الوطنية المعادية « للاستعمار
والقصر الملكى والاقطاع والراسمالية المستغلة » . بل وعلى الرغم
من قيام علاقات ، متفاوتة القدر ، قبل ليلة الثورة بين عدد من
القوى السياسية تمتد من أقصى اليمين (الاخوان المسلمين) الى
أقصى اليسار (تنظيم جدتو فى الحركة الشيوعية) .

وكانت نظرة « اليسار الماركسى » ، الى الحدث تقوم —
بصورة عامة — على أساس انه انقلاب عسكرى . و « الانتلاب
العسكرى » فى الادبيات الماركسية ، على ضوء الخبرات
العالمية المتجمعة فى أوروبا وأمريكا اللاتينية ، هو دائما انقلاب
لصالح أقصى القوى رجعية فى المجتمع . ولم يتمكن اليسار
الماركسى المصرى فى مجبوعه ، ان يتناول « ظاهرة الانتلاب
العسكرى فى ضوء ظروف الواقع المصرى ومعطياته الخاصة » ،
بوصفها صياغة جديدة للثورة الوطنية ، ليس لها من سابقة

في التاريخ ، يمكن القياس عليها . ربما باستثناء وحيد عند البعض ، وهو التجربة البيرونية في الأرجنتين ، الى حد ما .

ومع ذلك فان « حدثو » — على مدى لا يزيد عن العمام الاول للثورة — ظل الرأي الغالب فيها يتجه الى تأييد « الانقلاب العسكري » . وذلك استمرارا لعلاقتها بتنظيم الضباط الأحرار . وعلى اساس تحليلها بأنه يحمل أفكارا واتجاهات وطنية وتقدمية محدودة ، يتوجب مناسبتها للتغلب على مجموعة العناصر الأخرى المترددة في قيادة الثورة ، والماثرة بروابطها مع القوى الرجعية في المجتمع .

أما بقية تنظيمات الحركة الشيوعية في مصر ، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي المصري ، فقد اتخذت موقف المعارضة الجذرية « لانقلاب ١٩٥٢ العسكري » باعتبار أنه يجهض الامكانيات الجماهيرية التي كانت متصاعدة نحو الثورة . وذلك لحساب كل من القوى الرجعية والاستعمار الأمريكي الجديدة . وتقدم للتدليل على ذلك مجموعة من الظواهر ، تمثلت في قيام علاقات طيبة لمجلس قيادة الثورة في البداية مع الإخوان المسلمين والسفارة الأمريكية بالقاهرة ، في مقابل عدااء من المجلس لحزب الوفد بوزنه الوطني وجماهيرته الواسعة . وكذلك اجراءات القمع الشديد التي واجه بها مجلس قيادة الثورة ، اضراب عمال مصانع كهر الدوار للغزل والنسيج . وعقد محاكمة عسكرية فورية لزعماء الاضراب ، انتهت باعدام اثنين منهم ، هما العاملان خريس والبقري في سبتمبر — ايلول ١٩٥٢ .

وهكذا تسهم الجو التي اقضى حد بين قيادة الثورة وبين اليسار الماركسي ، بما في ذلك حدثو . وتبادل الطرفان

الاتهامات بالعمالة لأمريكا من ناحية وللاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى . وشنت الثورة حملات اعتقال واسعة ضد اليسار الماركسي .

وظل «الوضع متازما بين الطرفين حتى شارك جمال عبد الناصر باسم مجلس قيادة الثورة في « مؤتمر باندونج » باندونيسيا عام ١٩٥٥ . حيث أسهم أسهاما ايجابيا مع كل من « جواهر لال نهرو » و « تيتو » و « شوان لاي » في بناء قوة موحدة للعالم الثالث ضد الامبريالية الأمريكية والبلدان الاستعمارية ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي . وهي القوة التي كانت الأساس فيما بعد لارساء قواعد حركة عدم الانحياز .

وتبع ذلك اقدام جمال عبد الناصر على « كسر احتكار السلاح » وعقد الصفقة التي عرفت باسم الأسلحة «التشيكية مع الاتحاد السوفيتي لمواجهة العدوان الاسرائيلي . ثم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ . وخوض حرب السويس . التي تواطأت فيها كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل ضد مصر . والتي أعقبها تمصير الشركات الفرنسية والبريطانية والبلجيكية وغيرها من مصالح الاستعمار القديم في البلاد .

وقد دفعت هذه التغيرات ذات الطابع الجذري في سياسية مجلس قيادة الثورة قواعد اليسار الماركسي في مختلف تنظيماته ، الى اعادة النظر في تحليل وتقييم « ثورة يوليو » كمجرد انقلاب عسكري فاشي لصالح الرجعية والاستعمار . والتعامل مع السلطة الجديدة على انها مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية ، تستوجب المساندة الايجابية بهدف دفعها الى مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه ، سياسيا واجتماعيا

واقصانها . دون أن تلغى هذه المساندة حتى النقد لسلبيات السلطة . ولكن من أرضية التحالف لا من أرضية العداء .

ويمكن القول أن هذه المرحلة التي امتدت من أواسط عام ١٩٥٥ حتى نهاية عام ١٩٥٨ تميزت ، من ناحية بطابع الثنائين في العلاقات بين « سلطة الثورة » وبين اليسار الماركسي . تخللتها بين آن وأخر ، أزمنة صغيرة نسبيا ، كان يجري استيعابها وحلها بتدخل مباشر من جمال عبد الناصر . ولكنها ، من ناحية أخرى ، اتسمت بانتعاش فكري نقدي داخل الحركة الماركسية وحولها ، أدى إلى بروز ما أصبح يسمى « بظاهرة الماركسيين المستقلين عن التنظيمات » . واحداث مزيد من الانقسامات الخطيرة في التنظيمات ما لبث أن تحول إلى عامل ضغط من القواعد نحو الوحدة ، التي فرضت نفسها على القيسادات وأفرخت تنظيما موحدا تحت اسم « الحزب الشيوعي المصري الموحد » ، اتحد بعد ذلك مع الحزب الشيوعي المصري (الراية) ليكونا معا ، « الحزب الشيوعي المصري المتحد » ، وهكذا اتحدت التنظيمات الثلاثة في حزب شيوعي واحد هو الحزب الشيوعي المصري الذي تشكل في ٨ يناير .

غير أن العلاقات بين سلطة الثورة وبين الحركة الماركسية ما لبثت أن ارتدت إلى التآزم الكامل والصدام العنيف مع أفول عام ١٩٥٨ . وذلك من حول ظروف وشروط قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وتوتر العلاقات بين سلطة الثورة وبين الاتحاد السوفيتي . الذي كان قد أنشأ علاقات بينه وبين مصر في مواجهة العدوان الصهيوني الامبريالي من ناحية ، ومن أجل التنمية الاقتصادية (بناء السد العالي والمساهمة في خطة التنمية الصناعية) من ناحية أخرى . وكذلك تنجر الخلاف حول الموقف

من ثورة العراق في يوليو - تموز ١٩٥٩ ، التي اتخذت أيضا شكل الانقلاب العسكري بقيادة عبد الكريم قاسم ومساندة الشيوعيين العراقيين والأحزاب الشيوعية العربية له في صدامه مع جمال عبد الناصر .

ومنذ فجر عام ١٩٥٩ حتى الشهر الثالث منه شنت سلطة الثورة أوسع حملة اعتقالات في تاريخ البلاد ضد اليسار الماركسي ، حزبا موحدا وشخصيات مستقلة ، والمتعاطفين معه من المثقفين الديمقراطيين .

وخلال مرحلة الاعتقال الذي شمل حوالي الثلاثة آلاف معتقل ، وقع قسم الوحدة المصرية السورية ، وتسقط حكم عبد الكريم قاسم في بغداد ، ورفع عبد الناصر شعار الاشتراكية العلمية بطريقها العربي المتميز . ودعا الى وحدة الهدف بديلا عن وحدة الصف لقوى حركة التحرر العربي . وتتابع سلسلة القوانين الاجتماعية التقدمية بالتأميم وبناء القطاع العام القائد لخطبة التنمية ، والتي انتهت بمؤتمر وطني عام . وفي هذا المؤتمر تحول الاتحاد القومي ، التنظيم السياسي الوحيد ، الى الاتحاد الاشتراكي الذي تبنى مشروع الميثاق الوطني . وكان جمال عبد الناصر قد تقدم به في ١٩٦٢ ، كدليل للعمل الثوري خلال مرحلة الانتقال الى الاشتراكية التي جدها بعشرة أعوام تنتهي في ١٩٧٢ .

واهتزت أجنحة الحزب الشيوعي الموحد بهذه التغييرات الجذرية وتباينت التحالفات النظرية عن مدى عمق وفاعلية هذه التغييرات اجتماعيا وسياسيا ، مما فجر الانقسام من جديد في صفوف الحزب الى تنظيمين رئيسيين بجانب تظيمات ثانوية أخرى ومجموعات الماركسيين المستقلين .

وفي نفس الوقت بدأت حملات ضغط عربية وعالمية على سلطة الثورة من أجل الافراج عن المعتقلين . وكان في مقدمة من مارسوا هذا الضغط من مواقع الصداقة والتحالف ، قادة الثورة الجزائرية (وخاصة بن بيلا والجناح الماركسي المتعاون معه) وقادة الثورة الفينينية (سيكوتورى والجناح الماركسي المتعاون معه) وتيتو زعيم يوجوسلافيا . وكان محور الضغط والحوار مع الرئيس جمال عبد الناصر ، يدور من حول انه لا يمكنه وقد تبنى الاختيار الاشتراكي كحتمية التطور ، ان يظل على عداء مع الاشتراكيين العلميين في بلاده بدلا من ان يوظف طاقتهم في بناء الاشتراكية وتدعيمها .

وانتهى عبد الناصر الى القناعة بهذه الفكرة المحورية . وشرع في مناقشتها مع معاونيه الذين انقسموا الى فريقين . فريق اتخذ موقف المعارضة منها على اساس ان اشتراكية ثورة يوليو ، اشتراكية عربية غير ماركسية ، وقد انطلقت في طريقها بغير مشاركة من التيار الماركسي . وانه لكي يضمن لها الاستمرار دون تأثير ماركسي فان الامر يتطلب استمرار عزل الماركسيين عنها . وفريق آخر ، ساند جمال عبد الناصر في رؤيته بأن اشتراكية الثورة مثل الاشتراكية الماركسية ، ذات نبع علمي تاريخي موحد وقوانين واحدة . ولكنهما يختلفان - نظريا - في امرين اساسيين . الاول هو الموقف من الدين . والثاني هو الموقف من هيكلية البروليتاريا وسلمية الصراع الطبقي ، الامر الذي يؤدي - عمليا - الى تمايز في التطبيقات . ليس فقط بسبب الاختلافات النظرية وانما ايضا بسبب خصوصيات الواقع المصري . وان هذا الوضع الجديد قد أصبح يستوجب ان تعدل « سلطة الثورة » موقفها من اليسار الماركسي . فتستبدل اجراءات القمع والعزل ، بفتح ابواب الحوار والتعاون .

وكان عبد الناصر قد شرع بالفعل ، منذ أواخر عام ١٩٦٠ ،
بالإفراج تبارعا عن عدد من الشخصيات الماركسية . وفي إطار
تجربة « الحصار والتعاون » أنشئت صفحة الرأي بجريدة
الأهرام التي كان يتولى رئاسة تحريرها محمد حسنين هيكل الذي
لعب دورا هاما في مد الجسور بين عبد الناصر واليسار الماركسي .
وأشرف لطفى الخولى يعاونه مجموعة من المثقفين الماركسيين ،
بعد الإفراج عنهم ، على تحرير صفحة الرأي . واستهلت صفحة
الرأي أيامها الأولى بنشر سلسلة من المقالات حول « أزمة
المثقفين » بأبعادها الاجتماعية والسياسية في الواقع المصري
خاصة والواقع العربي عامة .

ولعبت « صفحة الرأي » دورا هاما في خلق مناخ صحى
لأوسع وأعمق حوار بين اليسار بمختلف فصائله وبين سيطرة
الثورة بأجنحتها المختلفة عامة وشخص عبد الناصر خاصة ،
الذى تميز بوزنه الكبير ودوره الحاسم في حركة التطور بالبلاد .

ولم يكن الحوار يدور علنيا وحسب . بل سنلك في بعض
الأحيان مسالك غير مرئية عن طريق عدد من الشخصيات القريبة
من عبد الناصر . وفي مقدمتها محمد حسنين هيكل وعلى صبرى
وشعراوي جمعة وأحمد فؤاد . كان كل منها ، على صلات
شخصية ببعض قيادات اليسار الماركسي من مختلف المواقع .

وخلال هذا الحوار يادر عبد الناصر بطرح فكرة العمل على
بناء قوة موحدة لليسار المصري ، على اختلاف منابعه الأيديولوجية
في تنظيم تطيعى يقوم على أساس المركزية الديمقراطية . يتولى
قيادة الاتحاد الاشتراكي من حول الميثاق الوطنى ، بمفهوم
الاشتراكية العلمية ذات الطريق المصرى - العربى الخاص .

وأبدى عبد الناصر استعداده للإفراج عن جميع المعتقلين والفاء
ما يكون قد صدر ضدهم من أحكام جنائية واعتبارها كأن لم تكن،
وفتح مجالات العمل أمامهم في المجتمع بجميع أجهزته دون قيود .
وذلك في مقابل التزامهم بحل جميع تنظيماتهم المستقلة ،
والانخراط ، أفرادا ، في العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي
والقبول بقيادته للمسيرة .

وبعد مناقشات حادة وعميقة بين الماركسيين ، انتهى
التنظيمين الأساسيين « الحزب الشيوعي المصري (حدثو) » ،
والحزب الشيوعي المصري (الراية) » ، في مواجهة معارضة
من قبل مجموعات صغيرة ، إلى أن الظروف الموضوعية في مصر
أصبحت تحتم « إنهاء التنظيم المستقل لكل منهما » . والقبول
بشروطا عبد الناصر ، من أجل العمل الموحد على انتصار
الاشتراكية ضد أعدائها في الداخل والخارج . خاصة وأن جميع
التناقضات الأساسية بين سلطة الثورة ممثلة في قيادة جمال
عبد الناصر وبين اليسار الماركسي يجرى حلها لمصلحة الجماهير
العاملة ، فيما عدا الخلافة حول قضية الديمقراطية ، صياغة
وممارسة .

وفي عام ١٩٦٤ ، كان قد تم الإفراج عن جميع المعتقلين ،
واسقاط الأحكام الجنائية التي صدرت بحقهم . وأعلن عن حل
التنظيمات الماركسية تباعا من خلال المؤتمرات الاستثنائية التي
عقدتها . وهو الأمر الذي يشكل سابقة لا نظير لها في تاريخ
الحركة الماركسية ، عربيا وفوليا على السواء . واعتبر من
خصائص التجربة المصرية ذات الثقل المميز في تجارب العالم
الثالث .

ومنذ ذلك الوقت بات من المفروض ان اليسار الماركسي ،
فكراً وحرركة ، قد صار جزءاً من نسيج ثورة يوليو بقيادة
عبد الناصر .

غير أنه في الواقع العملي ، واجبه اليسار الماركسي —
منذ البداية — مقاومة عنيفة ، مباشرة وغير مباشرة ، من عدد
من قيادات النظام ، كان على رأسها المثير عصب الحكوم عامر
القائد العام للقوات المسلحة وقتذاك ، ومن أجهزة الأمن
(المخابرات والمباحث العامة) . وتعطل الحاق جمهرة الماركسيين
بأعمال تتناسب ومهاراتهم أو دراساتهم ، وتتساوى مراكزها مع
مراكز زملائهم من غير الماركسيين ، واستخدم مع بعضهم سلاح
التجويع ولوى الذراع . وأهمل العديد من طلبات التحاق
الماركسيين بالاتحاد الاشتراكي . وغالبية من قبلت عضويته
تم تجميدها بشكل أو بآخر ، تحت ذرائع أمنية .

ومع ذلك لمقد اتيح لبعض الشخصيات المعروفة في اليسار
الماركسي ، ان تحتل — بتدخل شخصي من عبد الناصر — مواقع
هامة في قطاعات الصحافة والثقافة والقطاع العام وأجهزة
الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي (محمود أمين العالم ، أحمد
حمروش ، عبد العظيم أنيس ، عبد الرازق حسن ، سعد كامل ،
محمود توفيق ، صلاح جافظ وآخرين ..) وأمكن لشخصيات
أخرى ان تدير أدوات ومنابر يكاملها في مجال التثقيف الفكري
السياسي مثل مجلة الطليعة (أبو سيف يوسف أبو سيف ، فؤاد
مرسي ، إسماعيل صبري عبد الله ، ميشيل كامل ، عبد المنعم
الغزالي ، لطفى الخولي وآخرين ..) ومركز الدراسات
الاشتراكية (ابراهيم سعد الدين ، فوزي منصور ، محمد
الخفيف وغيرهم) .. الامر الذي مهد أرضية مشتركة خصبة

الحوار بين اليسار الماركسي واليسار الناصري (منظمة الشباب وعدد من أعضاء الأمانة المركزية للاتحاد الاشتراكي ووحدة التنظيم الطلابي) ، وهو الحوار الذي كان يتجه باطراد نحو بلورة وحدة الرؤية والتحليل ووحدة الحركة في ساحة العمل السياسي . مما أثار مخاوف أجهزة النظام وغالبية قياداته ، من ظهور قوة سياسية ثورية جديدة متنامية ، تلقى طروحاتها استجابة واسعة وعميقة في المجتمع المصري وخاصة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وهي الهزيمة التي حمل الشعب مسؤولياتها للنظام وقياداته ، باستثناء جمال عبد الناصر وحده ، كما أكدت ذلك بوضوح الانتفاضة الشعبية العارمة يومي ٩ ، ١٠ يونيو - حزيران ١٩٦٧ ، التي طالبت عبد الناصر بالاستمرار في تحمل مسؤوليات القيادة ومقاومة الهزيمة والانتصار عليها . وفي نفس الوقت عقاب المسؤولين عن الهزيمة وإعادة بناء النظام ، أجهزة وأشخاصا ، على نحو يطهره من السلبيات ويؤهله لتعبئة طاقات الشعب من أجل استمرار مسيرة الحرية والاشتراكية والوحدة ، وخوض معركة إزالة آثار الهزيمة ، مصريا وعربيا .

ومن هنا تكاثفت غالبية قيادات النظام ، وراحت تركز جهودها لتصفية هذه القوة السياسية الثورية الجديدة ، والتي جسدت فاعليتها أكثر من مرة ، بعد انتفاضة ٩ ، ١٠ يونيو ، في مظاهرات العمال والطلبة ضد ما عرف باسم الأحكام في قضية المسؤولين عن كارثة سلاح الطيران في حرب ١٩٦٧ . وانصببت الضربات ضد منظمة الشباب في الاتحاد الاشتراكي ومركز الدراسات الاشتراكية ومجلة الطلبة ، وكانت تشكل العمود الفقري لمجموعة الأدوات والمفابر لهذه القوة السياسية الثورية الجديدة . والتي ظلت تكالغ بلا هوادة للاحتفاظ بحيوية أرضية

الحوار والتعامل بين اليسار الناصري واليسار الماركسي ، وبالحد الأدنى الضروري من الاستقلال الذاتي . وتمكنت بالفعل من البقاء والاستمرار تحت ظل جمال عبد الناصر وحمايته . تقاوم الذوبان أو الانسحاق تحت ضغط قيادات النظام وارهاب أجهزته ، أو الفرق في خضم الصراعات الجانبية واللامبدئية التي كانت تستخدم ، في العلن والخفاء ، بين أطراف النظام المتعددة .

ويقدر ما كان يقوى التلاحم بين اليسار الناصري واليسار الماركسي من ناحية ، وتضاعف جسوره المباشرة مع جمال عبد الناصر من ناحية أخرى ، بقدر ما كانت أجهزة النظام بأطرافها المتصارعة ، تستخدم ما تحت أيديها من سلطات وأجهزة أمنية وإدارية وسياسية لتحطيم هذه الجسور ، وإثارة شكوك عبد الناصر في هذه القوة السياسية الثورية الجديدة . وابتكرت لهذا الغرض أسلوب التمييز بين ما كانت تسميه « باليسار البناء المأمون » و « اليسار الهدام المخرب » . وعمد كل طرف من أطراف السلطة ، حتى من كان منها مصنفا في عداد يسار النظام ، إلى استقطاب عدد من الشخصيات الماركسية في وعائه ، من خلال استخدام هذا الأسلوب في التمييز والفرقة ، ومستغلا في نفس الوقت ما ظل مترسبا بين الماركسيين أنفسهم من خلافات أيديولوجية وسياسية ، وما عرف باسم أمراض الحلقية والغصبية التنظيمية الضيقة

وتحت هذه الضربات المتلاحقة والمتعددة المصادر ، قطع الطريق على القوة السياسية الثورية الجديدة التي كانت فتاج التفاعل بين اليسار الناصري واليسار الماركسي في سبيكة مجتمع متاومة هزيمة ١٩٦٧ بإبعادها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية ، في الداخل والخارج . وتمكنت منها عوامل التفتت والاحباط . وغدت الأدوات والمنابر التي واصلت التمسك باستقلالها الذاتى ، وبوحدة كل قوى اليسار على اختلاف منابعه الفكرية والاجتماعية ، وباستعادة الثورة لعافيتها بتنظيمات وأساليب وأهداف أكثر جذريا على ضوء تجربة هزيمة ١٩٦٧ الفادحة الثمن ، جزرا معزولة في المجتمع ، تتلقى الضربات من كل أطراف السلطة ، وكان أكثرها إيلا ما يصدر عن قيادة الاتحاد الاشتراكى التى يمثلها على صبرى ونجهاز سامى شرف وزير الدولة ومدير مكتب جمال عبد الناصر ، فى التنظيم الطليعى .

وقد اكتشف عبد الناصر ، حقيقة هذه المسألة متأخرا . واعترف بها فى الحوار الذى دار بنيه وبين أسرة مجلة الطليعة على مدى ساعتين فى أواخر عام ١٩٦٩ ، أى قبل أقل من عام من وفاته . لقد اعترف بالضربات التى وجهت الى القوة السياسية الجديدة من قبل النظام بجميع أطرافه ، وخاصة عندما دعت هذه القوة الى تكوين لجان شعبية باسم « لجان ٣٠ مارس » نسبة الى البرنامج الذى طرحه عبد الناصر لمواجهة الهزيمة تحت هذا الاسم عام ١٩٦٨ . وذلك كى تكون الأساس الجديد للبناء التنظيمى الديمقراطى لتحالف قوى الشعب العاملة بديلا عن صياغة الاتحاد الاشتراكى البروقراطية . وقرر عبد الناصر : « انهم » (لم يحدد بالاسم من يعنى) ظلوا يلاحقونه بأكوام من التقارير ضد جماعة الطليعة التى اعتبروها « حزبا هداما يسعى الى الساطة » . ولم تتوقف هذه التقارير المرفوعة اليه حتى اثناء علاجه بمصحة « استطخالطوبو » بالاتحاد السوفيتى . وأنه اكتشفنا عدم صحة هذه التقارير عندما عكف بنفسه ، رغم مرضه ، على دراسة ما تطرحه الطليعة من أفكار وحلول لقضايا

الوطن ووجد نفسه يوافق على معظمها . وأنهى جمال عبد الناصر حديثه بالقول في حضور كل من نائبه أنور السادات ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام : « بصراحة يا جماعة الناس اللي ماسكة الاتحاد الاشتراكي ، ضدكم على طوال الخط . ولن يمكنوكم من ممارسة أى عمل سياسى ، ويعتبرونكم شىء أشبه بالماسونية . ولابد لى كى اصحح كل هذه الأوضاع من أحد خيارين . الأول هو ان أشيل الناس بتوع الاتحاد الاشتراكي . وأنا لست على استعداد لذلك والا اشتغل بمين . أو أن استجيب لطلبهم باغلاق مجلة الطلبة وأنا أيضا رافض لذلك . أما الاختيار الثانى فهو أن أكرس جزءا كبيرا من وقتى لمتابعة هذا الصراع دقيقة بدقيقة والتصدى له بالتدخل الشخصى المباشر . ولكنى الآن ولستين أو ثلاث قادمة ، أعطى كل وقتى وجهدى لقضية واحدة فوق كل القضايا . وهى إعادة بناء القوات المسلحة من أجل خوض معركتنا المصرية الشاملة ضد إسرائيل . هذه هى الأولوية القصوى اليوم . وما عدا ذلك يأتى فى الدرجة الثانية عندى ، مهما كانت أهميته عندكم . ونصيحى لكم أن تفلأوا بأنفسكم عن مجالات العمل السياسى المباشر ، ومحاولة احتلال مواقع فيه والدخول فى صراعات ، وان تقنعوا بدور سان بيدر من حيث التبشير والتثيف الثورى فقط ، الى أن تنتهى من معركتنا مع إسرائيل ، وعندها نشرع فى جرد حسابات الأشخاص والمؤسسات والمواقف من جديد . . » .

لندن

وبدئى ان ردود فعل غالبية قيادة الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعى وما يتصل بها من أجهزة أمنية ، كان غاضبا وعنيفا ازاء ما طرح فيه من جانب جماعة الطلبة من تحليلات وافكار ونقد للأوضاع ، وما انتهى اليه جمال عبد الناصر من

تقييم الموقف وإبعاده في المستقبل . وقد تجسدت ردود الفعل في اتخاذ إجراءات قمع وتقريد لحریات البعض من جماعة الطليعة ، ومحاولة تسميم الآبار فيما بين هذه الجماعة وعبد الناصر من ناحية ، وفيما بينها وعدد من فصائل وشخصیات اليسار الماركسى واليسار الناصرى من ناحية أخرى .

وأحسب أن « السادات » بدوره ، وقد حضر الحوار وتابعه باهتمام صامتا ، قد استخلص في تقديرى بعض النتائج الهامة التى وضعها في حساباته عند انفجار الصراع على السلطة بعد غياب عبد الناصر . ولعل في مقدمة هذه النتائج ان ثمة فجوة أو صراعا بين « اليسار السلطة » المكون من مجموعة الشخصيات السياسية التى كانت تسيطر على المؤسسات السياسية والتنفيذية للأنظام ، والتى أطلق عليها السادات فيما بعد اسم « مراكز القوى » ، وبين القوة الثورية السياسية الوليدة ، التى تكونت على نحو استقلالى ، من تفاعل بعض فصائل اليسار الناصرى واليسار الماركسى . وتفهم السادات كذلك من الحوار ، على نحو ما أشار اليه بعد ذلك في حديث خاص(*) ، « ان عبد الناصر ، وإن ساند « مراكز القوى » خلال الحوار على أساس انها تضم معاونيه الا ان موقفه كان في نفس الوقت نقديا ، وحسابها مؤجلا لما بعد المعركة » . كما شعر بتقدير جمال عبد الناصر لجماعة الطليعة ودورها ، وإن كان ظل يحضره في أطوار « التبشير الفكرى » .

هكذا كان وضع اليسار لحظة غياب عبد الناصر المفاجيء عن الساحة ، يبدو على السطح ، قوة هائلة متماسكة ، ذات

(*) حديث خاص مع لطفى الخولى في يناير - كانون الثانى ١٩٧٢

شعارات وأهداف ولغة واحدة ، تسيطر على عدد من مراكز القيادة في التنظيمات السياسية ، والأجهزة التنفيذية ، وأدوات تكوين الرأى العام ، وتلتف من حولها الجماهير الشعبية بعفويتها ومشاعرها .

بيد ان الواقع كان مناقضا للصورة الظاهرة جذريا ..

ذلك ان اليسار كان ينقسم في حقيقة الأمر الى جماعات وشلل متصارعة بضراوة ، على نحو يختلط فيه الصراع الفكرى والسياسى بصراعات عصبية الشللية الجديدة ورواسب الحلقية القديمة . ولعل السر في تناقض الصورة الظاهرة مع الواقع الكامن ، يعود الى ان قيادة جمال عبد الناصر ، الشخصية ذات الوزن التاريخى ، كانت تمثل العمود الفقرى لحركة كل جماعات اليسار على اختلاف مدارسها وشللها ، في تيار متعدد المنابع ولكن موحد الاتجاه . أما وقد افترق هذا العمود الفقرى بوفاء عبد الناصر ، فقد تحررت كل جماعة أو شلة من التزام الوحدة في الحركة . وذلك امر طبيعى ، لأن الدور الفردى لعبد الناصر في تاريخ الحركة السياسية والاجتماعية ، لم يكن من الممكن استمراره بعد وفاته .

ورغم ان كل جماعات اليسار قد رفعت شعار استمرار مسيرة عبد الناصر ، طبقا لما جاء في الميثاق الوطنى وبيان ٣٠ مارس - آذار ، واعداد القوات المسلحة والشعب لخوض معركة التحرير ضد اسرائيل ، الا انها اختلفت حول أسس ومنطلقات الحركة لتنفيذ هذه الشعارات ، بعد غياب عبد الناصر . وكذلك حول أساليب ومعايير الفرز الاجتماعى - السياسى الضرورى لقوى الثورة وحلفائها في مواجهة أعدائها ، محليا وعربيا

ودوليا ، وتحصول جدول الأولويات ، الذى كانت تصدره قومية الديمقراطية ، وتنظيم حضور الجماهير الفعال والمبادر فى حركة المجتمع .

وإذا كان اليمين قد أعد قواه ، بعد موت عبد الناصر للقيام بعملية ردة تدريجية عن التجربة الناصرية ، مستترا بشعارات الاشتراكية ، فقد كان فى داخل اليسار اتجاهان رئيسيان . **الأول** ، يطالب بالاستمرار بالأوضاع والمؤسسات وحدود التطور ، على ما كانت عليه دون أى خطوة إلى الامام . . . على حين كان **الاتجاه الثانى** ، يلح على ضرورة المبادرة إلى اتخاذ خطوات اجتماعية سياسية لتصفية قوى الردة التى انتعشت فور وفاة عبد الناصر وشرعت فى الحركة المضادة ، من مواقعها فى تجارة الجملة والمقاولات واستثمارات كبار أغنياء الريف ، وكذلك تعبئة الجماهير ، ديمقراطيا ، كى تتسلح بالقدرة على حماية مكاسبها ، والتصدي لخطر الردة الذى كان يلوح فى الأفق ، ويحصن الشعب ضد أية تضحيات وخسائر تتطلبها معركة التحرير . .

ولكان يعبر عن **الاتجاه الأول** ، ما يمكن أن يسمى « يسار السلطة » . . . والذى أطلق عليه السادات اصطلاح « مراكز القوى » . ويتكون من مجموعة المحاور التى كانت تهيمن على الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعى ومؤسسات الدولة مثل مجلس الأمة والأجهزة التنفيذية للإعلام والحكم المحلى والبوليس والمخابرات ، بالإضافة إلى المحور العسكرى . وقد غلب على حركتها الأسلوب العلوى البيروقراطى . . ورغم وحدة موقفها التكتيكي من « محور السادات » ، إلا أنها فى الحقيقة كانت منقسمة وغير موحدة ، ومتشككة بعضها فى بعض بالنسبة للموقف الاستراتيجى بعد حسم الصراع على السلطة مع السادات . .

أما الاتجاه الثاني ، فقد عبرت عنه القوى السياسية الثورية الجديدة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين اليسار الماركسي وبين العناصر الراديكالية في اليسار الناصري . وهذه القوى كان يغلب عليها طابع الوحدة في حركتها وفيما تطرحه من قضايا وخطوط للعمل ، لكنها في نفس الوقت لم تكن أكثر من طاقة وضغط سياسي داخل الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي حيث كانت السيطرة الفعلية « لـ يسار السلطة » . ولم تستطع هذه القوى الثورية الجديدة أن تقفز بحركتها من فوق الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي إلى الجماهير ومنظماتها النقابية والديمقراطية . أما بسبب عدم توافر الحد الأدنى من التنظيم المستقل القادر على ذلك . وأما تخوفاً من الاصطدام المباشر مع « يسار السلطة » مما يزيد الشروخ في الجبهة العمامة لليسار ، أراء توجه قوى اليمين نحو توحيد صفوفها .

وفيما بين الاتجاهين ، ظلت جبهة اليسار الناصري التي كانت تؤرقها ملاحظات نقدية ، متفاوتة القدر ، تجاه كل من يسار السلطة و « اليسار الماركسي » ، مترددة غير قادرة على حسم موقفها ، وهي تواجه — لأول مرة — قضية اختيار مصري في غياب عبد الناصر . وهو القائد الذي كان يستلزم مفردا ، ثقتها دون خيوط . والتي اعتادت يوما أن تنتظر منه « قرار الاختيار » في كل مرة ، فتتفذه بإخلاص « الجنود الأوفياء » .

بعد حوالي أسبوعين من وفاة عبد الناصر ، حدث أول اتصال سباني بين يسار السلطة ، ومجموعات اليسار الأخرى ، بهدف التنسيق في الحركة . ومهد له بشكل رئيسي اليسار الماركسي السوداني الذي كان مشاركاً في السلطة وقتذاك تحت زعامة

جعفر نمري . وتولى ذلك بصورة خاصة السيد فاروق أبو عيسى وزير الخارجية السودانى وقتذاك بمعاونة صديق مصرى من قيادات اليسار الماركسى وهو عيد المنعم الفزالى سكرتير تحرير مجلة الطليعة . ولم تكن هذه هي القناة الوحيدة للاتصال . بل كانت هناك قنوات متعددة ، شارك فيها عدد من القيادات الماركسية العاملة مع يسار السلطة في الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعى ، مثل محمود أمين العالم وأحمد حمروش وأبراهيم سبحد الدين وفوزى منصور وقيادات أخرى مستقلة مثل خبالد محى الدين ود. فؤاد مرسى ود. اسماعيل صبرى عبد الله وأبو سيف يوسف أبو سيف الذى كان يتولى مسؤولية تحرير مجلة الطليعة بسبب الزج برئيس تحريرها في السجن منذ مايو - أيار ١٩٧٠ ، بعد ستة أشهر من اجراء الحوار بين جماعة الطليعة وجمال عبد الناصر . وذلك في إطار ما عرف باسم قضية التسجيلات الصوتية التي قام بها جهاز الأمن الخاص التابع للسيد سامى شرف . ونسب فيها الى رئيس تحرير الطليعة انه قام أثناء جلسة خاصة بمنزله بتوجيه نقد للنظام فيما يتعلق بإجراءات انتهاك الديمقراطية والتعامل السياسى البيروقراطى مع الجماهير، مما يلحق الضرر بقضية التحرير والاشتراكية .

وافق هذا الاتصال أكد « يسار النظام » أنه يسيطر ههنا على الموقف . وأنه يمتلك بين يديه كل إمكانيات التصدى لأية محاولة من اليمين للارتداد عن طريق جمال عبد الناصر ودحرها . وبدأ أن الخطر « وقتذاك » - في تقدير « يسار السلطة » - يتركز في تحرك أعضاء مجلس قيادة الثورة الأحياء ، ومحاولتهم احتواء أنور السادات ، للانتقال على التجزؤية النظام وشرعية مؤسساته .

وطالب « يسار النظام » كل جماعات اليسار على اختلاف اتجاهاتها أن توحد كل جهودها معه في حماية « شرعية النظام » ضد « دعاة الانقلاب » ، الذين يطالبون بتكوين مجلس الثورة من جديد . وحث يسار السلطة جماعات اليسار في المجتمع على المشاركة بكل قوتهم مع أجهزة الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعى من أجل « استمرارية النظام » . وذلك من خلال الترشيح الشعبى الاجتماعى لأنور السادات الذى أصبح رئيسا مؤقتا للجمهورية اثر وفاة عبد الناصر ، كى يغدو رئيسا دستوريا أصيلا . وبالتالى انقاذه من الارتقاء فى أحضان « قوى الرجعية » التى يقودها « أعضاء مجلس الثورة القدامى » . وأوضح « يسار النظام » أن الاتفاق قائم بينه وبين « أنور السادات » على استمرار وضع النظام واستمرار مسؤوليات نفس الشخصيات الرئيسية فيه ، كما كان قبل وفاة جمال عبد الناصر .

ورفض « يسار النظام » كل الاقتراحات التى قدمتها جماعات اليسار ، والتى دارت من حول ضرورة انتهاء هذه الفرصة لبناء وحدة كل قوى اليسار من خلال إعادة تنظيم الجماهير على أساس ديمقراطى ، حول برنامج محدد ينطلق من إيجابيات التجربة وإنجازاتها . ويستشرف المستقبل بوضوح اجتماعى - سياسى ، يناقش فى اجتماعات تنظيمية وشعبية واسعة . ويلتزم به الرئيس الجديد ونطاقم الحكم المعاون له ، أمام الشعب ، الذى يعوض بحضوره الواعى المنظم فقدان القيادة التاريخية لعبد الناصر . وبذلك تتوافر الضمانات الموضوعية والذاتية اللازمة لاستمرار المسيرة . ولكن « يسار النظام » رأى فى هذه المقترحات مغامرة غير مأمونة ومغامرة على المجهول ، وأن الضمانات الموضوعية والذاتية متوافرة من خلال سيطرته شبه الكاملة على أجهزة الحكم

وبخاصة قوى الأمن الداخلى والقوات المسلحة والحرس الجمهورى من ناحية . وبفضل الاتفاق غير المتعلن الذى تم توثيقه مع شخص الرئيس السادات ، من ناحية اخرى .

وتوالت الأحداث بعد ذلك ، طبقا لما جرى عليه الاتفاق بين « يسار النظام » و « الرئيس السادات » ، الذى كان قد انتخب فى أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٠ رئيسا دستوريا للجمهورية وذلك بتزكية اجماعية من الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطلابى ومجلس الأمة .

ولكن ما هى الا اسابيع معدودة ، حتى شرع السادات فى انهاء « شهر العسل » بينه وبين « يسار النظام » بعد أن عمد ، خطوة خطوة ، الى تخديره فوق كراسى السلطة الوثيرة ، وعزله عن بقية المحاور المتصارعة فى الحجرات المغلقة بعيدا عن جماهير الشعب . بل وأثار الفرقة والتشكك بين محور « على صبرى » وبقية محاور « يسار السلطة » الأخرى . وراح ، وحده ، يرفع شعار الديمقراطية وسيادة القانون ملحا الى أن «يسار النظام» يسىء اساءة استعمال السلطة ويمتدى على القانون وينتهك حريات وحقوق المواطنين . واتخذ من عدد من حالات الحراسة ، التى كانت قد فرضت بدوافع شخصية او انتقامية من جانب بعض شخصيات يسار النظام ودون علم عبد الناصر ، أمثلة صارخة على ذلك . وكان الهجوم على « الحراسات » هو التمهيد الحقيقى لأول ممارسة لاسلوبه ، الذى عرف فيما بعد ، باسم « الصدمات الكهربائية » . وذلك حين أعلن ، وسطا تأييد شعبى ، إلغاء الحراسات واعدم فرضها الا بقانون ومحاكمة شرعية أمام القضاء . ندرا للمظالم ، وضمانا لعدم تكرار اساءة استعمال السلطة من جديد . .

وتبع ذلك بصدمة أخرى وهي محادثاته المنفردة والمغلقة مع « وليام روجرز » وزير خارجية الولايات المتحدة وقتذاك ، الذي جاء إلى القاهرة في زيارة استطلاع لمصر بعد غياب عبد الناصر . وذلك دون مشاركة من مجموعة « يسار النظام » ، التي لم يمنحها الفرصة للتقاط الأنفاس . إذ عاجلها بصدمة ثالثة ، تمثلت في فرض مشروع الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا في إطار ما عرف باسم « اتحاد الجمهوريات العربية » . الأمر الذي استفز على صبرى إلى التحرك العفوي المضاد . وكانت حسابات على صبرى تنطلق من أن هناك قواعد تحكم لعبة التوازن الدقيق في النظام بعد غياب عبد الناصر . وأن الإخلال بها أو تجاهلها يعرض النظام للتصدع والانحيار . وفي مقدمة هذه القواعد ، التي لا بد وأن يذكر السادات بها دائما ، أن التسليم من جانب على صبرى وزملائه في المحاور المتحالفة معه ، بخلافه السادات لعبد الناصر ، وقبولهم العمل تحت رئاسته ، ليس معناه أن السادات قد تحول إلى « عبد ناصر » جديد . وإنما معناه أن السادات قد بات « مشاركاً في السلطة » مع معاوني عبد الناصر من ورثة النظام الشرعيين . وبالتالي فإنه من الخطورة بمكان أن يعتمد السادات على أن « يطبخ » في الخفاء ، قراراً خطيراً مثل قرار الوحدة مع سوريا وليبيا ، بكل ما سوف يترتب على ذلك من آثار على علاقات القوى داخل السلطة والجهاز الحكم وشخصياته ، يفاجيء به شركاءه في السلطة ، فلا يسعهم إلا الرضوخ والامتثال للأمر الواقع ، والسماح للسادات بأن يمزج هذه « الطبخة » بتون حد أدنى من المناقشة والحساب ، من شأنه أن يفتح رخصته لتكرارها . ومع الزمن ، يتحول « ورثة النظام الشرعيين » ، بكل ما يتحكمون فيه من تنظيمات سياسية ومؤسسات رئيسية في الدولة ، من « شركاء أقوياء » إلى « رهائن مستضعفين » ، ليس

أمامهم ، في المستقبل القريب ، سوى خيار وحيد : أن « يستقبلوا »
أو « يقالوا » .

ورغم أن المحاور الأخرى المتحالفة مع محور على صبرى ،
كانت تشايركه ذات الهموم ، إلا أنها عبرت عن مخاوفها من أن يقع
أول صدام علنى مباشر بينها وبين السادات ، حول موضوع يتصل
بالوحدة العربية ، وهي التى تشيكل إحدى القسمات المميزة
للناصرية . خاصة إذا طرحت على أسس أنها ضمان لقومية
المعركة ضد إسرائيل . إذ لا مفر ، والحالة هذه ، من أن يظهروا
بمظهر المناهضين للوحدة وقومية المعركة . فى حين يبرز السادات
فى صورة الفارس الناصرى الأصل المفضل فى سبيل الوحدة
وقومية المعركة .

ومن هنا البحت هذه المحاور على أن يتجنب «على صبرى»
تجبر الصدام بسبب هذه القضية . والانتظار الى فرصة
أخرى ، تكون الظروف وموضوع الصدام أكثر مواتاة بالنسبة اليهم .
لكن على صبرى ، الذى كان قد استخلص من مؤشرات
الأحداث الجارية بمعدل سريع ، أن الزمن يلعب ضده وضد حلفائه
لحساب السادات . وأنه لا مفر من التحرك بكل الطاقة وبدون
إبطاء ، لكسر حلقة الحصار التى كاد السادات أن يحكم إغلاقها
من حولهم بحيث يشلهم من الحركة . أوضح عدم اقتناعه بمخاوف
حلفائه . وأصر على خوض الصدام العلنى المباشر . واتهم من
بالغفون فى هذه المخاوف بأنهم يبرزون فى الواقع « خوفا ذاتيا »
يقود الى « هروب موضوعى » من جهة الصدام . ذلك لأنهم
يؤثرون فى أعماق نفوسهم ، طريق المساومة مع السادات وهو طريق
لن يؤدى فى تقديره - إلا الى التصفية الشاملة لتوريقوليو وجميع
من عمل مع عبد الناصر ، واجدا بعد آخر ، أيا كانت مواضعهم

وعلاقاتهم الحالية مع السادات . وعندها اطمأن على صبرى الى أنه قد أقنع بعض قادة المحاور المتحالفة معه (عبد المحسن أبور النور ود. لبيب شقير وسعد زايد) بوجهة نظره ، في حين كف الآخرون عن المعارضة واتخذوا موقف الحياد ، قرر أن يستدرج السادات الى الصدام العلنى فوق الأرض السياسية التى يتمتع فيها هو (على صبرى) بأكبر قدر من النفوذ ، وهى الاتحاد الاشتراكى العربى بمستوياته التنظيمية القيادية . ودعا الى اجتماع طارئ للجنة التنفيذية العليا لمناقشة موضوع الوحدة ومدى دستورية القرار الذى انفرد السادات باتخاذہ .

ومرة أخرى عاد الاتصال ، فى تلك الظروف الحرجة ، بين محاور « يسار السلطة » التى دخلت الصدام المكثوفاً مع « محور السادات » — وهى على غير اتفاق فيما بينها — وبين « الجماعات اليسارية » . وذلك فى محاولة لبناء أوسع جبهة ممكنة ، داخل وخارج المؤسسات السياسية ، لمواجهة محور السادات .

وخلال الاتصال ، طرحت جميع الاتجاهات والمواقف . وكان رأى الغالب للجماعات اليسارية يلح على ضرورة النظر بدقة الى الطابع المزدوج لمشروع الوحدة مع سوريا وليبيا . وما يعكسه ذلك من احتمالات متعددة . بمعنى أن مشروع الوحدة يمكن أن يظل محصوراً فى اطرار كونه مجرداً تكتيكاً من تكتيكات المناورة والصراع على السلطة ، كما أنه يمكن أن يكون نواة استراتيجية لعمل قومى وحدوى من أجل المواجهة العربية الشاملة مع اسرائيل والامبريالية والتخلف . وان مسؤولية كل القوى الوطنية ، ومن بينها اليسار الماركسي والفاصرى — فى هذه الظروف — هى فى النضال من أجل تغليب الجانب الاستراتيجى على الجانب

التكتلي في مشروع الوحدة . وان ذلك يتطلب النزول بقضية الوحدة ، مضمونا وأهدافا وأشكالا في ارتباط مع قضية الصراع على السلطة ، الى ساحة الجماهير كي تكون هي العنصر الحاسم في معالجة الصراع على نحو صحي يؤمن توجهات النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضد أية انعكاسات محتملة . بيد أن « يسار السلطة » بمختلف محاوره رفض ذلك . بل ورفض أن تمتد ساحة المعركة ، داخل الاتحاد الاشتراكي ، الى المؤتمر العام . وأصر على أن يقتصر ذلك عند حدود اللجنة التنفيذية العليا ، واللجنة المركزية اذا اقتضت الضرورة ذلك . وكانت الحجة التي ساقتها « محاور يسار السلطة » في ذلك ، هي أن جماهيرية المعركة والصراع ، في هذه الظروف ، تحمل مخاطر اشاعة حالة من الفوضى بين جماهير غير منظمة وليست لديها المعلومات الكافية عن خلفيات الصراع الحقيقية ، يستفيد منها السادات . وذلك باعتباره الحاكم الشرعي الذي يجيد اللعب بشعارات الديمقراطية والحرية وسيادة القانون . على حين انه لو ظل الصراع وإدارة معاركه محصورين داخل المؤسسات ، حيث تسيطر « محاور يسار السلطة » على كل الأجهزة الضاربة في النظام ، فان مصير السادات يبقى — في الواقع الفعلي — طوع بئانها . وكشفت عن خطة رسمتها تجاه « محور السادات » . تبدأ بإجراءات تحذيرية متصاعدة ، وتنتهي ، اذا لم تحقق أغراضها في استيعاب السادات ، التي محاصرته وعزله شرعيا . وان كل ما هو مطلوب من جماعات اليسار ، في هذه المرحلة ، هو تأييد مواقفها والترويج لها في دوائرها .

وهكذا فشلت المحاولة الثانية للتنسيق بين « محاور يسار السلطة » وبين جماعات اليسار . وان كانت قد نجحت نسبيا

في اقتناع بعض العناصر الليبرالية داخل الاتحاد الاشتراكي بالإلتزام
بالخط الذي تطرحه « مجاور يسار السلطة » خلال المعركة داخل
التنظيم السياسي .

وفي الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية العليا للاتحاد
الاشتراكي الذي انعقد في أبريل - نيسان ١٩٧١ ، شن على
صبري هجوما مكثوفا على السادات لتجاهله قيادات التنظيم
السياسي والدولة ، وإفراجه باتخاذ قرار الوحدة مع سوريا
وليبيا ، دون دراسة معمقة تأخذ في الاعتبار دروس تجربة الوحدة
السابقة مع سوريا ، والاختلاف الأيديولوجي والسياسي بين النظم
التي تشملها الوحدة . وامتثال السودان الذي بات أقرب النظم
إلى النظام المصري ، عن المشاركة في الوحدة رغم النجاح الطيب
عليه وذلك على أساس أنها : « قرار متعجل غير مدروس » .
وكشف على صبري عما دار بينه وبين الرئيس اللىنى معمر القذافى
من محادثات ، عند استقباله فى مطار القاهرة بتكليف من الرئاسة
للمشاركة فى اجتماع القمة الثلاثية بشأن الوحدة . حيث ظهر أن
القذافى غير مطمئن للأسس التى تقوم عليها الوحدة . ولم يكف عن
التساؤل عما وراء النجاح السادات ، غير النبالى ، على إقامة
هذه الوحدة وإعلانها على وجه السرعة .

ودافع السادات عن موقفه ، بأنه إنما يستكمل مشروعا
جوهريا كان قد بدأه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نفسه ،
وشارك فى الإعداد له قيادات النظام ومن بينهما على صبرى
شخصيا . وأنه لا يستطيع تفسير موقف على صبرى اليوم إلا بأحد
أمرين . إما أن على صبرى لا يريد استكمال مسيرة عبد الناصر
القومية ، وإما أنه يعارض الوحدة لجرد أنها تتحقق تحت قيادته .
وهذا موقف ذاتى تحكيمه حسابات شخصية ضيقة الأفق ، تضحي

بالدوافع الموضوعية الملحة للوحدة ، كينطلق لابد منه لقومية المعركة
ضد إسرائيل .

ولم يحسم الصراع في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ، الذي
دام سبع ساعات . وظل قطبا الصراع ، السادات وعلي صبري ،
على موقعيهما المتناقضين . في حين ساندت أقلية يتزعمها الدكتور
محمود فوزي ، موقف السادات . وطرحت أقلية أخرى من بين
« محاور يسار السلطة » اقتراحا يتكوين لجنة « لدراسة الموضوع
من جميع جوانبه » . في حين لاذت أغلبية اللجنة بالصمت . ورفض
السادات الاقتراح . وأصبح واضحا أن اللجنة عاجزة عن اتخاذ
قرار . وتم الاتفاق على إحالة الموضوع إلى اجتماع عاجل للجنة
المركزية للاتحاد الاشتراكي ، قبل نهاية أبريل - نيسان ١٩٧١ .

وقبل انعقاد اللجنة المركزية ، اجتمع السادات بقيادة « محاور
يسار السلطة » فيها عند محور علي صبري ، وأخطروهم بأنه
لا ينوي الرجوع عن قرار الوحدة وأنه ماض في تنفيذه أينما كانت
انعكاساته داخل النظام . وأنه يعتبر هجوم علي صبري ضد
الوحدة هجوما شخصيا ضده وأنه يعتمد تحديه ، متصورا أنه
« مركز قوة » له ثقل خاص . وكانت هذه هي أول مرة يستخدم فيها
السادات ، اصطلاح « مراكز القوى » . وهدد بأنه إذا خذلت
اللجنة المركزية بتحريض من « مركز القوى » ، فإنه سوف يخطاها
ويخطب الشعب مباشرة من الاذاعة والتلفزيون ، داعيا إلى
استفتاء عام على قيام « اتحاد الجمهوريات العربية » الذي يمثل
الخطوة الواقعية الصحيحة نحو بناء الوحدة العربية ومواجهة
إسرائيل . ولا مفر أمامه ، عندئذ ، من حل الاتحاد الاشتراكي
وإعادة بنائه من القاعدة للقمة من خلال انتخابات جديدة .

وانعقدت اللجنة المركزية ، التي امتدت إليها مساحة الصراع ،

في جوف متوتس . وكرر كل من السادات وعلى صبرى عرض مواقفهما المتعارضة . ولوحظ أن كلا منهما ، كمن يلجأ الى تدعيم موقفه بأراء وأفكار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وخاصة ما جاء في خطابه الذي ألقاه في مايو - ايار ١٩٧٠ في احتفالات الثورة السودانية بعيدها الأول . وحسين استند السادات الى ما قاله عبد الناصر في ذلك الخطاب من « أننا نقاتل من أجل أمة واحدة ، من أجل وطن واحد ومن أجل شعب واحد وضد عدو متكالب علينا جميعا » . رد عليه على صبرى بأن هذا اجتراء مشوه وناقص من أفكار الرئيس الراحل الذي أكد في نفس الخطاب أن « كضاحنا من أجل الوحدة يجب أن يتسلح بسلاح قوى وهو سلاح وعلى الجماهير .. سلاح معرفة الجماهير لكل خطوة نتخذها .. ويجب علينا قبل أى خطوة من الخطوات أن نعرضها على الشعب بتنظيماته السياسية حتى لا يضلل الشعب .. وهذا هو الدرس الذى أخذناه من بعد انفصال الوحدة الرائدة في ١٩٥٨ .. فإذا وافقت الجماهير على هذه الخطوة فنانا نضعها موضع التنفيذ ، وإذا وجدت الجماهير الشعبية أنها تريد مزيدا من الايضاح أو مزيدا من الدراسة ، فليكن لها مزيد من الايضاح ومزيد من الدراسة .. » .

والتهب الاجتماع بمناقشات حادة ساخنة . وعمدت بعض العناصر السياسية داخل اللجنة عند ابداء آرائها الى إبراز « بعد أساسى » ركز عليه جمال عبد الناصر في ذات الخطاب وتجاهله كل من السادات وعلى صبرى . وهو الذى يتمثل في قوله بالتحديد : « أن القوى الوطنية الثورية مطالبة قبل أى شئ آخر بأن تبني قواعدنا الأساسية . ولست أعنى بذلك قواعد السلطة .. أن الجماهير هي القوة الحقيقية ، والسلطة بغير الجماهير مجرد

تسلط معاد لجوهر الثورية . . بذلك سوف تقدر على تحمل مسؤوليه
المواجهة الخطيرة المقروضة الآن على الأمة العربية والتي لا تحتمل
بالنسبة لها - وفي النتيجة الأخيرة - غير النصر الكامل . .

واهكذا كانت جميع الأطراف المتحالفة والمتصارعة ، تلجأ في
هجومها ودفاعها وحتى مناوراتها ، إلى القيام بعمليات انتقاء
خاصة بها ، من تراث عهد الناصر ، تدعم بها مواقفها .

وبعد خمس ساعات من النقاش المحموم الذي تخللته مظاهر
استخفاف بالرئيس السادات واستنكار آرائه ، كان واضحاً أن
الأغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة المركزية تتعاطف بصورة قوية
ومنظمة ، مع على صبرى . في حين وقفت أقلية صغيرة لا يزيد
عددتها عن أصابع اليدين إلى جانب السادات . الأمر الذي أغرى
على صبرى على مواصلة الضغط من أجل ترجمة هذا التأييد في
استصدار قرار جاسم يدفع بالسادات إلى « مأزق خطير » ،
لا يمكنه الخروج منه بغير الموافقة على شروط جديدة يفرضها هو
(على صبرى) تتضمن مشاركته للسادات مشاركة فعلية في ممارسة
السلطة .

غير أن محاور « يسار النظام » بقيادة شعراوي جمعة الذي
كان يشغل ، بالإضافة إلى مسؤولياته التنظيمية في الاتحاد
الاشتراكي والتنظيم الطليعى ، منصب وزير الداخلية ، سارعت
إلى الاتصال بأعضاء اللجنة المركزية ، لمقاومة خطة على صبرى
بدفع السادات إلى « المأزق » . حيث كانت ترى من خلال
تحليلها لمعطيات الواقع ، أنه إذا كان من الممكن دفع السادات إلى
« المأزق » فإنه قادر على أن يجر معه « النظام كله » . حيث
لا يكون أمامه خيار سوى أن ينفذ تهديده بالقفز على التنظيم

النسبى ومؤسسات الدولة ومخاطبة الشعب مباشرة ، مؤثرا القيام بلعبة « هدم المعبد » على رأسه ورؤوس أعدائه . ولذلك عمدت هذه المحاور الى الحركة المكثفة فى اتجاهين متلازمين :

الأول ، هو الحيلولة دون طرح قضية الصراع الذى تفجر عند نقطة « اتحاد الجمهوريات العربية » واتخذ شكل المواجهة الحادة بين السادات وعلى صبرى ، على التصويت فى اللجنة المركزية . ومحاولة الخروج الجماعى من المأزق بحل وسط مربح لكل الأطراف . ولو على حساب محور « على صبرى » الحليف .

أما الاتجاه الثانى ، فهو اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع السادات ، بأى ثمن من أن يستخدم بوصفه رئيسا للجمهورية ، الاذاعة والتلفزيون لمخاطبة الشعب مباشرة .

وبالفعل حققت هذه المحاور نجاحا فى الاتجاهين . حيث استطاعت أن تنهى اجتماع اللجنة المركزية ، دون اللجوء الى التصويت . مكتفية باعلان تصريح لمصدر مسؤول بأنه « نظرا لكثرة من طلبوا الكلمة فى الموضوع وأهميته فقد تقرر تشكيل لجنة فنية برئاسة عبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، لتلقى جميع الآراء وتقديم تقرير عنها الى اللجنة المركزية التى تجتمع من جديد فى موعد يحدد هذا الأسبوع » . وبهذا نزعنا الفتيل من « القبلة الموقوتة » التى كان على صبرى قد زرعها داخل اللجنة المركزية ، فى مواجهة جميع الأطراف المتصارعة تحت سقف النظام .

وفى نفس الوقت انضمت محاور « يسار السلطة » بقيادة

شسغراوى جمعة الاحتياطيات أمنية تحسبنا لسا قبد يقدم عليه السادات من نقل الصراع على السلطة الى الشارع بخطاب عام مباشر الى الشعب . فقامت بفرض حصار محكم حول مبنى التلفزيون والاذاعة يتعذر على السادات واعوانه اختراقه . كما عمدت الى استعراض قوتها من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات للقطاعات الحية. والمؤثرة في المجتمع ، تحت قيادتها ، في مقر اللجنة المركزية ومقرات الاتحاد الاشتراكي ، مثل مؤتمر القيادات العمالية ، ومؤتمر القيادات الصحفية ، ومؤتمر مدرسي المواد القومية والفلسفة في المدارس الثانوية وما في مستواها في محافظة القاهرة . وكان الهدف من هذه المؤتمرات التي سبقته أو أعقبت اجتماع اللجنة المركزية العاصف ، هو ايصال رسالة غير مجاشرة ولكن واضحة ، الى السادات ، بمدى ما تتمتع به هذه المحاور من قدرات على التضدي في خالة وقوع عنوان عليها .

وفي نهائية أبريل - نيسان ١٩٧١ ، كان الصراع غلى السلطة ، رغم الهدوء الذي خيم على سطحه بعد العاصفة التي اثارها محور على ضبري وانتهت بهزيمته ، وغزله غمليا عن قيادة « محاور يسار السلطة » ، نتيجة بسرعة التي ضدام « كسر العظم » بين « محاور يسار السلطة » بقيادتها الجديدة المتمثلة في شسغراوى جمعة ، وبين « محور السادات » . وراح كل طرف يعد وينظم قواته لخوض المعركة ، تحت نثار من عمليات التمويه والتخدير المتبادلة .

فمن ناحية « محاور يسار السلطة » اظهرت واشباعت عدم اتفاقها مع « محور على ضبري » في دفع السادات نحو المازق . وقامت بدور فريق اطفاء الحرائق التي اشعلت داخل اللجنة المركزية . وحولت الانجاء من التصويت على قرار « يجرم »

السادات سياسيا ، الى اصفاء نوع من الشرعية على قرار
السادات المنفرد باقامة اتحاد الجمهوريات العربية . واعتبار
الموضوع مجرد مسألة فنية لا سياسية .

أما من ناحية « محور السادات » فقد حرص على اعلان
تمييزه بين « محور على صبرى » (غير المسئول والذي يحركه
الحقد الشخصى) وبين « محاور يسار النظام » الأخرى بسبب
ما اتصفت به من حكمة موضوعية وتقدير لمسؤولية ممارسة
السلطة .

و مع ذلك فقد كان هناك فروق تتصل بأهداف وأساليب ادارة
الصراع ، بين الطرفين المتقاتلين في صمت .

كان « محور السادات » قد اعتمد أسلوب التربص
والانقضاض بالهجوم المباغت مستهدفا تصفية « محاور يسار
السلطة » من خلال مراكزها في النظام ، في أقصر وقت ممكن .
أما « محاور يسار السلطة » فقد اتخذت موقف الدفاع المتحصن
في مواقعها داخل النظام ، مع الاقدام بين آن وآخر على لوى ذراع
السادات على نسيل التحذير . واقتصر هدفها في حدود تأمين
« مشاركة السادات في السلطة » وحسب ، بنفس طويك صبور .

ولم تمض غير أيام معدودة على « موقعة اللجنة المركزية »
التي خرج منها كل طرف من أطراف الصراع ، لا غالبا ولا مغلوبا ،
باستثناء على صبرى الخاسر الوحيد ، حتى اندلعت « موقعة
حلوان » في ساحة مكشوفة أمام الجماهير ، لأول مرة . كان قد
تقرر الاحتفال بعيد العمال صباح يوم أول مايو - آيار ١٩٧١ ،
في رحابة القلعة الصناعية الضخمة التي أسسها عبد الناصر

في حلوان . حيث يلقي السادات بوصفه رئيسا للجمهورية ورئيسا للاتحاد الاشتراكي — كما جرت العادة في عهد عبد الناصر — خطابا سياسيا أمام آلاف العمال وممثلي وفود اتحادات العمال العربية والأجنبية ، وبحضور قيادات الدولة والتنظيم السياسي .

وأعد كل طرف نفسه لخوض الموقعة الجديدة . وذلك بهدف تعديل ميزان القوى المتوازن الذي أسفرت عنه موقعة اللجنة المركزية ، لصالحه . وكانت أخبار الموقعة ، قد شاعت داخل وخارج مصر .

ورسم كل طرف خطته في « موقعة حلوان المكشوفة » على أساس أن ينزل قدرا محسوسا ومحسوبا من الهزيمة بالآخر . يكون له مردوده المباشر على مواقف المحاور ، والقوى الأخرى المترددة أو المحايدة في أجهزة الدولة والمجتمع ، من ناحية ، وحركة الجماهير الشعبية غير المنظمة وحسابات القوى العربية والأجنبية، صديقة ومعادية ، من ناحية أخرى .

وكان السلاح الأساسي في أيدي « محاور يسار السلطة » التي دخلت المعركة هذه المرة موحدة القوى والاتجاه ، هو قدرتها التي لا ينافسها فيها « محور السادات » ، على حشد كم هائل من أعضاء الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي ، في المكان والزمان المعينين . يقود حركته ، عناصر مدربة وكوادر محترفة ، في انضباط يقرب من الانضباط العسكري . وبذلك يملأ بجموعه ساحات الاجتماع أو الاحتفال في المناسبة المحددة والمدة المطلوبة . مما يترك لدى الآخرين ، انطباعا عاما ، بأنه القوة الغالبة التي لا تقهر .

أما سلاح السادات فكان « الشرعية » التي يستمدّها من

كونه النائب الوحيد الذى عينه جمال عبد الناصر فى السنة الأخيرة من حياته . ثم انتخابه بالإجماع رئيسا للجمهورية بعد وفاة عبد الناصر . و « الشرعية » فى مصر تمنح شأغلها رصيدا كبيرا من الاحترام التقليدى فى الوجدان العام للجماهير . ويظل هذا الاحترام مستقرا ، على الأقل طوال السنوات الأولى من عهده ، والتي تشكل الوعاء الزمنى للتجربة وفرة الاختبار . وبجانب هذا « السلاح التقليدى » استخدم السادات « سلاحا جديدا » هو الدعوة ، من موقعه فوق قمة السلطة ، الى الديمقراطية والحرية وسيادة القانون بالنسبة لجميع المواطنين دون استثناء .

وفى ساحة « موشة حلوان المكشوفة » ، تشابكت اسلحة الطرفين على مرأى من الجماهير .

مارست جموع أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، التى احتلت مواقع استراتيجية فى الخريطة الجغرافية للاحتفال ، قواها فى مقاطعة السادات خلال القاء خطابه . وذلك برفع آلاف الصور لجمال عبد الناصر فى وجه السادات ، واطلاق هتافات مبطنة بالتحذير للسادات من تنكب طريق عبد الناصر ، أو المساس بالاتحاد الاشتراكى وقياداته . الأمر الذى كاد يحول بين السادات وبين الاستمرار فى القاء خطابه ، لولا تدخل مرئى ومقصود من كوادرا « محاور يسار السلطة » .

فى حين بادر السادات برفع راية الاستمرار على طريق عهد الناصر ، جنبا الى جنب مع راية الديمقراطية والحرية وسيادة القانون . مركزا على ان الثورة بعد غياب جمال « أصبحت ملكا لكل الشعب » . وليست لفريق دون فريق آخر . قاطعا الوعد على نفسه ، كحاكم شرعى مسؤول ، ألا يسمح تحت أى ظرف من

الظروف بوجود « مراكز قوى » فى النظام ، تحتكر الثورة وتفرض
وحايتها على الشعب .

كان حديث السادات عما أسماه « مراكز القوى » مفاجأة
باغتت « محاور يسار السلطة » التى كانت قد اطلعت مسبقا على
نص الخطاب المكتوب . ولم يكن فيه أية إشارة من قريب أو بعيد
الى « مراكز القوى » .

وقد فسر السادات فيما بعد هذا الموضوع ، فروى انه
طلب من « محمد حسنين هيكل » رئيس تحرير الأهرام الذى حرر
الخطاب أن يكتب فى ورقة منفصلة عن الخطاب الرسمى فقرة
خاصة « بمراكز القوى » . لكن هيكل اعتذر لسببين . أحدهما
شخصى والثانى موضوعى . فهو من ناحية لا يريد أن يصبح طرفا
فى الصراع بين السادات وبين « محاور يسار السلطة » . ولما
كانت هذه المحاور تعرف انه هو الذى حرر الخطاب الرسمى فانها
سوف تعتقد أن التشهير بها على أساس انها تكون « مراكز قوى »
صادر ، فى الأصل ، عنه ، وانه هو الذى اقنع السادات به .
ومن ناحية أخرى كان « هيكل » يرى أن الحديث العلنى عن
« مراكز القوى » يعنى « اعلان الحرب » على الجماعة التى تقبض
على أجهزة الدولة والتنظيم السياسى ، مما يقطع الطريق على كل
حوار أو مصالحة ممكنة بين أطراف الصراع . الأمر الذى يهدد
استقرار ووحدة البلاد فى مواجهة المخاطر الجسيمة التى تراكمت
بعد غياب عبد الناصر المفاجئ .

لكن السادات الذى كان قد اعتمد أسلوب الهجوم الخاطف ،
أصر على « اعلان الحرب » علانية أمام الجماهير ، باعتبارها الحل
الوحيد لتصفية أزمة السلطة قبل أن تزداد تعقيدا ، وتعصف

بالتالى باستقرار ووحدة البلاد . وقرر على هذا الأساس أن يكتب بقلمه الفقرة الخاصة بمراكز القوى فى ورقة منفصلة عن الخطاب الرسمى ، أودعها بجيبه . حتى اذا ما جاءت اللحظة الأخيرة من تلاوته للخطاب ، أخرج «القنبلة من عبه ، وفجرها فى صفوفة « محاور يسار السلطة » ، التى أصابها الذهول .

وغادر السادات الاحتفال ، مخلفا وراءه العشرات من علامات الاستفهام الخطرة ، حول المستقبل والمصير . تلهث فى البحث عن جواب .

ولم يطل الانتظار . فى مساء نفس اليوم ، عثر على الجواب الذى شذ عن كل التوقعات . وذلك فى قرار من سطرين ، صادر عن السادات بوصفه رئيسا للجمهورية ورئيسا للاتحاد الاشتراكى ، يقضى « باقالة على صبرى من جميع مناصبه » . واستدعى « سامى شرف » وزير الدولة لشؤون الرئاسة وأحد أقطاب محاور « يسار السلطة » ، وكلفه بالقيام بإبلاغ القرار ، رسميا ، الى على صبرى . واطار أجهزة الاعلام المصرية والأجنبية لنشره وإذاعته على الفور ،

ولم تفلح كل الجهود التى بذلتها « محاور يسار السلطة » على حمل الرئيس ، ولو على تأجيل تنفيذ وإعلان القرار مدة أربع وعشرين ساعة لإعداد على صبرى نفسيا على تحمل الصدمة ، واتخاذ الاحتياطات تحسبا لردود الفعل فى البلاد عامة وداخل التنظيم السياسى خاصة . ورفض السادات كل هذه المحاولات ، بل ورفض حتى اعتلاء سامى شرف من مهمة تنفيذ القرار .

وهكذا تحرك السادات بسرعة مبالغتة لم يتوقعها خصومه .

أعلن عليهم «الحرب» في الصباح . وفي المساء دك بمدفعية الثقيلة حصنا استراتيجيا لمحاوّر يسار السلطة ، بعد أن كان قد عزله عن حلفائه . وحقق بضربة واحدة ثلاثة أهداف . الأول ، الظهور بمظهر الرئيس القوى الذي ينفذ ما يعد به . هدد بضرب ما سمي « بمراكز اللتوى » . وصفى بالفعل « مركز قوة » كان يتحداه ندا لنند . الثاني ، أن الشرعية التي يملكها أكثر فاعلية في الحركة والتأثير من كوادرات الاتحاد الاشتراكي التي استعرضت قواها علانية ، ضده في اجتماع حلوان . الثالث ، أن كل ما تتحكم به « محاور يسار السلطة » من « مراكز قوة » في النظام ، لم يمكنها من حماية رأس حايغها الكبير من السقوط ، وحسب . بل أن أخذ أقطارها (سامي شرف) هو الذي قام بالتنفيذ . الأمر الذي أضعف كثيرا من هيبة ومصداقية قوتها ووحدتها .

وتراكضت حركة الأحداث بعد ذلك ، في سرعة محمومة ، نحو المعركة الفاصلة في الصراع على السلطة ، التي بات الجميع يتوقع تشوبها بين يوم وآخر . ولم يكن قد مضى ، بعد ، على غياب عبد الناصر سوى ثمانية أشهر .

وأحدث سقوط « على صبرى » في موقعة حلوان ، ببساطة وسهولة مذهلين دون أن يترتب عليه ردود فعل تنظيمية وجماهيرية واسعة وعنيفة كما كان متوقعا ، انعكاسات ذات أهمية بالغة في صفوف كل من المعسكرين المتقاتلين .

في معسكر السادات ، أسهمت نتائج موقعة حلوان في خلق الظروف المواتية التي شجعت الجيوب السياسية والاجتماعية الكامنة في دروب النظام والمجتمع الموالية للسادات ، على تنظيم واعداد قواها للمعركة . والخروج من مكانها تحت السطح إلى

احتلال مواقع صدام فوق السطح . كما دفعت بغالبية المحاور والقوى التي ظلت مترددة أو تلوذ بالحياد ، طوال ثمانية أشهر من الصراع ، الى حسم موقفها والانحياز الى « محور السادات » ، باعتبار انه دلل « بضرية على صبرى » على انه ليس مجرد فرد ضعيف لا حول له ولا قوة ، وانما قيادة تمسك بالشرعية فى قوة بالقياس الى « محاور يسار السلطة » ، التي ظهرت بصورة بروتقراطية متضخمة ولكن عاجزة .

اما معسكر « محاور يسار النظام » فقد دبت القوضى فى صفوفه وتباينت الآراء حول : « ما العمل ؟ » بعد موقعة حلوان . وساد فى أعماق رجاله ، نوع من الاحساس بالذنب تجاه ما نزل بهلى صبرى . وذلك على أساس أن عدم مساندته مساندة كاملة خلال موقعة اللجنة المركزية ، هو الذى شجع السادات على الاطاحة به . وكان « على صبرى » منذ اللحظة التى قام فيها سامى شرف ، بلكيا ، بإبلاغه قرار السادات بإقالته ، حتى نشوب المعركة الفاصلة فى الصراع بعد ثلاثة عشر يوما من سقوطه ، يواصل دون انقطاع العزف بشدة على وتر الاحساس بالذنب لدى حلفائه ، محرضا على ضرورة التحرك بأقصى سرعة وبكل الامكانيات المتوافرة لديهم ، لاستقاط السادات والتخلص منه قبل أن يقدم هو على التخلص منهم ، واحدا بعد آخر .

وفى نفس الوقت تراكمت ضغوط متزايدة من عدد من تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، وخاصة فى القاهرة بقيادة عبد المجيد فريد ، والجيزة بقيادة فريد عبد الكريم ، تطالب « أقطاب محاور يسار السلطة » بالتحالف مع الجماعات اليسارية فى المجتمع وإشراك الجماهير فى الصراع ، بدلا من استمرار حبسه فى اقبية النظام . وذلك بتعبئتها « لحماية نظام عبد الناصر وما حققه من

مكتسبات للعمال والفلاحين والمثقفين من خطر انقلاب السادات عليها .

ولكن « أقطاب مجاور يسار السلطة » ظلوا على مواقفهم الراضية لاشراك الجماهير في الصراع ، باعتباره عملاً مغامراً غير مأمون العواقب . وتصدوا بالفعل لوقف عدد من التحركات التي بادرت بها بعض وحدات الاتحاد الاشتراكي . وتمسكوا بإدارة الصراع مع السادات من مواقفهم داخل النظام ، في إطار عمليات التآمر المتبادلة . وكان تقديرهم ، إنه بعد انحياز « المحور العسكري » إلى جانبهم ، فإنهم قادرون على تسديد ضربة قاضية للسادات . وانتظروا أن يخطرهم الفريق محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للجيش باستكمال استعداداته للتحرك في ظرف أيام معدودة ، يؤازره تحرك مساعد من «محور الحرس الجمهورى» بقيادة اللواء الليثى ناصف ، الذى كان سامى شرف يعتقد أنه موال لله تماماً . وذلك على نحو ما كشفت عنه اعترافات أقطاب المحاور في تحقيقات ما عرف باسم « قضية مؤامرة مراكز القوى عام ١٩٧١ » .

ولم يكن هذا وحده ما كشفت عنه تحقيقات القضية . وإنما تبين أيضاً أن « محور السادات » كان قد ضم إليه ثلاثة عناصر تنفيذية لها مهام قيادية في خطة « محاور يسار السلطة » لتسديد الضربة القاضية على العدو . وهم « الفريق محمد صادق » رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأحد أقطاب المحور العسكري ، واللواء « الليثى ناصف » قائد الحرس الجمهورى ، واللواء « مدوح سالم » محافظ الاسكندرية وأحد كبار المسؤولين في جهاز الأمن الداخلى والتنظيم الطليعى . أكثر من ذلك عرت تحقيقات القضية ما كانت تنطوى عليه العلاقات الداخلية بين قيادات

« محاور يسار السلطنة » من أزمة ثقة غائرة ، الى «الدرجة التي حدث بكل قيادة أن تتصفت في الخفاء على المكالمات التليفونية التي تتناول مشاريع الخطط المعادية لاسادات فيما بينها وبين بعضها ، وتحفظ تسجيلاتها في اشرطة بمكاتبها . وهي التسجيلات التي وقعت في النهاية في يد « محاور السادات » . واستخدمها أدلة ثابتة ضد أصحابها في القضية .

هكذا كان وضع الطرفين المتصارعين ، وهما يقتربان من لحظة «المعركة الفاصلة» . وبدأ من حركة كل منهما كما لو كانا قد التزما « باتفاق جنتلمان » بينهما ، على أن تدور المعركة بمعزل تماما عن الجماهير . وان يغالب كل منهما الآخر ، على السلطة ، في حدود لعبة « انقلاب القصر » المعروفة .

وبحساب علاقات القوى ، بعد موقعة حلوان ، كان محور السادات في مواقع هجومية أقوى من مواقع « محاور يسار السلطة » ، التي غلب عليها الطابع الدفاعي .

وفجأة وقع « الحادث » المميز الذي فجر المعركة الفاصلة .

ونطبقا لرواية « محاور السادات » فإن «الحادث كان عفويا . أما ملخصه فهو ان ضابطا من ضباط وحدة الأمن الخاصة بالتنصت والتسجيل التابعة لمكتب شعراوى جمعة وزير الداخلية ، طرق باب بيت الرئيس ليلا ، ملحا في مقابلته لعرض موضوع خطير عليه . تبين ، فيما بعد ، أنه مجموعة اشرطة سجلت عليها احاديث تم التقاطها سرا وبطريقة غير مشروعة من داخل بيت الرئيس ، فضلا عن مكالمات تليفونية بين شعراوى جمعة وغيره من قادة « محاور يسار السلطة » حول خطط التصدي للسادات . وظل

السادات يستمع اليها منذ منتصف ليلة ١٢ مايو - أيار ١٩٧١ حتى مطلع الفجر . وفي الصباح استدعى على الفور « سامى شرف » ، وكلفه مرة أخرى بأن يذهب الى شعراوى جمعة ، والذي كان قد تولى قيادة الصراع منذ موقعة اللجنة المركزية ، ويخيره بين الاستقالة أو الاقالة فورا .

بيد أن القراءة المتأنية لحركة الأحداث ووثائقها ، ترجح أن هذا الحادث لم يكن عفويا ، وإنما مدبرا بأحكام من جانب « محور السادات » ، الذى كان قد كسب ولاء مفاتيح على درجة كبيرة من الأهمية داخل « محاور يسار السلطة » والأجهزة التى تسيطر عليها . وكان الدافع للتدبير ، هو فرض المعركة على الطرف الآخر ، وهو فى حالة تفكك . وقبل أن يضطر الى الاذعان للضغوط المتزايدة عليه للنزول بالصراع الى الجماهير وتعبئتها ، أو استكمال استعدادات المحور العسكرى لتوجيه ضربة انقلابية مضادة . فليس عفويا أو من قبيل الصدفة أن يكون (طه زكى) الضابط الذى حمل أشرطة التسجيل الى بيت الرئيس ، ابن خالة السكرتير الخاص للرئيس « فوزى عبد الحافظ » وليس بالأمر المعتاد أن يوظف الرئيس من نومه عند منتصف الليل لسماع مجموعة أشرطة تسجيل ، كان من الممكن تأجيل سماعها حتى يستيقظ فى الصباح ، دون ما خطر يذكر . وأغلب الظن أن « الضابط طه زكى » كان قد تم تجنيده ليعمل لصالح « محور السادات » فى موقعه الحساس بوزارة الداخلية .

مرة أخرى ، قام سامى شرف ، باكيا ، بتنفيذ المهمة التى عهد اليه بها الرئيس السادات بشأن تخيير شعراوى جمعة بين الاستقالة أو الاقالة .

وصعقت « محاور يسار السلطة » للهجوم المفاجيء الثانى الذى بادر به « محور السادات » ، ولم يمض على اقالة على صبرى غير ثلاثة عشر يوما .

وانعقد مؤتمر عاجل لقيادات « محور يسار السلطة » لتدارس الوضع ، والتصدى للهجوم الساداتى بهجوم مضاد وعاجل . وتبين من تقدير الموقف ان « المحور العسكرى » غير قادر ، على التحرك . حيث ان الفريق « محمد فوزى » قد اكتشف ان الفريق « محمد صادق » وعددا من كبار الضباط الذين كان يعتمد عليهم قد انحازوا لمحور السادات على اساس انه يمثل الشرعية . كذلك اتضح ان اللواء « الليثى ناصف » قائد الحرس الجمهورى قد انتقل بولائه فعليا من سامى شرف الى رئيس الجمهورية .

وتوالت الانباء على المؤتمرين بأن « اللواء مهدوح سالم » قد احكم سيطرته على جهاز الأمن بعد ان عينه السادات وزيرا للداخلية مكان شعراوى جمعة الذى اثر الاستقالة . وبأن استطلاع الراى بين أعضاء مجلس الأمة قد انتهى الى ان مابقى على ولائه « محاور يسار النظام » من الأعضاء المنتمين جميعا للاتحاد الاشتراكى ، لا يزيد عن ثمانية عشر عضوا فقط من بين ثلاثمائة وخمسين عضوا . كما ان غالبية قيادات عمال القطاع العام وملازماته قد انحازوا بقيادة عزيز صدقى الى محور السادات .

ومن هنا استبان عقم خطة « محاور يسار النظام » فى ادارة الصراع على السلطة وتلق « لعبة انقلاب القصر » ، ازاء الهجوم المتتابع الذى يشنه السادات تحت شعار « الشرعية والديمقراطية

وتصفية مراكز لقوى « . ولم يبق أمامها إلا التسليم والاذعان ،
أو المقاومة على أساس تقديم « استقلالات جماعية من مواقع النظام
الرئيسية » بما يؤدي — في تقديرها — إلى انهيار دستوري في
البلاد ، يدفع بالجهاير إلى التحرك والثورة تجاوبا مع ما تمثله
هذه القيادات — وفق حساباتها — من وزن في تجربة عبد الناصر
الفضالية .

وبالفعل أقدمت قيادة « محاور يسار النظام » في مساء
الثالث عشر من مايو — أيار على مباغطة محور السادات والشعب
وتكواذرها في الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي ، على تقديم
استقلالاتها ، تضامنا مع « شعراوى جمعة » . وذلك من جميع
المناصب التي كانت تتولاها في اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة
للإتحاد الاشتراكي والوزارة ورئاسة مجلس الأمة وقيادة القوات
المسلحة والمخابرات العامة .

وكان آخر عمل قام به « محمد فائق » وزير الاعلام قبل أن
يغادر مكتبه إلى منزله ، مثله مثل كل المستقلين ، هو إصدار
أمره بإذاعة أنباء الاستقلالات من الإذاعة دون انتظار وصول وثائقها
الرسمية إلى رئيس الجمهورية .

ورغم أن هذا الموقف من جانب « محاور يسار السلطة »
يبقى في جواهره ، في حدود رد الفعل ، إلا أن جماعية الموقف
ونظريته إعلانه ، جعلته مع ذلك يتسم بطابع الهجوم والتحدى ،
إذ أنه كان يتخذ شكل « لقاء القفاز » علانية في وجه السادات ،
ويستهدف تحميله — أمام الشعب — مسؤولية أزمة الانهيار في
مؤسسات الدولة نتيجة « سعيه للانفراد الشخصي بالسلطة » ،

و « تصفية معاونى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وحراس مبادئه » .

وهكذا قامت « محاور يسار السلطة » ، بتوجيه استقالاتها الى « الشعب » قبل « الرئيس » ، على أمل أن تستجيب الجماهير للرسالة وتذهب الى نجدتها ومحاصرة السادات ، واعادتها من جديد الى مناصبها بوضع أكثر قوة .

وبالفعل رصدت عدة تحركات جماهيرية محدودة في بعض مناطق القاهرة والجيزة والاسكندرية . انطلقت طلائعها من وحدات الاتحاد الاشتراكي بقيادة عدد من قيادات الصف الثانى . وكانت المفارقة أن أغلب هذه القيادات هي التي عانت دائما ، بقدر متفاوت ، من بيروقراطية بعض أقطاب « محاور يسار السلطة » . في حين انزوت وأحجمت عن الحركة قيادات الصف الأول والكوادر التي كانت أكثر قربا من « محاور يسار السلطة » ، وأشدها صراخا وضجيجا ، عندما كانت هذه المحاور تمسك بأعنة السلطة . وكان التفسير الذي قدمه هذا النوع من الكوادر ، والذي نقل فيها بعد ولاءه الكامل وبسهولة الى مخسور السادات ، هو أنه « لم يعد في مقدورهم التضال وحدهم ، بعد أن تخلت قياداتهم عن مسؤولياتها ورحلت الى بيوتها وأغلقت الأبواب عليها » .

بيد أن قراءة حركة الأحداث ، تكشف عن أنه كانت هناك بالفعل فرصة موضوعية لتحويل التحركات الجماهيرية المحدودة والتي انبعثت تلقائيا ، الى عمل شعبى واسع ومؤثر ، لو أن «محاور يسار السلطة» ، عوضا عن تقديم استقالاتها من اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة ، اكتفت بالتخلي عن مواقعها في جهاز الحكم وحسب . . وبدا من أن

تلجأ إلى منازلها ، تحصنت بالاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطائفي ،
وانطلقت منها للالتحام بالجهاهير .

ومن هنا ، فشلت مقامرة « محاور يسار السلطة » للالتجاء
الجهاهير . ليس فقط بسبب أن ذلك تم في اللحظة الأخيرة .
بل ولأن اللجوء إلى الجهاد ، تم بأسلوب علوي بيروقراطي من
وزراء ومسؤولين حكوميين . كان قد زالهم كل نفوذ بيروقراطي
وهيبة حكومية ، بعد أن استقالوا من مناصبهم وفقدوا شرعيتهم .

ورغم أن « محور السنادات » بوغت ، لأول مرة في الصراع
على السلطة ، بهذا الموقف الجماعي من «محاور يسار السلطة» ،
الذي أحدث فراغا خطيرا في مؤسسات الدولة ، إلا أنه سرعان
ما أفاق من الصدمة ، مستفيدا من تجويز خصومه لحركتهم عند
حدود الاستقالة والانتظار والقرق في المنازل وحسب . وتحرك
بكل قواته إلى الهجوم وتأمين شغل الفراغ الذي أحدثته الاستقالات
بأجهزة الدولة السياسية والتنفيذية ، في نفس الوقت . وأسند
السنادات عمليات الهجوم إلى ثلاث أشخاص ، كانوا يعملون
لحسابه داخل تحصينات محاور يسار السلطة ، ووصفهم فيما
بعد بأنهم « الأبطال الحقيقيون » لحركة تصحيح ثورة يوليو في
١٥ مايو ١٩٧١ . وهو الاسم الذي ظل يطلقه على انتصاره في
الصراع على السلطة ضد محاور يسار النظام ، قبل أن يستبدله
في عام ١٩٧٥ باصطلاح « ثورة التصحيح » ، تارة و « ثورة
مايو » ، تارة أخرى .

وإلى الأبطال الثلاثة هو ، « الفريق محمد صادق » رئيس
أركان حرب القوات المسلحة ، الذي بادر إلى تعيينه ، فور
استقالة الفريق محمد فوزي ، وزيرا للدفاع وقائدا عاما للجيش .

وانيط به تأمين ولاء القوات المسلحة للسادات ، وتطهيرها من العناصر الموالية « لمراكز القوى » المنهزمة . وفرض حصار أمنى على القاهرة والاسكندرية وعدد من المدن الكبرى ، بحيث تكون على أهبة التدخل السريع عند حدوث حركات جماهيرية مضادة ، ذات قوة تفوق قدرة البوليس المحلى على التعامل الحاسم معها .

والبطل الثانى ، هو « اللواء الليثى ناصف » قائد الحرس الوطنى الذى تولى مسؤولية القبض ليلة ١٤ مايو — أيار ١٩٧١ ، على جميع قيادات « محاور يسار السلطة » من المستقلين وغير المستقلين ، وايداعهم السجن .

والبطل الثالث ، هو « اللواء ممدوح سالم » الذى عين وزيرا للداخلية فى نفس اليوم الذى استقال فيه شعراوى جمعة وتولى مسؤولية التصدى بقوات الأمن للتحركات الجماهيرية المحدودة ، وتنظيف الاتحاد الاشتراكي وغسبه من المؤسسات السياسية وأجهزة الدولة من الكوادر الخطرة أو العناصر المعروفة بتعاطفها مع « مراكز القوى المنحدرة » ، واعتقالها .

وفى خط مواز للهجوم ، اتخذت عدة إجراءات لملا الفراغ الذى وقع فى مؤسسات الدولة نتيجة « مؤامرة مراكز القوى لاحداث انهيار دستورى فى البلاد باستتالاتها الجماعية المفاجئة » .

سارعت مجموعات نواب الدلتا ونواب الصعيد من قوى اليمين التى تحالفت مع « محور السادات » إلى الدعوة لاجتماع عاجل لمجلس الأمة فى ١٤ مايو — أيار ١٩٧١ وحضرته بمنطقة بالسلاح . وبرز فى قيادة المناقشات داخل المجلس من أجل ادانة « مؤامرة مراكز القوى » و « اعلان الولاء للرئيس السادات » ،

العضو « حافظ بدوى » ، وزير الشؤون الاجتماعية فى وزارة
عبد الناصر الأخيرة ، وأحد أقرب القيادات الى « محاور يسار
السلطة . وتم خلال هذا الاجتماع اسقاط عضوية رئيس المجلس
(لبيب شقير) والوكيلين بالاضافة الى خمسة عشر عضوا فقط ،
امتنعوا عن « اداة مراكز القوى » . وهكذا صدرت القرارات
بعد ذلك بالاجماع . وانتخب « حافظ بدوى » رئيسا للمجلس .
واعين فيما بعد رئيسا « لمحكمة الشعب العليا » التى حاكت
« قياداته وأصدقائه السابقين » من « محاور يسار السلطة » الذين
باتوا المتهمين الرئيسيين فى قضية « مؤامرة مراكز القوى » .

وأصدر السادات بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى قرارا
بتشكيل امانة مؤقتة للاتحاد الاشتراكى من تسعة أعضاء برئاسة
الدكتور عزيز صدقى .

وأعلن فى نفس الوقت عن اعادة تشكيل الوزارة برئاسة
الدكتور محمود فوزى للمرة الثانية ، ودخلها لأول مرة أحد قيادات
اليسار الماركسى « الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله » ، نائبا
لوزير التخطيط .

وهكذا لم تمض غير ثلاثة أيام (١٣ - ١٥ مايو - أيار ١٩٧١)
حتى كان الصراع على السلطة ، بعد غياب عبد الناصر ، قد تم
حسمه وفقا لقواعد ومعايير « انقلاب القصر » . وبمقتضاه انفراد
السادات بالسلطة ، والقى « بمحاور يسار السلطة » فى السجون ،
باعتبارهم « أعضاء مراكز القوى القامرين » . وما لبثت ان
صدرت بحقهم أحكام ، تتراوح من الاعدام (خفف الى الأشغال
الشاقة المؤبدة) الى السجن .

ومنذ ١٥ مايو - أيار ١٩٧١ ، اقتحم القاموس السياسى

في مصر ، اصطلاح « حركة مايو - أيار » . وهو اصطلاح يعبر عن « مدرسة السادات السياسية » ، التي راحت تتبلور بعد أن تمكن السادات من حسم الصراع على السلطة ، اثر غياب عبد الناصر ، لصالحه . والتي تستند جذورها الى تطابق موقعه الطبقي في المجتمع مع موقفه السياسي في ثورة يوليو - تموز ، في اطار مصالح وافكار وقيم البرجوازية الريفية الصغيرة ، وطموحاتها وتحالفاتها .

بدأت مرحلتها الأولى في مايو - أيار ١٩٧١ ، متواضعة باعتبارها حركة تصحيح لتأمر مراكز القوى على ثورة يوليو - تموز ، وانتهت في مايو - أيار ١٩٧٥ عشية افتتاح قناة السويس للملاحة من جديد منذ اغلاقها خلال حرب ١٩٦٧ . باعلان نفسها « ثورة للتصحيح لثورة يوليو - تموز ذاتها » .

ولم يأت الانتقال من حركة التصحيح الى ثورة التصحيح ، في قفزة واحدة ، وانما عبر المرور بثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى ، من وفاة عبد الناصر في سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ الى حسم الصراع وتصفية ما سمي بمراكز القوى في مايو - أيار ١٩٧١ .

وفي هذه المرحلة عمد « السادات » تحت راية ثورة يوليو - تموز واستكمال طريق عبد الناصر ، على أن يبدو خليفة متواضعا وأميناً لزعيم ثورة يوليو - تموز . استؤمن على « عائلة يوليو - تموز وتراث جمال عبد الناصر » .

في خطابه أمام الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في العاشر من مايو - أيار ١٩٧١ (قبل خمسة ايام فقط من الاطاحة بمحاور بشار السلطة) قال السادات :

« ليكن رائدنا دائما اننا عائلة واحدة .. عائلة ثورة يوليو —
تموز وجمال عبد الناصر .. وان افراد العائلة يمكن ان يختلفوا
وان يتناقشوا ولكن تحت مظلة العائلة وليس تحت مظلة الصراع ،
لأن الهدف يجب أن يكون مصلحة مجموع العائلة . وان الشعب
إذا كان قد شرفنى بأن اكون تعبيرا لهذه العائلة فلن اسمح
بالصراع . لكن ذلك كله سيكون في حدود سيادة القانون » .

وبهذا الأسلوب الذى راح يمزج فيه بين فكرة العائلة
المتحاربة غير المتصارعة التى يسودها حكم القانون وبين فكرة
استمرارية روح ثورة يوليو — تموز وجمال عبد الناصر ، تمكن ،
من ناحية ، من أن يجذب الى محوره قوى اليمين الليبرالى وأن
يطمئن قوى اليمين القديمة والجديدة ، بقبولهما داخل عائلته التى
يسودها القانون وحرية النقاش ، بعد أن كان يهدد مصالحها
باستمرار ، الاجراءات الشرعية الثورية ، فى عهد عبد الناصر .

كما استطاع ، من ناحية أخرى ، أن يخدر « محاور يسار
السلطة » المذاوثة له والتى راحت تستجمع وحدة قواها بعد أن
سقط منها « على صبرى » صريحا ، فى « موقعة حلوان » . ذلك
أنه يدعوها الى التوحد معه داخل عائلة ثورة يوليو — تموز
وجمال عبد الناصر ، مع الاعتراف لها « بحق النقاش والاختلاف
فى حدود سيادة القانون » . طالما انها ستقضى بنفسها عن التحالف
مع جهات اليسار ، التى كان يعرفه الاتصالات الجارية بها .
والتي كانت تدعو الى « اذكاء الصراع الاجتماعى والسياسى فى
البلاد » من خلال تنظيم الجماهير وتعبئتها حول مصالحها واشراكها
فى ملا الفراغ الذى خلفه غياب قيادة عبد الناصر ، كضرورة لا بديل
عنها لاستمرار ثورة يوليو — تموز فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى
والسياسى ، وفى التصدى لاسرائيل والامبريالية .

واستطاع بها كسبه من قوى وبما أحدثه من تخدير أن يوجه ضربته الأخيرة في الصراع على السلطة ، ويحسمه لصالحه تحت اسم حركة التصحيح .

المرحلة الثانية ، وتمتد من تاريخ ما يسمى بحركة التصحيح في مايو - أيار ١٩٧١ حتى اندلاع حرب أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٣ ضد إسرائيل .

وهي مرحلة تتميز بالتعقيد الشديد ، بسبب نشاط حركة المد والجزر الجماهيرية . وعمليات التحالف والصراع المتداخلة بين السادات والجماعات اليسارية ، بعد تصفية ما يسمى بمراكز القوى .

دشن السادات هذه المرحلة ، وقد انفرد بالسلطة واستقطب تأييد جميع القوى والمحاور التي كانت محايدة أو مترددة عن اتخاذ موقف من الصراع على السلطة ، بتوجيه نداء إلى الجماهير الشعبية بكافة اتجاهاتها بما في ذلك الجماعات اليسارية - ناصرية وماركسية - للمشاركة في العمل الوطني ، مصحوبا بإجراءات تترجم هذا النداء إلى واقع ملموس ، لأول مرة .

في خطابه في مجلس الأمة في العشرين من مايو - أيار ١٩٧١ :
الذي قدم فيه تقريرا عن المعركة الفاصلة حول السلطة وتقييمه لها ، قال السادات : « لقد تعرضنا لساعات قليلة فقط للانحراف عن طريق عبد الناصر .. وأقولها للتاريخ أن عملية التصحيح التي قام بها الشعب في ١٥ مايو أيار ، لا تصنع زعامة جديدة لأنوار السادات .. لكن قيمتها وأصالتها أنها تعطي القيادة والزعامة لتحالف قوى الشعب العاملة .. » .

ويعد أن دعا الشعب إلى أن يترك وراء ظهره ما حدث ولا يتوقف عنده ، « فالمستقبل هو الأولي باهتمامنا » . راح يؤكد على أن التجسأء العمل والمستقبل مرتبط بالتركيز على قضيتين « أولا ، قضية المعركة مع إسرائيل ن أجل تحرير الأرض . وثانيا ، بناء الدولة الجديدة من خلال مواصلة مسيرة جمال عبد الناصر . » .
فهى الطريق الذى نريد أن نفتح أمام زحف تحالف قوى الشعب العاملة صانعة الحرية وصاحبة الاشتراكية ورائدة الوحدة . . . » .

وفى مجال حديثه عن المعركة مع إسرائيل أكد أن موقف مصر هو فى أنه « لا تقربط فى الأرض ولا مساومة على حقوق شعب فلسطين » وأنه يصر على أن فتح قناة السويس « ليس هدفا مستقلا وإنما هو مرحلة من مراحل الانسحاب الكامل . . . » .
« لا نقبل المناقشة فى عبور قواتنا المسلحة إلى الضفة الشرقية لقناة السويس . ولن نقبل بمد وقف إطلاق النار إلى ما لا نهاية ، طالما أن هناك جنديا واحدا على أرضنا . وأرضنا هى ما قبل ٤ يونيو — حزيران ١٩٦٧ بالنسبة لنا وللأرض العربية كلها . . . » .

وبحدد الموقف من الاتحاد السوفيتى بأنه « الصديق الشريف . . . الذى قدم السلاح . . . قدمه ومقاتلن تصلوا الأمضوا معنا العقسد وحاسبونى . . . قدم علشان يوقفنا على رجلينا سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، بشرف وأمانة وبدون قيد أو شرط . . . » .

أما عن أمريكا فقد وصفها بأنها « عنصر أساسى فى المشكلة لأنها بتمون إسرائيل من رغيف الخبز حتى القانتوم . . . » وأنه بدون تأييد ومساندة ومساعدة أمريكا . . . لن تستطيع إسرائيل أن تقوم بمثل ما تقوم به . . . » . وأعلن أنه طلب إلى روجرز وزير خارجية أمريكا خلال محادثاته فى القاهرة بأن تحدد أمريكا موقفها « لأن

أنا الآن أمام مواقف تاريخية لازم تحدد تمها ، لأنها مسألة السلم أو الحرب .

وإلى مجال « بناء الدولة الجديدة » واتجاهات المستقبل طرح السادات مجموعة من الأفكار حول ما يجب أن يتضمنه الدستور الجديد الذى كلف مجلس الأمة بوضع مشروعه واستفتاء الشعب عليه ليكون أساس الحركة فى جميع المجالات . ومن هذه الأفكار :

✱ « تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى للأمة العربية .

✱ حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها . وخلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق للفلاحين والعمال فى مجلس الشعب وفى المجالس الشعبية المنتخبة على مختلف المستويات ، ٥٠ ٪ على الأقل .

✱ لا قرار ولا إجراء بمنأى عن رقابة القضاء .

✱ إشراك الشعب فى إدارة العدالة عن طريق محققين .

✱ تأكيد دور وحماية الملكيات العامة والتعاونية والخاصة .

✱ أن يكون هناك حد زمنى لتولى الوظائف السياسية والتنفيذية « الكبرى ضمانا للتجديد والتجديد » . وأعلن أنه سيبدأ بنفسه ولن يجدد ترشيحه لرئاسة الجمهورية .

وإلى خطابه أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ، بعد إعادة تكوينه بالانتخاب من القاعدة للجنة ، فى ٢٣ يوليو - تموز ١٩٧١ ، استهله السادات بقوله : « اننا اذا كنا نواجه هذا اليوم وليس بيننا بطل ٢٣ يوليو - تموز ، فإن جمال عبد الناصر معنا

دائما بمبادئه ولكل الأجيال ، مثلا أعلى للمناضل الشريف يحمل عليه على كتفه ، ويحمل قلبه على كتفه ، ويواجه ويصارع ويحلم وينجز ... » .

وحدد موقفه من المعركة مع اسرائيل « بان قرار الحرب والسلام لازم نأخذه واحنا قاهمين مسؤولياتنا تماما ... » وأعلن انه « لن يسمح أن تمر سنة ١٩٧١ دون حسم قضية العدوان سياسيا او عسكريا » .

وقدم للمؤتمر « برنامجا للعمل الوطنى » كى يكون أساسا للعمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكى ، قامت بوضعه مجموعة من اليساريين الفاصريين والماركسيين برئاسة الدكتور عزيز صدقى ، وعضوية كل من محمد عبد السلام الزيات (الذى تولى فيما بعد أمانة الاتحاد الاشتراكى) والدكتور فؤاد مرسى (الذى عين فيما بعد وزيرا للتبوين) والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله (الذى تولى وزارة التخطيط بعد ان كان نائبا لوزارة التخطيط) والدكتور محمد الخفيف (الذى أصبح عضوا فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ومسؤولا عن معهد الدراسات الاشتراكية ، وزامله لطفى الخولى ، بعد الإفراج عنه ، فى عضوية اللجنة المركزية مسؤولا سياسيا من لجنة العلاقات الخارجية » .

والستهدف البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ، هى تحقيق النصر ، وإقامة دولة حديثة ، وتحديد دور واضح للتنظيمات السياسية للاتحاد الاشتراكى والنقابات ..

والتزم بمضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات ، وإعادة بناء القرى المصرية خلال عشرين عاما بتكلفة تسدرها ألف مليون

جنیه ، وتطویر التجهيزات الصناعية الأساسية بحيث تتسنى
لتشغيل ثلاثة ملايين مواطن يصلون سن العمل ، خلال السنوات
العشر القادمة . وإشراك العاملين في وحدات القطاع العام في
مناقشة خطة وحداته . وتوفير الضمانات اللازمة للقطاع الخاص
ليقوم بدوره المحدد في خطة التنمية ، وتحت الرقابة الشعبية
الفعالة . والعمل على أن تصل الصناعة بانتاجها خلال مرحلة
البرنامج الى ٦٦٢ مليون جنيه بدلا من ٢١٢٣ مليون جنيه . زيادة
الانتاج الزراعى من ١.٧٥ مليون جنيه الى ١٦٠٠ مليون جنيه .
واعادة تنظيم الادارة الحكومية وتحديد المسؤوليات بحيث لا تتضارب .
وتمنح المواطنين الحق في أن يلجأوا الى المدعى العام ، عندما يرون
انحرافا عن القانون أو سوء استخدام السلطة .

والعمل على قيام تنظيم فليمي كما نص الميثاق داخل الاتحاد
الاشتراكي يجمع العناصر القيادية التي ظهرت أثناء العمل بين
الجهاهير ، وأن يكون جهازا علنيا « لأن الاشتراكية لا تبني سرا » ،
والحرية لا تتحقق من وراء ستار » .

وواكب هذا كله اجراءات الافراج عن المعتقلين السياسيين
من مختلف الاتجاهات . وشاركت جماعت اليسار ممثلة بالدكتور
فؤاد مرسى والدكتور محمد الخفيف وأحمد نبيل الهلالى في لجنة
المسألة التي أشرفت على اجراء الانتخابات الجديدة لاعادة بناء
الاتحاد الاشتراكي . وتم في يونيو - حزيران ١٩٧١ عقد معاهدة
الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى .

وفي هذا المناخ توفرت العوامل الموضوعية لقيام تحالف بين
النظام وغالبية جماعات اليسار من حول برنامج العمل الوطنى ،

وعلى أرضية ثورة يوليو . وبهدف تجميع كل القوى الوطنية من أجل خوض معركة التحرير ضد إسرائيل في عام الحسم ، ١٩٧١

وحين كان عام الحسم يحث الخطى نحو نهايته ، كان السادات يقترب في توجيهاته السياسية الى حد كبير من مواقف اليسار حول «المعركة الوطنية القومية» ، التي كان يطرحها على مختلف المستويات : الاتحاد الاشتراكي ، الوزارة ، الصحافة ووسائل الاعلام . وذلك من خلال ممثليه بهذه الأجهزة .

وترجم السادات هذا الاقتراب بوضوح في الخطاب الذي القاه في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧١ عند افتتاح مجلس الأمة الجديد الذي جرى انتخابه حيث أكد « ان أمريكا هي المسؤول الاول عن إسرائيل - أداتها في تنفيذ مصالح تنصورها لنفسها في هذه المنطقة - وان إسرائيل أكبر وسائل القسر والارهاب ووقف التطور الحتمي على الأرض العربية » .

ويحدد السادات أهداف أمريكا في المنطقة ومدى خطرهما على مصر والعرب بقوله : « . . . أمريكا تريد اخراج الاتحاد السوفيتي من المنطقة . ونحن نرى في الاتحاد السوفيتي صديقا في الحرب وصديقا في السلام . وأمريكا تريد عزل مصر عن الأمة العربية ، ونحن لا نستطيع القبول تاريخيا ومصريا بمثل ذلك لان مصر جزء من الأمة العربية ، قدرا ومستقبلا . وأمريكا تريد ضرب التجربة الاشتراكية في مصر ، ونحن نؤمن بطريقنا في التطور ونصمم عليه الى آخر اللدى » .

غير انه ما لبث ان تراجع السادات عن الحسم في عام الحسم . وشرع يتخذ اجراءات ضد العناصر اليسارية

والديمقراطية في الاتحاد الاشتراكي : التي أخذت : في مواقعها في التنظيم السياسي ، تعرض وتنتقد « انكماش الضمانات الديمقراطية في الاتحاد الاشتراكي والصحافة ، وتسلب العناصر الانتهازية والطفيلية الى بعض المراكز القيادية من خلال الولاء الشخصي للسادات ، لتحقيق مآربها واطماعها على حساب مصالح الجماهير . واخفاء الحقائق عن الشعب وعن قيادات التنظيم . والتناقض الشديد بين الاهداف المعلنة والقدرة والامكانيات المتاحة ، واعتبار التنظيم السياسي مجرد جهاز لتفسير وتبرير اعمال السلطة التنفيذية .. » .

وأخذت الفجوة ، تتسع بين السادات وبين اليسار المصري بجميع فصائله . وراح السادات ، بأسلوبه الخاص في الجمع بين الاضداد عند هجومه على اليسار ، يفتد في اجتباع موسع طارئ للجنة المركزية في ابريل - نيسان ١٩٧٢ ، شارك فيه الوزراء والمحافظون وامناء الاتحاد الاشتراكي ، بعناصر من اليمين تتجاوب مع عناصر من اليسار في حملة التشكيك ضد النظام « ففتستر الاولى وزراء حماية الاستقلال الوطني في مواجهة ما يسمونه النفوذ السوفيتي . بينما تزعم الثانية اننا مترددون في الاقدام على المعركة مع ان الاتحاد السوفيتي ضد اعدائنا بكل ما نحتاج اليه في هذه المعركة .. وكلا الفريقين مخطيء .. » .

وفي ٨ يوليو - تموز ١٩٧٢ ، اتخذ السادات بجة قرارا « بانهاء مهمة المستشارين والخبراء السوفيت » ، في الوقت الذي كان يتزايد فيه تسرب القوى اليمينية والطفيلية الى اجهزة السلطة . وتمازس في جلسات الاستماع التي يعقدها مجلس الشعب تحت رئاسة « محمود أبو وافية » حملات تشهير ضد انجازات ثورة

يوليو — تموز والاشتراكية وجمال عبد الناصر . وبدأت تتفجر بشكل ملحوظ بؤدار. امتعال الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين المصريين .

واندلع الصراع في الشارع ، بين القوى الوطنية والتقدمية وبين قوى الردة التي أخذ نفوذها يتزايد في تحديد خط النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وتلاحقت مظاهرات الطلبة والعمال بتأييد ومساندة من قوى اليسار على اختلاف فصائله والنقابات المهنية وجموع المثقفين الوطنيين . وواجه النظام هذا التحرك بإجراءات قمعية أدت إلى سجن العديد من العناصر اليسارية والوطنية واسقاط عضويتها من الاتحاد الاشتراكي بما في ذلك اللجنة المركزية ، وطردها من عملها في الصحافة وأجهزة الاعلام . وذلك من خلال محاكمات سياسية — شكلية ، عرفت باسم « مذبحه لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي » التي كان يرأسها أحد مرسان اليمين الجديد « محمد عثمان اسماعيل » .

وظل الصراع يتصاعد حتى اندلعت حرب أكتوبر — تشرين الاول ١٩٧٣ ، معاد التحالف من جديد بين النظام وبين القوى الوطنية واليسارية . ولكنه لم يلبث أن تفكك ، وتفجر الصراع مرة أخرى حول قضية استمرار حرب أكتوبر — تشرين الاول واستثمار نتائجها بعد أن قرر الرئيس السادات تجسيد الحرب والقبول بوقف إطلاق النار في الثاني والعشرين من أكتوبر — تشرين الاول ١٩٧٣ وبداة مفاوضات الكيلومتر ١٠١ مع إسرائيل . الأمر الذي مهد وحدة الحلف القتالي بين مصر وسوريا والثورة الفلسطينية .

المرحلة الثالثة ، وتغطي المسافة الزمنية من نهاية حرب

أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ حتى نهاية ١٩٧٥ . والتي بدأت معها الحركة المخططة للردة عن ثورة يوليو — تموز . والجهر بثورة مايو كبديل فعلى معاصر لها ، تحت شعارات جديدة ، تبعد عن شعارات ثورة يوليو — تموز من الحرية والاشتراكية والوحدة . وتتكلم مقولات عامة مبهلة غير محددة تتحدث عن « دولة العلم والايمان » و « الدولة العصرية ذات المجتمع المفتوح » و « دولة المؤسسات وسيادة القانون » .

وفي هذا الاطار تم استبدال سياسة التنمية الشاملة المخططة بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت المجال امام استثمار رؤوس الاموال الأجنبية على كل من المستويين العام والخاص . واقامة مدن ومناطق حرة . وتحجيم دور القطاع العام في الاقتصاد الوطنى لصالح النهو الطفيلي لعناصر محدودة من القطاع الخاص . وتنويع مصادر التسليح العسكرى ، وذلك بعدم الاقتصار على مصدر واحد وهو الاتحاد السوفيتى . وفتح الباب لعلاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التجاوب مع «دبلوماسية العزيز كيسنجر» التي أفرخت اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر واسرائيل . الأمر الذى بات يهدد بعزلة مصر عن سوريا والوطن العربى من ناحية . . ويمهد الطريق لخطر فرض سلاح منفرد مع اسرائيل فى صورة او أخرى . وفوق هذا كله اسقاط كل وثائق ثورة يوليو — تموز وخاصة ميثاق العمل الوطنى وبرنامج ٣٠ مارس — آذار . والالتزام فقط بالمبادئ الستة لثورة يوليو — تموز العامة والتي تحتل بطبيعتها أكثر من ترجمة سياسية واجتماعية . وذلك وفقا لطبيعة القوة الاجتماعية التى تقوم بعملية الترجمة لمصالحها .

ولم يقف الأمر عند إسقاط وثائق ثورة يوليو — تموز بل حتى إسقاط برنامج العمل الوطنى الذى وافق عليه السادات ، وأصدره فى عام ١٩٧١ ، بعد حسم الصراع على السلطة لصالحه ضد « محاور يسار النظام » .

وطرح السادات بديلا كاملا هو ما عرف باسم « ورقة أكتوبر — تشرين الأول » التى ترسم تصور « ثورة التصحيح » لخريطة الحركة المصرية ، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا حتى نهاية القرن العشرين ، على الاستفتاء الشعبى فى مايو — أيار ١٩٧٤ . وحصلت الورقة على موافقة ٩٩٫٩٥٪ من أصوات الناخبين . وهو الرقم الذى بات ميزا لكل استفتاءات النظام بلا نقص أو زيادة ، فى كل مرة .

فى حديث الى صحيفة البريق اللبنانية فى العاشر من ديسمبر — كانون الأول ١٩٧٥ ، قال السادات معبرا عما وصلت اليه « ثورة مايو — أيار » من مواقف : « أنا عايز أقول هناك مبادئ ٢٣ يوليو — تموز ، وليس هناك ناصرية . الا أن بعضهم يريد تسميتها كذلك . فما دامت الثورة قائمة وما دينا متمسكين بمواثيق الثورة (يقصد ثورة مايو — أيار) فليسمها أى انسان ما يشاء .. ثورة ناصرية لو ما يريدون . لكنى أرفض تسمية الساداتية .. » .

وهكذا جرت لأول مرة منذ سنوات طويلة ، داخل المجتمع المصرى المعاصر عملية نرز طبيعية وعميقة لجميع القوى الظاهرة والخفية فيه . وذلك بصورة سائرة هتكت كل اقلصة التخفى والتزييف والترقيع ، بمعد ان طفع اليمين الطفيلى على جسد المجتمع .

وأخذت حركة وحدة قوى اليسار بمختلف فصائله ، وخاصة الناصرية والماركسية ، تعود للتفاعل من جديد ، بعد ان كانت قد انقطعت في الفترة الحرجة بين أواخر عهد عبد الناصر وبداية عهد السادات والصراع على السلطة .. وذلك بهدف محاصرة اليمين الطفيلي وتحالفاته في الداخل وفي الخارج ، وخاصة مع الامبريالية الأمريكية . والعمل على إسقاط هذه التحالفات ، قبل أن تتمكن من تنفيذ مخططاتها لتصفية إنجازات ثورة يوليو — تموز ، والحيلولة دون استمرار التقدم على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة ، بنفس جديد ، واهدار الاستقلال السياسي والاقتصادي .. وربما دفع الاتجاه في الحكم نحو التصالح مع الصهيونية من خلال دبلوماسية المكوك التي يمارسها العزيز كيسانجر ..

وهنا يكمن الخطر .. والقضية معا .

القاهرة : ١٩٧٥ — ١٩٧٦

فهرس المحتويات

صفحة	المقدمة
٧	
٣٥	القسم الأول (مدرسة السادات السياسية)
٣٧	١ - فتح القناة : بداية الممارسة
٤٥	٢ - الموقف من أمريكا
٥٥	٣ - الموقف من السوفييت
٦٧	٤ - العرب
٨١	٥ - فلسطين
٩٣	٦ - من حركة التصحيح الى ثورة التصحيح
١٠٧	٧ - ثورة يوليو .. و « ثورة مايو »
١٢١	القسم الثاني (اليسار المصري)
١٢٣	١ - الطريق والأهداف
١٣٧	٢ - الموقف من أمريكا
١٥١	٣ - الموقف من السوفييت
١٦٧	٤ - العرب
١٨٧	٥ - فلسطين
٢٢٧	٦ - « ثورة مايو » ... وثورة يوليو

كتب للمؤلف

- ١ - الميثاق الوطنى : قضايا ومناقشات المكتبة الثقافية -
دار القلم - القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٢ - دراسات فى الواقع المصرى المعاصر دار الطليعة -
بيروت - ١٩٦٤ .
- ٣ - حوار مع برتراند رسل وجان بول سبارتر سلسلة : (اقرأ) -
دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٨ .
- ٤ - يونيو - الحقيقة والمستقبل الطبعة الاولى : دار الكاتب
المصرى - القاهرة - ١٩٦٨ . الطبعة الثانية : المؤسسة
العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٣ .
- ٥ - عام الانكسار فى العالم الثالث (١٩٦٦ - ١٩٦٧) القاهرة
للثقافة العربية - القاهرة - ١٩٧٥ .
- ٦ - ملف عبد الناصر بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم
بالاشتراك مع : توفيق الحكيم : خالد محيى الدين - فؤاد
مرسى - لطيفسة الزيات - د. مراد وهبة - أبو سيف
يوسف - محمد سيد أحمد .
- دار القضايا - بيروت - ١٩٧٥ .
- ٧ - عن الثورة ... فى الثورة ... وبالثورة (حوار مع بومدين)
دار القضايا - بيروت - ١٩٧٥ .
- ٨ - ٤ أوراق من الملف العربى دار المحرر للطباعة والنشر -
بيروت - ١٩٨١ .

أدب

- ١ — رجال وحديد : (مجموعة قصص) دار النديم — القاهرة —
١٩٥٥ .
- ٢ — يا قوت مطحون : (مجموعة قصص) الكتاب الذهبى —
روز اليوسف — القاهرة — ١٩٦٦ .
- ٣ — المجانين لا يركبون القطار (مجموعة قصص) مركز الاهرام
للترجمة والنشر — القاهرة — ١٩٨٦ .
- ٤ — قهوة الملوك : (مسرحية) الطبعة الاولى : الادار
المصرية — القاهرة — ١٩٥٩ . الطبعة
الثانية : سلسلة المسرحية — مسرح
الحكيم — القاهرة — ١٩٦٢
- ٥ — القضية (مسرحية) : الكتاب المسانى — الدار القومية —
القاهرة — ١٩٦٣ .
- ٦ — الارانب (مسرحية) : سلسلة المسرحية — مسرح الحكيم —
القاهرة — ١٩٦٤ .



مُشْرِكَةُ الْأَمَلِ لِلدَّيَاغَةِ وَالنُّقُشِ وَالنُّوْرِ
إِخْوَانُ مَوْلَا فَيْسَلِ بْنِ سَابِقَا
تأسست سنة ١٤٢٨

١٩ شارع محمد بن عبد الله - أرض شويخ - عابدين - القاهرة - تلفون ٩-٢-٩٦١

لطفي الخولي احد القادة البارزين لليسار المصري وهو عضو الامانة المركزية لحزب التجمع التقدمي الوحدوى .

تخرج فى كلية الحقوق عام ١٩٤٩ واشتغل بالمحاماة قبل انتقاله الى الصحافة دفاعا عن قضايا النضال السياسى والنقابى .

اسس «صفحة الراى» بجريدة «الاهرام» (١٩٦٢) ومجلة «الطليلة» التى تولى رئاسة تحريرها منذ عام ١٩٦٥ حتى صادرها النظام الساداتى بعد مظاهرات الطعام الشهيرة فى يناير ١٩٧٧ .

كتب القصة القصيرة والمسرحية ومارس الكتابة الفكرية والسياسية واثارت اعماله الفنية وافكاره وممارساته السياسية مناقشات واسعة ولقيت وتلقى اهتماما واسعا فى دوائر اليسار المصرى والعربى .

وهذا الكتاب الذى كتبه لطفي الخولي عام ١٩٧٥ وقبل تأسيس التجمع بعام واحد - يقدم توصيفا وتحليلا للخلاف الجذرى بين رؤية السادات السياسية ورؤية اليسار المصرى للقضايا الرئيسية التى تتعلق بمستقبل الشعب والوطن والامة وهو الخلاف الذى اشتعلت نيرانه بعد ذلك حين اتضحت ملامح الاتجاهات السياسية للسادات فيما تلا ذلك من سنوات .

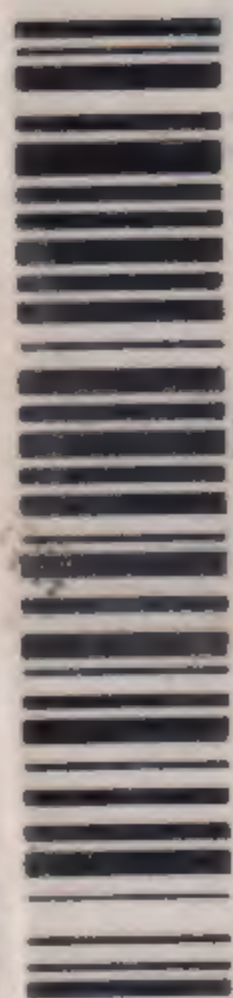
ومع ان الكتاب قد صدر قبل تأسيس التجمع الا ان لطفي الخولي حاول اثناء كتابته ان يحلل الرؤى المشتركة لفصائل اليسار المصرى انضم بعضها فيما بعد للتجمع عند تأسيسه .

يستند الكتاب الى مجموعة لقاءات جمعت بين المؤلف والسادات العام ١٩٧٤ وما قبله وهو يعتبر نبوءة مبكرة .. لما آل اليه حال الـ وانتهى بفاجعة المنصة !

الثمن - ١٥٠ قرشا مصرياً - دولارين أو ما يعادلها

رقم الايداع ٨٦/٧٠١٥

Bibliotheca Alexandrina



0436757

